

أُبنِيَّةُ لِفْعَلٍ  
في  
شافية ابن الحاجب  
دراسات لِسَانِيَّةٌ وَلِغَوِيَّةٌ

الدكتور عصام نور الدين

أستاذ العلوم اللغوية في الجامعة اللبنانية  
أستاذ الدراسات العليا في العلوم اللغوية  
أستاذ مشرف على أطروحات الدكتوراه

# أبْنِيَّةُ الْفِعْلِ فِي شَافِيَتْرَا بْنِ الْحَاجِبِ دِرَاسَاتٌ لِسَانِيَّةٍ وَلُغَوِيَّةٍ

الدكتور عصام نور الدين

أستاذ العلوم اللغوية في الجامعة اللبنانية  
أستاذ الدراسات العليا في العلوم اللغوية  
أستاذ مشرف على أطروحات الدكتوراه

دار الفكر اللبناني

بيروت

كويتريش بشارة الخوريك - شايبة شخارا  
ص. ب. : ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠  
شغوت : ٦٤٤١٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣١٧٦٠  
فناكشي : ٦٣٠٧٥٧ - مبروت ، لبنان

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

## الفصل الأول زمان ابن الحاجب وبيئته

### أولاً - مولده ووفاته

وُلد عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس<sup>(١)</sup>، الفقيه المالكي، المعروف بابن الحاجب<sup>(٢)</sup>، الملقب جمال الدين<sup>(٣)</sup>، المكنى أبا عمرو<sup>(٤)</sup>، سنة سبعين

---

(١) وجدت في معهد إحياء المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم ٢٩ - نحو: الإيضاح، شرح على المنفصل للزمخشري: تأليف أبي عمرو عثمان بن علي المعروف بابن الحاجب.

(٢) لا بدّ من التنويه بما وقع فيه جرجي زيدان في كتابه «تاريخ آداب اللغة العربية»، مصر: مطبعة الهلال (١٩١٣م)، ص: ٥٤/٣، من خطأ عندما ذكر طبقات الأدباء لابن الأنباري كمصدر من مصادر ترجمة ابن الحاجب. . ولما عدت إلى ابن الأنباري في كتابه «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، مصر: (١٩٢٤م)، ص: ٤٢١، حيث أشار جرجي زيدان، وجدت أن المعنيّ بالترجمة هو هبة الله بن الحسين المعروف بالحاجب، وليس ابن الحاجب. . علماً أن ابن الأنباري قد توفي سنة ٥٧٧هـ، أي بعد ولادة ابن الحاجب بسبع سنوات.

(٣) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م)، ص: ٤١٣/٢.

(٤) ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمرى المدني المالكي، الديباج =

وخمسمائة هجرية (٥٧٠هـ - ١١٧٤م) بأسنا، البليدة الصغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر<sup>(١)</sup>. . لكن الذهبي<sup>(٢)</sup> يقول: إن ابن الحاجب قال<sup>(٣)</sup>: «ولدت سنة سبعين أو سنة إحدى وسبعين وخمسمائة بأسنا من أعمال الصعيد»، وإذا صححت هذه الرواية يكون ابن الحاجب نفسه قد شك في تاريخ ولادته، فكيف نوفق بين رواية ابن خلكان<sup>(٤)</sup>. القائلة إن ابن الحاجب ولد في

= المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٢٩هـ)، ص: ١٨٩.

(١) ابن خلكان، المصدر السابق، ص: ١٣/٢، وينظر أيضاً: ابن عماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، الجزء الخامس، القسم الأول، ص: ٢٣٤.

(٢) الذهبي: هو الإمام شمس الدين أبو عبد الله الذهبي ولد في نهاية القرن السابع الهجري في مدينة ميار فارقين من مدن ديار بكر، عني بالتاريخ والقراءات، له كتب كثيرة، منها معرفة القراء، توفي سنة ٧٤٨هـ (من مقدمة محقق كتابه محمد سيد جاد الحق).

(٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مصر: مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى، ص: ٥١٦.

(٤) ابن خلكان: هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي، يكنى أبا عباس شمس الدين بن شهاب الدين البرمكي الأربلي الشافعي، ولد في ربيع الأول سنة ٦٠٨هـ بمدينة أربل بالمدرسة المظفرية. تفقه على والده بمدرسة أربل ثم انتقل إلى الموصل وحضر دروس الإمام كمال الدين بن يونس، ثم انتقل إلى حلب وتفقّه على الشيخ بهاء الدين أبي المحاسن بن شداد، وقرأ النحو على أبي البقاء يعيش بن علي النحوي، ثم قدم دمشق واشتغل على ابن الصلاح، ثم انتقل إلى القاهرة عام ٦٣٦هـ وناب في الحكم عن قاضي القضاة بدر الدين السنجاري، ثم ولي قضاء المحلة ثم قضاء القضاة بالشام ثم عزل ثم وليها ثانياً ثم عزل. وقد بدأ بتصنيف كتابه الكبير هويات الأعيان وأنباء أبناء الزمان بالقاهرة سنة ٦٥٤هـ وكان يعمل فيه، مع اشتغاله بنبأ القضاء، لكنه توقف عن إتمامه عندما عين في منصب قاضي قضاة الشام وكان قد =

آخر سنة سبعين وخمسمائة هجرية وبين رواية الذهبي؟

إن ابن خلكان معاصر لابن الحاجب ويعرفه معرفة شخصية<sup>(١)</sup> . . . بينما توفي الذهبي سنة ٧٤٦هـ، أي بعد وفاة ابن الحاجب بأكثر من مئة سنة . . . فهو لم يسمع منه، ولم يذكر سلسلة الرواة لنستطيع الاطمئنان إلى روايته، بل نستطيع أن نقول عن ابن الحاجب «قال: ولدت».

أما وفاته فكانت سنة ست وأربعين وستمائة هجرية (٦٤٦هـ - ١٢٤٩م)، قال صاحب ذيل الروضتين<sup>(٢)</sup>: «وجاءنا الخبر في ذي القعدة أن الشيخ أبا عمرو

= انتهى فيه من ترجمة يحيى بن برمك، لكنه لما عزل من منصبه وعاد إلى مصر أتم كتابه بالقاهرة في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ٦٧٢هـ، وبعد هذا الكتاب من أعظم المصادر المعتمدة في التراجم، لأنه استقى مادته من كتب كثيرة ضاعت ولم تصل إلينا، ولأنه اعتمد فيه على معاينة الشخصية للرجال وللأحداث كما فعل في ترجمة ابن الحاجب عندما سأل عن مواضع كثيرة في النحو، ولابن خلكان اليد الطولى في الأدب وله شعر رقيق.

مصادر ترجمته:

- ١ - ابن خلكان، وفيات الأعيان، في مواضع كثيرة من الكتاب.
- ٢ - البكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، طبقات الشافعية الكبرى، مصر: مطبعة الحسينية، الطبعة الأولى، ص: ١٤/٥.
- ٣ - طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، مطبعة حيدرآباد بالهند، الطبعة الأولى، ص: ٢٠٩/١.
- ٤ - علي باشا مبارك، المخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، مصر: المطبعة الكبرى (بولاق)، الطبعة الأولى (١٣٠٥هـ)، ص: ١٧/١٠.
- (١) وفيات الأعيان، ص: ١٣/٢، حيث يقول «وجاءني (ابن الحاجب) مراراً بسبب أداء شهادات . . . وسألته . . . فأجاب».
- (٢) أبو شامة، الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي المقري النحوي، ذيل الروضتين، تراجم القرنين السادس والسابع، تعريف وترجمة =

عثمان بن الحاجب، رحمه الله، توفي بالإسكندرية في شعبان سنة (٦٤٦هـ) فساء ذلك من سمعه من البرية «وأخبرني صهره الكمال أحمد بن سليمان أنه دفن خارج الإسكندرية...»، لكن ابن خلكان يذكر أنه توفي «صاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة...»<sup>(١)</sup>، وتذكر بعض المصادر أنه توفي في السادس عشر من شوال<sup>(٢)</sup>... فهو قد مات عند ابن أبي شامة قبل شهرين من موته عند ابن خلكان، مع أنهما معاصران له... وقد مات قبل عشرة أيام عند ابن الجزري وجماعة من موته عند ابن خلكان... لكن قد يكون التصحيف هو الذي أوجد هذا الفرق، لأن ابن العماد الحنبلي مثلاً، ينقل عن ابن خلكان ويشير هو إلى ذلك لكنه يقول: «سادس عشري» بدل «سادس والعشرين».

= وتصحيح محمد زاهد الكوثري، نشر عزت العطار الحسيني، الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ - ١٠٤٧م)، ص: ١٨٢.

(١) رفيات الأعيان، ص: ٤١٤/٢.

(٢) ينظر في ذلك:

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، نشر ج. براجستراسر، مصر: مطبعة الخانجي، الطبعة الأولى (١٣٥١هـ - ٩٣٢)، ص: ٥٠٩/١.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، مصر: مطبعة عيسى البابي، الطبعة الأولى، ص: ١٣٢/٢.

السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، مصر: مطبعة الموسوعات (١٩٠٢م - ١٣٢١هـ)، ص: ٢١٥/١.

طاش كيري زادة، أحمد بن مصطفى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد، الطبعة الأولى، ص: ١١٨/١.

الأدقوي، أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب، الطالع السعيد، تحقيق سعد محمد حسن، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م)، ص: ٣٥٤.

وقد دفن «خارج الإسكندرية في تربة الشيخ الصالح ابن أبي أسامة»<sup>(١)</sup>  
 خارج باب البحر في الإسكندرية قريب قبر الشيخ ابن أبي شامة<sup>(٢)</sup>، وموضع  
 ضريحه الآن في الطابق السفلي من مسجد أبي العباس المرسي<sup>(٣)</sup> على يَمَنَةِ  
 الداخل<sup>(٤)</sup>. . . وقد زرتُ هذا المسجد بتاريخ ١٩٧٦/٧/١١، فأكد لي  
 المسؤولون عنه أن قبر ابن الحاجب يقع شمالي مدفن سيدي أبي العباس  
 المرسي وابنيه في الطابق السفلي من المسجد. . . لكن يلاحظ أن المكان يضم  
 ستة أضرحة دون أن يكتب عليها ما يؤكد نسبتها إلى أصحابها. . . ودون أن يذكر  
 على قبر ابن الحاجب أبيات شعر كتبها تلميذه ناصر الدين بن المنير<sup>(٥)</sup> على قبره

(١) ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، القاهرة:  
 مكتبة القدسي (١٣٥٠هـ)، ص: ٢٣٥/٥.

(٢) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٣) عبد الله مصطفى المراغي، الفتح المبين في طبقات الأصمعي، بيروت: دار الكتب  
 العلمية، الطبعة الثانية (١٣٩٤هـ - ١٩٧٢م)، ص: ٦٦/٢.

(٤) طاش كبري زادة، مفتاح السعادة، ص: ١٧٩/٢.

(٥) ابن المنير (٦١٠هـ - ٦٨٣هـ): هو «أحمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن  
 محمد بن أبي بكر بن علي أبو العباس، المنعوت ناصر الدين، المعروف بابن المنير  
 الجرومي الجذامي الإسكندراني، وكان إماماً بارعاً، . . . برع في الفقه ودرسخ فيه وفي  
 الأصول والعربية وفنون شتى، وله اليد الطولى في علم النظر وعلم البلاغة والإنشاء.  
 وكان متبحراً في العلوم موقفاً فيها. وله الباع الطويل في علم التفسير والقراءات. كان  
 علامة الإسكندرية وفاضلها. . . وكان مدرساً. وولي الأحباس والمساجد وديوان النظر،  
 ثم ولي القضاء نيابة عن القاضي التنسي سنة ٦٥١هـ، ثم ولي القضاء استقلالاً  
 وخطابتها سنة ٥٦٢هـ، ثم عزل عن ذلك، ثم ولي، ثم عزل، وكان خطيباً مصقفاً.  
 وثقفه بجماعة اختص منهم بابن الحاجب. وقد ذكر في ديباجة تفسيره أنه لم يجتمع  
 بابن الحاجب حتى حفظ مختصره في الفقه ومختصره في الأصول. وأجازه ابن  
 الحاجب بالإفتاء. ولابن المنير تأليف حسنة مفيدة، منها تفسير القرآن سماه البحر =



يوم وفاته<sup>(١)</sup> وهي (من الطويل):

الآ أئها المختال في مطرف العمر      هلم إلى قبر الإمام أبي عمرو  
تري العلم والآداب والفضل والثقى      ونيل المنى والعز غيب في قبر  
فتدعوه الرحمن دعوة رحمة      يكافي بها في مثل منزله الكفر

## ثانياً - بيئة ابن الحاجب الطبيعية والاجتماعية

### ١ - البيئة الطبيعية:

ولد ابن الحاجب بأسنا - بفتح الهمزة أو كسرهما - البلدة الصغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر<sup>(٢)</sup> وهي كثيرة النخل والبساتين، وليس وراءها إلا أدفو وأسوان ثم بلاد النوبة، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي في الإقليم الثاني<sup>(٣)</sup>. . . واسمها المصري القديم (سنى)، والقبطي (أسنى) والرومي لا توبوليس أو لينوبوليس<sup>(٤)</sup>، وقد كانت هذه المدينة في

= الكبير في نخب التفسير، ومنها كتاب الانتصاف في الكشاف، ألفه في غضون الشباب. . . وكتب له عليه الشيخ عز الدين بالثناء عليه، وكتاب المغني في آيات الإسماء، وله اختصار التهذيب، وله على تراجم البخاري مناسبات، وله ديوان خطب مشهور بديع، وله مناقب الشيخ أبي القاسم، وله شعر لطيف. توفي سنة ٦٨٣هـ في أول ربيع الأول، ودفن بتربة والده عند الجامع الغربي. . . وكان مولده سنة ٦١٠هـ. تنظر ترجمته في الديباج لابن فرحون، ص: ٧١ - ٧٤.

(١) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩١. . . وقد ذكر الأدفوي في ص: ٣٦٦ من الطالع السعيد الأبيات نفسها مع تبديل في البيت الأخير الذي كتب كما يلي:

وتسوقسن أن لا يسد يرجع مرة      إلى صدف الأجدات مكنونة الدر  
(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٤١٤/٢.

(٣) ياقوت الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، بيروت: دار صادر (١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م)، ص: ١٨٩/١.

(٤) علي باشا مبارك، المخطوط المقرئ، ص: ٥٩/٨.

العهدين الفرعوني والروماني قاعدة الإقليم الثالث بالصعيد، وفي عهد العرب كانت قاعدة كورة أسنا، وفي عهد الدولة الفاطمية إلى آخر حكم المماليك كانت من أعمال القوصية، وفي العهد العثماني كانت من أعمال جرجا<sup>(١)</sup>.

وانتقل في صغره إلى القاهرة<sup>(٢)</sup>، ثم قدم دمشق مراراً آخرها سنة ٦١٧هـ، ثم خرج منها نهائياً ٦٢٨هـ<sup>(٣)</sup> فقصد الملك داود بالكرك<sup>(٤)</sup>، ثم عاد إلى الديار المصرية فدخل القاهرة ودرّس فيها، ثم توجه إلى الإسكندرية ليقیم فيها. فمات<sup>(٥)</sup>.

فيئة ابن الحاجب الطبيعية؛ مصر وبلاد الشام، كانت مسرحاً للفتن الدينية بين المسلمين من جهة، وللحروب الصليبية من جهة ثانية، فعصره عصر الحروب الصليبية، عصر المواجهة بين الشرق والغرب... فكيف كانت الحالة الدينية والاجتماعية والسياسية في البلاد الإسلامية يومذاك؟

## ٢ — الحالة الدينية والسياسية :

كان المسلمون منقسمين أحزاباً وشيعاً، فالأتراك بمذهبهم السني وطلبوا دعائم حكمهم في غربي آسيا الصغرى من البحر الأسود شمالاً حتى البحر الأحمر جنوباً، يضاؤلهم المصريون في أرض سوريا بمذهبهم الشيعي وعلى

---

(١) ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردي البشقاوي الظاهري القاهري الحنفي، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، القاهرة: مطبعة كوستانتوماس وشركاه (١٩٦٣م)، ص: ٣/٣٦٠.

(٢) ابن خلكان، المصدر السابق، ص: ٤١٣/٢.

(٣) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٤) ابن كثير، عماد الدين، أبو الفداء أسماء بن عمر بن كثير، البداية والنهاية في التاريخ، مصر: مطبعة السعادة (١٣٥٨هـ)، تصحيح عبد الحفيظ أسعد عطية، ص: ١٥٥/١٣.

(٥) ابن الجزري، طبقات القراء، ص: ٥٠٩/١.

رأسهم الأسرة الفاطمية<sup>(١)</sup>.

أما سوريا فكانت منقسمة على نفسها من الناحيتين السياسية والدينية، واعتادت على عقد الأحلاف الطائفية التي كانت تتنازع فيما بينها. وانصرفت هذه الأحلاف انصرافاً تاماً عن واجب الجهاد، مما يسر للفرنجة التزول في البلاد واقتراف المجازر وترحيل السكان<sup>(٢)</sup>، وذلك بمساعدة بعض الحكام، كإعطاء السلطان الصالح إسماعيل مدينة صيدا وصفد والشقيف للفرنج وسماحه لهم بشراء السلاح من المدن الإسلامية ليعضدوه وليكونوا معه على ابن أخيه الصالح أيوب<sup>(٣)</sup>.

وأما مصر فقد عمّتها الفوضى، مما أغرى الفرنجة الذين فتحوا بيت المقدس بالتدخل في شؤونها. لكن نور الدين طردهم، ثم استطاع صلاح الدين الأيوبي القضاء على الخلافة الفاطمية من أساسها بسبب نشوب الفتن في الجيش الفاطمي، وعادت البلاد إلى الحكم السني تحت ظل الدولة

---

(١) سر أرنست، تراث الإسلام، ترجمة جرجيس فتح الله، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية (١٩٧٢م)، ص: ٧٨.

(٢) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ترجمة الدكتور بدر الدين القاسم، بيروت: دار الحقيقة، الطبعة الأولى (١٩٧٢م)، ص: ١٦٠/١.

(٣) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي الشافعي، المختصر في أخبار البشر، مصر: المطبعة الحسينية، الطبعة الأولى (١٣٢٥هـ)، ص: ١٦٩/٣.

واليا فعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م)، ص: ١١٤/٤.

وأبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

والمقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، السلوك لمعرفة دول الملوك، مصر: مطبعة دار الكتب المصرية (٩٣٤)، تصحيح محمد مصطفى زيادة، ص: ٣٠٤/١ من القسم الثاني.

الأيوبيّة الكرديّة . . ثم جمع الأيوبيون مصر والشام . . وانتصروا على الصليبيين في معركة حطين سنة ٥٨٣هـ (١١٨٧م)، وأعيد بيت المقدس إلى حظيرة الإسلام<sup>(١)</sup>.

### ٣ - الحياة الفكرية :

لم يكن الصراع العظيم الذي يتمخض عنه العالم غَيْرَ نزاع بين أقوام من الهمج الصليبيين وبين الحضارة الإسلامية التي تُعَدُّ من أرقى الحضارات التي عرفها التاريخ<sup>(٢)</sup>، ومع ذلك فإن هذه الحرب «فصل في قصة التفاعل بين الشرق والغرب وإحدى حلقات الصراع بينهما . . والصراع والتفاعل يولدان حياة جديدة في كل مناحيها العسكرية والسياسية والاجتماعية والحضارية والعمرائية، والعقلية والأدبية، والدينية والروحية . . وهذان الصراع والتفاعل، لم يكونا بين المسلمين والصليبيين فحسب، بل كانا بين أقسام المسلمين من سُنّة وشيعة، وبين الأجناس الإسلامية الحاكمة من جهة ثانية<sup>(٣)</sup> . . فالعصر قلق سياسياً لكنه منفتح دينياً وأدبياً وعلمياً وعقلياً<sup>(٤)</sup>، يدلنا على ذلك غنى المكتبة العربية بإنتاجها الضخم في ذلك العصر، وهذا الغنى انعكاس لحركة «علمية ناشطة

---

(١) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص: ٣٦٠. وسر أرنست، تراث الإسلام، ص: ٥٢/٥٣. وعبد اللطيف حمزة، الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي، ص: ٤٠.

وأحمد أحمد بدوي، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، مصر: مكتبة النهضة، ص: ٤.

(٢) غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، طبع عيسى البابي، ص: ٣٢٠.

(٣) أسعد علي، معرفة الله والمكزون السنجاري، بيروت: دار الرائد العربي، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م)، ص: ١/٥١.

(٤) أحمد أحمد بدوي، المرجع السابق، ص: ٤ وما بعدها.

وثقافة ممتازة، تنوعت فروعها، وحمل لواءها أعلام نابغون، فمن فقهاء على المذاهب الأربعة، إلى نحاة ولغويين وعروضيين، ومحدثين، ومفسرين، ومقرنين، ومتكلمين، ورجال أدب وبلاغة، ومؤرخين، وجغرافيين، وعلماء بعلوم الأوائل من منطق وفلسفة وسياسة وطب ورياضة، وموسيقى، ولم يخل العصر من فلكيين ومنجمين. . . وساعد على ازدهار هذه الحركة انتشار دور العلم في أرجاء مصر والشام، وما ألحق بها من خزائن الكتب، وما كان العلماء يستطيعون أن يصلوا إليه من أسمى المناصب في الدولة، وما كانوا يظفرون به عند الخلفاء والسلاطين من تشجيع وتقريب، وما نالوه عند الشعب من إجلال وتقدير<sup>(١)</sup>. . . ومما ساعد على ذلك خضوع مصر والشام في أغلب الأحيان لسلطة واحدة في ذلك العصر مما سهل انتقال العلماء بين القطرين<sup>(٢)</sup>، وما يتبع ذلك من امتزاج الحركة العلمية بين شرق البلاد الإسلامية وغربها.

— فأين ابن الحاجب من عصره؟

— وما تأثير البيئة الطبيعية على نفسه وسلوكه؟

— وما تأثير البيئة السياسية في تفكيره وإنتاجه؟

— وهل أثرت البيئة الثقافية والاجتماعية في اتجاهاته المذهبية والمهنية والثقافية؟ . . وفي إنتاجه؟

هذا ما سيدرس في الفصول اللاحقة.



---

(١) المرجع السابق، ص: ٤ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

## الفصل الثاني نشأة ابن الحاجب وتكوينه الشخصي

### أولاً - عنصر الوراثة، العائلة أصولاً، والجنس

وُلد ابن الحاجب من أب كردي<sup>(١)</sup> ينسب إلى قرية دوين الواقعة في آخر عمل أذربيجان من جهة أران وبلاد الكرخ، بالقرب من تفليس. . . وإليها ينسب صلاح الدين الأيوبي، والنسبة إليها: دويني<sup>(٢)</sup>.

فابن الحاجب كردي دُؤِنِيّ. . . وليس دُؤِنِيّاً كما ورد في بعض المصادر<sup>(٣)</sup>؛ أي أنه ليس من دُؤُن أو من دُؤَنه «التي ينسب إليها دُؤِنِيّ»<sup>(٤)</sup>. . . وليس «رُؤِنِيّاً» كما ورد في مصادر أخرى<sup>(٥)</sup>. . . والمرجح أن يكون ذلك

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٤١٣/٢.

(٢) ابن خلكان، المصدر نفسه، ص: ١٣٩/٦، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ص: ٤٩١/٢.

(٣) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٥١٦، وابن الجزري، غاية النهاية، ص: ٨٠٥، والفيروزآبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، دمشق: منشورات الثقافة والإرشاد القومي (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م)، ص: ١٤٠.

(٤) معجم البلدان، ص: ٤٩٠/٢.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٧٦/١٣، وابن فرحون، اللدّاج، ص: ١٨٩، ويوسف إلبان مركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مصر: مطبعة مركيس (١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م)، ص: ٧١.

تصحيحاً . لأن «دوين» قرية للأكراد وابن الحاجب كردي باتفاق الذين أرخوا له .

وكان والده يعمل حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي<sup>(١)</sup>، أو صاحباً له<sup>(٢)</sup>، وقد ذكرت بعض المصادر المهنتين لوالده ثم رجحت الحجابة «وكان أبوه حاجب موسك الكردي، وقال الكنجي في تاريخ القدس: سمعت الفقيه الإمام الخطيب عبد المنعم بن يحيى يقول: لم يكن أبوه حاجباً، وإنما كان يصحب بعض الأمراء، فلما مات كان أبو عمرو صبيّاً، فرباه الحاجب، فعرف به، والأول هو المشهور»<sup>(٣)</sup>.

فما مهنة والده؟ أهو حاجب الأمير أم صاحبه؟

رواية ابن خلكان ومن اتبعه أقرب إلى الصواب لمعاصرتهم ابن الحاجب ولمعرفته الشخصية به . فأبوه كان حاجب الأمير ولم يكن صاحبه . وإن كان الحاجب يصاحب الأمير ويتبعه إذا طلب منه ذلك . . علماً أن الحجابة لم تكن بالضرورة وظيفة «بواب» كما هو شائع اليوم . . بل قد تعني الوزارة.

هذا كل ما نعرفه عن أصل ابن الحاجب وجنسه . . وقد يكون الرجل اكتسب من الأكراد قوتهم الجسدية التي اشتهروا بها . . خاصة إذا رجحت الحجابة بمعنى «البواب» مهنة لوالده الذي يفترض فيه إذاك، أن يكون قوي البنية . . شديداً ليستطيع القيام بمهمته . . وكذلك إذا رجحت مهنة مصاحبه للأمير . . فهو من قوم استطاعوا بفضل ابن قريته صلاح الدين الأيوبي أن يغيروا تاريخ المنطقة كلها . . بيأسهم وشدتهم وتماسكهم . . ولم يكن اختلاطهم بالأجناس الآخر قد تفشى كثيراً . . فكانوا لا يزالون محافظين على فطرتهم، ولم تكن المدنية قد أفسدت أجسامهم وعقولهم بعد .

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٤١٣/٢ .

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٧٦/١٣، وابن الجوزي، غاية النهاية، ص: ٥٠٨/١ .

(٣) الأدهوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٦ .

فإذا أضيف إلى عامل الوراثة هذا . . مكان الولادة، وهو الصعيد . . النقي بهوائه . . فمن المرجح أن تكون صفاته الخلقية قوية متينة . . وهذا ما يفسر تحمله لمشاق السفر يومذاك من الصعيد المصري . . إلى القاهرة . . إلى دمشق . . فالكرك . . فالقاهرة فالإسكندرية . . دون أن يعيقه ذلك عن التحصيل والتدريس والتأليف .

### ثانياً - صفاته وأخلاقه

إن ولادة ابن الحاجب في الصعيد ونسبته إلى قوم قد يكونون، يومذاك، متمسكين بنقاء الفطرة والعفة الجبلية، وتربيته الأولى بيت مكتفٍ مالياً . . قد أثرت في صفاته الخلقية والخلقية . . فكان «ركناً من أركان الدين في العلم والعمل، بارعاً في العلوم الأصولية، وكان من أذكى الأمة قريحةً، وكان ثقة حجة، متواضعاً، عفيفاً، كثير الحياء، منصفاً، محباً للعلم وأهله، ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على البلوى»<sup>(١)</sup>، وكان من أحسن خلق الله ذهناً<sup>(٢)</sup>، مطرحاً للتكلف<sup>(٣)</sup>، وكان «صحيح الذهن قوي الفهم، حاد القريحة، قال الشيخ الإمام أبو الفتح ابن علي القشيري عنه: هذا الرجل تيسرت له البلاغة فتفياً ظلها الظليل، وتفجرت الحكمة فكان خاطره يبطن المسيل، وقرب الحرمي فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسان الإنصاف، ما على المحسنين من سبيل، وكان، رحمه الله، من المحسنين الصالحين المتقين»<sup>(٤)</sup>.

لقد جمع ابن الحاجب صفات الباحث الحر والعابد الورع والإنسان الإنسان في شخصه فكان قمة عطاء ونضال . . وكان نبع حكمة وإيمان.

(١) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٤١٤/٢.

(٣) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٥١٧/٢.

(٤) الأذفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.



### ثالثاً - دراسته وعلمه وشيوخه

عاش ابن الحاجب ستاً وسبعين سنة، من سنة ٥٧٠هـ إلى سنة ٦٤٦هـ، قضى معظمها في التحصيل العلمي حتى أصبح رأساً في علوم كثيرة، منها الأصول والفروع والعربية والتصريف والمروء والتفسير وغير ذلك<sup>(١)</sup>. فحفظ في صغره القرآن الكريم بالقاهرة، ثم اشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم بالعربية والقراءات<sup>(٢)</sup> على عدد من الشيوخ الذين كانوا يدرسون مختلف المواد المعبّرة عن ثقافة العصر يومذاك. . فقرأ على الشاطبي<sup>(٣)</sup>

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٧٦/١٣.

(٢) ابن خلكان، المصدر السابق، ص: ٤١٣/٢.

(٣) الشاطبي (٥٣٨هـ - ٥٩٠هـ): هو أبو محمد القاسم بن فيّرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد، الرّعيّنيّ، الشاطبيّ، الضرير، المقرّي. ولد في آخر سنة ٥٣٨هـ، وكان دخوله مصر سنة ٥٧٢هـ، وكان يقول عند دخولها إنّه يحفظ وقرّ بعير من العلوم، بحيث لو نزل عليه ورقة لما احتملها، وتصدر بمدرسة القاضية لإقراء القرآن الكريم وقراءاته والنحو واللغة، وهو صاحب القصيدة المسماة «حرز الأمان» ووجه التهاني في القراءات، وقد نظم قصيدة دالية في خمسمائة بيت من حفظها أحاط علماً بكتاب التمهيد لابن عبد البر، وكان عالماً بكتاب الله تعالى قراءة وتفسيراً، ويحدث الرمّول (ص)، مبرزاً فيه، وكان إذا قرأ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ تصحّح النسخ من حفظه، ويعمل النكت على المواضع التي تحتاج إليها. وكان أوحّد زمانه في علم النحو واللغة، عارفاً بعلم الرؤيا، حسن المقاصد، مخلصاً فيما يقول ويفعل، وكان يجتنّب فضول الكلام فلا ينطق في سائر أوقاته إلا بما تدعو إليه ضرورة، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة في هيئة حسنة وتنخّع واستكانة، وكان يعتلّ العلة الشديدة فلا يشتكى ولا يتأوّه، وإذا سئل عن حاله قال: بعافية. ولا يزيد على ذلك. توفي يوم الأحد بعد صلاة العصر في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ٥٩٠هـ، ودفن يوم الإثنين في تربة القاضي الفاضل بالقرافة المصري.

مصادر ترجمته:

١ - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢٣٤/٣.

٢ - الذهبي، طبقات القراء، ص: ٤٥٧/٢.

بعض القراءات<sup>(١)</sup>، وسمع منه التيسير<sup>(٢)</sup>، كما سمع منه الحديث<sup>(٣)</sup>، وأخذ عنه الأدب<sup>(٤)</sup>. ثم قرأ جميع القراءات على أبي الفضل الغزنوي<sup>(٥)</sup> وعلى أبي الجود اللخمي<sup>(٦)</sup>، وأخذ الأدب عن ابن البنا<sup>(٧)</sup>، والفقه عن أبي منصور

= ٣ - السبكي، طبقات الشافعية، ص: ٢٩٧/٤.

(١) ابن خلكان، المصدر نفسه، ص: ٤١٣/٢.

(٢) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٥١٦/٢ وما بعدها. التيسير: كتاب في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، المتوفى سنة ٤٤٤هـ، وقد نظمته الشاطبي في قصيدته المشهورة بالشاطبية.

(السيد يعقوب بكر، نصوص من النحو العربي في القرن السادس إلى الثامن، بيروت: دار النهضة العربية (١٩٧١م)، مراجعة الشيخ فهم أبو عيبة، ص: ٢٦٤).

(٣) الأدقوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.

(٤) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٥١٦/٢.

(٥) أبو الفضل الغزنوي، (٥٢٢هـ - ٥٩٩هـ): هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن يوسف بن علي بن محمد الغزنوي البغدادي الفقيه الحنفي. وتنسب إليه المدرسة الغزنوية، لأنه كان يدرس بها، وكان إماماً فاضلاً حسن الطريقة متديناً. حدث بالقاهرة بكتاب الجامع لعبد الرزاق بن همام، فرواه عنه جماعة، وجمع كتاباً في الشيب والعمر. ولد ببغداد سنة ٥٢٢هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٥٩٩هـ. (المقريزي، الخطط المقريزية، ص: ٢٣٥/٤).

(٦) أبو الجود اللخمي، (٥١٨ - ٦٠٥): هو غياث بن فارس بن مكي... المنذري، الأستاذ، المقرئ، الفرضي، النحوي، العروضي، النحوي، الضرير... الذي تلا عليه ابن الحاجب القراءات السبع كلها...

راجع:

- معرفة القراء، ص: ٥٧٩/٢، و ٥٨٩/٢ - ٥٩٠.

- غاية النهاية، ص: ٤/٢، وبغية الوعاة، ص: ٢٤١/٢.

- الطالع السعيد، ص: ٣٥٣، وغاية النهاية، ص: ٥٠٨/١، والديباج المذهب، ص: ٨٧/٢.

(٧) ابن البنا (٠٠٠ - ٥٩١هـ): هو محمد بن عمر بن أحمد بن جامع بن البناء أبو عبد الله =

الأبياري، وسمع الحديث عن أبي قاسم البوصيري وإسماعيل بن ياسين<sup>(١)</sup>، وعن القاسم بن عساكر<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>، وأبي عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي<sup>(٤)</sup>، كما تخرج على يد أبي الحسن الأبياري<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>، وسمع الحديث

■ الشافعي، المقرئ. سمع من القاضي مجلي وأبي عبد الله الكيزاني وغيرهما. وحدث وأقرأ القرآن، وانتفع به جماعة وهو منقطع بمسجد ابن البناء، توفي في شهر ربيع الآخر سنة ٥٩١هـ. (المقرئ، الخطط المقرئية، ص: ٢٦٥/٤).

- (١) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٥١٦/٢.
- (٢) القاسم بن عساكر (٥٢٧هـ – ٦٠٠هـ): هو القاسم بن عساكر بن علي بن الحسن بن هبة الله. وُلد عام ٥٢٧هـ، وتوفي سنة ٦٠٠هـ. وصنف كتباً مختلفة، منها: الجامع المستقصى في فضائل المسجد الأقصى. (دائرة المعارف الإسلامية، ص: ٣٥٠/١).
- (٣) ابن الجزري، غاية النهاية، ص: ٥٠٩/١.
- (٤) الأذفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.
- (٥) أبو حسن الأبياري (٥٧٧هـ – ٦١٨هـ): هو علي بن إسماعيل بن علي بن عطية، الملقب شمس الدين، وشهرته بأبي الحسن الأبياري وهو أحد الأعلام أئمة الإسلام. برع في علوم شتى كالفقه والأصول والكلام، وكان ابن عقيل المصري الشافعي يفضلّه على الإمام فخر الدين في الأصول، ولد عند السيوطي سنة ٥٧٧هـ، وعند ابن فرحون سنة ٥٥٩هـ، وتوفي عند السيوطي سنة ٦١٨هـ، وعند ابن فرحون سنة ٦١٦هـ، تفقه بأبي الطاهر بن عوف، ودرس بالإسكندرية، وانتفع به الناس. وناب في الحكم عن القاضي أبي القاسم عبد الرحمن بن سلامة القضاعي المالكي. وله تصانيف حسنة، منها: شرح البرهان لأبي المعالي الجويني، وله كتاب سفينة النجاة على طريقة الإحياء، وله تكملة على كتاب مخلوف الذي جمع في التبصرة والجامع لابن يونس والتعليقة لأبي إسحاق تكملة حسنة جداً تدل على قوته في الفقه. وأصله من أبيار مدينة من بلاد مصر على شاطئ النيل.

مصادر ترجمته:

- ١ – السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ١٣٥/٢.
- ٢ – ابن فرحون، الديباج، ص: ٢١٣ – ٢١٤.
- (٦) السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ١٣٥/٢.

من الفقيه المحدث فاطمة بنت سعد الخير، (٥٢٢ - ٦٠٠)<sup>(١)</sup>، كما أخذ عن أبي الحسين بن جيد، وقرأ على الإمام أبي الحسن الشاذلي الشفاء<sup>(٢)</sup>. كما سمع من أبي العباس الخوئي<sup>(٣)</sup>، ومن أبي الثناء الحراني<sup>(٤)</sup>، فتبحر في الفنون، وغلب عليه علم العربية، وصنف عدداً من المؤلفات، كلها في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات والزمات تبعد الإجابة عنها، وكان من أحسن خلق الله ذهناً<sup>(٥)</sup>. وقال ابن خلكان منوهاً بعلمه<sup>(٦)</sup>: «وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة يسكون كثير وتثبت تام، ومن جملة ما سألته عن مسألة اعتراض الشرط على الشرط في قولهم: «إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ» لِمَ تَعَيَّنَ تقديم الشرب على الأكل بسبب وقوع الطلاق، حتى لو أَكَلْتُ ثم شَرِبْتُ لا تطلق؟ وسألته عن بيت أبي الطيب المتنبّي وهو قوله (من البسيط):

لَقَدْ تَهَبَّسْتُ حَتَّى لَأْتُ مُصْطَبِرٍ      فَالآنَ أَقْحِمُ حَتَّى لَأْتُ مُقْتَحِمٍ

ما السبب الموجب لخفض «مصطبر ومقتحم»، و «لأت» ليست من

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق د. بشار عواد معروف ود. يحيى السرحان،

بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥)، ص: ٢٦٥/٢٣.

(٢) عبد الله مصطفى المراغي، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ص: ٦٥/٢.

(٣) السبكي، طبقات الشافعية، ص: ١٦/٨.

أبو العباس الخوئي (٥٨٣ - ٦٣٧). نحويّ بارع، وفقه، وأصوليّ، متكلم، مناظر، دين، ورع، ذو همة عالية. حفظ القرآن على كبر...

(٤) أبو ثناء الحراني (٥١١ - ٥٩٨)، مؤرخ، محدث.

(٥) شذرات الذهب، ص: ٣٣٥/٤، والبداية والنهاية ص: ٣٧/١٣.

(٦) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٤١٣/٢.

أدوات الجر، فأطال الكلام فيهما، وأحسن الجواب عنهما، ولولا التطويل  
لذكرت ما قاله<sup>(١)</sup>.

«وكان فقيهاً مناظراً مفتياً مبرزاً في عدة علوم، متبحراً، ثقة، ديناً، ورعاً،  
مطرحاً للتكلف<sup>(٢)</sup>»، وكان «ركناً من أركان الدين في العلم والعمل<sup>(٣)</sup>»، وكان  
«علامة زمانه ورئيس أقرانه، استخرج ما كمن من درر الفهم ومزج نحو الألفاظ  
بنحو المعاني، وأسس قواعد تلك المباني... وكان علمه اهتداء في تلك  
المسالك<sup>(٤)</sup>»، وكان أول فقيه بين عقائد المالكية في مصر وعقائد المالكية في  
المغرب<sup>(٥)</sup> وأحد أشهر أعلام المدرسة المصرية في النحو<sup>(٦)</sup> في القرن السابع  
الهجري<sup>(٧)</sup>. وقد تأثر كثيراً بمفصل الزمخشري<sup>(٨) (٩)</sup>.

(١) المصدر السابق، ص: ٤١٣/٢.

(٢) حول هاتين المسألتين ينظر:

ابن الوردي، أبو حفص زيد الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن  
أبي الفوارس بن علي، تنمة المختصر في أخبار البشر، ص: ١٧٩/٢.  
شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوي، ص: ١٥٧/٤.

(٣) السيوطي، بغية الرعاة، ص: ١٣٥/٢.

(٤) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٥) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٨٩.

(٦) محمد بن شنب، دائرة المعارف الإسلامية، ص: ٢٤٧/١.

(٧) عبد المنعم خفاجي، منهج البحوث الأدبية (مناهجها ومصادرها)، بيروت: دار الكتاب  
الليثاني، ص: ١٩٥.

(٨) شوقي ضيف، المدارس النحوية، مصر: دار المعارف (١٩٦٨م)، ص: ٢٤٧.

(٩) الزمخشري (٤٦٧هـ - ٥٣٨هـ): هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر  
الخوارزمي الزمخشري، الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللفظ وعلم  
البيان... ولد يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب سنة سبع وستين وأربعماية  
بزمخشري، وتوفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمماية بجرجانية خوارزم بعد رجوعه =

وأخيراً، فإن سعة علم ابن الحاجب وغزارة إنتاجه، وقيمة مؤلفاته ونفاستها قد فرضت، مجتمعة على خصومه المذهبيين موقفاً إيجابياً منه ومن مؤلفاته، قال ابن فرحون في ديباجه<sup>(١)</sup>: «بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق، رحمه الله تعالى، وهو أحد أئمة الشافعية في مدح هذا الكتاب (الجامع بين الأمهات)، وكان قد شرع في شرحه (...)، ومما ذكره في مدح الكتاب أن قال: هذا كتاب أتى بعجب العجائب، ودعا قصي الإجابة، فكان المجاب، وراضى عصي المراد فأزال شماسه وانجاب وأبدى ما حقه أن يبالح في استحسانه وتشكر نفحات خاطره ونفثات لسانه، فإنه، رحمه الله تعالى، تيسرت له البلاغة فتفياً ظلها الظليل، وتفجرت له ينابيع الحكمة فكان خاطره يبطن المسيل، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناده لسان الإنصاف ما على المحسنين من سبيل، ويقتصر على هذه النبذة من كلامه خوف التطويل. قال والذي علي بن محمد بن فرحون، رحمه الله تعالى: قال لي

= من مكة التي سافر إليها وجاور بها زماناً. فصار يقال له جار الله حتى صار هذا الاسم علماً عليه، وقد سمع ابن خلكان من أحد المشايخ أن إحدى رجليه كانت ساقطة وأنه كان يمشي في رجل خشبية. وكان متحققاً بالاعتزال، قدم بغداد سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة هجرية. له تأليف حسنة كثيرة، منها: المفصل في النحو والصرف الذي شرع بتأليفه في غرة شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وخمسمائة وفرغ منه في غرة المحرم سنة خمس عشرة وخمسمائة هجرية، والكشاف في تفسير القرآن الكريم... وأساس البلاغة... وغيرها كثير.

مصادر ترجمته:

- ١ - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٤٩٥/٣.
- ٢ - حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طهران: مكتبة خيابان، الطبعة الثالثة (١٣٧٨هـ - ١٩٥٧م)، ص: ١٣٧٦/٢.
- (١) هذه الدراسة، مبحث مقارنة أعمال ابن الحاجب التصريفية بأعمال الزمخشري.

الإمام العالم، الفاضل، العلامة، القاضي فخر الدين المصري: كان شيخنا  
كمال الدين الزمكاني يقول ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية،  
وكفى بهذه الشهادة، قال: جمال الدين كان وحيد عصره علماً وفضلاً  
واطلاعاً، قال: وما أحسن هذه الشهادة من إمام من أئمة الشافعية وما يشهد،  
رحمه الله تعالى، إلا على ما حققه ومن خير الكتاب صدقه «ومليحة شهدت لها  
ضراتها».



## الفصل الثالث حركة الحياة

### أولاً - أسرته

كل ما ذكرته المصادر عن أسرة ابن الحاجب أن والده كان كردياً من دُوين، وأنه كان حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي<sup>(١)</sup>. ولم أعثر على أيّ خبر يفيد شيئاً عن والدته وأخوته وزواجه وأولاده، باستثناء عبارة عارضة وردت عند ابن أبي شامة عندما قال<sup>(٢)</sup>: «وأخبرني صهره الكمال أحمد بن سليمان أنه دفن خارج الإسكندرية». لذلك، فمن الصعب معرفة تأثير ابن الحاجب ببيئته الاجتماعية الأولى ومدى تأثيره فيها.

### ثانياً - أخباره

انتقل ابن الحاجب في صغره إلى القاهرة، واشتغل فيها بالقرآن الكريم وبالفقه ويعلموم العربية، فبرع فيها وأتقنها غاية الإتقان<sup>(٣)</sup>، وقد شهد له ابن خلكان بذلك عندما كان نائباً عن قاضي مصر سنة ٦٣٨ هـ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٣٥.

(٢) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٣) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٤١٣/٢.

(٤) المصدر نفسه.



وقد انتقل إلى دمشق مراراً آخرها سنة ٦١٧هـ، فأقام فيها مدرساً بالجامع الأموي في زاوية المالكية وشيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية<sup>(١)</sup>. . . وحدث في أثناء وجوده في دمشق أن قوي خوف الصالح إسماعيل صاحب دمشق من ابن أخيه الصالح أيوب صاحب مصر، فسلم الصالح إسماعيل صفد والشقيف وصيدا للفرنج وسمح لهم بشراء السلاح من البلاد الإسلامية ليعضدوه وليكونوا معه على ابن أخيه الصالح أيوب. . . فعظم ذلك على المسلمين فمشوا إلى العلماء واستفتوهم، فأفتى الشيخ عز الدين بن عبد السلام<sup>(٢)</sup> بتحريم فِعْلَةِ الصالح إسماعيل وقطع الدعاء من الخطبة له في

(١) أبو شامة، المصدر السابق، ص: ١٨٢.

(٢) عز الدين بن عبد السلام: وُلد بدمشق سنة ٥٧٨هـ، حيث تفقه على فخر الدين بن عساكر وجمال الدين بن الجرساني، وقرأ الأصول على سيف الدين الأمدي، وأخذ الحديث عن القاسم بن عساكر، ودرس النحو، ورحل إلى بغداد. . . ونبغ في أصول الفقه، وأصول الدين، والتفسير، وبرع في الفقه حتى صار أعلم أهل عصره فيه. وانتهى به الأمر إلى مرتبة الاجتهاد. ولي في دمشق خطبة الجامع الأموي والإمامة فيه. . . لكن السلطان الصالح إسماعيل أعطى الفرنج مدينة صيدا والشقيف وصفد وسمح لهم بشراء السلاح من المدن الإسلامية، مما أغضب ابن عبد السلام الذي أنكر عليه ذلك فوق المنبر، وترك الدعاء له في الخطبة، فاعتقل مع صديقه ابن الحاجب، ثم أفرج عنهما، ثم ألزما منزليهما، ثم ذهب ابن عبد السلام إلى القاهرة حيث ولي الخطبة في جامع عمرو بن العاص، ثم تولى رئاسة القضاء في مصر، لكنه عزل نفسه عن القضاء بعدما هدم الدار التي اهتمت فوق مسجد، ثم عكف على التدريس بمدرسة الصالحية بشارع بين القصرين، للشافعية، وقصده الطلبة من كل البلاد وتخرج به الأئمة. وروى عنه عدد من المشاهير، منهم ابن دقيق الذي لقب ابن عبد السلام بسلطان العلماء. أما مصنفاته فكثيرة نفيسة، تعالج مسائل الفقه والتفسير والحديث وعلم الكلام والتصوف. توفي في جمادى الأولى سنة ٦٦٠هـ، وشهد الظاهر بيبرس جنازته وصلى عليه وحضر دفنه، كما شيعه الأمراء والخاصة والأجناد وطبقات الشعب.

جامع دمشق . . وانضم ابن الحاجب إليه وشاركه نقمته، فسجنا مدة ثم أطلق سراحهما وألزما منزليهما، ثم خرجا من دمشق<sup>(١)</sup> سنة ٦٢٨هـ، فقصد ابن الحاجب الناصر داود بالكرك<sup>(٢)</sup>، ونظم له مقدمته الكافية في النحو، ثم سافر بعد ذلك إلى الديار المصرية<sup>(٣)</sup>، فدخل القاهرة وجلس بمدرسة الفاضلية<sup>(٤)</sup>

= مصادر ترجمته:

- ١ - السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ص: ٨٠/٥.
- ٢ - ابن عماد، شذرات الذهب، ص: ٣٠١/٥.
- ٣ - ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ٢٣٥/١٣.
- ٤ - اليافعي، مرآة الجنان، ص: ١١٤/٤.
- ٥ - أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ص: ١٦٩/٣.
- ٦ - المقرئ، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد زيادة، مصر: مطبعة دار الكتب (١٩٣٤)، ص: ٣٠٤/١.
- (١) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢، والياقني مرآة الجنان، ص: ١١٤/٤، وأبو الفداء، المختصر، ص: ١٦٩/٣، وابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٥٥/١٣، والمقرئ، السلوك، ص: ٣٠٤/١.
- (٢) هذه الدراسة، ص: ٢٣.
- (٣) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ص: ١٦٩.
- (٤) مدرسة الفاضلية: بناها القاضي عبد الرحيم بن اليساني بجوار داره في القاهرة سنة ٥٨٠هـ، ووقفها على طائفتي الفقهاء الشافعية والمالكية. أقرأ بها الإمام الشاطبي وهي من أعظم مدارس القاهرة، وكان فيها قاعة للإقراء، وكان فيها مكتب ضخمة، وظلت هذه المكتبة عامرة بكتبها حتى وقع الغلاء بمصر سنة ٦٩٦هـ، فَمَسَّ الطلبة، فباعوا كتبها حتى ذهب معظم ما فيها.

مصادر الترجمة:

- ١ - المقرئ، المخطوط المقرئ، مصر: مطبعة النيل (١٣٢٥هـ)، ص: ١٩٧/٤.
- ٢ - الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم، طبقات الشافعية، تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة الإرشاد الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م)، ص: ١٦.

موضع الشاطبي، فقصدته الطلبة، ثم توجه إلى الإسكندرية ليقيم فيها، فلم تطل إقامته فيها، وتوفي سنة ٦٤٦هـ<sup>(١)</sup>.

إن حياة ابن الحاجب العلمية وإسهامه في التصدي للفرنجة وأتباعهم مؤثران منيران في حياة هذه الأمة. إذ التزم بالإسهام في دحر الغزو الفكري، وفضح العملاء وشنع فعلتهم... وواجه البطش والسجن بالتحدي والنضال... لذلك اتجه إلى كتابة مؤلفاته على شكل مختصرات ليسهل حفظها ونقلها.

إن ابن الحاجب قد مثَّلَ الزمنَ المتحرك داخل البيئة العربية الإسلامية يومذاك، أو كان بعبارة أخرى «نهرًا يجري في البيئة»<sup>(٢)</sup>، تأثر بها وبأحداثها، كما يتأثر النهر بطبيعة الأرض من حيث تركيبها ومنخفضاتها وارتفاعاتها... وأثر في بيئته كما يؤثر النهر في مجراه وفي الأرض التي حوله، فيحولها إلى جنة معطاء... لكن ماء النهر يؤثر في الأرض وفي طبيعتها تأثيراً آلياً دون وعي أو تصميم... بينما كان تأثير ابن الحاجب في بيئته ناتجاً عن التصميم والالتزام... فدفع حرите واستقراره ثمناً لذلك.

### ثالثاً - تلاميذه وتأثيره فيهم

كان ابن الحاجب متعدد الثقافات، فقد جمع بين الصرف والنحو واللغة والفقه والحديث والقراءات... وبعدها برع في علومه وأنقنها غاية الإنقان قدم دمشق فأقام فيها مدرساً بالجامع الأموي في زاوية المالكية وشيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية ثم خرج من دمشق سنة ٦٢٨هـ، فقصد الناصر داود بالكرك ونظم له الكافية في النحو ثم سافر إلى الديار المصرية فدخل

(١) ابن الجزري، طبقات القراء، ص: ٥٠٩/١.

(٢) علي (أسعد، الدكتور)، فن المتجرب المعاني وعرفاته، لبنان: دار النعمان، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م)، ص: ٢٣ - ٢٤، حيث يشرح نظرياً تداخل العصر والبيئة.

القاهرة وجلس بالمدرسة الفاضلية موضع الشاطبي . . فقصده الطلبة والتزم لهم  
الدرس . . فتتلمذ عليه عدد من الدارسين، منهم: الصرفي، والنحوي،  
واللغوي، والفقيه، والمحدث، المقرئ<sup>(١)</sup>.

ففي الصرف والنحو درس عليه ابن مالك<sup>(٢)</sup> عندما قدم إلى المشرق<sup>(٣)</sup>

(١) هذا البحث، ص: ٣٠ و ٤٦.

(٢) ابن مالك (٦٠٠هـ - ٦٧٢هـ): هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن  
محمد بن عبد الله بن مالك. ولد ببلدة جيان في الأندلس عام ٦٠٠هـ، ودرس في مسقط  
رأسه على أبي المظفر وابن الطليسان وسواهما، ثم رحل إلى المشرق ودرس على النحاة:  
ابن الحاجب وابن يعيش وأبي علي الشلوبين. وعندما أتم دراسته أخذ يدرس النحو في  
حلب، وأصبح إمام العادلية فيها، ثم درس بعد ذلك في حماة، وأخيراً في دمشق حيث  
توفي سنة ٦٧٢هـ. وكان ابن مالك مالكيًا، لكنه تمذهب بالشافعية بعد رحيله إلى  
المشرق. وله مؤلفات كثيرة أشهرها الكافية، الشافية، والخلاصة «الآلفية» أو بالاختصار  
«الآلفية» وهذه الأرجوزة تقع في ألف بيت وهي مختصرة «الكافية الشافية» وعليها شروح  
كثيرة، وله كتاب لامية الأفعال، أو المفتاح، وهي منظومة من بحر البسيط في ١١٤ بيتاً في  
علم الصرف، وغيرها من الكتب التي قد تصل إلى ٣٨ كتاباً.  
مصادر ترجمته:

١ - ابن مالك، تسهيل الفوائد، مقدمة محقق الكتاب، محمد كامل بركات.  
٢ - السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٩٦، والسبكي، طبقات الشافعية، ص: ٢٥٧/٥،  
وابن عماد، شذرات الذهب، ص: ٢٣٩/٥، وحاجي خليفة، كشف الظنون،  
ص: ٤٠٥/١.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية، ٢٧٢/١، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،  
مقدمة محقق كتابه، محمد كامل بركات.

وأحمد أحمد بدوي، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام،  
ص: ٦٧، حيث يقول إنه اقتبس هذه العبارة من كتاب تنبيه الطالب، ص: ١١٦/٣،  
لكنني لم أجده.

فجلس في حلقة ابن الحاجب، واستفاد منه<sup>(١)</sup>، واقتبس منه سِرّاً تسميته لمنظومته «الكافية الشافية».. وقد عَقَّ به وقال: إن ابن الحاجب «أخذ نحوه من صاحب المفصل وصاحب المفصل نحوي صغير»<sup>(٢)</sup>.

كما درس عليه النحو الملك الناصر داود بن المعظم، صاحب الكرك، الذي نظم له ابن الحاجب «الكافية في النحو» سنة ٦٣٨هـ، عندما ترك دمشق ونزل في الكرك<sup>(٣)</sup>، وقيل إنه قد نظم له الكافية في النحو في أرجوزة سماها الوافية<sup>(٤)</sup>. وقرأ عليه النحو أيضاً أحمد بن محسن بن علي في دمشق<sup>(٥)</sup>.

أما في النحو واللغة فقد درس عليه رضي الدين القُسْطَنْطِينِي<sup>(٦)</sup> (٧).

وأما في الفقه فأشهر تلاميذه ابن المنير (٦٢٠ — ٦٨٣) الذي تجمعه به علاقة صداقة ووفاء، ولم يجتمع ابن المنير بابن الحاجب حتى حفظ مختصره في الفقه ومختصره في الأصول وأجاز له ابن الحاجب بالإفتاء<sup>(٨)</sup>، وقد بقي أميناً

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل، ص: ٧/١.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ١٣٤/٢.

(٣) أبو الغداء، المختصر في أخبار البشر، ص: ٢٩/٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) السبكي، طبقات الشافعية، ص: ١٣/٥ — ١٤.

(٦) رضي الدين القُسْطَنْطِينِي (٦١٧ — ٦٩٥): الإمام رضي الدين القُسْطَنْطِينِي أبو بكر بن علي بن سالم النحوي الشافعي، وكان قد، نشأ بالقدس، وأخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب، وتزوج ابنة ابن معط، وكان له معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث، سمع منه جماعة كثيرة، وأضر بآخر عمره، ومات سنة ٦٩٥هـ. أخذت ترجمته من: الخوانساري، روضات الجنات، ص: ٣٤٩/٣.

(٧) الخوانساري، روضات الجنات، ص: ٣٤٩/٣.

(٨) ابن فرحون، الديباج، ص: ٧١ — ٧٤.

لأستاذه بعد وفاته، فكتب على قبره ثلاثة أبيات من الشعر<sup>(١)</sup>.

وقرأ عليه بالروايات السبع، الشيخ موفق الدين محمد بن أبي العلاء  
النصيبى نزيل بهلبك الذي أخذ عنه أيضاً، العربية، وسمع منه مقدّمته في  
النحو<sup>(٢)</sup>. وحدث عنه الحافظ إسماعيل، والحافظ شرف الدين عبد المؤمن  
الدمياطي<sup>(٣)</sup>، وجمال الدين الفاضلي، وأبو علي الخلال، وأبو الحسن بن البقال،  
وأبو الفضل الذهبي وآخرون<sup>(٤)</sup>. وروى عنه الحافظ عبد العظيم المنذري<sup>(٥)</sup>،

(١) هذا البحث، ص: ٢٩ - ٣٠.

(٢) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٥١٧/٢، و ص: ٦٤٨/٢، وابن الجزري، غاية النهاية،  
ص: ٢٤٤/٢ - ٢٤٥، و ٥٠٩/٢.

(٣) الحافظ شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطي (٥١٣هـ - ٦١٥هـ): وُلد سنة ٥١٣هـ،  
ودرس بدمياط والإسكندرية والقاهرة، حيث لازم الحافظ المنذري، ثم حج وارتحل  
إلى الشام وبلاد الجزيرة والعراق، وسمع من عدد كبير جداً من المشايخ، حتى صار  
من كبار حفاظ زمانه، راسخاً في الفقه، نحويّاً، لغويّاً، عالماً بالقراءات، وامتاز  
بالحديث وأرّس في علم النسب على المتقدمين. ولي مشيخة الطاهرية، ثم درس  
الحديث بمدرسة المنصورية. توفي سنة ٦١٥هـ، وقد أرّس على التسمين. وقد درس  
على ابن الحاجب، وله مصنفات عديدة في الحديث والفقه واللغة والتاريخ.  
مصادر ترجمته:

١ - السبكي، طبقات الشافعية، ص: ١٤٠/٦.

٢ - الذهبي، معرفة القراءة، ص: ٥١٧/٢.

(٤) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٥١٧/٢.

(٥) الحافظ عبد العظيم المنذري (٥٨١هـ - ٦٥٦هـ): هو ابن عبد القوي بن عبد الله بن  
سلامة بن سعد المنذري، ولد بمصر سنة ٥٨١هـ، وقرأ القرآن بالمسيح، ودرس الأدب  
والنحو والفقه، ثم طلب الحديث فرحل من أجله إلى مكة والمدينة ودمشق وحران  
والإسكندرية والرها وبيت المقدس حتى صار أحد الحفاظ المشهورين. ولما عاد إلى  
مصر درس بالجامع الظاهري، ثم ولي مشيخة دار الحديث الكاملية، وظل ملازماً لها =

والحافظ منصور بن سليم الإسكندراني المعروف بابن العمادية (٦٠٧ - ٦٧٧)<sup>(١)</sup>، كما حدث عنه بالإجازة العماد الباسي، ويونس الدبوسي<sup>(٢)</sup>. وتتلّمذ عليه أيضاً شهاب الدين القرافي، وأخو ابن المنير زين الدين، وناصر الدين الأبياري، وناصر الدين الزواوي<sup>(٣)</sup>.

وأخذ عنه: العربية ابن الدعاء المحلي<sup>(٤)</sup>، والفقه شهاب الدين القرافي<sup>(٥)</sup>، والنحو نجم الدين بن ملي<sup>(٦)</sup>، والكلام شرف الدين التلمساني<sup>(٧)</sup>، والعربية زين الدين الذواوي (٥٨٩ - ٦٨١)<sup>(٨)</sup>. وأجاز ابن الحاجب عبد العزيز الهواري المعروف بابن يّة<sup>(٩)</sup>، وروى عنه إجازة وجيهة بنت علي بن يحيى بن

= ينشر العلم بها عشرين عاماً. وكان عز الدين بن عبد السلام يحضر مجلسه ولا يحدث، كما كان عبد العظيم يحدث ولا يفتي. ومن أشهر تلاميذه: ابن خلكان، وابن دقيق، وعبد المؤمن الدمياطي. توفي بمصر سنة ٦٥٦هـ، وترك كتباً كثيرة في الحديث، كما ألف معجماً لشيوخه.

مصادر ترجمته:

- ١ - السبكي، طبقات الشافعي، ص: ١٠٨/٥.
- ٢ - الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.
- (١) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.
- (٢) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ١٣٥/٢.
- (٣) المراغي، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ص: ٦٥/٢ و ٨٦/٢.
- (٤) بغية الوعاة، ١٠٣/١، والدرر الكامنة، ص: ٦٠/٤ - ٦١.
- (٥) الديباج المذهب، ص: ٢٣٦/١ - ٢٣٩.
- (٦) شذرات الذهب، ص: ٤٤٤/٥ - ٤٤٥.
- (٧) طبقات الشافعية للسبكي، ١٦٠/٨.
- (٨) معرفة القراء الكبار، ص: ٦٧٦/٢، والبداية والنهاية، ص: ٢٨٥/١٣.
- (٩) برنامج الوادي آشي، ص: ١٤٧ بالاقتناس عن حسن أحمد العثمان، في دراسته وتحقيقه الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، مكة المكرمة: المكتبة الملكية، =

سلطان الإسكندرية المعروفة بأتم محمد<sup>(١)</sup>، كما تتلمذ عليه أبو محمد  
الجزائري<sup>(٢)</sup>، وياقوت الحموي<sup>(٣)</sup>، وعبد الرحمن بن يوسف بن محمد  
البعلي<sup>(٤)</sup>.

## رابعاً - معاصروه من اللغويين

بإمكاننا اعتبار شيوخ ابن الحاجب وتلاميذه من معاصريه، وقد مرّ  
ذكرهم، لكننا نستطيع عدّ نفر من أصحابه ومعاصريه ممن طبقت شهرتهم  
الآفاق، منهم ابن خلكان الذي ذكر في كتابه «وفيات الأعيان» أنه ناقش ابن  
الحاجب في مسائل نحوية فأجاب ابن الحاجب عنها أبلغ إجابة وبسكون تام<sup>(٥)</sup>،  
ومن معاصريه صديقه عز الدين بن عبد السلام، وقد وردت قصة فضالهما  
معاً<sup>(٦)</sup>، ومن معاصريه رفيقه الفقيه عبد الكريم بن عطاء الله أبو محمد  
الإسكندراني الذي كان إماماً في الفقه وأصول العربية<sup>(٧)</sup>، كما أنه عاصر كلاً من  
ابن معط<sup>(٨)</sup> وابن

= الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ص: ٢٥/م، والهامش (٤).

(١) الطالع السعيد، ص: ٣٥٤.

(٢) معرفة القراء، ص: ٦٤٨/٢.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٦٤٨/٢.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، ص: ٣١٩/٢ - ٣٢٠.

(٥) هذا البحث، ص: ٤١.

(٦) هذا البحث، ص: ٤٥ - ٤٧.

(٧) السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ٢١٥/١.

(٨) ابن معط (٥٦٤هـ - ٦٢٨هـ): هو زيد الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن  
عبد النور الزواوي المغربي، المعروف بابن معط، ولد سنة ٥٦٤هـ، ودرس النحو  
والفقه في الجزائر على أبي موسى الجزولي، ثم رحل بعد ذلك إلى المشرق ومكث  
مدة طويلة في دمشق، وهناك حضر دروس ابن عساكر حيث من الجائز أن يكون قد =



يعيش<sup>(١)</sup> وابن عصفور.....

= الثقي بابن الحاجب الذي درس أيضاً على ابن عساكر ثم درس النحو فيها، وكان يكسب عيشه بالشهادة. ثم عين مدرساً للأدب في جامع عمرو بالقاهرة. وتوفي بها في يوم الاثنين ٣٠ ذي القعدة عام ٦٢٨هـ، وكان مالكيّاً بالمغرب شافعيّاً بدمشق، حنفيّاً بالقاهرة، ويظهر أنه كان أول من ألف منظومة في النحو في ألف بيت. ولم يبق لنا من مؤلفاته إلا «الافية ابن معط»، أو «الدرة الألفية في علم العربية»، وهي منظومة في النحو في ١٠٢١ بيتاً من الرجز وسريع المزدوج. وقال السيوطي إنه كان يحفظ صحاح الجوهري، وقال أبو شامة عنه: كان آية في حفظ كلام النحويين.

مصادر ترجمته:

- ١ - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ١٩٧/٦ من النسخة التي حققها الدكتور إحسان عباس.
- ٢ - السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ١٦٠.
- ٣ - ابن عماد، شذرات الذهب، لبنان: المكتب التجاري، ص: ١٢٩/٦.
- ٤ - دائرة المعارف الإسلامية، ص: ٣٩١/١.
- ٥ - معجم المطبوعات لسركيس، ص: ٢٤٥.
- ٦ - بغية الوعاة للسيوطي، ص: ٤١٦.

(١) ابن يعيش (٥٥٣هـ - ٦٤٣هـ): هو موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، ويعرف أيضاً بابن الصانع. وهو نحوي عربي، ولد بحلب في ٣ رمضان عام ٥٥٣هـ، ودرس النحو والحديث في مسقط رأسه وفي دمشق. ثم عزم على الرحيل إلى بغداد ليحضر على أبي البركات بن الأنباري، لكنه سمع بوفاته عندما وصل إلى الموصل فمكث هناك مدة من الزمن يدرس الحديث، ثم عاد إلى حلب ووقف حياته على التدريس. ويقول ابن خلكان الذي قرأ عليه هذه المادة من عام ٦٢٦هـ حتى سنة ٦٢٨هـ إنه كان يعد حجة في الأدب. وله إلى جانب حاشيته على شرح ابن جني على تعريف المازني شرح وافٍ على المفصل للزمخشري، وكان يعارض آراءه في غالب الأحيان، توفي بحلب في ٢٥ جمادى الأولى عام ٦٤٣هـ، ودفن بها في مقام إبراهيم.

مصادر ترجمته:

- ١ - وفيات الأعيان، ص: ٤٥/٦ - ٥١.



= ٢ - ابن عماد، شذرات الذهب، ص: ٢٢٨ - ٢٢٩.

٣ - السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٣٥١/٢.

٤ - دائرة المعارف الإسلامية، ص: ٤١٦/١.

(١) ابن عصفور الأشيلي (٥٩٧هـ - ٦٦٩هـ): هو أبو الحسن بن عصفور علي بن مؤمن بن محمد بن علي النحوي الحضرمي الأشيلي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، أخذ عن الشلوبيين ولازمه مدة ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد، وجال بالأندلس، وأقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة، لا يملّ من ذلك، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير التحو، ولا تأهل لغير ذلك. . ولم يكن عنده ورع، وجلس في مجلس شراب فلم يزل يرجم بالتارنج إلى أن مات في رابع عشر ذي القعدة، ومولده سنة سبع وتسعين وخمسمائة هجرية، وصنف «الممتع» في التصريف، وكان أبو حيان لا يفارقه، وله شرح الجزولية ومختصر المحتسب، ثلاث شروح على الجمل، شرح الأشعار الستة وغير ذلك، ومن شعره:

لَمَّا تَدَنَسْتُ بِالتَّفْرِيسِطِ فِي كِبَرِي      وَصُرْتُ مَغْرِي بِشَرِبِ الرَّاحِ وَاللَّعَسِ  
أَيَقْنَسْتُ أَنَّ خَضَابَ الشَّيْبِ أَسْتَرُ لِي      إِنَّ الْبَيَاضَ قَلِيلُ الْحَمَلِ لِلدَّنَسِ

مصادر ترجمته:

١ - كشف القنون، ص: ١٨٢٢/٢.

٢ - ابن عماد، شذرات الذهب، بيروت: المكتب التجاري، ص: ٣٣٠/٧ و ٣٣١/٧.

٣ - بغية الوعاة، ص: ٣٥٧.

## الفصل الرابع حركة التعبير عن حياته في إنتاجه

### أولاً - نظم ابن الحاجب وشعره

نظم ابنُ الحاجب بعضَ المسائل النحوية والصرفية، وقيل إنه نظم الكافية في النحو للملك داود في الكرك وسمى نظمَه «الوافية في نظم الكافية»<sup>(١)</sup>، وله أيضاً منظومة بالمؤنثات السماعية<sup>(٢)</sup> (من الكامل)، وهي:

نفسي الفداء لسائل وافاني	بمسائل فاحت كغصن البان
أسماء تأنيث بغير علامة	هي، يا فتى، في عرفهم ضربان
قد كان منها ما يؤثث، ثم ما	هو فيه خيرٌ باختلاف معان،
أما النسي لا بدّ من تأنيثها	ستون، منها: العين، والأذنان،
والنفس، ثم الدار، ثم الدلو من	اعدادها، والسن، والكفان،
وجهتهم، ثم السعير، وعقرب،	والأرض، ثم الاست، والعُضدان
ثم الجحيم، ونارها، ثم العصا	والريح منها، واللقى، وريدان
والغول، والفردوس، والقُلْك التي	تجري، وهي في البحر، في الأعران،

(١) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩٠ - ١٩١.

(٢) نشر هذه المنظومة الأب لويس شيخو وهافر في «البلغة في شذور اللغة»، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الثانية (١٩١٤)، ص: ١٥٧.

وعروض شعر، والذراع، وثعلب،  
والقوس، ثم المنجنيق، وأرنب،  
وكذاك في الذهب، ومهر حكمهم  
والعين للينبوع، والدرع التي  
وكذاك في كبد، وفي كرش وفي  
وكذاك في فرس، فكأس، ثم في  
والعنكبوت منها، والموسى معاً،  
والرجل منها، والسراويل التي  
وكذا الشمال من الإناث، ومثلها  
أما الذي قد كنت فيه مخيراً  
السلم، ثم العسك، ثم الصدر في  
والليث منها، الطريق، وكالسرى  
وكذاك أسماء السيل، وكالضحى،  
والحكم هذا في القضاء أبداً، وفي  
وقصيدتي تبقى، وإنني أكتسي

والملاح، ثم الفأس، والوركان،  
والخمر، ثم التبر، والفخذان،  
أبداً، وفي ضرب بكل بنان،  
هي من حديد، قدك، والقدمان  
سقر، ومنها الحرب، والنعلان،  
أفعى، ومنها الشمس، والعقبان،  
ثم اليعين، وأصبع الإنسان،  
في الرجل كانت زينة العريان،  
ضبع، كذاك، الكتف، والساقان.  
هو كان سبعة عشر للبيان:  
لغة، ومثل الخال كل أوان،  
ويقال في عنق كذا، ولسان،  
وكذا السلاح لقاتل طعان،  
رحم، وفي السكين، والسلطان.  
ثوب الفناء، وكل شيء فان

وله في التصريف (من الخفيف)<sup>(١)</sup> قوله:

أَيَّ غَدٍّ مَعَ يَدٍ دَدٍ ذِي حُرُوفٍ      طَاوَعْتَ فِي الرُّوْيِ وَهِيَ عَيُونُ  
وَدَوَاةٍ وَالْحَبُوتِ وَالنُّونِ نُونَاتِ      عَصْنَهُمْ وَأَمْرَهَا مُسْتَيِّنُ

وهذان البيتان جواب عن البيتين المشهورين وهما (من الخفيف):

رَبِّمَا عَالَجَ الْقَوَافِي رَجَالٌ      فِي الْقَوَافِي قَتَلَتُوي وَتَلِينُ

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٤١٣/٢، وابن عمار، ثلثات الذهب،  
ص: ٢٣٥/٥ وعلي مبارك، الخطط، ص: ٦٢/٨.

طاوعتْهم عَيْنٌ وَعَيْنٌ وَعَيْنٌ وعصتْهم نَسُونَ ونَسُونَ ونَسُونَ

فيعني بقوله: «عين وعين وعين» نحو: غَدٍ وَيَدٍ وَدَدٍ، فَإِنْ وَزَنَ كُلُّ مِنْهَا/ فَعَمَّ/ إِذَا أَصْلَ «غَد»: «غَدُو»، و«يَد»: «يَدِي»، و«دَد»: «دَدَن».

ويعني بقوله: «نون ونون ونون» الدواة، والحوت، والتون الذي هو الحرف<sup>(١)</sup>.

وله أيضاً منظومات لغوية، قال في أسماء قذاح الميسر ثلاثة أبيات (من الخفيف) وهي<sup>(٢)</sup>:

هي فَنُ وتَوَامٌ ورقِيبٌ      ثم حَلَسٌ ونَافِسٌ ثم مَسْبِلٌ  
والمَعْلِيّ والوَعْدُ ثم مَفِيحٌ      ومَنِيحٌ وذِي الثَّلَاثَةِ تَهْمِلُ  
ولِكُلِّ مَسَاعِدَاهَا نَصِيبٌ      مَثَلُهُ أَنْ تَعْدَ أَوَّلَ أَوَّلِ

وله أيضاً أبيات شهيرة في الممنوع من الصرف (من البسيط): هي<sup>(٣)</sup>:

عَدَلٌ ووَصَفٌ وتَأْنِيثٌ ومَعْرِفَةٌ      وعَجْمَةٌ، ثم جَمْعٌ ثم تَرْكِيبٌ  
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ      ووَزَنَ فَعَلَ هَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ

وقد يرتفع، أحياناً، بنظمه ليصلَ به إلى مرتبة الشعر، لكن شعره مشبع بروح اللغوي، تقريرياً مباشراً، لا أثر فيه للخيال، فهذا هو بمدح تلميذه ابن المنير الجرومي الجذامي بقوله<sup>(٤)</sup> (من الوافر):

(١) المصادر السابقة.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٤١٣/٢.

(٣) الكافية في النحو، قسطنطينية، مطبعة الجوانب (١٣٠٢هـ)، ص: ٣. ورضي الدين الاستبراذي، شرح الكافية، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى، ص: ١٠١/١.

(٤) ابن فرحون، الديباج، ص: ٧٢، وقد أورد الخوانساري في روضات الجنات، ص: ٣٠٦/١، الأبيات نفسها مع تبديل في البيت الأول فجاء:

لقد شملت حياتي اليوم لولا  
 كأحمد سبط أحمد حين يأتي  
 تذكروني مباحثه زمانياً  
 زماناً لا يباري فيه  
 مضوا فكانهم إنا منام  
 مباحث ساكن الإسكندرية  
 بكل غريبة كالعقريّة  
 وإخواناً لقيتهم سريرة  
 مدرسنا وتغبطنا البريرة  
 وإما صحبة أضحت عشية  
 وله شعر حسن يعالج مشاكل إنسانية، (من البسيط)<sup>(١)</sup>:

وكان ظنّي بأنّ الشيب يُرشدني  
 ولست أقتط من عفو الكريم وإنّ  
 إنّ خصّ عفو إلهي المحسنين فمن  
 وله أيضاً<sup>(٢)</sup> (من البسيط):

إنّ غبُتُ صورةً عن ناظريّ فما  
 مثل الحقائق في الأذهان حاضرة  
 زلتم حضوراً على التحقيق في خلدي  
 وإنّ تُردّ صورةً من خارج تجد  
 وله بيتان في معنييهما، لكن قلبهما في قافية أخرى فقال (من الخفيف):

إنّ تغيّبوا عن العيون فأنتم  
 مثلما تثبت الحقائق في الذّهر  
 في قلوب حضوركم مشتمر  
 من وفي خارج لها مُستقر

= لقد شملت حياتي البحث لولا مباحث ساكن الإسكندرية  
 أما قوله في الأبيات «سبط أحمد» فإشارة إلى جده لأمه الإمام كمال الدين أحمد بن  
 فارس.

(١) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٦ - ٣٥٧، وأورد ابن فرحون في الديباج  
 ص: ١٩١ الأبيات نفسها مع تبديل البيتين الأخيرين بالشكل التالي:

ولست أقتط من عفو الكريم وإنّ  
 إن خصّ عفو إلهي المحسنين  
 أسرفت جهلاً فكم عافى وكم غفرا  
 يرجو المسيء ويدعو كلما عثرا  
 (٢) الأدفوري، الطالع الصعيد، ص: ٣٥٦.

وله أيضاً<sup>(١)</sup> (من مجزوء البسيط):

كنتُ إذا ما أتيتُ غَيًّا      أقولُ بعد المشيب أرشدُ  
فصرتُ بعد أبيضاض شبي      أسوأ ما كنت وهو أسودُ  
وله أيضاً المقصد الجليل في علم الخليل على بحر البسيط يعالج فيها  
العروض نشرها فرايتاج<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً - مؤلفات ابن الحاجب النثرية

تعالج مؤلفات ابن الحاجب الفقه المالكي والنحو والصرف والعروض،  
ولقد انتفع بها الناس لما فيها من كثرة النقل مع صغر الحجم وتحرير اللفظ  
(...) وكلها متقنة كثيرة التحقيق والتدقيق<sup>(٣)</sup>، وهي معاً يتنافس بها<sup>(٤)</sup> لتمييزها  
بالاختصار والاستيعاب والدقة والتهذيب والتنقيح<sup>(٥)</sup>، ولأنها غاية في الحسن  
والإفادة<sup>(٦)</sup>... وأهم مؤلفاته<sup>(٧)</sup>:

— الشافية في التصريف والخط،

— الكافية في النحو،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الكتبخانة، ص: ٢٤/٤، وكذلك ترجمها فرايتاج إلى الألمانية في صفحة ٣٣٤ - ٣٧١  
من كتابه عن العروض العربي، كما ورد في الكتبخانة.

(٣) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٤.

(٤) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٥١٦/٢.

(٥) علي عبد الواحد واغي، فقه اللغة، طبع ونشر لجنة البيان العربي، الطبعة الخامسة  
(١٣٠١هـ - ١٩٦٢م)، ص: ٢٦٩.

(٦) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٤١٣/٢.

(٧) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المكتبة  
الإسلامية، الطبعة الثالثة (١٩٥٧م - ١٣٨٧هـ)، ص: ٦٥٤/١.

- شرح كتاب سيويه،
  - شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي،
  - أمالي الإيضاح في شرح المفصل،
  - جمال العرب في علم الأدب،
  - كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب،
  - المقصد الجليل في علم الخليل،
  - المكتفي للمبتدي،
  - منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والمجلد،
  - جامع الأمهات في الفقه،
  - عقيدة ابن الحاجب،
  - معجم الشيوخ،
- وهذا ما وصل إلينا من مؤلفاته:

١ — الشافية في التصريف والخط :  
وسياتي الكلام عليها مفصلاً.

٢ — الكافية في النحو :

عبارة عن كتيب مشهور اختصر فيه ابنُ الحاجب مفصل الزمخشري، ثم نظمها وسمى نظمه «الوافية في نظم الكافية»<sup>(١)</sup> وقدمها للملك داود بن عيسى الأيوبي صاحب الكرك بعد تركه دمشق سنة ٦٣٨هـ، وقد طبق ذكرها جميع البلاد خصوصاً بلاد المعجم، وأَكْبَ الناسُ على الاشتغال بها<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩٠ — ١٩١.

(٢) أبو الفداء، المختصر، ص: ١٦٩/٣.



وقد شرح ابن الحاجب كافيته<sup>(١)</sup>، وشرحها غيره، وأهم شروحيها وأكثر انتشاراً وأوسعها مادة شرح العلامة الرضوي الاسترأبادي محمد بن الحسن<sup>(٢)</sup>.  
وقد طبعت الكافية مرات عدة في مصر والهند وطشقند والأستانة<sup>(٣)</sup>.

### ٣ - الإيضاح:

أغفل ذكره ابن خلكان، لكن السيوطي قال: «وشرح المفصل بشرح سماء الإيضاح كما ذكره ابن كثير بقوله «وله شرح المفصل»<sup>(٤)</sup>.

وقد ألف الإيضاح قبل الأمالي، فقد وجدت في الصفحة الثالثة في مخطوط الأمالي رقم (١٨) في معهد إحياء المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية أن ابن الحاجب قال مملياً بدمشق سنة سبع عشرة (...) وهذا مقدر بعلمه في الإملاء على المفصل وفي المسائل الدمشقية وفي الإملاء على المقدمة فليطلب في أماكنه».

وقد وجدت في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة ثلاث مخطوطات للإيضاح، وهي:

— نحو: الإيضاح، شرح على المفصل للزمخشري تأليف أبي عمر وعثمان بن علي المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ. نسخة كتبت سنة

---

(١) يقول الدكتور السيد يعقوب بكر في كتابه نصوص من النحو العربي، ص: ٢٦٦، إن شرح ابن الحاجب على كافيته قد نشر في استنبول سنة ١٣١١هـ.

(٢) طبع هذا الشرح أخيراً في ليبيا في أربعة مجلدات، منشورات جامعة بنغازي، بتحقيق الدكتور يوسف حسن عمر. (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م). كما طبع في جدة سنة ١٤٠٧هـ بتحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية، ص: ٢٤٦/١، ودائرة معارف البستاني، ص: ٤٢٦/٢.

(٤) بغية الوعاة، ص: ١٣٥/٢.

٧٨١هـ، بخط نسخي (٣١٩ق، ٣١ × ١٨سم)، وهذه أكمل من بقية النسخ المخطوطة وأوضحها.

٣٠ - نحو: الإيضاح، (٢٨٩ق، ١٦ × ٢٣سم).

٩٨ - نحو: شرح المفصل للزمخشري، تأليف جمال الدين أبي عمر عثمان بن أبي بكر بن الحاجب المالكي المتوفى سنة ٦٤٦هـ، وقد كتبت هذه النسخة سنة ٧١٧هـ، بخط عبد الله بن نصر الكسائي (١٣٢ق، ٢٤ × ١٧سم).  
وقد طبع في مجلدين سنة ١٤٠٢هـ بتحقيق الدكتور موسى بناي العلي، في بغداد: مطبعة العاني.

#### ٤ - الأمالي النحوية:

مجلد ضخيم تكلم فيه على آيات من القرآن ومواضع من المفصل وأبيات للمتنبي، ومواضع من كافيه، وأشياء أخرى<sup>(١)</sup> وقد أملاها في دمشق<sup>(٢)</sup> والقاهرة، وقد لاحظت ذلك من خلال قراءة إحدى النسخ الموجودة بمعهد إحياء المخطوطات بالقاهرة فوجدت عبارة «وقال مملياً بالقاهرة» وقال مملياً بدمشق<sup>(٣)</sup>، وهذه الأمالي غاية في التحقيق<sup>(٣)</sup>. وقد وجدت في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة ثلاث مخطوطات للأمالي تحت أرقام:

١٨ - نحو، الأمالي النحوية، كتبت هذه النسخة سنة ٦٩٦هـ (٢٣٣ق، ١٦ × ٢٢سم)، وهي أوضح النسخ وأكملها.

١٩ - نحو، الأمالي النحوية، نسخة كتبت سنة ٧٣٣هـ، بخط

---

(١) تاريخ ابن كثير، ص: ١٧٦/١٣.

(٢) الكتبخانة، ص: ٢٤/٤.

(٣) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة، ص: ٥٣/٣.

عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن المهندس الحنفي الدمشقي بالقاهرة (٦٥ق)،  
٢٠ × ٢٨ سم).

٢٠ - نحو: الأمالي، نسخة كتبت سنة ٦٨٢هـ، (٦٥ق، ١٣ ×  
٢٠ سم).

وقد طبع الكتاب في بيروت سنة ١٩٨٥، بتحقيق الدكتور هادي حمودي،  
الذي جعله في مجلدين<sup>(١)</sup>.

#### ٥ - شرح الوافية نظم الكافية :

حقّقه الدكتور موسى بناي العليبي في مجلد واحد، وطبع في العراق سنة  
١٤٠٠هـ في مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

#### ٦ - شرح الكافية :

حقّقه الدكتور جمال مخيمر، ونال عليه شهادة الدكتوراه في جامعة  
الأزهر في مصر... وكان قد طبع في استانبول سنة ١٣١١هـ، في دار الطباعة  
العامة.

#### ٧ - القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية :

حقّقتها الدكتور طارق نجم عبد الله... وهي ثلاثة وعشرون بيتاً من  
الكامل... وطبعت في الأردن سنة ١٤٠٥هـ في مكتبة المنار... وكانت قد  
طبعت في بيروت، ضمن كتاب «البلغة في شذور اللغة» نشرها الأب لويس  
شيخو وهافر... وكانت طبعتها الثانية سنة ١٩١٤م.

---

(١) ابن الحاجب، الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق الدكتور هادي حمودي، بيروت:  
عالم الكتب، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

## ٨ — رسالة في العَشْرِ<sup>(١)</sup> :

بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) مع الصفتين (أول) و (آخر)، منها نسخة مخطوطة في برلين رقم<sup>(٢)</sup> ٦٨٩٤ .. وقد طبعت بتحقيق الدكتور هادي حمودي في آخر الجزء الرابع من الأمالي النحوية سنة ١٩٨٥، في بيروت.

## ٩ — منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل :

يعالج هذا الكتاب أصول الفقه المالكي، طبع في مصر سنة ١٣٢٦هـ، بمطبعة السعادة، وقد اختصره بكتاب سماه «مختصر المنتهى». وعلى المنتهى أكثر من سبعة عشر شرحاً<sup>(٣)</sup>.

## ١٠ — مختصر المنتهى، أو: المختصر الأصولي :

ويُعرف أيضاً بمختصر ابن الحاجب، طبع في بولاق سنة ١٣١٦هـ مع شرح عضد الدين الأيجي وحاشيتي السعد التفتازاني والشريف الجرجاني على هذا الشرح وتعليق للحسن الهروي على حاشية الجرجاني<sup>(٤)</sup>، ومختصره في أصول الفقه استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الآمدي<sup>(٥)</sup>، وله صيت ذائع بحيث شهد له الخصوم قبل الأصدقاء، وقال فيه شيخ الشافعية:

---

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ١٦٢/١.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية، ص: ٢٤٦/١.

(٣) إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طهران: المكتبة الإسلامية، الطبعة الثالثة (١٣٨٧هـ — ١٩٢٧م)، ص: ٥٧٢/٢. ودائرة معارف البستاني، ص: ٤٢٩/٢.

(٤) السيد يعقوب بكر، نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن، ص: ٢٦٩.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٢٦/١٣. ويفتح ابن كثير بحفظه فيقول «وقد من الله على تعالى بحفظه وجمعت كرايس في الكلام على ما أودعه فيه من الأحاديث النبوية».

«كمال الدين الزملكاني (...) وليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب وكفى بهذه الشهادة (...)» وقد اعتنى العلماء شرقاً وغرباً بشرح هذا الكتاب<sup>(١)</sup> إلا أنه أعضل فيما ذكره في مختصر الأصول حين تعرض للقراءات وأتى بما لم يتقدم فيه غيره<sup>(٢)</sup> ولهذا الكتاب شروح كثيرة<sup>(٣)</sup>.

## ١١ - مختصر الفروع، أو: جامع الأمهات:

«من أحسن المختصرات، انتظم فيه فوائد ابن شاس»<sup>(٤)</sup> ويعالج الفقه المالكي بإيجاز مع التوضيح، وقد قلد هذا الكتاب بعد ذلك سيدي خليل، ويوجد منه نسخ مخطوطة في مكتبة وزارة الهند، فهرس (Loth) رقم ٢٩٨، والمتحف البريطاني (Fagnan) ج ٢، رقم ٢٢٦، وفهرس دار الكتب المصرية، ج ٣، ص ١٥٩<sup>(٥)</sup>. وعليه شروح كثيرة، وقد بالغ أحد أئمة الشافعية وهو الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في أول شرحه له، قال: «هذا كتاب أتى بعجب العجائب ودعا قصي الإجازة فكان المعجائب وراضى عصى المراد فأزال شماسه وانجاب وأبدى ما حقه أن يبالغ في استحسانه وتشكر نفحات خاطره ونفثات لسانه»<sup>(٦)</sup>.

## ١٢ - عقيدة ابن الحاجب:

أولها «الحمد لله مبدع الأكوان الآفاقية».. ومن شروحها تحرير المطالب

---

(١) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩٠.

(٢) ابن الجزري، غاية النهاية، ص: ٥٠٩/١.

(٣) السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ٢١٧/١، وابن الجزري، غاية النهاية، ص: ٥٠٩/١.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية، ص: ٢٤٦/١.

(٥) إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون، ص: ٣٥١/١.

(٦) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩٠.

لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب للشيخ أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل قاسم الكوفي، وبغية الطلب في شرح عقيدة ابن الحاجب لأبي العباس أحمد بن محمد بن زكريا التلمساني<sup>(١)</sup>.

### ١٣ — الوافية نظم الكافية :

له نسخ خطية عدة، منها نسخة في الإسكوريال.

### ١٤ — المقصد الجليل في علم الخليل :

قصيدة في العروض، من البسيط، لامية... منها عدة نسخ في السلیمانية.

أما بقية المؤلفات المنسوبة إلى ابن الحاجب مثل: جمال العرب في علم الأدب، وشرح كتاب سيويه، ومعجم الشيوخ<sup>(٢)</sup>، والمكتفي للمبتدي، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، وعيون الأدلة، وشرح المقدمة الجزولية، فلم أستطع الوصول إلى مصادر تذكر عنها بعض التفصيلات... كما لم أجد مخطوطات عنها في المكتبات التي زرتها.

هذه لمحة عن كتبه التي تعكس صفاته وعلمه... بل هي تسجيل لحصيلة علم رجل كان من أركان الدين في العلم والعمل، بارعاً في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية متقناً لمذهب مالك بن أنس، رحمه الله، وكان من أذكى الأمة قريحة، وكان ثقة حجة متواضعاً، عفيفاً، كثير الحياء، منصفاً، محباً للعلم وأهله، ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على الهلوى<sup>(٣)</sup>.

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ١١٥٧/٢.

(٢) معمر بن محمد المعروف أيضاً بابن الحاجب... معجم باسم «معجم الشيوخ» فهل تكون نسبة هذا الكتاب لجمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب... من قبيل الخطأ؟

(٣) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

### ثالثاً - الشافية

الشافية : مقدمة في التصريف ومقدمة في الخط كتبهما ابن الحاجب على نحو مقدمته الكافية في النحو، وذلك إجابة لسؤال من لا تسعه مخالفته<sup>(١)</sup>، وقد اشتملت مقدمته في التصريف على :

- ١ - مقدمة صغيرة يحمد الله فيها ويصلي على نبيه وآله وصحبه، ويبين سبب وضعها. ص ٢٩٩
- ٢ - تعريف التصريف، ٢٩٩
- ٣ - أنواع الأبنية، ٢٩٩
- ٤ - الميزان الصرفي، ٣٠٠
- ٥ - القلب المكاني، ٣٠٠
- ٦ - الصحيح والمعتل، ٣٠١
- ٧ - أبنية الاسم الثلاثي المجرد، ٣٠٢
- ٨ - رد بعض الأبنية إلى بعض، ٣٠٢
- ٩ - أبنية الاسم الرباعي، ٣٠٢
- ١٠ - أبنية الاسم الخماسي، ٣٠٣
- ١١ - أبنية الاسم المزيد فيه، ٣٠٣
- ١٢ - أحوال الأبنية، ٣٠٣
- ١٣ - الفعل الماضي :
- أبنية الماضي الثلاثي المجرد، ٣٠٤
- أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه، ٣٠٤
- فَعَلَ - بالفتح - ومعانيه، ٣٠٥
- فَعِلَ - بالكسر - ومعانيه، ٣٠٥
- فَعُلَ - بالضم - ومعانيه، ٣٠٥

(١) الشافية، الملحق رقم ١، ص : ٢٩٩.

٣٠٥	— أَفْعَلٌ وَمَعَانِيهِ،
٣٠٦	— فَعَّلَ وَمَعَانِيهِ،
٣٠٦	— فاعِلٌ وَمَعَانِيهِ،
٣٠٦	— تفاعلٌ وَمَعَانِيهِ،
٣٠٦	— تَفَعَّلَ وَمَعَانِيهِ،
٣٠٧	— انْفَعَلَ وَمَعَانِيهِ،
٣٠٧	— افْتَعَلَ وَمَعَانِيهِ،
٣٠٧	— اسْتَفْعَلَ وَمَعَانِيهِ،
٣٠٧	— بناء الفعل الرباعي المجرد،
٣٠٧	— بناء الفعل الرباعي المزيد فيه،

#### ١٤ — المضارع وأبوابه:

٣٠٨	— مضارع فَعَّلَ — بفتح العين،
٣٠٨	— مضارع فَعِلَ — بكسر العين،
٣٠٩	— مضارع فَعُلَ — بضم العين،
٣٠٩	— مضارع الأكثر من الثلاثي،

#### ١٥ — الصفة المشبهة من:

٣١٠	— فَعِلَ — بكسر العين،
٣١٠	— فَعُلَ — بضم العين،
٣١٠	— فَعَّلَ — بفتح العين،

#### ١٦ — المصدر:

٣١١	— أبنية الثلاثي المجرد.
٣١١	— مَصْدَرُ فَعَّلَ.
٣١٢	— مصدر فَعُلَ.
٣١٢	— مصدر المزيد فيه والرباعي،



٣١٢	— المصدر الميمي،
٣١٢	— مصدر الرباعي،
٣١٣	١٧ — اسم المرة
٣١٣	١٨ — أسماء الزمان والمكان
٣١٣	١٩ — اسم الآلة
٣١٤	٢٠ — التصغير:
٣١٥	— تصغير الترخيم.
٣١٦	— تصغير المبنيات.
٣١٧	٢١ — المنسوب:
٣١٨	— النسب إلى ما آخره ألف،
٣١٨	— النسب إلى ما آخره ياء،
٣١٨	— النسب إلى ما آخره الياء والواو الساكن ما قبلهما،
٣١٨	— النسب إلى ما آخره ياء من قبلهما حرف علة،
٣١٨	— النسب لما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة
٣١٩	— النسب لما آخره همزة قبلها ألف،
٣١٩	— النسب لما آخره واو أو ياء قبلها ألف.
٣١٩	— النسب إلى ما جاء على حرفين،
٣١٩	— النسب للمركب،
٣٢٠	— النسب للجمع،
٣٢٠	— شواذ النسب،
٣٢٠	— النسب بغير الياء،
	٢٢ — الجمع:
٣٢١	— جمع التكسير للثلاثي،
٣٢٢	— جمع تكسير الثلاثي المؤنث،

٣٢٢	— حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع التانيث،
٣٢٣	— جمع التكسير للثلاثي في الصفة .
٣٢٣	— الصفات تجمع جمع الصحيح،
٣٢٣	— جمع الثلاثي المزيد فيه بمدة ثالثة،
٣٢٥	— جمع فاعل الاسم،
٣٢٥	— جمع فاعل الصفة،
٣٢٥	— جمع ما آخره ألف التانيث،
٣٢٦	— جمع أفعل اسماً وصفة،
٣٢٦	— جمع فعلان اسماً وصفة،
٣٢٦	— جمع سائر الصفات،
٣٢٦	— تكسير الرباعي والمشبّه به،
٣٢٧	— جمع الخماسي،
٣٢٧	— اسم الجمع،
٣٢٧	— شواذ الجمع .
٣٢٧	— جمع الجمع .
٣٢٨	٢٣ — التقاء الساكنين،
٣٣٠	٢٤ — الابتداء وهمزة الوصل،
٣٣١	٢٥ — الوقف .
٣٣٤	٢٦ — الاسم المقصور .
٣٣٤	٢٧ — الاسم الممدود .
٣٣٦	٢٨ — ذو الزيادة :
٣٣٦	— أدلة الزيادة،
٣٣٧	— الخروج على الأوزان المشهورة، من أدلة الزيادة،
٣٣٨	— الغلبة من أدلة الزيادة،

- ٣٣٨ — تعيين الزائد من حرفي التضعيف،  
٣٣٨ — بيان ما يضعف وما لا يضعف من الأصول،

## ٢٩ — الإمالة:

- ٣٤١ تعريف الإمالة وسببها،  
٣٤١ — عدم تأثير الكسرة المنقلبة عن واو،  
٣٤١ — مواضع تأثير الياء في إمالة الألف،  
٣٤٢ — إمالة الألف المنقلبة عن مكسور،  
٣٤٢ — إمالة الألف الصائرة ياء،  
٣٤٢ — الإمالة للإمالة،  
٣٤٢ — إمالة ألف التنوين،  
٣٤٢ — حروف الاستعلاء تمنع الإمالة،  
٣٤٢ — أثر الراء في الإمالة،  
٣٤٣ — إمالة الفتحة قبل الهاء،  
٣٤٣ — ما لا يمال،  
٣٤٣ — إمالة الفتحة منفردة،

## ٣٠ — تخفيف الهمزة:

- ٣٤٤ — تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها،  
٣٤٥ — تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها،  
٣٤٦ — تخفيف الهمزتين المجتمعتين،

## ٣١ — الإصلاص:

- ٣٤٧ — تعريفه وأنواعه وحروفه،  
٣٤٧ — مواقع الواو والياء في الكلمات،  
٣٤٨ — قلب الواو همزة إذا كانت فاء،  
٣٤٨ — قلب الواو والياء تاء إذا كانا قاتنين،

- ٣٤٨ — قلب الواو ياء والياء واوآ،
- ٣٤٨ — حذف الواو والياء فائين،
- ٣٤٨ — قلب الواو والياء ألفاً وهما عينان،
- ٣٤٩ — تصحيح العين إذا اعتلت اللام،
- ٣٤٩ — بعض ما لا يعمل من الصيغ وسبب ذلك،
- ٣٥٠ — إعلال الياء والواو عيين بقلبيهما همزة،
- ٣٥٠ — حكم الياء إذا كانت عيناً لفعل،
- ٣٥١ — حكم الواو المكسور ما قبلها وهي عين،
- ٣٥١ — قلب الواو ياء لاجتماعها والياء،
- ٣٥١ — الإعلال بالنقل،
- ٣٥٢ — إعلال اللام،
- ٣٥٢ — قلب الواو ياء وهي لام،
- ٣٥٣ — قلب الواو والياء همزة وهي طرف،
- ٣٥٣ — قلب الياء واوآ والواو ياء في الناقص،
- ٣٥٣ — قلب الياء ألفاً والهمزة ياء في فعائل وشبهه،
- ٣٥٤ — إسكان الواو والياء،
- ٣٥٤ — حذف الواو والياء لامين،
- ٣٥٤ — حذف اللام سماعاً،

## ٣٢ — الإبدال:

- ٣٥٥ — تعريضه،
- ٣٥٥ — حروف الإبدال،
- ٣٥٥ — مواطن إبدال الهمزة،
- ٣٥٦ — مواطن إبدال الألف،
- ٣٥٦ — أبدال الياء،
- ٣٥٦ — إبدال الواو،

— إبدال الميم والنون والتاء والهاء واللام والطاء والذال والجيم  
والصاد والزاي . ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٥٨

### ٣٣ — الإدغام :

- ٣٥٩ — تعريفه ،
- ٣٦٠ — مخارج الحروف الأصلية ،
- ٣٦٠ — مخارج الحروف الفرعية ،
- ٣٦١ — صفات الحروف ،
- ٣٦٢ — طريق إدغام المتقاربين ،
- ٣٦٣ — امتناع إدغام المتقاربين لليس أو لنقل ،
- ٣٦٣ — إدغام حروف الحلق ،
- ٣٦٤ — إدغام اللام المعرفة ،
- ٣٦٤ — إدغام النون ،
- إدغام التاء والذال والظاء والطاء والتاء والصاد والزاي  
والسين ، ٣٦٤
- إدغام تاء الافتعال والإدغام فيها ، ٣٦٤
- إدغام تاء المضارعة في تفعل وتفاعل وتخفيفها ، ٣٦٥
- إدغام تاء تفعل وتفاعل ماضيين . ٣٦٥

### ٣٤ — الحذف . ٣٦٦

### ٣٥ — مسائل التمرين . ٣٦٧

### ٣٦ — مقدمة الخط وفيها : كتابه الهمزة أولاً ووسطاً وآخرأً ، والفصل والوصل ، وألفا الزيادة ، والنقص والبدل . ٣٦٧ — ٣٧١

## ٢ - منهج ابن الحاجب التصريفي وتأثره بعلمي الأصول والجدل:

دراسة رأي ابن الحاجب في اللغة ضرورية لفهم منهجه التصريفي . . فقد ناقش «مبادئ اللغة والكلام عليها»، في كتابه: «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل»، وهذه الدراسة تساعد الباحث على فهم منهجه التصريفي من جهة، وعلى تأثر هذا المنهج بالمبادئ الأخر التي عالجه من جهة ثانية.

فقد بدأ كتابه «منتهى الوصول والأمل» بالكلام عن مبادئ اللغة، فذكر حذوها وأقسامها وابتداء وضعها وطريق معرفتها<sup>(١)</sup>. . وقد اعتبر اللغة من صنع الإنسان عندما «علم الله حاجة الناس إلى تعريف بعضهم بعضاً ما في نفوسهم لمعاملاتهم ومعاشهم وأحكامهم أقدرهم على إخراج الصوت مع النفس وتقطيعه من غير نصب»<sup>(٢)</sup>.

فاللغة عنده ليست توقيفاً كما ساد عند علماء العربية والمسلمين لحقبة طويلة من الزمن، بل هي من وضع الإنسان الذي أقدره الله على إخراج الصوت مع النفس وتقطيعه ليحبر عن حاجاته. . وبذلك يكون ابن الحاجب قد صالح بين المفهومين، مفهوم القدماء الجازم بأنها توقيفية من عند الله، ومفهوم المحدثين الجازم بأنها من وضع الإنسان<sup>(٣)</sup>. وبذلك أيضاً يكون قد تخلص من مثل حيرة

---

(١) ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٢٦هـ)، ص: ١٢ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن جني، الخصائص تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ص: ٤٠ / ١، ٤٨ / ١، حيث يناقش آراء العلماء بهذا الشأن، ينظر أيضاً.  
محمود السمران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، مصر: دار المعارف (١٩٦٢م)، =

ابن جني في خصائصه حيث لم يستطع الجزم بأحد الأمرين وإن كنا نلمح من خلال عرضه القضية في «باب القول على أصل اللغة ألهاً هي أم اصطلاح» أنه يميل إلى اعتبارها اصطلاحاً ومواضعة دون أن يجزئ على الجزم بذلك<sup>(١)</sup>.

فباللغة، عند ابن الحاجب، كل لفظ وضع لمعنى، وهذا اللفظ قد يكون مفرداً وقد يكون جمعاً<sup>(٢)</sup>.

فـ «المفرد، اللفظ بكلمة واحدة، وقال المنطقيون (التأكيد مني) لمعنى ولا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزؤه»<sup>(٣)</sup>، وينقسم إلى اسم وفعل وحرف<sup>(٤)</sup>.

فابن الحاجب قد تأثر في أثناء دراسته التصريفية واللغوية بعلمي الأصول والمجمل وبالمناطق والمنطقيين، فأورد أقوالهم في محاولة للاستفادة من منهجهم في التفكير، وفي تقسيم المادة، وفي وضع المقدمات، وفي الوصول إلى

---

ص: ٥٥ والسيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مصر: دار إحياء الكتب العربية، شرح وضبط وتصحيح وعنونة محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ص: ٧/١ وما بعدها. ينظر أيضاً.

ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، ليبيا: منشورات جامعة طرابلس (١٩٧٣م)، ص: ٣٨. وينظر أيضاً.

إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٩٥٨م)، ص: ٩ - ٣٣.

(١) ابن جني، الخصائص، ص: ٤٠/١ وما بعدها.

(٢) ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، ص: ١٢ والكافية في النحو، قسطنطينية، مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ)، ص: ٢.

(٣) ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، ص: ١٢.

(٤) المصدر السابق، ص: ١٢، والكافية في النحو، ص: ٢.

النتائج . . فهو مثلاً لا يكتفي بالقول إنّ اللفظ المفرد ما دلّ على كلمة واحدة وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف . . بل يقول: قال المنطقيون إن اللفظ المفرد معناه اللفظ بكلمة واحدة لمعنى ولا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزؤه<sup>(١)</sup> . . ويقول أيضاً إنّ نحو: بعلبك وتأبط شراً وعبد الله أعلاماً قد يكون لفظها مركباً باعتبار أن اللفظ المفرد هو ما كان بكلمة واحدة وقد يكون مفرداً عند من اعتبر أن اللفظ المفرد هو ما لا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزؤه<sup>(٢)</sup> . .

وقد حصر ابن الحاجب المادة التصريفية كلها في أربع نقاط هي: الحاجة، والتوسع، والمجانسة، والاستثقال، فقال في بداية شافيته<sup>(٣)</sup> «وأحوال الأبنية قد تكون:

(أ) للحاجة: كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف،

(ب) أو للتوسع: كالمقصور، والممدود، وذو الزيادة،

(ج) أو للمجانسة: كالإمالة،

(د) أو للاستثقال: كتخفيف الهزمة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف» .

وقد التزم ابن الحاجب بهذا المنهج الحصري، ورتب موضوعات الشافية

---

(١) ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، ص: ١٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٣ .



على أساسه، وبذلك يكون أول تصريفي استطاع حصر مادة الصرف ومعالجتها وتقسيمها وفق منهج واضح ومحدد يرتكز على المنطق.

وقد قاده منهجه هذا - النابذ لأيّ قدسية مسبقة للغة قد تعيقه عن التفكير فيها وعن قلب أمورها بجديّة - إلى معالجة المادة التصريفية معالجة منطقية، فذكر القاعدة العامة أولاً، ثم مثّل لها، ثم أورد بعد ذلك ما كان منها متداخلاً، أو شاذاً، أو لهجة، أو لغة ضعيفة، أو لغة مماتة، أو لغة كثيرة الاستعمال، أو قليلة الاستعمال، كقوله مثلاً عند معالجته الفعل المضارع<sup>(١)</sup>:

«المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي، فإن كان مجرداً على «فعلّ، كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف، «وشذّ أبى يأبى، وأما قلى يقلى فعامة، وركن يركن من التداخل، ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها، والكسر فيهما بالياء، ومن قال: «طوّحت وأطوح وتوّحت وأتوه فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده أو من التداخل، ولم يضموا في المثال، ووجد يجد ضعيف، ولزموا الضم في المضاعف المتعدي، نحو: يشده ويمده، وجاء الكسر في: يشده ويعله وينمه وبيته، ولزموه في حبه يحبه وهو قليل».

إن الدارس لا يجد التصريف قد درس بهذا الشكل الحصري المنطقي الشامل عند الذين سبقوه.. ومعظم ما عندهم أبحاث في الصرف متفرقة بين ثنايا كتب علم الإعراب أو في آخر هذه الكتب.. أو أبحاث صرفية مجتزأة.. ومناهجهم في بحث المادة خاضعة لتشعباتها فلم يستطيعوا حصرها ومنهجيتها وتبويبها..

وحتى يكون الكلام أكثر دقة فلا بدّ من إجراء مقارنة بين منهج ابن

---

(١) المصدر السابق، ص: ٣٠٨.

الحاجب وأعماله التصريفية في الشافية وبين منهج وأعمال أستاذه الزمخشري ومعاصريه: ابن مالك وابن عصفور لبثين القاريء ما له وما عليه.

### ٣ — مقارنة بين معالجة الزمخشري وابن الحاجب للتصريف:

التصريف عند الزمخشري جزء من النحو لا يتجزأ، عالجه ضمن أبواب النحو دون أن يفرد له باباً مستقلاً بذاته، وقد قال في مقدمة المفصل<sup>(١)</sup>: «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب، لإنشاء كتاب في الإعراب، محيط بكافة الأبواب، مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملاً مجالهم بأهون السقي». فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب مقسوماً أربعة أقسام:

— القسم الأول: في الأسماء،

— القسم الثاني: في الأفعال،

— القسم الثالث: في الحروف،

— القسم الرابع: في المشترك من أحوالها،

وصنفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً، وفصلت كل صنف منها تفصيلاً حتى رجع كل شيء إلى نصابه، واستقر في مركزه، ولم أذكر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة، ونظمت من الفوائد المتناثرة، مع الإيجاز غير المخل، والتلخيص غير الممل». بحيث حوى الكتاب بحوث التصريف موزعة بالشكل التالي:

— القسم الأول: في الأسماء: جاء فيه المثنى، والمجموع والاسم

المصغر، والمنسوب، والمقصور، والممدود، والمصدر، واسم الفاعل، واسم

---

(١) الزمخشري، المفصل، بيروت: دار الجيل، الطبعة الثانية، ص: ٥.

المفعول، والصفة المشبهة، وأفعّل التفضيل، واسم الزمان والمكان، واسم الآلة، وأبنية الاسم الثلاثي المجرد والمزيد، وأبنية الاسم الرباعي المجرد والمزيد، وأبنية الاسم الخماسي المجرد والمزيد.

— والقسم الثاني: في الأفعال: جاء فيه الفعل الماضي والمضارع والأمر، والمتعدي وغير المتعدي، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول، وأبنية الفعل الثلاثي المجرد والمزيد فيه، ومعاني الأبنية، وأبنية الفعل الرباعي المجرد والمزيد فيه.

— أما القسم الثالث: في الحروف، والحروف لا تدخل علم التصريف.

وأما القسم الرابع: القسم المشترك، فكاد أن يكون مختصاً بعلم التصريف لولا معالجة الزمخشري فيه لباب القَسَم. . وقد جاء فيه: الإمالة، والوقف، وإبدال الحروف، والتقاء الساكنين، وحكم أوائل الكلم، وزيادة الحروف، وإبدال الحروف، والاعتلال، والقول في الواو والياء فائين، والقول في الواو والياء عينين، والقول في الواو والياء لامين، وأخيراً الإدغام.

فالزمخشري لم يفرق بين النحو والصرف لأنهما يدخلان — عنده — تحت علم الإعراب وهو لم يفرد لكل منهما قسماً مستقلاً، بالرغم من أن القسم الرابع كاد أن يكون تصريفاً خالصاً لولا بحثه فيه للقَسَم.

فإذا قارنا هذا المنهج بمنهج ابن الحاجب الذي فصل بين التصريف والإعراب؛ بأن جعل للتصريف «الشافية»، وللإعراب «الكافية» والذي عالج موضوعاته التصريفية ضمن منهجية علمية دقيقة وبوت المسائل تبويهاً متناسقاً. . نصل إلى أن المنهج عند ابن الحاجب أفضل منه عند الزمخشري، وإلى أن وضح علم التصريف عنده ساعده على فصله عن علم الإعراب. .

ولكن كيف عالج الزمخشري المادة التصريفية، وهل تأثر به ابن الحاجب بعد اثنتين وثلاثين سنة؟

للإجابة عن هذا السؤال سأختار للمقارنة بينهما «أبنية الفعل الثلاثي»، فماذا يقول الزمخشري؟

«للمجرد منه ثلاثة أبنية: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ. فكل واحد من الأولين على وجهين، متعدٍّ وغير متعدٍّ، ومضارعه على بتائين، مضارع فَعَلَ على يَقْعِلُ وَيَقْعُلُ، ومضارع فَعِلَ على يَقْعِلُ وَيَقْعُلُ، والثالث على وجه واحد، غير متعدٍّ ومضارعه على بناء واحد وهو يَقْعُلُ.

«فمثال فَعَلَ: ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد.

«ومثال فَعِلَ يَقْعِلُ: شربه يشربه وفرح يفرح وومقه يومقه ووثق يثق،

«ومثال فَعُلَ: كَرَّمَ يَكْرُمُ.

«وأما فَعَلَ يَقْعُلُ فليس بأصل ومن ثم لم يجرىء إلا مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين إلا ما شذَّ، من نحو: أبى يأبى وركن يركن.

«وأما فَعِلَ يَقْعُلُ نحو: قَضِلَ يَقْضُلُ، ومِتَ تَمُوتُ فمن تداخل اللغتين، وكذلك فعل يفعل، نحو: كدت تكاد،

«وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء (...) والزيادة لا تخلو إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها (...)، وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي على سبيل الإلحاق، وموازن له على غير سبيل الإلحاق، وغير موازن له.

«فالأول على ثلاثة أوجه:

«ملحق بدحرج، نحو: شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسي.

«وملحق بتدحرج، نحو: تجلبب وتجبورب وتشتيطن وترهوك وتمسكن  
وتغافل وتكلم،

«وملحق باحرنجم، نحو: أقعسس وأسلنقى،

«ومصداق الإلحاق اتحاد المصدرين،

«والثاني، نحو: أخرج وجرب وقاتل، يوازن دحرج غير أن مصدره  
مخالف لمصدره،

«والثالث، نحو: انطلق واقتدر واستخرج واشهب واشهب، واغدودن  
واعلوّط»<sup>(١)</sup>

فمن خلال دراسة هذا النص يلاحظ أن الزمخشري:

١ - ذكر القاعدة العامة (للمجرد منه ثلاثة أبنية: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ).

٢ - أخذ بتفريع تعريفه دون تقسيم الموضوع إلى ماضٍ ومضارع وأمر، أو إلى  
متعد ولازم. . بل وضع النقاط الرئيسة أولاً ثم عاد إلى كل نقطة ليحدد  
القواعد التي تشعب منها «فكل واحد من الأولين (فَعَلَ وفَعِلَ) على  
وجهين، متعد وغير متعد، ومضارعه على بنائين، مضارع فَعَلَ على يَفْعِلُ  
ويَفْعُلُ، ومضارع فَعِلَ على يَفْعِلُ ويَفْعُلُ» والثالث (فَعُلَ) على وجه  
واحد، غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يَفْعُلُ.

٣ - انتقل بعد ذلك إلى التمثيل لكل قاعدة من القواعد التي قررهما أولاً مراعيّاً  
تسلسل القواعد، فقال: «فمثال فَعَلَ: ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله  
يقتله وقعد يقعد، ومثال فَعِلَ يَفْعِلُ شربه يشربه وفرح يفرح وومقه يمقه  
ووثق يثق، ومثال فَعُلَ كرم يكرم.

(١) المصدر السابق، ص: ٣٠٤.

٤ - انتقل بعد ذلك إلى الاستثناءات أي ما «ليس بأصل» أي ما جاء مشروطاً، فقال: وأما فَعَلَ يَقْعَل فليس بأصل ومن ثم لم يَجْىء إلا مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق الهمزة والحاء والخاء والعين والغين.

٥ - ثم انتقل إلى الشاذ من اللغات فقال: «وأما فَعَلَ يَقْعَلُ نحو فضل بفضل ومث تموت فمن تداخل اللغتين، وكذلك فعل يفعل نحو كدت تكاد.

٦ - ثم انتقل إلى أبنية المزيد فيه.

٧ - ثم انتقل إلى معاني الأبنية.

فكيف عالج ابن الحاجب هذا الموضوع وهل تأثر بأستاذه؟

يلاحظ أن المنهج الصرفي قد أخذ شكلاً جديداً عند ابن الحاجب وهو مراعاة الموضوع الواحد ومحاولة إعطاء كل نقطة حقها من البحث قبل الانتقال إلى غيرها بالرغم من تشابك الموضوعات وتداخلها، فهو يقول «وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية»<sup>(١)</sup> وأن أحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر<sup>(٢)</sup> وإنَّ للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية «فَعَلَ وفَعِل وفَعُل، نحو: ضربه وقتله وجلس وقعد وشربه وومقه وفرح ووثق وكرم، وللمزيد فيه خمسة وعشرون:

«ملحق بدحرج، نحو: شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى،

«وملحق بتدحرج، نحو: تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم،

«وملحق باحر نجم، نحو: أقعنس وأسلنقى،

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٠٣.

«وغير ملحق، نحو: أخرج وجرب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج وأشهب وأشهب واغدون واعلوط، واستكان، قيل: افتعل من السكون فالمد شاذ، وقيل: استفعل من كان فالمد قياسي»<sup>(١)</sup>.

ومضارع الثلاثي بزيادة حرف المضارعة على الماضي، فإن كان مجرداً على:

فَعَلَ: كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف، وشذَّ أبي يابى، وأماقلى يقلى فعامة، وركن يركن من التداخل، ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها، والكسر فيهما بالياء، ومن قال طَوَّحت وأطوح وتَوَّحت وأتوه فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده أو من التداخل، ولم يضموا في المثال وَوَجَدَ يَجِدُ ضعيف، ولزموا الضم في المضاعف المتعدي، نحو: يشده ويمده، وجاء الكسر في يشده ويعله وينمه ويبيته، ولزموه في حبه يحبه وهو قليل»<sup>(٢)</sup>.

أو فَعِلَ: «فتحت عينه، أو كسرت إن كان مثلاً، وطبىء تقول في باب بقي يبقى، وأما فَضِلَ يَفْضُلُ ونِعِم يَنْعُم فمن التداخل»<sup>(٣)</sup>.  
أو فَعُلَ: ضمَّت عينه»<sup>(٤)</sup>.

فمن دراسة هذا النص يتبين أن ابن الحاجب قد عالج مادته بالشكل التالي:

١ - أعطى القاعدة العامة أولاً، كأساذه الزمخشري، ويستعمل

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٣١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٣١٨.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٣٠٩.

الكلمات نفسها، لكن بدقة أكثر. فبينما قال الزمخشري «المجرد منه ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل» قال ابن الحاجب «للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل».

٢ - ثم انتقل إلى التمثيل لهذه القاعدة، فقال: «نحو: ضربه وقتله وجلس وقعد وشربه وومقه وفرح ووثق وكرم». وبقليل من التدقيق يلاحظ أن ابن الحاجب استعمل أمثلة الزمخشري نفسها، ولكن بمنهجية أفضل، فبينما استعمل الزمخشري هذه الأمثلة مرة للمتعدي على وزن فَعَلَ مثل ضربه بضربه ومرة لل لازم نحو جلس يجلس، ثم عاد إلى المتعدي على وزن فَعَلَ يَقْعُل مثل: قتله يقتله ثم إلى اللازم منه، نحو: قعد يقعد، وفي كل ذلك تشابك معه أبنية الماضي والمضارع والمتعدي واللازم. . في حين أن ابن الحاجب قد استعمل هذه الأمثلة مرة واحدة للمتعدي ومرة واحدة لل لازم، ولكن دون أن يذكر ذلك كأستاذه، فهو أكثر اختصاراً وأكثر تشدداً بالمنهج الصارم الذي رسمه، فيقول: نحو: ضربه وقتله وجلس وقعد، أي فكأنه قال: مضارع فَعَلَ المتعدي قد يكون على وزن يَقْعُل، نحو: ضربه يضربه أو يَقْعُل، نحو قتله يقتله، ومضارع فَعَلَ اللازم قد يكون على يَقْعُل نحو: جلس يجلس أو يَقْعُل نحو: قعد يقعد.

لكن بما أنه متشدد جداً بمنهجه الدقيق لم ينطرق إلى المضارع بل وقف عند الماضي لا يتجاوزه لأن للمضارع بحثاً مستقلاً، فلماذا يخلط الموضوعات بعضها ببعض؟

٣ - عند معالجة ابن الحاجب للمضارع يقول: فإن كان الفعل «مجرداً على فَعَلَ كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف وشدّ أبى يابى، وأما قلى يقلى فعامة وركن يركن من التداخل» فقد استعمل، هنا، طريقة أستاذه وأمثله، ولكن دون أن نطغى



هذه الأمثلة وتلك الطريقة على شخصيته لأنه أخذ الحجارة نفسها وأراد أن يبني البناء نفسه الذي يطمح إليه أستاذه. . فترك بصماته واضحة على كل شيء، ثم شيد بنياناً يختلف شكله العنجهي عن بنيان أستاذه مع أن غايتهما أن يبنا للعربية بناءً متيناً لقواعدها. . فهو يذكر القاعدة الأساسية باختصار أكثر «فإن كان على فعل كسرت عينه أو ضمت في المضارع، بينما قال الزمخشري» ومضارع فَعَلَ على يَفْعِلُ وَيَفْعُلُ «ويتنقل إلى ما ليس بأصل أو إلى ما كان مشروطاً. . إن عين مضارع فَعَلَ تفتح إذا كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف، ثم ينتقل إلى اللغات الشاذة، فيقول: «وشدَّ أبى يَأبَى» «وركن يركن من التداخل» ثم يذكر اللغات الضعيفة ولم يضموا عين المضارع في المثال ووجد يجد ضعيف ثم يذكر لغات العرب في كلمة واحدة «ولزموا الضم في المضعف المتعدي نحو شدَّ ومدَّ وجاء الكسر في يشدَّ ويمدَّ ويعلَّ وينمَّ ويبتَّ»، ثم ينتقل إلى ذكر شيوخ لغة أو قلتها «ولزموا الضم في حَبَّه يَحِبُّه وهو قليل».

ولكن يلاحظ أن الزمخشري عند معالجته أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه، كان أكثر دقة ووضوحاً من ابن الحاجب بالرغم من أن ابن الحاجب قد نقل عنه نقلاً أميناً، فهو لم يذكر:

١ — أن الزيادة قد تكون من جنس حروف الكلمة أو غير جنسها بينما ذكر الزمخشري ذلك.

٢ — أن الزيادة على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي على سبيل الإلحاق وموازن له على سبيل غير الإلحاق، وغير موازن له، بالرغم من أنه قد استعمل الأمثلة نفسها الملحقة بدحرج وبدحرج وباحرنجم.

٣ - إن مصداق الإلحاق اتحاد المصدرين ، فإذا كانت الكلمتان متوازنتين ، وكان مصدراهما متخالفين فلا يقال إن أحديهما ملحقة بالأخرى .

٤ - يفصل الزمخشري بين الموازن على غير سبيل الإلحاق وبين غير الموازن ، بينما لم يفعل ابن الحاجب ذلك .

٤ - مقارنة بين معالجة ابن عصفور للتصريف . وابن الحاجب :

يتفق ابن عصفور وابن الحاجب في أنهما قد فصلا علم التصريف عن علم الإعراب ، فأفراد كل منهما له كتاباً مستقلاً . . وقد سَمَّى ابنُ عصفور كتابه «الممتع في التصريف» ، وشرح ذلك في خطبة الكتاب ، وبين سبب تأليفه له فقال<sup>(١)</sup> : «إني لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضه علم التصريف ، فتركوا التأليف فيه والتصنيف ، إلا القليل منهم ، فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرّد غليلاً ، ولا يحصل لطالبه مأمولاً ، لاختلال ترتيبه ، وتداخل تبويبه ، وضعتُ في ذلك كتاباً رفعت فيه من علم التصريف شرائعه ، وملكته عاصيه وطائعه ، وذلّته للفهم بحسن الترتيب ، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب ، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع ، فلما أثبتُ به على القدح ، ممتنعاً على القدح ، مشبهاً للروض في وشي ألوانه ، وتعمم أفنانه وأشرف أنواره ، وابتهاج اتجاهه وأغواره ، والعقد في الثام وصوله ، وانتظام فصوله ، سمّيته بـ «الممتع» ليكون اسمه وفق معناه ، مترجماً عن فحواه» . .

فإذا ما قارنا أولاً ما ورد في هذه المقدمة المتهجية «للممتع» بما جاء في مقدمة ابن الحاجب للشافية بأن الفرق الشاسع بين هدي المؤلفين . . فابنُ

---

(١) ابن عصفور الإشبيلي ، المتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، حلب : المكتبة العربية ، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) ، ص : ٢٢ / ١ .

الحاجب ألف مقدمته الشافية إجابةً لسؤال من لا تسعه مخالفته كي يلحق بمقدمته في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها<sup>(١)</sup> . .

أما ابنُ عصفور فألف ممتعه لعدة أسباب ذكرها، وهي:

- ١ - ترك علماء النحو التأليف في التصريف لأنهم هابوا غموضه،
- ٢ - المؤلفات التصريفية التي وضعت قبله لا تبرد غليلاً ولا يحصل طالبها مأمولاً.
- ٣ - غاب على من سبقه اختلال الترتيب وتداخل التبويب،
- ٤ - وضع الكتاب لينتلفى فيه أخطاء من سبقه ويستوفي فيه التصريف مادةً ومنهجاً.

الفرقُ كبيرٌ بين منهجية مقدمة ابن عصفور في ممتعه وبين إجابة ابن الحاجب لسؤال من لا تسعه مخالفته . . ولكن هل كانت معالجة ابن عصفور لمادته كما رسم لنفسه؟ وهل رتب التصريف ويؤيه بمنهجية أفضل من مناهج الذين سبقوه؟

قد يكون ابنُ عصفور الوحيدُ من معاصري ابن الحاجب الذي أفرد بعده كتاباً مستقلاً للتصريف، لكن قد تحقق السبقُ في ذلك لابن الحاجب، وإذا استعرضنا المواد التي عالجها فسنجد أنه:

- ١ - بدأ كتابه بخطبة منهجية، يبين فيها سبب تأليفه كتابه وهي أفضل من مقدمة ابن الحاجب للشافية، بل لا يمكن أبداً مقارنتها بها.
- ٢ - ثم وضع مقدمة عامة حول التصريف، ذكر فيها شرف علم التصريف وبين مرتبته بين علوم العربية، وهذه النقطة لم يذكرها ابن الحاجب في شافيته،

---

(١) ابن الحاجب الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٩٩.

وذكر ابن عصفور في هذه المقدمة تقسيم علم التصريف، ويقابل هذا عند ابن الحاجب أحوال الأبنية . .

وذكر فيها، ما يدخله التصريف وما لا يدخله . . وهذا الباب لم يذكره ابن الحاجب وإن كان يمكن استنتاجه بمراجعة محتويات الشافية . . لكن ذكره ضروري جداً في البداية ليستطيع الدارس فهم المخطط العام للدرس التصريفي .

٣ - قسم ابن عصفور كتابه قسمين :

القسم الأول، جعله ستة أبواب :

— باب تبين الحروف الزوائد.

— باب أبنية الأسماء :

— الثلاثي المجرد.

— والرباعي المجرد.

— والخماسي المجرد.

— والثلاثي المزيد فيه حرف واحد، وحرفان، وثلاثة حروف، وأربعة حروف.

— الرباعي المزيد فيه حرف واحد وحرفان.

— الخماسي المزيد فيه.

— باب أبنية الأفعال :

— الماضي الثلاثي.

— المضارع من الثلاثي.

— ذكر معاني أبنية الأفعال.

— باب حروف الزيادة والأماكن التي تزداد فيها،

— باب ما يزداد من الحروف في التضعيف،

— باب التحثيل (أي الميزان الصرفي ووزن الكلمات).

أما القسم الثاني من الكتاب، فذكر فيه ستة أبواب أيضاً، وهي:

— باب الإبدال.

— باب القلب والحذف والنقل (أي الإعلال).

— باب أحكام الحروف والصلة والزوائد.

— باب القلب والحذف على غير قياس.

— باب الإدغام.

— باب مسائل التمرين.

وعند مقابلة الموضوعات التي عالجها ابن عصفور في ممتعه بموضوعات الشافية لابن الحاجب يتبين:

١ — أن ابن عصفور لم يدخل في كتابه المباحث التالية، والتي ذكرها ابن الحاجب في شافيته: فعل الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، والوقف، والمقصور، والممدود، والإمالة، وتخفيف الهمزة. . على الرغم من أن بعض مباحثها قد مرت معه في أثناء بحثه ببحثاً آخر. .

٢ — من الناحية المنهجية يلاحظ أن المنهج عند ابن عصفور قريب من منهج ابن الحاجب فيما عدا المادة المحذوفة. . ولكن السؤال التالي يطرح نفسه: هل المواد التي حذفها ابن عصفور أو التي لم يخصص لها أبواباً مستقلة، والتي أثبتتها ابن الحاجب، لا تدخل في علم التصريف؟ أو ليست جديرة بوضع مباحث مستقلة لها؟ أم يجب إدخالها فيه وإفرادها بأبحاث مستقلة؟

إن منهجية متماسكة تقود الدارس إلى اعتبارها جزءاً من التصريف،

ويجب إفرادها بأبحاث مستقلة بها. . فابن الحاجب يعتبر أن أحوال الأبنية قد تكون للحاجة أو للتوسع أو للمجانسة أو للاستقلال. . والموضوعات التي لم يثبتها ابن عصفور في مباحث مستقلة تدخل تحت هذا التقسيم.

أمّا عند إجراء مقارنة بينهما في المادة التصريفية وفي كيفية معالجتها فيتبين أن ابن عصفور قد قال في الفعل الماضي «فأما الثلاثي غير المزيد فله ثلاثة أبنية: فَعَلَ كـ «ضَرَبَ» وَفَعَلَ كـ «عَلِمَ» وَفَعَلَ كـ «ظَرَفُ»<sup>(١)</sup>. . فهل استوفى ابن عصفور بمنهجه المادة المعالجة؟

يلاحظ من نص ابن عصفور:

١ — أنه ذكر القاعدة العامة أولاً «فأما الثلاثي غير المزيد فله ثلاثة أبنية».

٢ — فصل القاعدة العامة، فقال وهذه الأبنية هي «فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَلَ».

٣ — مثل لكل بناء بمثل واحد.

إن دراسة هذه الفقرة من كلامه تبين أنه لم يستكمل أمثلة أبنية الثلاثي المجرد، لأنه:

١ — ذكر لـ «فَعَلَ» مثلاً واحداً وهو «ضَرَبَ»، بينما ذكر ابن الحاجب هذا المثل من ضمن أمثله عنه، ولكن بدقة أكثر، فقال «ضَرَبَهُ» ولم يقل مثله «ضَرَبَ» ليتّجه القارئ إلى أنه يأتي متعدياً.

٢ — لم يذكر بقية الأمثلة التي ذكرها ابن الحاجب وهي:

— «فَتَلَهُ» ليبقي الدارس ضمن منهجيته ولينبّههُ إلى أن فَعَلَ متعدي يأتي مضارعه على يَقُولُ وَيَفْعُلُ، دون أن ينطرق إلى المضارع فهو تلميح فقط تمكّناً بالمنهج.

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١٦٦/١.

٣ - أهمل ابنُ عصفور أمثلة «فَعَلَ» اللازم، نحو: جَلَسَ وَقَعَدَ - وقد ذكرها ابن الحاجب حتى لا يقع الوهمُ في ذهن الدارس فيظن أن اللازم لا يأتي من فَعَلَ .

٤ - بالنسبة لَفَعَلَ، أيضاً، فقد اكتفى ابنُ عصفور بمثل واحد وهو عَلِمَ، بينما ذكر ابنُ الحاجب مع عَلِمَ «شَرِبَهُ وَوَمِقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ» للأسباب السابقة نفسها...

٥ - أما فَعَّلَ - بالضم - فلا مجال للاختلاف فيه أو لزيادة أو لتقصان . يستتج من كل ذلك أن ابن الحاجب أكثر استيفاء للمادة وأكثر تمسكاً بالمنهج . . وإذا أكملنا المقارنة في الماضي المزيد فيه فهل يصدق الاستنتاج السابق؟

قال ابنُ عصفور إنَّ الملحق بـ «فَعَّلَ» من الرباعي نحو قَرَطَسَ «ويأتي على: فَيَعَّلَ، نحو: بيطر، وفَعَّلَلَ، نحو: جلبب وشملل، وقَوَّعَلَ، نحو: حوقل، وفَعَّعَلَ، نحو: قلنس وهو قليل، وَيَقَّعَلُ، نحو: يَرْنَأُ لِحَبَّتِهِ، وفَعَّلَى، نحو: قلسى»<sup>(١)</sup>.

بينما قال ابن الحاجب إن الملحق بدحرج يأتي على: شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى<sup>(٢)</sup>؛ أي أنه أنقص بناء «يَقَّعَلُ»، نحو: برنأ لحبته» عن ابن عصفور.

وقال ابن عصفور عن الملحق بـ «تفعَّلَل» من الرباعي، نحو تدحرج، إنه يأتي على «تَفَعَّلَى، نحو: تفلسى وتجعبي، وَتَفَعَّلَتْ، نحو تَعَفَّرَتْ، وَتَفَعَّلَ، نحو: تفلنس وتفعَّلَل، نحو: تجلبب، وَتَفَعَّلَ، نحو: تشيطن، وَتَفَوَّعَلَ، نحو:

(١) الممتع، ص: ١٦٩/١.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

تجورب، وتَفَاعَل، نحو: تَغَافَل، وتَفَعَّل، نحو: تَكْرَم، وتَعَفَّل، نحو: تَمَسَّك<sup>(١)</sup>.

بينما أهمل ابن الحاجب ثلاثة أبنية هي: تَفَعَّلَى وتَفَعَّلَتْ وتَفَعَّلَ، فقال<sup>(٢)</sup>: «الملحق بتدحرج يأتي على تَفَعَّلَ، نحو تجلبب وتَقَوَّعَل، نحو: تجورب، وتَفَعَّلَ، نحو: تشيطن، وتَفَعَّوَل، نحو ترهوك، وتَمَفَّعَل، نحو: تَمَسَّك، وتَفَاعَل، نحو: تَغَافَل، وتَفَعَّل، نحو: تَكَلَّمَ».

أما بالنسبة للملحق باحرنجم فقد أورد الأمثلة نفسها<sup>(٣)</sup>، وهي افَعَّنَلَّ، نحو: افَعَّنَسَس، وَاَفَعَّنَلَّى، نحو: اسلنقى.

وقد ذكر ابنُ عصفور معنى الإلحاق<sup>(٤)</sup>، فقال: «والذي يعلم به أن هذه الأمثلة ملحقة ببناء ما ذكرنا من مجيء مصادرها على حسب مصادر ما ألحقت به، فتقول: جلبية وشمللة وبيطرة وجهورة وقلنسة وقلساء كما تقول قرطسة، وتقول تجلبياً وتشيطناً وتجورباً وترهوكاً وتمسكناً وتغافلاً وتكرماً، كما تقول تدحرجاً، وتقول اسلنقاء وافعنساساً، كما تقول احرنجماً».

بينما لم يذكر ابن الحاجب معنى الإلحاق، وعذره أنه كتب شافية مختصرة للخاصة بدليل أنه عاد وشرحها، كما شرحها عدد كبير غيره في اللغات العربية والفارسية والتركية كما سيأتي<sup>(٥)</sup>، في حين أن ابن عصفور ألف كتاباً تاماً في التصريف حسب قوله<sup>(٦)</sup>، وفرق كبير من حيث المادة بين مختصر وبين كتاب

(١) الممتع، ص: ١٦٩/١.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

(٣) الشافية، الملحق، ص: ٣٠٤، الممتع، ص: ١٦٩/١.

(٤) الممتع، ص: ١٦٩/١.

(٥) هذا البحث، ص: ٩٨ وما بعدها.

(٦) الممتع، ص: ٢٢/١.



مسهب . . ومع ذلك فعذر ابن الحاجب أنه كتب شافيته للخاصة الذين يفترض فيهم معرفة معنى الإلحاق وغير الإلحاق . .

وبعد انتهاء ابن عصفور من ذكر أبنية المزيد فيه للإلحاق، ذكر المزيد فيه لغير الإلحاق فقال<sup>(١)</sup>: «وغير الملحق ما جاء على أَفْعَلَ، نحو: أكرم، وعلى فَاعَلَ، نحو: ضارب، وعلى فَعَّلَ، نحو: ضَرَّبَ، فهذه الأمثلة على وزن دحرج وليست ملحقة به، بدليل أنك لا تقول «ضَارِبَةً» ولا «أَكْرَمَةً» كما تقول «دحرجة». والذي لم يجيء على وزن الفعل ما كان على انْفَعَلَ نحو: انطلق، أو افْتَعَلَ، نحو: اقتدر، أو اسْتَفْعَلَ، نحو: استخرج، أو افْعَلَّ، نحو: احمر، أو افْعَالٌ، نحو: احماز، أو افْعُولٌ، نحو: اعلوط، أو افْعُوْعَلٌ، نحو: اغدودن، فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثي وليس لها نظير في الرباعي» . . بينما قال ابن الحاجب من قبله<sup>(٢)</sup> «وغير ملحق نحو: أخرج وجرب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب واغدودن واعلوط، واستكان قيل: افتعل من السكون فالمد شاذ، وقيل: استفعل من كان فالمد قياسي».

فالنتيجة المستخلصة من هذه المقارنة أن ابن الحاجب، في مختصره الشافية، قد استوفى مادته، بل معظم مادته . . كما أن ابن عصفور قد استعمل، تقريباً، الأمثلة نفسها التي استعملها ابن الحاجب الذي يكبره بسبعة وعشرين عاماً وهي ليست بالزمن القصير في عملية التحصيل العلمي . .

ويلاحظ أيضاً أن علم التصريف في الأندلس وشمال أفريقيا قد تبع بخطوات أمينة، على يدي ابن عصفور، علم التصريف في المشرق العربي ومصر على يدي ابن الحاجب في ذكر القاعدة، ثم التمثيل لها، والانطلاق بعد

(١) الممنوع، ص: ١٦٩/١.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

ذلك إلى معالجة اللغات الشاذة والقليلة والمتداخلة وأقوال العلماء في هذه وتلك . .

## ٥ - مقارنة بين أعمال ابن مالك التصريفية ومعالجته لها وبين شافية ابن الحاجب ومنهجه :

قبل البدء بإجراء مقارنة بين شافية ابن الحاجب في التصريف وبين أعمال ابن مالك التصريفية تجدر الإشارة إلى أن ابن مالك لم يعالج مباحث التصريف كلها في مصنف واحد، بل إن التصريف عنده يأتي في أواخر مؤلفاته النحوية، كما فعل في الألفية وفي التسهيل، أو أنه يفرد مؤلفات خاصة لمباحث نصريفية متفرقة كما فعل في لامية الأفعال مثلاً . .

لكن التدقيق في مباحثه التصريفية الملحقة بكتبه النحوية يقود الدارس إلى اكتشاف خلطه بين مباحث علم التصريف ومباحث علم الإعراب . . فهو، مثلاً، يعدّ بعض الأبحاث تابعة لقسم الإعراب مرة، ومرة أخرى تابعة لقسم التصريف . . وذلك كما حدث في ألفيته، وفي التسهيل، فقد بحث الوقف والإمالة في التسهيل في قسم التصريف وجعلهما بين باب مخارج الحروف وباب الهجاء<sup>(١)</sup>، في حين أنه ذكرهما في قسم الإعراب في «الألفية» وجعلهما بين باب النسب وباب التقاء الساكنين<sup>(٢)</sup>، بل إنه قدّم الإمالة على الوقف في التسهيل<sup>(٣)</sup> في حين أنه قدّم الوقف على الإمالة في الألفية<sup>(٤)</sup> . .

كذلك يلاحظ أنه أورد في التسهيل في قسم الإعراب بين باب التحذير

---

(١) ابن مالك، تسهيل القوائد وتكميل المقاصد، ينظر فهرس الكتاب.

(٢) ابن مالك، الألفية، مصر: مكتبة الحاج عبد السلام، ينظر فهرس الألفية.

(٣) ابن مالك، فهرس التسهيل.

(٤) ابن مالك، فهرس الألفية.

والإغراء وباب أسماء الأفعال والأصوات باب أبنية الأفعال ومعانيها في تسعة فصول، ثم ذكر بعدهما باب همزة الوصل وباب مصادر الفعل الثلاثي قباب مصادر غير الثلاثي. . . قباب ما زيدت الميم في أوله<sup>(١)</sup>.

كذلك يلاحظ أنه أورد التأنيث والمقصور والممدود والجمع والتصغير والنسب والوقف والإمالة في قسم الإعراب في ألفيته بين مبحث الحكاية ومباحث التصريف<sup>(٢)</sup>.

كذلك يلاحظ أنه بدأ في التسهيل بذكر الفعل الماضي فالأمر فالمضارع<sup>(٣)</sup> في حين ذكر في ألفية المضارع فالماضي فالأمر<sup>(٤)</sup>.

أما في مصنفه «لامية الأفعال» الذي خصّصه للتصريف، فقد عالج فيه<sup>(٥)</sup>:  
أبنية الفعل المجرد وتصاريفه واتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل، وأبنية المزيد فيه، والمضارع، وفعل ما لم يسم فاعله، وفعل الأمر، وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، وأبنية المصادر، ومصادر ما زاد على الثلاثة، والمفعول والمفعول ومعانيهما، وبناء المفعلة، وبناء الآلة. . . بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. . . أي أنه عالج فيه مباحث فعلية واسمية في حين يفهم من عنوانه أنه مخصص للأفعال. . .

فالاستنتاج الذي يخرج به الدارس من استعراض تبويب ابن مالك وترتيبه لمواد التصريف هو افتقاره إلى منهج تألفي دقيق في علم التصريف وإلى أنه لم يستطع الفصل بدقة بين علم التصريف وعلم الإعراب مع أنهما كانا قد أصبحا

(١) ابن مالك، فهرس التسهيل.

(٢) ابن مالك، فهرس الألفية.

(٣) ابن مالك، فهرس التسهيل.

(٤) ابن مالك، فهرس الألفية.

(٥) ابن مالك، لامية الأفعال (مجموع مهمات المتون)، مصر: المطبعة البهية (١٣٠٤).

على يدي ابن الحاجب علمين مستقلين منفصلين في مؤلفين، كل واحد منهما يعالج علماً مستقلاً من جميع النواحي . .

فلا مجال، إذًا، للمقارنة المنهجية في التأليف من ناحية حصر المادة وتبويبها وترتيبها، وبين مؤلفاتهما، لأن الدراسة التصريفية قد انتظمت على يدي ابن الحاجب، منهجاً ومادة، في مؤلفه التصريفي «الشافية» بحيث بقي معظم الذين ألقوا من بعده عيالاً عليه في هذا المجال<sup>(١)</sup>.

أما من ناحية معالجة المادة التصريفية الواحدة فسأختار للمقارنة بينهما مبحثين، اسم الآلة من الأسماء، وأبنية الفعل الماضي الثلاثي المجرد والمزيد فيه من الأفعال:

#### ١ - مقارنة اسم الآلة:

قال ابن الحاجب في شافيته<sup>(٢)</sup> «والآلة على مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة، كالمِخْلَب والمِفْتَاح والمِكْسَحَة، ونحو المُشْعَط والمُنْخُل والمُدُق والمُذْهَن والمُكْحَلَة والمُخْرَضَة ليس بقياس» . .

وقال ابن مالك في لامية الأفعال<sup>(٣)</sup>:

كِمِفْعَل وكِمِفْعَال ومِفْعَلَة      من الثلاثي صحَّ اسم ما به عملاً  
شَذَّ المُدُقُّ ومُشْعَطٌ ومُكْحَلَة      ومُذْهَنٌ متصل والآت من نخلاً  
ومن نوى عملاً بهن جاز له      فيهن كسر ولم يعباً بمن عذلاً  
فماذا نجد غير نقل أمين للمفردات وللجمل على الرغم مما تفرضه عملية

(١) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، بغداد: مكتبة النهضة، الطبعة الأولى (١٩٦٥م - ١٣٨٥م)، ص: ٣٤ و ٣٩.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣١٣ من هذا البحث.

(٣) ابن مالك، لامية الأفعال، ص: ١٨٦.

التنظيم عند ابن مالك . . فابن الحاجب قد ذكر القاعدة أولاً ، ثم مثل لها ثانياً ، وانتقل بعدها إلى ذكر ما ليس بقياس . . وهذا ما فعله ابن مالك أيضاً .

٢ - مقارنة بناء الفعل الماضي :

ذكر ابن مالك في التسهيل<sup>(١)</sup> أن للماضي المجرد مبنياً للفاعل «فَعَلَ»  
— بالضم — «وَفَعِلَ» — بالكسر — «وَفَعَلَ» — بالفتح — «وَفَعَّلَ» . . ثم ذكر أبنية  
المزيد فيه ومعانيها دون أن يذكر أمثلة عليها، والأبنية التي ذكرها هي<sup>(٢)</sup> : أفعل  
وفعل وتفعّل وفاعل وافتعل وانقل واستفعل وافعلّ وافمّوعل وافمّول، وافعولل  
وافعيل، ثم ذكر<sup>(٣)</sup> أن فوعّل فعول وفعلل وفعل وفعل وفعلل وفعلل الزائد الآخر،  
به «تفعّل» ثم ذكر<sup>(٤)</sup> ما ألحق به «افعلّل» وهما افعلّل وافعلّل الزائد الآخر،  
والحاق ما سواهما به نادر، وافعلّل بناء مقتضب وقد يطاوع فعلل والإلحاق به  
نادر . .

يلاحظ ابن مالك قد استعمل الأمثلة التي استعملها ابن الحاجب لكن دون منهج دقيق في التأليف، فبينما بدأ بالمزيد غير الملحوق انتقل إلى الملحوق بـ «فعلل» ثم إلى الملحوق بـ «تفعلل» دون أن يذكر لها أي مثل، ثم ذكر الملحوق بـ «افعلل» فالملحوق بـ «افعلل».

٦ - شروح الشافعية:

١ - لمن كتب ابن الحاجب مقدمته في التصريف؟

۲۔ ولجاذبا عاد وشرحها بنفسه؟

(١) التمهيد، ص: ١٩٥ - ٢١٠.

(٢) المصطلح نفسه .

(٣) المصير نفسه .

(٤) المصدر نفسه.

إن من يعود إلى القرن السابع الهجري ويستعرض مؤلفات ذلك العصر، يجد أن عدداً لا بأس به من المؤلفات المختلفة الموضوعات كتبت بشكل مختصرات نثرية أو شعرية، ولكنه يلاحظ، أيضاً، أن مؤلفي ذلك العصر قد عادوا وشرحوا مختصراتهم بأنفسهم كما فعل ابن الحاجب وابن مالك وسواهما. . ويلاحظ أيضاً أن العلماء قد انكبوا على هذه المختصرات والمتون وشرحوها شروحاً وافية.

وبعد دراسة العصر قد يصل الباحث إلى أن تلك المختصرات والمتون والمقدمات قد تكون رداً على النزاع والقلق اللذين سادا العالم الإسلامي يومذاك بسبب كثرة الفتن والاضطرابات الناتجة عن هجوم الصليبيين والتار على المسلمين، وبسبب صراعات المسلمين فيما بينهم. . وكذلك منازعات خلفاء صلاح الدين بين بعضهم. . فالمختصرات ردت على الوضع وتأقلم معه؛ لأن صغر حجمها سهل نقلها وحفظها واستظهارها، ويقلل من فرص ضياعها وتلفها. . بدليل أن أصحاب المختصرات أنفسهم قد عادوا وشرحوا مختصراتهم عندما شعروا بتنوع من الاستقرار. . وهذا ما فعله ابن الحاجب. . فقد كتب مقدمته «الشافية» في التصريف والخط بما لا يزيد عن الأربعين صفحة، لكنه جمع فيها — بالرغم من صغر حجمها — كل أبحاث التصريف، وأشار فيها إلى اختلاف لهجات العرب ولغاتهم، وإلى اختلاف العلماء في بحث قضية معينة، وإلى تداخل بعض اللغات. .

فالشافية — عند الجاربردي<sup>(١)</sup> — كتاب مع صغر حجمه ووجازة لفظه، مشتمل على فوائد شريفة وقواعد لطيفة، ومحتوٍ على دقائق الأسرار العربية، ومنظورٍ على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية.

---

(١) شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامة (١٣١٠)، ٥/١.

والشافية — عند الحسيني المعروف بنقره كار<sup>(١)</sup> — عباب كثير علمه بالرغم من صغر حجمه .

والشافية — عند الكرمياني<sup>(٢)</sup> — وافية من بين تصانيف الصرف في قضاء الوطر . .

لذلك لم يكن غريباً أن يعود ابن الحاجب إلى شافيته ليشرحها، وقد ورد ذكر هذا الشرح في ثنايا بعض شروح الشافية التي وصلتنا، فقال الجاريري مثلاً<sup>(٣)</sup> : «ثم لو وقع في كتابنا هذا (شرح الشافية) دقائق وتحقيقات تخالف ما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف (ابن الحاجب) فلا بأس به . فإننا قد سمعنا أن هذا الشرح ليس من تصانيفه، بل كان قد أُملى عليه أشياء متفرقة فتصرفوا فيها بالزيادة والنقصان وجمعوها كما ترى . وكفاك شاهداً على ذلك النظر إلى سائر تصانيفه . هذا مع أن الحق حقيق بأن يشيع» (التأكيد مني) .

كذلك فقد استشهد الأستراباذي كثيراً بهذا الشرح وناقشه مثلما ورد في صفحة ١٨/١ وفي صفحة ٨٩/١ مثلاً من شرحه للشافية . . لكنني لم أستطع الوصول إلى هذا الشرح المنسوب إلى ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> في الوقت الذي استطعت

---

(١) شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرة (١٣١٠)، ص: ٢/٢ .

(٢) المصدر السابق، ص: ٢٨٠/٢ .

(٣) المصدر السابق، ص: ١٢/١ .

(٤) وقد وجدتُ وأنا أصحح الطبعة الثانية هذه أن الباحث حسن أحمد العثمان قد صرح بأنه فرغ من تحقيق شرح ابن الحاجب لشافيته على ثلاث نسخ قديمة . . . بعدما أشار إلى أن نسخ هذا الشرح كثيرة جداً . . منه نسختان في السليمانية — فانح — برقم ٤٧٧١ — ٤٧٧٢، وثالثة في السليمانية — عميدية — برقم ١٣٤٤ . انظر الشافية في علم التصريف، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، ص: ٢٩/م .

الوصول إلى الشروح التالية من شروح الشافعية التي قد تصل إلى الخمسين في العربية، والخمسة في الفارسية، وبعضها بالتركية:

١ - شرح الأسترآبادي، محمد رضي الدين بن الحسن، الذي توفي بعد سنة ٦٨٨هـ، وقد طبع هذا الشرح مرات عدّة أفضلها على الإطلاق الطبعة التي حققها الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، وقد أعيد تصوير هذا الشرح المحقق سنة ١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ في بيروت بدار الكتب العلمية. . ويقع هذا الشرح في ثلاثة أجزاء، وألحق به جزء رابع يضم شرح عبد القادر البغدادي، صاحب خزانة الأدب، والمتوفى سنة ١٠٩٦هـ لشواهد الأسترآبادي ولشواهد الجاربردي.

ويبدأ الأسترآبادي شرحه بحمد الله والصلاة على رسوله وعترته المعصومين، ويبين الأسباب التي دفعته إلى شرح الشافعية، فيقول<sup>(١)</sup>:

أما بعد حمد الله تعالى على توالي نعمه، والصلاة على رسوله محمد وعترته المعصومين، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط وأبسط الكلام فيها شرحاً كما في شرح أختها «الكافية» بعض البسط، فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب (الكافية)، وهذا - مع قرب التصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه، ومع كونهما من جنس واحد - بعيد من الصواب.

ويبدو أن الأسترآبادي قد انتهى من تأليف هذا الشرح في سنة ثمان وثمانين وستمئة هجرية (٦٨٨هـ)، وقد ملأه تحقيقاً، وأفعمه تدقيقاً، وجمع فيه أوابد الفن وشوارده، وأتى بين ثناياه على غرار ابن جني وتدقيقه، وأسرار ابن الأنباري واستدلّاله وتعليله، وإفاضة المازني وترتيبه، وأمثلة سيبويه

---

(١). الأسترآبادي، شرح الشافعية، ص: ١/١.



وتنظيره<sup>(١)</sup> . . وقد أفدت من هذا الشرح كثيراً.

٢ - شرح الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي، المتوفى سنة ٦٤٧هـ، كما جاء في كشف الظنون<sup>(٢)</sup> - يبدأ الجاربردي شرحه بحمد الله والصلاة على الرسول وآله وعلى صحبه، ثم يبين قيمة الشافية فيقول<sup>(٣)</sup> : «ولما لم يتفق له شرح يذلل صعابه، ويخرج من قشره لبابه، فخذراته بعد لمن يكشف في شرح عنها القناع، فليُنظر في شرح مواضعه المشككة من يدور في خلدته إنكار أو نزاع، ومستتراته لم يبرزهن شارح إلى هذا الأوان ﴿لَمْ يَطْمِئْهُمْ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ﴾ [سورة الرحمن ٥٥/٥٦]. ثُمَّ أشار إليّ جمع من الفضلاء أن أكتب له شرحاً ينحلّ به ألفاظه ومعانيه وينشف عباراته ومبانيه، فكنت أتعلل بلعل وسوف وريّما، وذلك لصعوبة المسلك ووعورة المرتقى، حتى توسلوا إليّ بما لا تسعني معه المخالفة وهو الوزير محمد بن الوزير علي الساوي<sup>(٤)</sup>.

وقد طبع هذا الشرح في مجموعة الشافية، بالمطبعة العامة سنة ١٣١٠هـ مع حاشية ابن جماعة عليه . .

وابن جماعة هو عز الدين محمد بن أحمد المتوفى سنة ٨١٦هـ وأول هذه الحاشية<sup>(٥)</sup> أحمد الله على نعمه، وأماله المزيد من فضله وكرمه، وأصلي وأسلم على رسوله محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحابه أجمعين. وبعد، فهذه نكت لطيفة وحواش شريفة على الشرح المشهور للشافية متكلفة بحاجة طالبيه وافية بشرح مبانيه وتوضيح معانيه وتحقيق مسائله وتحرر دلائله وتبين

(١) المصدر السابق، مقدمة المحققين.

(٢) ص: ١٠٢٠/٢ - ١٠٢٢.

(٣) مجموعة الشافية، ص: ٦/١.

(٤) مجموعة الشافية.

مرادفه» وهذه الحاشية مطبوعة مع حاشية أخرى أيضاً وهي حاشية حسين الرومي . وقد وقع لي التباس بين قول صاحب كشف الظنون<sup>(١)</sup> أن ابن جماعة ألف حاشية على شرح الجاربردي أولها أحمد الله على نعمه، وحاشية أخرى أيضاً أولها نحمدك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان... إلخ... سماها الدرر الكافية في حل شرح الشافية... وبين ما جاء في مجموعة الشافية من أن هذه «الدرر» هي من تأليف حسين الرومي... وقد ذكر صاحب كشف الظنون أن بدر الدين محمود بن أحمد العيني الذي توفي سنة ٨٥٥هـ قد ألف حاشية على شرح الجاربردي، كما يذكر أن السيوطي قد ألف عليه حاشية أيضاً وسماها «الطراز اللآزوزدي» وذكرها في فهرس مؤلفاته<sup>(٢)</sup> لكنني لم أستطع الوصول إليهما.

٣ - شرح نقرة كار، السيد عبد الله بن محمد الحسيني، المتوفى سنة ٧٧٦هـ وهذا الشرح موجود في مجموعة الشافية التي طبعت سنة ١٣١٠ بالمطبعة العامرة، وأول هذا الشرح حمد لله وتبيين لأهمية الصرف وأهمية الشافية، ويقول<sup>(٣)</sup>: «قد كتبت له (الشافية) شرحاً مراعيّاً فيه شريطة الاختصار، متجافياً عن وصمة الإطالة والإكثار (...). وافياً بتلخيص مقاصده ومبانيه، كافياً بإغلال ألفاظه ومعانيه، مع إيرادات سمح بها الخاطر»، ثم يذكر أنه ألفه للأمير الجاولي من أمراء مصر... وهو كتاب قيم... لكنه بحاجة إلى إخراج جديد ليستفاد منه.

٤ - شرح الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري المصري، المتوفى سنة ٩٢٦هـ المسمى «المناهج الكافية في شرح الشافية»، بدأه بالبسملة والحمد لله

(١) ص: ١٠١٠/٢ - ١٠٢٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مجموعة الشافية، ص: ٢/١.

والصلاة والسلام على الرسول ثم قال<sup>(١)</sup> «هذا شرح وضعته على الشافية في علمي التصريف والخط (...) يحل ألفاظها ويبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، ويحرر دلائلها على وجه لطيف، ومنهج منيف، خال من الحشو والتطويل، حاوٍ للدلائل والتعليل، وسميته المناهج الكافية في شرح الشافية...» وقد طبع هذا الشرح في مجموعة الشافية بالمطبعة العامرة سنة ١٣١٠هـ.

لكنني وجدت أن الشيخ الأنصاري قد نقل عن نقره كار نقلاً أميناً في المنهج والمادة دون أن يشير إلى ذلك، ولا يعقل أن يكون ذلك من توارد الأفكار عندهما خاصة وأن نقرة كار قد توفي سنة ٧٧٦هـ في حين توفي الشيخ الأنصاري سنة ٩٢٦هـ.

٥ - شرح إبراهيم بن حسام الكرمانى المتخلص بشريفي، المتوفى سنة ١٠١٦هـ، وقد نظم الكرمانى الشافية، وشرح نظمه، وسماه «الفوائد الجلية في شرح الفوائد الجميلة»، وبدأ شرحه بحمد الله وبتبيان قيمة العلوم اللغوية عامة والتصريف خاصة ثم قال بما أن بعض المتأخرين قد نظموا الكافية في النحو لابن الحاجب أحبيت أن أنظم الشافية وأشرحها، وقال إنه قد اقتضى في شرحه أثر الجاربردي في شرحه للشافية لأن شرح الجاربردي - عنده - أحسن الشروح، وهذا الشرح مع النظم طبع في مجموعة الشافية في الجزء الثاني، ص: ٢ - ٢٨٠ وما بعدها.

وقد ذكر صاحب كشف الظنون عدداً آخر من الشروح التي لم أستطع الوصول إليها وهي<sup>(٢)</sup>:

(١) مجموعة الشافية، ص: ٢/١.

(٢) كشف الظنون، ص: ١٠٢٠/٢، ١٠٢٢/٢.

١ - شرح نظام الدين حسن بن محمد النيسابوري الأعرج المتوفى بعد سنة ٨٥٠هـ<sup>(١)</sup>.

٢ - شرح جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي وسماه «عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب»، وقد توفي صاحبه سنة ٧٦١هـ.

٣ - شرح السيد الشريف ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي، صاحب المتوسط المتوفى سنة ٧١٧هـ. وقد ذكر غير واحد من الدارسين أنَّ لهذا الشرح عدة نسخ في برلين برقم ٦٦٠٤، وفي السليمانية رشيد أفندي برقم ٩٣٦، وفي ظاهرة دمشق برقم ١٦٢٢. وعدة نسخ في صنعاء.

٤ - شرح تاج الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الحنفي المتوفى سنة ٧٤٩هـ.

٥ - شرح خضر اليزدي الذي فرغ منه سنة ٧٢٠هـ. ومنه ثلاث نسخ في السليمانية، وهو موضوع أطروحة الباحث حسن أحمد العثمان لنيل شهادة الدكتوراه<sup>(٢)</sup>.

٦ - شرح علاء الدين علي بن محمد المعروف بقوشجي، وهذا الشرح ألف بالفارسية، وقد توفي صاحبه سنة ٨٧٩هـ.

---

(١) تبين لي، في أثناء تصحيح هذه الطبعة، أنَّ الكتاب قد طُبِعَ في إيران طبعة حجرية سقيمة، وله نسخ عديدة. . وقد قامت طالبة بتحقيقه بجامعة أم القرى للحصول على شهادة الدكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا. . كما يقول حسن أحمد العثمان الذي لم يذكر اسم الطالبة الدكتورة. . راجع الشافية في علم التصريف، ص: ٣٩/م.

(٢) الدكتور، كشف الحجب، ص: ٣٣٨.

- ٧ - شرح أحمد بن محمد المعروف بابن المنلا الحلبي المتوفى سنة ٩٩٠هـ.
- ٨ - شرح المولى سودي المتوفى سنة ١٠٠٠هـ تقريباً، وهذا الشرح ألف بالتركية.
- ٩ - شرح إبراهيم بن أحمد بن الملا الحبي المتوفى سنة ١٠٢٠هـ، ووصل فيه إلى مقدمة الخط وأسماء الغنية الكافية من بغية حل الشافية.
- ٩ - شرح ممزوج لقرة سنان، وهو يوسف بن عبد الملك بن بخشايش الرومي المتوفى سنة ٨٥٢هـ، والمسمى «الصافية» وهو سهل المأخذ. وقد أتم تأليفها سنة ٨٣٨هـ، ومنه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، رقم ١٦ عن المكتبة الأحمدية في حلب رقم ١٠١٨ وثانية في السلیمانیة - هربوت - رقم ١٦٥٥/٤.
- ١٠ - شرح بالقول للمولى عصام الدين الاسفرائني المتوفى سنة ٩٤٣هـ. أو ٩٥١ وقد طبع بهامش شرح نقره كار. ونسخه كثيرة جداً.
- ١١ - شرح محمد هادي بن محمد صالح المازندراني، وهذا الشرح باللغة الفارسية<sup>(١)</sup>.
- ١٢ - شرح ميرزا كمال الدين محمد القنسوي المشهور بميرزا كمال<sup>(٢)</sup>.
- ١٣ - شرح خضر اليزدي الذي فرغ منه سنة ٧٢٠هـ.
- ١٤ - شرح «أبي بكر بن إسماعيل الشنواني المصري الشافعي المتوفى سنة ١٠١٩هـ وسماه «المناهل الصافية على المناهج الكافية».

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الشافية في علم التصريف، دراسة وتحقيق حسن أحمد عثمان، ص: ٣٥/م، و ٣٦/م.

١٥ — شرح الشيخ عبد الله بن عبد العزيز الباليكسري الشهير بالصلاحي المتوفى سنة ١١٩٦هـ.

١٦ — شرح المولى إبراهيم بن محمد المعروف بجاوش زادة الرومي الحنفي المتوفى سنة ١٠٥٠هـ<sup>(١)</sup>.

١٧ — شرح شمس الدين أحمد المشهور بديكنفورز<sup>(٢)</sup>.

١٨ — شرح ابن مالك، «النكت النحوية على مقدّمة ابن الحاجب»، وقد ورد ذكر هذا الشرح عند شارح ألفية ابن مالك، قال الأشموني في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك «ولا نعرف إن كان قد شرح مقدمة الإعراب أم مقدمة التصريف، والأرجح أنها مقدمة الإعراب لأنه أسماها: النكت النحوية على مقدمة ابن الحاجب»<sup>(٣)</sup>.

١٩ — شرح ابن الناظم المتوفى سنة ٦٨٦هـ: «بغية الطالب في الرد على تصريح ابن الحاجب» الذي حققه حسن أحمد العثمان للحصول على درجة الماجستير من جامعة أمّ القرى<sup>(٤)</sup>.

وذكر صاحب كشف الظنون أنها ترجمت إلى التركية بقلم قورد أفندي ويعقوب بن عبد اللطيف للوزير محمد باشا<sup>(٥)</sup>.

---

(١) إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون، ص: ٣٨٠ / ٢.

(٢) الكتبخانة الخدوية، م: ٢٤، ٩ / ٨.

(٣) الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٣٧٥هـ — ١٩٥٥م)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ٤٢ / ١، و ٤٩ / ١، وينظر أيضاً، ابن مالك، التسهيل، ص: ٣٣ من مقدمة محقق الكتاب.

(٤) كشف الظنون، ص: ١٠٢٠ / ٢ — ١٠٢٢.

(٥) المصدر السابق.

كما ذكر صاحب كشف الظنون أنها نظمت<sup>(١)</sup>، فقد نظمها:

- ١ - الشيخ أبو النجا ابن خلق المعري المولود سنة ٨٤٩هـ.
  - ٢ - يوسف بن عبد الملك وسماء الصافية وكان حياً في حدود سنة ٨٠٤هـ.
- وقد نظمها أيضاً<sup>(٢)</sup>.
- ٣ - الكرمياني في «الفرائد الجميلة» كما تقدّم.
  - ٤ - علي الينبعي الطالبي.
  - ٥ - عبد الجليل بن أبي المواهب بن الباقي الحنبلي المتوفى سنة ١١١٩.
  - ٦ - النيساري في «الوافية».
  - ٧ - وأحمد بن محمد بن لقمان المتوفى سنة ١٠٣٩هـ.
  - ٨ - وحسين الحوثي اليمني المتوفى سنة ١١٥٠هـ.
  - ٩ - وحسين بن إبراهيم الذماري المتوفى سنة ١٢٤٩هـ.
  - ١٠ - ومحمد بن قاسم حميد الدين اليمني المتوفى سنة ١٣٥٩هـ.
  - ١١ - ومصطفى الطرايلسي.



---

(١) الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد عثمان، ص: ٣٤/م.

(٢) راجع دراسة حسن أحمد عثمان في الشافية في علم التصريف والخط، ص: ٥٠ -

الباب الثاني  
علم التصريف وأبنية الفعل





## تمهيد علم التصريف

### أولاً - تعريف الصرف

#### ١ - لغة:

لو تتبعنا معنى حروف الكلمة؛ «الصاد»، و«الراء»، و«الفاء» لوجدنا أنَّ<sup>(١)</sup>:

- الصاد، يدلُّ على المعالجة الشديدة . .
  - والراء، يدلُّ على الملكة، ويدلُّ على شيوخ الوصف . .
  - والفاء، يدلُّ على لازم المعنى؛ أي يدلُّ على المعنى الكناهي . .
- وإذا عدنا إلى الطريقة العلايلية في فهم اللغة<sup>(٢)</sup> لوجدنا أنَّ الفعل «صَرَفَ» يفيدُ مُطْلَقَ التغيير من حال إلى حال، لأنَّ المعالجةَ الشديدةَ الكامنةَ في معنى «الصاد» لا تتمُّ إلَّا بالتغيير والتحويل مضافةً إلى الملكة وشيوخ الوصفِ الكامنةِ

---

(١) العلايلي (عبدالله)، مقدمة لدرس لغة العرب، القاهرة: المطبعة المصرية الحديثة (١٩٣٨م)، ص: ٢١٠ - ٢١١ . . مع الهامش رقم (١).

علي (أسعد، الدكتور)، تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، بيروت: دار النعمان، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م)، ص: ٦٣ وما بعدها.

(٢) مقدمة لدرس العرب، ص: ٢١، وما بعدها.

في «الراء» مخصصةً هذا التغييرَ وذلك التحويلَ بدخول «الفاء» الذي يدلُّ على لازم المعنى.

وقد وردت أصول هذه الكلمة في القرآن الكريم ثلاثين مرة، تفيدُ كلها معنى التغيير والتحويل<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>، و ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَن يَشَاءُ﴾<sup>(٣)</sup>، و ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ﴾<sup>(٤)</sup>، و ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾<sup>(٥)</sup>.

وقد وردت أصول هذه الكلمة في المعجمات العربية لمعانٍ مختلفة، تفيدُ كلها التغييرَ والتحويلَ والانتقال<sup>(٦)</sup>.

— فالصَّرَفُ : رَدُّ الشيء عن وجهه. . . نقولُ صَرَفَهُ بِصَرَفِهِ صرفاً فانصرف: أي رجع.

— والصَّرْفُ : أن يُصَرَفَ الفعلُ الثاني عن معنى الفعل الأول.

— والصَّرْفُ : أن تُصَرَّفَ إنساناً عن وجهٍ يريدُهُ إلى مَصْرَفٍ غير ذلك. . .

— وصَرَفَ الشيءَ : أَعَمَلَهُ في غير وجهه، وكأنه يصرفه من وجه إلى وجه.

---

(١) مجمع اللغة العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م)، ص: ٧١ / ٢ - ٧١.

(٢) يوسف ٣٤ / ١٢.

(٣) النور ٤٣ / ٢٤.

(٤) البقرة ١٦٤ / ٢، والجاثية ٥ / ٥.

(٥) الفرقان ١٩ / ٢٥.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة: صرف.

– وتصريفُ الرياحِ : صرفُها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريفُ السيول والخيول والأمور والآيات.

– وتصاريفُ الأمورِ : تخاليفُها، ومنه: تَصَارِيفُ الرِّيحِ والسَّحابِ.

– والصَّرْفُ : الحيلةُ..

– وصَرَفْنَا الآيَاتِ : بينّاها..

– وصرف الدهرِ : حدثانه ونوائبه، لأنه يصرف الأشياء عن وجوهها..

– والصرف : فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار، لأن كل واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه..

– والصَّرْفُ : بَيْعُ الذَّهَبِ بالفضة، وهو من ذلك لأنه يُصَرَّفُ به عن جواهر إلى جواهر.

– والتصرف : في جميع البياعات : إنفاق الدراهم..

– وأصرفت السباعُ : إذا اشتتت الفحل..

– وصريفُ الأقلامِ : صوت جريانها..

– وأصرف الشاعرُ شعره : يصرفه إصرافاً: إذا أقوى وخالف بين القافيتين أي أكفأ به.

– وصرفُ الكلمةِ : إجراؤها بالتنوين.

ومع ذلك يلاحظ الباحث أن الصرف هو مصدر المجرد الثلاثي والتصرف، هو مصدر المزيد الرباعي، ولا يمكن أن يكون معنى المصدرين واحداً؛ لأنَّ في معنى الثاني زيادةً لا بدَّ من ملاحظتها بالرغم من أنَّ النحاة القدماء لم يميزوا بينهما، واستعملوهما لمعنى واحد..

## ٢ - اصطلاحاً:

التصريف «علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»<sup>(١)</sup>، أي: أن التصريف علمٌ بالقوانين «الكلية المنطبقة على الجزئيات، كقولهم مثلاً كلّ واوٍ أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً»<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢١٦.

(٢) الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، بيروت: دار الكتب العلمية، ص: ١/١. وعلق على قول ابن الحاجب بقوله: «والحق أن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها» معترضاً على عبارة ابن الحاجب «التصريف علم بأصول».

لكن الجاربردي في شرحه (مجموعة الشافية، ص: ١٢/١)، يقول: «وإنما قال علم بأصول» فأورد لفظ العلم لأن المراد بالأصول الأمور الكلية التي تنطبق على الجزئيات كقولهم إذا اجتمع الواو والياء سبقت أحديهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، ومن عادتهم أنهم يستعملون العلم في الكلّيات ثم قال: «يعرف بها» فأورد لفظ المعرفة لأن المراد بالأحوال هنا الموارد الجزئية التي تستعمل تلك الأصول فيها كسيد مثلاً، ومن عادتهم أنهم يستعملون المعرفة في الجزئيات. وأتى باتباء في قوله: «بأصول» لأنه يقال علمه وعلم به، قال الله تعالى: ﴿ألم يعلم بأن الله يرى﴾ [العلق ١٤/٩٦]، أو ضمنه معنى الإحاطة فأتى بصلتها، فإن انتقال الصلة للتضمنين، وذكر بعض الفضلاء أن هنا حذفاً لا بد من تقدير، وتقديره علم التصريف علم بأصول، وفيه نظر، لأن التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو فلا حاجة إلى هذا التقدير، وإذا قيل علم التصريف أو علم النحو مثلاً يكون ذلك من باب إضافة العام إلى الخاص فلا حاجة ههنا إليه.

أما زكريا الأنصاري، فيقول (مجموعة الشافية، ص: ٤/٢) معنى: «علم بأصول» جميع أصل، وهو لغة ما يمتنى عليه غيره، واصطلاحاً ما يأتي قريباً، ويرادفه القاعدة والقانون والضابط، وقيد بأصول لأنه لا يمكن حد نوع من العلم إلا باعتبار متعلقاتها التي يبحث في ذلك العلم عنها. . وهي هنا أصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم» .

ويبحث أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب<sup>(١)</sup> لأن علم النحو يشتمل

(١) قال رضي الدين الاسترأبادي في شرح الشافية، ص: ٥/١ «قوله: ليست بإعراب لم يكن محتاجاً إليه، لأن بناء الكلمة - كما ذكرنا - لا يعتبر فيه حالات الكلمة، والإعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذاً في أحوال الأبنية حتى يحتز عنه، وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء، فهلا احتز عنه أيضاً؟ وقد اعترض الشريف في بغية الطالب - كما يقول ابن جماعة في شرحه، ص: ٩/١ - على ابن الحاجب فقال: «إن» تعريف المصنف بأنه غير مانع لشموله العلم بالأصول التي يعرف بها البناء ككون النكرة اسماً لا التبرقة، نحو: لا رجل، وكون المفرد المعرفة منادى، نحو: يا زيد، وكون الاسم مقطوعاً عن الإضافة لفظاً، نحو: لله الأمر من قبل... وغيرها مما هو من علم النحو».

وقد ردّ الجاربردي في شرحه للشافية، ص: ٩/١ عليهما بقوله إن المقصود من قول ابن الحاجب «ليست بإعراب» إخراج علم النحو بأقسامه أي بحث المبنيات والمعربات من التعريف فإنه يقال هذا كتاب إعراب القرآن، مثلاً وإن كان مشتملاً على ذكر البناء والإعراب، ويشهد له قول المصنف في أول الكتاب «إن الحق بمقدمتي في الإعراب». فاندفع اعتراض بعض الشارحين بأنه غير مانع لدخول المبنيات. وقد ناقش ابن جماعة في حاشيته (مجموعة الشافية، ص: ٩/١) قول الجاربردي، بقوله: «وظاهر كلام ابن الحاجب» أن علم النحو وعلم التصريف متقابلان موافقان لما مرّ في شرح المفتاح. وقد صرح كثير بأن علم النحو مشتمل على نوعين أحدهما علم الإعراب والآخر علم التصريف. قالوا: وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية. فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب، ولذلك يقال في حد النحو: علم يعرف أحكام الكلم العربية أفراداً وتركيباً. قالوا: وأطلق علم الأحكام التركيبية على الإعراب، ومنها ما هو غير إعرابي تغليباً. ونقل عن المتقدمين ومنهم سيوبه ما يوافقه وهو ظاهر عبارة المصنف «قلو عبر الشارح بعلم الإعراب بدل علم النحو لوافق ذلك».

وناقش حين الرومي الجاربردي أيضاً بحاشيته المسماة «درر الكافية حل شرح الشافية»، ص: ٩/١ من مجموعة الشافية، بقوله: «فإن قيل ما ذكره الجاربردي» لم يدفع الاعتراض لأن المعترض يقول غاية ما ذكرت أن يصح إطلاق الإعراب وإرادة جميع =

النحو، ولكن هذا الإطلاق حقيقة أو مجاز؟ إن قلت حقيقة فلا نسلم لأن نفيه صحيح بأن يقال النحو ليس بإعراب فحسب بل إعراب وبناء، ولأن الإعراب بعض فلا يكون كله. وإن قلت مجاز فمسلم، ولكن يجب الاحتراز في الحدود عن الألفاظ المجازية. ويمكن أن يجاب عنه بأنه مجاز مشهور بين علماء العربية، بدليل ما ذكره من الاستعمال، فيكون كالحقيقة العرفية.

وقد حدد ابن جني في كتاب «الخصائص»، ص: ٣٤/١، النحو بقوله: «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره: كالثنائية، والجمع، والتحقيق، والتكثير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينتطق بها وإن لم يكن منهم. وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها» ووضح أن ابن جني قد جعل النحو يشمل نحو الجملة العربية ونحو الكلمة العربية، فالأول هو الإعراب والثاني هو التصريف. أي أن التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتغيرة كما يقول في كتابه المنصف، ص: ١/١.

وقد ردّ زكريا الأنصاري في شرحه على المعترضين بقوله، ص: ٥/٢: «لا نسلم أن أحوال الحرف الأخير ليست أحوالاً للأبنية أو أحوال بعض الشيء أحوال ذلك الشيء»، وبذلك سقط ما قيل إنه لا حاجة لقوله (ابن الحاجب) التي ليست بإعراب «بناء على أنه لا يعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير».

وقد ردّ تقي الدين في شرحه، ص: ٤/٢، على المعترضين بقوله: «إن قوله (ابن الحاجب) ليست بإعراب خرج علم النحو (...) لأن علم النحو الإعراب، أي العلم بالمعرب والمبني من جهة الإعراب، والبناء ليس من علم التصريف».

كما ردّ الكرمياني في شرحه، ص: ٢٨٢/٢، بقوله: «قال الرضي إن قوله ليست بإعراب لم يكن محتاجاً إليه (...)» والجواب عنه أن المراد بعدم الاعتبار بحركة الآخر في أن البناء لا يتغير باختلاف حركاته كما يتغير باختلاف حركات الأول والوسط، وهذا لا يمنع كون الإعراب الطاري على الآخر الذي هو من حروف البناء من أحوال البناء. ألا ترى أن الإعرال والإبدال قد لا يتغير بهما البناء، فمثل بوائج بالهمزة ويزدل بالزاي على بناء ضوارب وينصر كما أن أصلهما كذلك أعني بوائج بالياء ويسدل بالسين علماً

على علمي الإعراب والتصريف<sup>(١)</sup>، فالأول لمعرفة أحوال الكلمة المتثقلة بينما  
الصرف لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة<sup>(٢)</sup>.

وقد حدد ابن الحاجب هذه الأحوال<sup>(٣)</sup> .....

= أن الإعراب بالحروف يتغير به البناء قطعاً. وأما الجواب عن قوله وإن دخل فلزم  
الاحتراز فمعلوم مما سبق أولاً.

وعلى كل حال، فإن الرضي يقول في شرحه للشافعية، ص: ٦/١، «واعلم أن التصريف  
جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف — على ما حكى سيويه  
عنهم — هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبه العرب على وزن ما تبه ثم تعمل في البناء  
الذي بنيت ما يقتضيه قياس كلامهم (...) والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية  
الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام، وبما  
يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك».

- (١) ابن جماعة، شرح الشافعية، ص: ٩/١.
- (٢) ابن جني، المتصرف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر: مكتبة ومطبعة  
البابسي الحلبي، الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ — ١٩٥٤م)، ص: ٣/١.
- (٣) ابن الحاجب، الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣، ... وقد اعترض الاستراباذي في  
شرحه للشافعية، ص: ٤/١، على ابن الحاجب بقوله: «قوله أحوال أبنية الكلم» يخرج  
من الحد معظم أبواب التصريف، أعني الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع  
والأمر والصفة وأفعال التفضيل والإمالة والموضع والمصغر والمصدر، وقد قال  
المصنف بعد مدخلاً لهذه الأشياء في أحوال الأبنية، وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة  
كالماضي والمضارع... إلخ. وفيه نظر، لأن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية  
الماضي من الثلاثي والرباعي المزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل  
والمفعول تصريف بلا خلاف، مع أنه علم بأصول تعرف به أبنية الكلم لا أحوال  
أبنيتها، فإن أراد أن الماضي والمضارع مثلاً حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بعد،  
لأنهما بناءان مستأنفان بنيا بعد هدم المصدر، ولو سلمنا ذلك فَلَمْ عَدَّ المصادر في  
أحوال الأبنية؟ فإن القانون الذي تعرف به أبنيتها تصريف وليس يعرف به حال بناء،  
والماضي والمضارع والأمر وغير ذلك مما مرّ كما أنها ليست بأحوال الأبنية ليست =



= بآبئية أيضاً على الحقيقة، بل هي ذوات أبئية على ما ذكرنا من تفسير البناء، بلى قد يقال لضرب مثلاً: هذا بناء حاله كذا، مجازاً، ولا يقال أبداً: إن ضرب حال بناء، وإنما يدخل في أحوال الأبئية الابتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام وهو إدغام بعض حروف الكلمة بعض، وأما نحو «قل له» فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء، لأن البناء على ما فسرنا، لم يتغير به، وكذا بعض التقاء الساكنين، وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قل وأصله «قول»، وأما التقاءهما في نحو «اضرب الرجل» فليس حالاً لبناء الكلمة، إذ البناء — كما ذكرنا — يعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير، فهذه المذكورات أحوال الأبئية، إلا الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيها، فإن هذه الثلاثة لا أبئية ولا أحوال أبئية.

وقد رد الجاربردي في شرحه، ص: ٩/١ من مجموعة الشافية، على ذلك بقوله: وإنما قال: «أحوال أبئية الكلم» ولم يقل «أبئية الكلم» ليكون الحد جامعاً، إذ يخرج عنه، حيث، بعض أحكام الإدغام، نحو: «أنا أضرب بعدك» وإنما قيدنا ببعض لأن بعضها داخل في البنية وهو الإدغام في كلمة واحدة نحو: «شدّ يشدّ» وإذا كان في كلمتين، فحيث، يكون داخلاً في الأحوال لأنه حال تطرأ على الكلمة من كلمة أخرى، ويخرج عنه أيضاً بعض أحكام التقاء الساكنين مثل: «أضرب الرجل» وإنما قيدنا ببعض لأن البعض الآخر داخل في البنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة، إذ هو راجع إلى أبئية الكلم لا إلى أحوالها، نحو: انطلق، يسكون اللام وفتح القاف في انطلق، ويخرج، أيضاً، أحكام الوقف لأنها ليست راجعة إلى أبئية الكلم لأن الوقف على جعفر وزيد وأشباههما بالسكون أو بالروم أو بالإشمام ليس راجعاً إلى بناء الكلمة — هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وأورد عليه بعض الشارحين بأنه ينبغي أن يقال بعض أحكام الوقف لأن بعضها راجع إلى أبئية الكلم أيضاً وهو الوقف بتضعيف الآخر، نحو: جعفر وفيه نظر، لأننا قد ذكرنا أن بعض أحكام الإدغام راجع إلى الأبئية وهو ما يكون في كلمة واحدة وبعضها إلى أحوال الأبئية وهو ما يكون في كلمتين وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين، فبأي شيء يفرق بين أحوال جعفر إذا وقف بالسكون أو بالروم أو بالإشمام أو بالتضعيف فجعل بعضها راجعاً إلى الأبئية والبعض الآخر إلى =

= أحوال الأبنية تحكم، إذ الوقف بالإشمام مثلاً في حالة كالتضعيف في حالة أخرى ولا أثر لكون التغيير في بعض الصور بالحرف. ألا ترى إلى قول الشارحين، الإعراب داخل في أحوال أبنية الكلم لأن الأبنية تكون أيضاً على حال باعتباره فإنه يدل على ما قلنا إذا لإعراب أعم من أن يكون بالحركات، أو بالحروف وفي بعض ما ذكرنا وإن كان نظر سنذكره، لكن ذكرناه كما ذكرنا تأسيساً بهم. وأورد على هذا الحد أن زيادة قوله أحوال وإن أفاد ما ذكرتم لكن أضل به من وجه آخر لأنه خرج به معرفة أبنية الكلم، لأنه لا يلزم من إسناد المعرفة إلى المضاف إسنادها إلى المضاف إليه، بل ينبغي أن يكون معلوماً قبل ذلك كما حقق في موضعه فبيلزم أن لا تكون أبنية الكلم من التصريف وهي منه، وجوابه أن يقال إن أريد بأبنية الكلم موادها وجواهرها فلا بأس بخروجها إذ هي من مباحث اللغة وليست من مباحث التصريف وإن أريد ما يطرؤ على الكلمات من الهياث والأحوال فهي نفس أحوال أبنية الكلم والإضافة فيه كما في قولهم «شجر أراك» فمعنى قوله أحوال أبنية الكلم على هذا التقدير أحوال هي الكلم، هكذا ذكره، لكن التحقيق في هذا الموضوع إن يقال أن المراد بأبنية الكلم هي الألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوع لها باعتبار كونها مادة للكلمة وبأحوال الأبنية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض (...) كما ذكره بعض الفضلاء في تصريفه، وإذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا أحوال لينطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه إذ معرفة أبنية الكلم ليست منه فإنه إنما هو علم بقواعد تعرف بها أحوال الأبنية أي يعرف بها الماضي والمضارع والأمر إلى غير ذلك (...). فإن جميع ذلك راجع إلى أحوال الأبنية لا إلى نفس الأبنية، يدل عليه قول المصنف فيما بعد وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة إلى آخره حيث جعل ذلك من أحوال الأبنية. ويظهر لك من هذا التحقيق أن الشارحين إن أرادوا بقولهم لئلا يرد عليه بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين، حيث قيدوا ببعض إن البعض الآخر الراجع إلى الأبنية ليس من التصريف فلا بأس بخروجه فهو ليس بمستقيم لما مثلوا له بالإدغام في نحو: شدَّ شدَّ وفتح القاف وسكون اللام من «انطلق» ولا خفاء في أنه من التصريف وإن أرادوا أن ذلك البعض كان داخلاً في هذا العلم فزاد قوله «أحوال» ليدخل البعض الآخر أيضاً فلا يستقيم أيضاً إذا هذا التركيب لا يفيد ذلك لما

بقوله: «أحوال الأبنية قد تكون:

(أ) للحاجة: كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف.

(ب) أو للتوسع: كالمقصور، والمدود، وذوي الزيادة.

(ج) للمجانسة: كالإمالة.

(د) وقد تكون للاستتقال، كتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف».

وقد أخذت الألسنية الحديثة<sup>(١)</sup> هذا التعريف حرفياً تقريباً حينما قسمت

= عرفت أن كل أصل يعرف به حال أبنية الكلم يعرف به أبنية الكلم لأنه ممنوع وأيضاً يلزم على هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه».

كما رد الكرمانلي في منظومة الشافية وشرحها المسمى «الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة، ص: ٢٨٢/٢ من مجموعة الشافية، بقوله: «قال الرضي إن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه وأبنية المضارع والأمر وغيرها تصريف بلا خلاف مع أنه علم لما يفيد معرفة الأبنية نفسها لا أحوالها فخرج عن التعريف وهو مدفوع بأنه إن أراد بمعرفة أبنية الماضي والمضارع مثلاً معرفتهما من حيث أنها تركيب وتؤخذ من شيء أو يرد إليها شيء فالعلم بما يفيدها من الاشتقاق وقد عرفت حاله وإن أراد معرفتهما بأنها ماض أو مضارع فالعلم بما يفيدها من التصريف داخل في التعريف ولا يلزم من هذا أن تكون الإضافة في قوله أحوال أبنية كالإضافة في قولهم «شجر الأراك» توهمه البعض لأنه فاسد وأيضاً يناقيه ما ذكر في الشرح المنسوب إلى صاحب الأصل من أنه إنما أتى بقوله «أحوال» إذ لولاه لخرج عن التعريف بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين وبعض أحكام الوقف».

(١) ريمون طحان، الألسنية العربية، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٧٢م)، ص: ٢٣/١.

مستويات الدرس الصرفي إلى مستويين :

\* المستوى الأول : وصفية بنى الكلمة، أي البحث عن الكلمة وما يعتربها من تغير وتبدل في حالات الأفراد والتثنية والجمع.

\* والمستوى الثاني : وظيفة الأصوات واتصالها الوثيق بالدراسات الصرفية . فالأصوات قرينة صالحة في تفسير معظم الظواهر اللغوية . . فالدراسة الصرفية أو التصريفية هي دراسة أحوال الكلمة التي سوف تدخل في التركيب ونقلها من المفرد إلى المثنى والجمع ومن حالة التنكير إلى حالة التعريف ومن حالة التذكير إلى حالة التأنيث، وتضاف إليها دراسة أحوال الفعل في دلالة على الزمان والهيئة والشخص والجنس والمعدد، كما يقول الألسنيون<sup>(١)</sup>.

### ثانياً - ميدان علم الصرف

لا يتعلّق علمُ التصريف إلّا بالأفعال المنصرفة التي لها الأصالة فيه والأسماء المتمكنة<sup>(٢)</sup>، أما الحروف وشبهها من الأسماء الموعلة في البناء فلا تعلق لعلم التصريف بها، كذلك لا يتعلّق بالأفعال الجامدة.

- فالحروف: لا يصح فيها التصريف أو الاشتقاق لأنها مجهولة الأصول وإنما هي كالأصوات، نحو: صه ومه ونحوهما، فالحروف لا تُمَثَّلُ بالفعل

---

(١) المرجع السابق، ص: ١/١٣١ و ١/٢٣.

(٢) ابن مالك، تسهيل القوائد وتكميل المقاصد، ص: ٢٩٠.

لأنها لا يُعرف لها اشتقاقٌ، فلو قال قائل: ما مثال «هل أو قد أو حتى أو هلاً» ونحو ذلك من الفعل، لكانت مسألته محالاً، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يُمثَّل؛ لأنه ليس بمشتق، إلّا أن تنقلها إلى التسمية بها، فحيثُ، يجوز وزنها بالفعل، فأما وهي ما هي عليه من الحرفية فلا تصرف<sup>(١)</sup>.

— والأسماء المبنية: الموعلة في شبه الحروف — كذلك لا تصرف ولا تُمثَّل — لأن تلك الأسماء في حكم الحروف، ألا ترى أن «كم، ومن، وإذ» سواكن الأواخر كـ «هل، وبلى، وقد» وإثما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، فهذه الأسماء التي في حكم الحروف لا تُشتق ولا تُمثَّل من الفعل كما أن الحروف كذلك<sup>(٢)</sup>.

وأما ما جاء مشتقاً من الأسماء المبنية مثل «لبيك» من قولهم ألب بالمكان، ومثل «قط» لأنها من قططت أي قطعت وذلك من قولهم ما فعلته قط: أي فيما انقطع ومضى من عمري، ومثل ذا وذى والذي ونحو ذلك مما يدخله التحقير، أو يستعمل استعمال المتصرف، فليس بالكثير. وكلّما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد<sup>(٣)</sup>.

— والأفعال الجامدة: كعسى — لا تصرف ولا تمثل في الميزان الصرفي لأن الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف أيضاً من حيث أداؤه معنى مجرداً عن الزمان والحدث المعبرين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة، بل يلزم صورة واحدة لا يزايلها، وذلك مثل ليس وعسى ونعم وبش<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٧/١.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٨/١.

(٣) المرجع نفسه، ص: ١٣/١، وابن عصفور، الممنوع، ص: ٣/١.

(٤) الغلاييني، جامع الدروس العربية، صيدا: المطبعة العصرية، الطبعة الحادية عشرة

(١٣٩١هـ - ١٩٧١م)، ص: ٥٣/١.

— والأسماء الأعجمية: التي عجمتها شخصية كإسماعيل ونحوه، ولأنها نُقِلَتْ من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة، لذلك لا يدخلها التصريف<sup>(١)</sup>.

— والأصوات: لا يدخلها التصريف، كـ «غاق» ونحوه، لأنها حكاية يصوت به، وليس لها أصل معلوم<sup>(٢)</sup>.

كذلك لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو حرفين، إلا إن كان محذوفاً منه، فأقل ما تبني عليه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ثلاثة أحرف، ثم قد يعرض لبعضها نقص كـ «يد» و «قل» و «م الله» و «ق زيدا»<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً — نشأة علم الصرف وتطوره

علم الصرف علم من علوم الأدب الاثني عشر التي «يُحترز بها عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة (...)»، منها أصول وهي العمدة في ذلك الاحتراز، ومنها فروع؛

أما الأصول فالبحت فيها:

- ١ — إمّا عن المفردات من حيث جواهرها وموادها، فعلم اللغة.
- ٢ — وإمّا من حيث صورها وهيئتها، فعلم التصريف.
- ٣ — وإمّا من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية، فعلم الاشتقاق.

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ٣/١.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٣/١.

(٣) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤هـ — ١٩٦٤م)، ص: ٥٢٩/٢.

وإما عن المركبات على الإطلاق.

٤ — وإما باعتبار هيئتها التركيبية وتأديها لمعانيها الأصلية، فعلم النحو.

٥ — وإما باعتبار إفادتها لمعانٍ مغايرة لأصل المعنى، فعلم المعاني.

٦ — وإما باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح، فعلم البيان.

وإما عن المركبات الموزونة.

٧ — فأما من حيث وزنها، فعلم العروض.

٨ — وأما من حيث أواخر أبياتها فعلم القافية.

٩ — وإما أن يتعلق بنقوش الكتابة، فعلم الخط.

١٠ — أو يختص بالمنظوم، فالعلم المسمى بقرض الشعر.

١١ — أو بالمشثور، فعلم إنشاء النثر من الرسائل والمخطب.

١٢ — أو لا يختص بشيء منها، فعلم المحاضرات ومنه التواريخ<sup>(١)</sup>.

وكان علماء النحو، في الماضي، علماء لغة وأدب؛ لأن هذه الفروع لم تنفصل وتتحدد ويتميز كل عالم بعلم منها إلا بعد العصر الأول، وقد نبت هذا البحث في العراق وإنما في العراق كما نشأ جمع اللغة وتدوينها في العراق<sup>(٢)</sup>.

وقد نشأ الصرف والإعراب معاً بعدما شعر العرب بحاجتهم إليهما، وذلك لحفظ القرآن الكريم من اللحن<sup>(٣)</sup> الذي انتشر نتيجة لدخول شعوب غير عربية في الإسلام، و«لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنظم الحياة»<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن جماعة، شرح الشافية، ص: ٦/١ من مجموعة الشافية.

(٢) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ص: ٢٧٧/٢.

(٣) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، بيروت: دار الفكر، ص: ١٧/٨.

(٤) عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت: دار النهضة، ص: ٣٤ — ٣٥.

ولم تكن العلوم الصرفية والنحوية منفصلة عن بعضها، وبقيت كذلك رديحاً طويلاً من الزمن، حتى أن ابن جني لا يفرق، في القرن الرابع الهجري، بين العلمين عندما عرّف النحو بقوله<sup>(١)</sup>: «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّب بعضهم رُذّب به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً» وقد قال الإمام علي بن أبي طالب (ع) لأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٧هـ) «اتع هذا النحو» بعدما دفع إليه رقعة فيها<sup>(٢)</sup>:

«الكلام كله اسم وفعل وحرف.

«فالاسم ما أنبأ عن المسمى،

«والفعل ما أنبىء به،

«والحرف ما أفاد معنى.

«واعلم أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر.

ثم وضع أبو الأسود بابي «العطف والنعت»، وبابي «التعجب والاستفهام» إلى أن وصل إلى باب «إن وأخواتها، ما خلا»، فلما عرضها على عليّ أمره بضم «لكن» إليها، وكلما وضع باباً من أبواب النحو عرضه عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن جني، الخصائص، ص: ٣٤/١.

(٢) ابن الأنباري، نزعة الألباء، ص: ١٨.

(٣) ابن الأنباري، نزعة الألباء، ص: ١٨، وابن خلدون، المقدمة، بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني الثالثة (١٩٦٧م)، ص: ١٠٥٧ وينظر أيضاً: محسن الأمين، أعيان الشيعة، الجزء الأول - القسم الثاني، بيروت: مطبعة الإنصاف، الطبعة الرابعة (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م)، ص: ١٤٦/١ وما بعدها حيث يورد روايات عدد من المؤلفين الذين يقولون إن «علياً» قد كان أول من وضع النحو، ينظر أيضاً: أحمد =



فعلي بن أبي طالب، إذًا، أول من تكلم في النحو والصرف، ووضع التصميم الأولي الذي سار عليه النحاة من بعده . .

ولا يطعن بصحة هذا الاستنتاج ما ذهب إليه أحمد أمين حين قال عن رواية دفع علي بـ «التعليقة» إلى أبي الأسود الدؤلي إنها «حديث خرافة، فطبيعة زمن علي وأبي الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية، والعلم الذي ورد إلينا من هذا العصر في كل فرع يتناسب مع الفطرة، ليس فيه تعريف ولا تقسيم، إنما هو تفسير آية أو جمع لأحاديث ليس فيها ترتيب ولا تبويب، فأما تعريف، وأما تقسيم منطقي فليس في شيء مما نقله إلينا عن عصر علي وأبي الأسود، وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شيء إلى علي وأتباعه»<sup>(١)</sup>، ولا يطعن بصحة هذا الاستنتاج أيضاً تساؤل أستاذي سعيد الأفغاني حين قال «ولست أدري هل أبقت أمور الخلافة والحروب والفتن لعلي وقتاً يفرغ فيه للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها؟»<sup>(٢)</sup> . . وذلك لعدة أسباب:

١ - نشأة النحو العربي لم تكن رداً على انتشار اللحن بين الشعوب غير العربية التي دخلت الإسلام، وحتى بين العرب أنفسهم فقط «لأن حفظ القرآن من اللحن كان سبباً من الأسباب، لكنه لم يكن السبب الأول، ولم يكن الغاية من الدراسة، والسبب الحقيقي لنشأة علوم اللغة - ومنها علم

= الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة السادسة عشرة (١٩٦٥م - ١٣٨٤هـ)، ص: ١٩.

(١) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ص: ٢٨٥/٢.

(٢) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص: ٢٦ - ٣٢، حيث يسوق الروايات المتعلقة بالتعليقة، وبعلاقة علي والدؤلي بالنحو، وحيث يحاول نفي رواية وضع علي النحو . . ينظر أيضاً هامش صفحة ٢٩.

النحو - إنما هو السعي لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة . و فرق كبير بين علم يسعى لفهم النص القرآني ، وبين علم يسعى لحفظه من اللحن<sup>(١)</sup> .

٢ - لأن علي بن أبي طالب كان يمثل قمة الفصاحة والبلاغة بعد الرسول الكريم ﷺ ، وهو الذي وعى أكثر من أي إنسان آخر ، بعد الرسول ، آيات القرآن الكريم ، ومناسباتها ومعانيها ، وأحكامها ، وناسخها ومنسوخها . . . . . والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمعكم والمتشابه ، والمجمل والمبين . . . . . بل وحفظها واتخذها نهجاً للبلوغ والبلاغة والتبليغ ، نظراً لملازمته الدائمة للرسول ، ولذكائه ، وصغر سنه ، وانطباعه على الإسلام دون غيره . . . . .

٣ - السياسة ، يومذاك ، كانت تتمحور تمحوراً مباشراً وغير مباشر ، حول النصوص القرآنية التي كان المتصارعون على السلطة يحاولون الاستشهاد بها والاستفادة منها . . . . . وبما أن النحو وضع لضبط النص وفهمه ، فإن اشتغال علي بالنحو لم يكن غريباً عن الجو السياسي ، لأنه يخدم محور السياسة الإسلامية . . . . . وإن كان الصراع عند علي قد أخذ دائماً الجانب الديني . . . . . حفظاً له كما رسمه القرآن الكريم . . . . . وكما طبقه الرسول الأعظم . . . . .

٤ - كثرة المؤرخين الذين قالوا إن «علياً» أول من وضع النحو . . . . . وإنه قال لأبي الأسود «انح هذا النحو» . . . . . وأهم هؤلاء المؤلفين : ابن الأنباري في «نزهة الألباء» ، وابن النديم في «الفهرست» ، وابن قتيبة الدينوري في «الشعر والشعراء» ، وابن حجر في «الإصابة» ، وابن أبي حديد في «شرح

---

(١) عبد الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص : ٣٤ .

نهج البلاغة»، والياضي في «مرآة الجنان»، والسيد المرتضى في كتاب «الفصول»، وأبو القاسم الزجاج في «الأمالي»، والسيوطي في «الأوتل»، وابن الأنباري في شرح كتاب سيويه<sup>(١)</sup>.

٥ - إن علي بن أبي طالب لم يؤلف كتاباً كاملاً في النحو على غرار ما فعل سيويه ومن جاء بعده. بل اكتفى برسم المنهج العام للدرس النحوي. وترك مهمة التأليف لأبي الأسود وسواه. تعاماً كما يفعل المهندس الملهم حينما يرسم مخططات الأبنية أو الآلات المقدة، ويترك مهمة التنفيذ للمهندسين العاديين وللعمال الفنيين.

٦ - ثم لا أدري كيف يقبل بعض من يؤلف في النحو رواية اختراع أبي الأسود «الشكل» الذي عرف بنقط أبي الأسود للدلالة على الرفع والنصب والجعر والتنوين، ويرفض رواية تلقي أبي الأسود بالإحباء الأولى لعمله من علي، مع أن الرجلين قد عاشا في عصر واحد، ومع أن علم علي وثقافته لا وجه لمقارنتهما بعلم أبي الأسود وثقافته<sup>(٢)</sup>.

٧ - أليس وضع أبي الأسود لنقطه للدلالة على الرفع والنصب والجعر والتنوين عملاً منطقياً فلسفياً حصرياً. فلماذا رفضوا «تعليقة» علي، وقبلوا «نقط»

---

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة، ص: ١٤٦/١ وما بعدها، ينظر ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، طبعة بغداد، ص: ٢٢ - ١٧، وص: ٣٠٢ وشهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، مصر، مطبعة دار السعادة: الطبعة الأولى (١٣٠٨هـ)، ص: ٢٤٢/٢، وينظر جمال الدين محمد بن محمد بن تباتة المصري، شرح المعيون في شرح رسالة ابن زيدون، مصر: مطبعة مصطفى البابي، الطبعة الأولى (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م)، ص: ١٥٨.

(٢) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص: ٢٦ وما بعدها حيث يورد ترجيحاته التي تبعد شرف وضع النحو أو اختراعه للإمام علي.

أبي الأسود؟؟ أليس ذلك من عمل الذين يريدون سَلْبَ عليّ كل فضل  
في العلم وسواه؟؟

٨ - أخيراً ليس الشيعة بحاجة إلى «وضع» روايات لـ «ينسبوا كل شيء إلى  
عليّ وأتباعه»، لأن «علياً وأتباعه» هم الذين وضعوا علم النحو وطوّروه،  
ويكفى أن يكون أبو الأسود وابناه عطاء وأبو حرب، ويحيى بن يعمر  
العدواني، وإبان بن تغلب، وحرمان بن أعين، والخليل بن أحمد  
الفراهيدي. وأبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي،  
والكسائي أبو الحسن علي بن حمزة، ومعاذ بن مسلم الهراء، وقطرب  
النحوي، ومحمد بن المستنير بن أحمد، والقراء يحيى بن زياد الأقطع،  
وأحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن حمدون، وابن السكيت يعقوب بن  
إسحاق، وأبو عثمان المازني بكر بن محمد بن حبيب، وأحمد بن  
محمد بن خالد البرقي، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي،  
والصابوني محمد بن أحمد بن إبراهيم، وأبو بكر محمد بن الحسن بن  
دريد الأزدي، ومحمد بن مزيد بن محمود النحوي البوسنجي المعروف  
بابن أبي الأزهر، وعبد العزيز بن يحيى الجلودي، وأبو الحسن علي بن  
محمد العدوي الشمشاطي، وأبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد،  
والحسين بن أحمد بن خالويه، والصاحب إسماعيل بن عابد،  
والحسين بن محمد بن جعفر الرافعي المعروف بالخالع، وأحمد بن  
فارس، والشريف المرتضي علي بن الحسين الموسوي، وسلار بن  
عبد العزيز الديلمي، والحسن بن صافي الملقب ملك النحاة، والشريف  
أبو المعمر يحيى بن محمد بن طباطبا العلوي، ومحمد بن أحمد، خازن  
دار الكتب القديمة بالكرخ، وأبو الحسن علي بن محمد بن أبي زيد  
الاستراباذي، وأبو السعادات هبة الله بن علي الحسيني العلوي المعروف

بابن الشجري، وهبة الله بن حامد بن أيوب الحلبي المعروف بعميد الرؤساء، وأبو العباس أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلبى الحمصى، وأبو العباس أحمد بن محمد الأشيبلى الأزدي المعروف بابن الحاج، والحسن بن علي بن داود الحلبي، ومحمد بن الحسن الامترياباذي المعروف بالشيخ الرضى نجم الأئمة المتفرد بفلسفة علم العربية، والشيخ بهاء الدين العاملى محمد بن الحسين، والشيخ محمد بن الحرفوشى الحريرى الكركى الدمشقى. . . يكفي أن يكون كل هؤلاء العلماء اللغويين من الشيعة<sup>(١)</sup> حتى لا يضع الشيعة روايات وينسبونها إلى علي. . .

أما ما قبل من أن أول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهراء، وأن رجلاً جلس إليه فسمعه يقول لرجل كيف تقول من «تؤزهم أزا» يا فاعل أفعل؟ اعتماداً على استنتاج السيوطي الذي علق على هذه الرواية بقوله: «ذكر ذلك كله الزبيدي، ومن هنا لمحت أن أول من وضع الصرف معاذ هذا»<sup>(٢)</sup>، فإن هذه الرواية لم تفهم من المحدثين جيداً؛ لأن معاذاً قد يكون أول من حاول فصل علم الصرف عن علم الإعراب اللذين كانا ضمن علم النحو. . . وعلى كل حال فهذه الرواية لا تستحق التعليق لعدم المنهجية العلمية في أخذهم لها. . . ولأنها محاولة غير مستندة إلى ما يدعيهما. . . وكذلك الروايات التي قالت إن أول من تكلم في الصرف هو: نصر بن عاصم، المتوفى سنة ٨٩هـ، أو عبد الرحمن بن

---

(١) أعيان الشيعة، ص: ١٤٦/١.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٢٩٣/١ - ٣٩٥، والزبيدي، طبقات النحويين، ص: ١٣٥، والمزهر، ص: ٤٠٠/٢ وحسين الرومي، دار الكافية في حل شرح الشافية، (مجموع الشافية)، ص: ٥/١.

سعيد الأفغانى، من تاريخ النحو، ص: ٢٧.

هرمز، المتوفى سنة ١١٧هـ، أو يحيى بن يعمر، المتوفى سنة ١٢٩هـ، أو ابن إسحاق المحضرمي، المتوفى سنة ١١٧هـ<sup>(١)</sup>. . . لا تستحق التعليق. . . ويكفي أن يُعرف أن هؤلاء كانوا تلاميذ أبي الأسود<sup>(٢)</sup>.

فعلي بن أبي طالب، إذاً، أول من نهج نهج انتحاء سمت كلام العرب بوضعه التعليق، ويقول لأبي الأسود «انح ذا النحو». . . وأبو الأسود هو أول من حاول تنفيذ هذا المنهج تحت إشراف أستاذه علي<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً - أهم كتب التصريف حتى شافية ابن الحاجب

أما أهم الكتب التي وصلتنا أسماؤها بعد التعليق فهي<sup>(٤)</sup>:

(أ) كتاب التصريف لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ١٢٠هـ.

(ب) كتاب التصريف للمكتبي المتوفى سنة ١٢٥هـ.

(ج) كتاب التصريف لمحنف المتوفى سنة ١٢٥هـ.

(د) كتاب التصريف لعلي بن المبارك الأحمر الكوفي المتوفى سنة ١٩٤هـ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة، ص: ١/١٥٠، والمزهر، ص: ٢/٣٩٧.

(٢) أعيان الشيعة، ص: ١/١٤٦ و ١/١٥٩ و ١/٢٢٣.

(٣) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو: ص: ٤٢.

(٤) إنباء الرواة، ص: ٤/١٠٤، ومعجم الأدباء، ص: ٣/١١، وبغية الوعاة، ص: ٢/١٥٩، وهدية العارفين، ص: ١/١٦٨.

(٥) ذكره أبو علي القادسي في كتابه الحجة في علل القراءات السبع، ٤/٢٠ أ، ٢٠ ب، مخطوط. نقلاً عن مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، للدكتور حسن هنداري، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)، ص: ٦٦.

(هـ) كتاب التصريف لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ<sup>(١)</sup>.

(و) كتاب التصريف لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، الأوسط، المتوفى سنة ٢١٠هـ<sup>(٢)</sup>.

(ز) كتاب الأبنية والتصريف لأبي عمر الحبري المتوفى ٢٢٥هـ<sup>(٣)</sup>.

أما أهم الكتب المؤلفة التي وصلتنا حتى شافية ابن الحاجب، فهي<sup>(٤)</sup>:

(أ) كتاب سيويه، المتوفى سنة ١٨٠هـ، الذي تكلم فيه على مسائل صرفية في مواضع متفرقة فيه، وشغل التصريف معظم جزئه الثاني.

(ب) كتاب التصريف للمازني، قال صاحب كشف الظنون<sup>(٥)</sup> إنّ المازني أول من دون علم الصرف، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو. لكني لم أستطع الاطمئنان إلى روايته لأن ابن جني يقول في مقدمة شرحه لكتاب المازني هذا «ولما كان هذا الكتاب الذي شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأرصنها»<sup>(٦)</sup>، ولذلك فقد يكون كتاب التصريف للمازني أول كتاب كامل استطعنا الوصول إليه، لكنه ليس أول كتاب كامل ألف في هذا المجال.. ولكن قد يكون كما وصفه ابن جني من أفضل الكتب حتى ذلك الوقت..

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، دمشق: دار القلم الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ص: ٧٥/٢.

(٢) الفهرست لابن النديم، ص: ٨٤.

(٣) الفهرست لابن النديم، ص: ٨٤.

(٤) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ٤١٢/١، وطاش كبرى زادة، مفتاح السعادة، ص: ١١٤/١.

(٥) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ٤١٢/١.

(٦) ابن جني، المنصف، ص: ١/١.

وله كتاب في التصريف<sup>(١)</sup> :

- (ج) كتاب التكملة، لأبي علي الفارسي، المتوفي سنة ٣٧٧هـ، حققه كاظم المرجان، رسالة ماجستير في عتبة الأمراء بجامعة القاهرة ١٩٧٢ .
- (د) كتاب المنصف في شرح كتاب التعريف للمازني لأبي الفتح العتوفي سنة ٣٩٢هـ، حققه إبراهيم مصطفى وعبد الله، القاهرة (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) .
- (هـ) التصريف الملوكي لابن جني، حققه محمد القساء، دار المصارف للطباعة، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) .
- (و) شرح التصريف الملوكي لابن يعيش، حققه فخر الدين قباوة سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٧٨م .

وجاء بعد المازني تلميذه المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (توفي سنة ٢٢٥هـ)، فألف المقصور والممدود<sup>(٢)</sup>، ثم جاء ابن كيسان المتوفي سنة ٢٩٩هـ أو ٣٢٠هـ وألف كتاب التصريف، وكتاب المذكر والمؤنث، وكتاب المقصور والممدود، ثم جاء أبو زيد البلخي (توفي سنة ٣٢٢هـ)، ثم جاء أبو علي الفارسي (توفي سنة ٣٣٩هـ)، وألف كتاب «الجميل» الذي تكلم فيه عن مباحث صرفية، ثم جاء الرمانى الذي توفي سنة ٣٧٤هـ، ثم جاء ابن جني الذي توفي سنة ٣٩٢هـ، فألف أضخم كتب الصرف، ومنها «الخصائص»، و «المنصف»، و «التصريف الملوكي»، ثم جاء الزمخشري الذي توفي سنة ٥٣٨هـ، فألف «المفصل» الذي جمع فيه أبواب الصرف والإعراب معاً، ثم جاء ابن الحاجب الذي ألف مقدمته المشهورة «الشافية في التصريف والخط» التي تُعدّ أكمل كتاب في التصريف حتى منتصف القرن السابع الهجري . . .



(١) أعيان الشيعة، ص: ١٥٤/١، والمزهر، ص: ٤١٨/٢ .

(٢) الفهرست لابن النديم، ص: ٨٨، وإنباء الرواة، ص: ٢٥٢/٣ .



## الفصل الأول الميزانُ الصرفي<sup>(١)</sup>

أولاً - تعريفُهُ وسببُ وضعِهِ على ثلاثة أحرف

١ - تعريفُهُ لغةً :

الميزانُ : هو الآلة التي تُوزَنُ بها الأشياءُ .

وأصلُهُ : مُوزَانٌ ،

وجمعُهُ : مَوَازِينُ ،

والفعلُ : وَزَنَ ، يَزِنُ ، زِنٌ . .

والمصدرُ : وَزْنٌ وَزْنَةٌ . .

وَالْوَزْنُ : رُوْزُ الثَّقَلِ والخِفَةِ . .

والجمع : أَوْزَانٌ<sup>(٢)</sup> .

فالميزانُ ، إذاً ، معيارٌ استعملَهُ الناسُ كلُّ في مجاله وصنعتِه ، لضبط  
الأشياء وتجريدها من التزوات سلباً أو إيجاباً . .

فَوَزَنَ الرَّجُلُ الحَلِيبَ : عرفَ وَزْنَهُ ؛ أي كميَّته ، وعرف ما يداخُلُهُ من الماء  
في حالة الغش .

---

(١) يعرف أيضاً بـ «النمثيل» ، والوزن يُعرف بـ «المثال» .

(٢) لسان العرب ، مادة (وزن) .

وَوَزَنَ الرَّجُلُ الْمَسَافَاتِ : حَدَّدَ أَطْوَالَهَا ،

وَوَزَنَ الرَّجُلُ حَرَارَةَ الطَّقْسِ وَالْمَاءِ وَسَوَاهِمَا : عَرَفَ دَرَجَتَهَا . .

وَوَزَنَ السَّرْعَةَ . . وَالْانْحِدَارَ . . وَالْعَمَقَ . . وَالْارْتِفَاعَ . . إلخ . .

وَوَزَنَ الشَّعْرَ : عَرَفَ وَزْنَهُ ، أَيْ بَحْرَهُ وَمَوْسِقَاهُ . .

وَأَوْزَانُ الشَّعْرِ : بُحُورُهُ .

وَوَزَنَ الْكَلِمَةَ : عَرَفَ حَرَكَاتِهَا ، وَسَكَنَاتِهَا ، وَمَا فِيهَا مِنْ أَصُولٍ ، وَزَوَائِدَ ،

وَتَقْدِيمَ ، وَتَأْخِيرَ ، وَحَذَفَ أَوْ عَدَمَهُ . . وذلك بواسطة الميزان الصرفي ، — ويعرف أيضاً بـ «التمثيل» كما يعرف الوزن بـ «المثال» — في ثمانية أمور ؛ وهي <sup>(١)</sup> :

الأول والثاني : ضبط الحركات الثلاث ، والتمييز بينها وبين السكون في

المفردات .

الثالث والرابع : معرفة الأصول والزوائد في الصيغ المختلفة .

الخامس والسادس : معرفة ما طرأ على حروف الكلمة الواحدة من التقديم

والتأخير ، وهذان اللذان يُعَبَّرُ عنهما علماء الصرف بالقلب المكاني .

السابع والثامن : حذف حرف أو أكثر من الكلمة : وعدم الحذف .

علماً أن الميزان الصرفي يعين الدراسات النحوية في أمور أهمها :

١ — بناء الفعل للمجهول .

٢ — التمييز بين المتعدي واللازم في الصيغ القياسية .

٣ — كيفية إسناد الأفعال إلى الضمائر وما يحدث فيها من تغيير .

---

(١) السيد (أمين علي، الدكتور)، في علم الصرف، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية

(١٩٧٢م)، ص: ٧ — ٨ .

٤ — معرفة التغيرات التي تحدث عند توكيد الفعل بإحدى النونين.

٥ — كيفية التثنية والجمع بأنواعه الثلاثة.

٦ — النسب.

## ٢ — فما الميزانُ الصرفيُّ، وما الحاجةُ إليه؟

الميزانُ الصرفيُّ هو لفظة ( ف ع ل )، جاءَ بها علماءُ صناعةِ التصريفِ بعدما شبهوها بالصياغة، وقالوا: فكما أن الصَّوَاعِ يصوِّغُ من أصل واحد أشياء مختلفة، فكذلك التصريفيُّ يصوِّغُ منه أشياء مختلفة؛ كالماضي والمضارع وغيرهما من الأحوال التصريفية. فمن أجل تلك المشابهة احتاجَ التصريفيون إلى ميزان تُعرَفُ به الأصولُ من الزوائد كما يحتاجُ إلى ذلك الصَّوَاعُ ليعلمَ مقدارَ ما يصوِّغُه من ذلك الأصل<sup>(١)</sup>، ولكن . .

## ٣ — لماذا لفظة ( ف ع ل )؟

لأنَّ ( ف ع ل ) لفظٌ مُتَّصِفٌ بالصفة التي يُقال لها «الوزن»، واستُعْمِلَ ذلك اللفظُ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقيل: ضَرَبَ: على وزن: فَعَلَ، وكذا، نَصَرَ وَخَرَجَ؛ أي هو على صفة يتصف بها (فعل).

وليس قولك: (فعل) هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات؛ لأننا نعرف ضرورةً أنَّ نفس «الفاء»، و«العين»، و«اللام» غيرُ موجودةٍ في شيءٍ من الكلمات المذكورة، فكيف تكونُ الكلماتُ مشتركةً في (فعل)؟ بل هذا اللفظُ مصوِّغٌ ليكونَ محلاً للهيئة المشتركة ليس غير، بخلاف تلك الكلمات، فإنَّها لم تُصَحَّ لتلك الهيئة، بل صيغت لمعانيها المعلومة. فلما كان المرادُ من صَوِّغَ ( ف ع ل ) الموزون به مجردَ الوزن، سُمِّيَ وَزْنًا وَزِنَةً، لا أنه في الحقيقة وَزْنٌ وَزِنَةٌ، وإنَّما اختيرت لفظة (فعل) لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأنَّ الغرضَ

---

(١) حسين الرومي، دور الكافية في حل شرح الشافية، (مجموعة الشافية)، ص: ١٥/١.

الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول، وما زيد فيها من الحروف، وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون ( . . . ) ومعنى (فعل) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها، إذ الضَّرَبُ فعل وكذا القتلُ والنومُ، فجعلوا ما تشترك فيه الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضاً في معناه<sup>(١)</sup>.

فلفظة (فعل) أعم الأفعال معنىً، ويصح استعمالها في معنى كل الأفعال؛ قال تعالى: ﴿والذين هم للزكاة فاعلون﴾<sup>(٢)</sup> أي مزكون<sup>(٣)</sup>، ولكن:

#### ٤ — لماذا جعل لفظ الميزان ( ف ع ل ) ثلاثياً؟

اختار التصريفيون لفظ ( ف ع ل ) الثلاثي، وقالوا: إنَّما كان الميزانُ ثلاثياً لكون الثلاثي أكثر من غيره<sup>(٤)</sup>، أو لأنه لو كان رباعياً أو خماسياً لم يمكن

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١٢/١ و ١٣/١.

(٢) سورة المؤمنين ٣/٢٣.

(٣) الجاربردي، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ١٥/١.

(٤) تبين، فعلاً، أن جذور مفردات اللغة العربية، طبقاً لمادة (معجم العروس)، موزعة كما يلي:

أولاً: الفعل.

٧٥٩٧ جذراً من الثلاثي.

٤٠٨١ جذراً من الرباعي.

٣٠٠ جذر من الخماسي.

ثانياً: الاسم.

وأنَّ أبنية الاسم هي عشرون بناءً موزعة على الشكل التالي:

عشرة أبنية للثلاثي [وهي متنوعة].

سنة أبنية للرباعي [أقل من الثلاثي، وكلماته قليلة الشبوع].

أربعة أبنية للخماسي [فقير الأوزان، شحيح الأمثلة، وكلماته قليلة الشبوع]. =

وزن الثلاثي إلا بحذف حرف أو أكثر، ولو كان ثلاثياً لم يمكن وزن الرباعي أو الخماسي إلا بزيادة «لام» مرة أو مرتين. والزيادة عندهم أسهل من الحذف<sup>(١)</sup>.

## ثانياً - وزن الكلمات ذات الأبنية الأصول

### ١ - الأصل والزائد:

سأبدأ بتوضيح معنى «الأصل والزائد»؛ لأن أكثر من يتعرض للنظر في هذا العلم يسمع بالأصل والزائد ولا يعرف الغرض فيهما، ولا حقيقة ما يراد بهما - كما يقول ابن جني<sup>(٢)</sup> - .

#### (أ) الأصل:

عبارة - عند أهل الصناعة - عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفاً أو لعلّة عارضة، فإنه لذلك في تقدير الثبات، وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك - بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه<sup>(٣)</sup>.

#### (ب) الزائد:

هو ما لم يكن «فاء ولا عيناً ولا لاماً» .

ومثال ذلك قولك؛ ضَرَبَ، فالضاد من ضرب «فاء» الفعل، و «الراء» «عينه» و «الباء» لامه، فصار مثل ضَرَبَ: «فَعَلَ»، فالفاء الأصل الأول، والعين

---

= شاهين (عبد الصبور، الدكتور)، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي بيروت: مؤسسة الرسالة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، ص: ٤٦ وما بعدها.

(١) حسين الرومي، درر الكافية (مجموعة الشافية)، ص: ١٥/١ .

(٢) المنصف، ص: ٧/١ .

(٣) ابن جني، التصريف الملوكي، ص: ١٠ .

الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء، من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، فهو زائد، ومعنى زائد أنه ليس بـ «فاء» ولا «عين» ولا «لام»، وليس يعنون بقولهم زائد أنه لو حذف من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها، ألا ترى أن الألف من «ضارب» زائدة، فلو حذفتها، لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدل عليه قبل الحذف، وكذلك قولك: «مضروب» لو حذفت «الميم» و «الواو» لم يكن ما بقي من الكلمة دالاً على اسم المفعول، كما يدل عليه «مضروب» بكماله، بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم لأن «الضاد» بعدها ساكنة، والابتداء بالساكن ممتنع كما تعلم. فما زيد في ضرب من أوله قولهم: استضرب، فالهمزة والسين والتاء زوائد، لأنه ليس في ضرب شيء من ذلك، ومثاله: استفعل. . وكذلك «يضرب» الياء زائدة، ومثاله: يفعل. والزيادة في وسطه: قولك «ضروب» الواو زائدة، ومثاله: فعول. والزيادة في آخره، قولك: «ضربان» فالألف والنون زائدتان، ومثاله «فعلان»<sup>(١)</sup>.

### (ج) أبنية الفعل الأصول:

أبنية الفعل (الأصول) ثلاثية ورباعية<sup>(٢)</sup>؛ لأن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف؛ حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً، والموقوف عليه ساكناً، فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما<sup>(٣)</sup> بحرف قد يكون متحركاً وقد يكون ساكناً. .

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١١/١ وما بعدها.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٩٩.

(٣) الجاربردي، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ١٣/١.

فأبنية الفعل الأصول، هنا، هي المتصرفة، ولها الأصالة في التصريف، ولا تكون إلا ثلاثية مثل: دَرَسَ، أو رباعية، مثل: دَخَرَجَ.. ولم يُتََّنَّ من الفعل خماسي، لأنه إذا، يصير ثقيلاً، بما يلحقه مطرداً من حروف المضارعة، وعلامة اسم الفاعل، واسم المفعول، والضمائر المرفوعة التي هي كجزء من الكلمة<sup>(١)</sup> بدليل إسكان ما قبله<sup>(٢)</sup>.

#### ( د ) أبنية الاسم الأصول:

أبنية الاسم الأصول ثلاثية، ورباعية، وخماسية<sup>(٣)</sup>، والمقصود هنا الأسماء المتمكنة التي يمكن نصريفها واشتقاقها، ولا تكون إلا:

ثلاثية، نحو: رَجَلٌ، وَفَرَسٌ،

أو رباعية، نحو: جَفَقَرٌ،

أو خماسية، نحو: سَفَرَجَلٌ،

ولم يجوزوا في الاسم سداسياً لثلاثي يوهم أنه كلمتان، إذ الأصل أن يكون على ثلاثة أحرف<sup>(٤)</sup>.

(١) الاسترأباذي، شرح الشافية، ص: ٩/١.

(٢) الجاربردي، المصدر السابق، ص: ١٤/١.

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٨٥.

(٤) الجاربردي، ١٤/١.. هذا بالنظر للوضع، أما بالنظر للاستعمال فقد تنقص الكلمة،

سواء كانت فعلاً أم اسماً عن ثلاثة أحرف، وذلك بحذف الفاء أو العين أو اللام.

ومثال ما كان على حرفين من الفعل:

(أ) محذوف الفاء، نحو: ضَعَّ، دَغَّ، دَبَّ. ← على وزن ← عَلُّ

(ب) محذوف الميم، نحو: قُلَّ، بَغَّ، سَلَّ. ← على وزن قل

ومثال ما كان على حرف واحد من الفعل:

[أ] ما كان محذوف الفاء واللام معاً، نحو: دَعَّ كَلَامِي، وَاقِ نَفْسَكَ. ← على =

## ٢ - وزن الكلمات الثلاثية الأصول :

إذا أردنا وزن كلمة ثلاثية الأصول، سواء أكانت اسماً أم فعلاً، فإننا نقابل<sup>(١)</sup> أصول هذه الكلمة بأحرف الميزان « ف ع ل » :

— الأول بـ «الفاء» ويسمى «فاء» الكلمة،

— والثاني بـ «العين» ويسمى «عين» الكلمة،

— والثالث بـ «اللام» ويسمى «لام» الكلمة.

وتشكل حروف الميزان حروف هذه الكلمة، فتأخذ «الفاء» حركة «فاء» الكلمة، وتأخذ «العين» حركة «عين» الكلمة، وإذا كان الحرف الأخير محركاً، حركت «لام» الميزان حسب حركة الإعراب أو البناء، فنقول:

= وزن ع

[ب] ومثال ما كان على حرفين من الاسم :

(أ) محذوف الفاء: عِدَّة، وَزَنَّة، وَدِيَّة، وَشِيَّة، ← على وزن هِلَّة

(ب) محذوف العين: قليل لم يسمح إلا في ثلاث كلمات هي :

— سه: اتفاقاً، وأصلها (سته) بدليل جميعها على (أستاه)،

— مُذ: على رأي من يقول إن أصلها (مُذ)، استدلالاً بأنك لو سميت بـ «مذ» صغرتَه على «منذ» وجمعتَه على «أمناذ».

— ذا: الإشارية على رأي من يقول إن المحذوف منها العين وإن أصلها «ذوي».

(ج) محذوف اللام، نحو: أب، وأخ، ويد، وثبة، وأمة.

ومثال ما كان على حرف واحد من الاسم :

«م الله» على رأي من يقول إن أصله «أيمن الله»، لا على رأي من يقول إنه موضوع للقسَم، هكذا ابتداء، وليس مختصراً من (اليمين) فهو عندهم حرف قسم كالباء والواو.

ينظر الاسترأبادي، شرح الشافية، هامش صفحة ٧/١ و ٨/١.

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٩٩.



دَرَسَ	: أَكَلَ، كَتَبَ، ضَرَبَ	← فَعَلَ.
فَلَسَ	: شَمَسَ. فَعَلَ.	
فَرَسَ	: وَطَنَ - بَلَغَ - مَمَرٌ	← فَعَلَ.
كَتَفَ	: فَخَذَ	← فَعِلَ.
عَضُدَ	: رَجُلٌ. فَعُلَ.	
جَبَرَ	: حَضَنَ - مَلَحَ - جَمَلَ، يَثِرُ	← فَعَلَ.
كَرَّمَ	: سَهَّلَ - صَعُبَ - شَرَّفَ	← فَعَّلَ.
عَنَبَ	:	← فَعَلَ.
إِيلَ	:	← فَعِلَ.
قُقِلَ	: رُمِحَ	← فُعِلَ.
صُرِدَ <sup>(١)</sup>	:	← فَعَلَ.
عُنُقَ	: كُتِبَ	← فُعِلَ.
شَرِبَ	: حَسِبَ، عَلِمَ	← فَعِلَ.
ضُرِبَ	:	← فَعِلَ.
صَامَ	: [أصلها: صَوَمَ]	← فَعَلَ.
دَانَ	: [أصلها: دَيْنَ]	← فَعَلَ.

### ٣ - وزن الكلمات الرباعية الأصول :

إذا أردنا وزن كلمة رباعية الأصول، سواء أكانت فعلاً أم اسماً، زدنا على الميزان الثلاثي «لاماً ثانية»، كما يقول ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>.

(١) الصُّرْدُ جمع صِرْدَانٍ: طائر ضخيم الرأس، أبيض البطن، أخضر الظهر، يصطاد صغار الطير.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٩٩.

ولكن، لماذا تكون الزيادة بـ «لام ثانية»، ولا تكون بفاء ثانية أو بعين ثانية؟

يجيب التصريفيون بأنه إذا زادت الأصول على الثلاثة كررت «اللام» دون «الفاء» أو «العين»، لأنه لما لم يكن بدّ في الوزن من زيادة حرف بعد «اللام»، لأن الفاء والعين واللام تكتفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها، كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد «اللام أولى» ولما كانت اللام أقرب كررت هي دون البعيد<sup>(١)</sup>.. فنقول:

— دَخَرَجَ : فَعَلَّلَ .

— دَرَبَخَ : فَعَلَّلَ .

— بَعَثَرَ : فَعَلَّلَ .

— زَلُزَلَ : فَعَلَّلَ .

— جَعَفَرَ : فَعَلَّلَ .

— زَبَرَجَ : فَعَلَّلَ [الذهب، والزيت، والسحاب الدقيق].

— بُرُثِنَ، فُسْتُقَ : فُعِّلَ .

— دَرَهَمَ، خِنْجَرَ : فَعَلَّلَ .

— قِمَطَرَ<sup>(٢)</sup> : فَعِلَّ (فَعَلَ)<sup>(٣)</sup> .

— جُحْدَبَ : فُعِّلَ .

— جَنَدَلَ : فَعَلَّلَ .

(١) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١٣/١ .

(٢) والقِمَطَرُ: (ج) قماطير ما تُصَانُ فيه الكتب، وما تجعل فيه أرجل المجرمين في السجن .

والرجل القصير الضخم .

(٣) بكسر الفاء، وفتح العين، وسكون اللام الأولى، وزيادة لام رابعة، ثم إدغام اللامين .

— عُلِيط : فُعِلِل .

ويلاحظ أن الحرف الأول قابل «فاء» الكلمة، والحرف الثاني قابل «عينها»، والحرف الثالث قابل «لامها»، وأما الحرف الرابع فقابل «اللام الثانية».. كما يلاحظ أن حروف الميزان قد سُكِّلت بحركات الكلمة الموزونة وبالترتيب نفسه.

#### ٤ — وزن الكلمات الخماسية الأصول :

ورد أن أبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية فقط، وأن أبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية فقط.. إذا فعند وزننا لبناء أصلي على خمسة أصول فإن هذا البناء يكون اسماً فقط.. فنقول في وزن أبنية الأسماء الأصول الخماسية أن الحرف الأول قابل «فاء» الكلمة، والحرف الثاني قابل «عينها» والثالث «لامها» والرابع «اللام الثانية» والخامس «اللام الثالثة»، فنقول :

— سَفَرَجَل : فَعَلَّل — زَبَرْجَد — غَضَنَفَر — حَجَنَفَل، شَمَرْدَل، خَزَعَبَل<sup>(١)</sup>.

— قِرْطَظَب : فِعَلَّل [والقرطعب]، والجِرْدُخَل [الوادي، والضخم من الإبل].

— جَحْمَرِش : فَعَلَّل [وهي العجوز الكبيرة، والمرأة السمجة].

— قُدْعِمِل : فُعَلَّل [والقُدْعِمِل : هو الضخم من الإبل].

#### ثالثاً — وزن الكلمات المزيد فيها:

مرّ، حتى الآن، كيفية وزن الكلمات ذات الأبنية الأصول، سواء أكانت ثلاثية أم رباعية أم خماسية، وسواء أكانت فعلاً أم اسماً، ومرّ أنه يعبر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد فبلام ثانية وثالثة... ولكن كيف توزن الكلمات المزيد فيها؟

---

(١) الفضنفر: الأسد، والغليظ الجثة، والزبرجد: من الجواهر والزمرد، والحجنفل: الغليظ الشفة، والشمردل: الفتى السريع من الإبل وغيره الحسن الخلق، والخزعبل: الأحاديث المستطرفة.

## ١ — وزن الزيادة من غير تاء الافتعال :

يقول ابنُ الحاجب<sup>(١)</sup> : «ويُعبر عن الزائد بلفظه إلّا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء، وإلّا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بها تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلّا بثبت». فما معنى ذلك؟

إذا وجدت كلمة من هذا النوع فإننا نقابل الحروف الأصول بالفاء والعين واللام، ويعبر عن الزائد بلفظه، إذا كان هذا الزائد غير مبدل من تاء الافتعال وغير مكرر، وعادةً تكون هذه الزيادة من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك : «اليوم تنساء»<sup>(٢)</sup> ؛ أي أننا نقابل الزائد بعينه في الميزان ولا نقابل به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه ؛ لأنه لو كان أحد الثلاثة لكان أصلاً . فمثال ذلك :

— يَكْتُبُ : يَقْعُلُ : (بزيادة الياء في أول الميزان).

— أَكْتُبُ : أَقْعُلُ : (بزيادة الألف في أول الميزان).

— اسْتُكْتُبَ : اسْتُقْعِلَ : (بزيادة الألف والسين والتاء في أول الميزان).

— مَكْتُوبٌ : مَقْعُولٌ : (بزيادة الميم في أول الميزان، والوار قبل لام الكلمة).

— كَاتِبٌ : قَاعِلٌ : (بزيادة ألف بعد فاء الكلمة).

— كَاتِبَانٌ : قَاعِلَانٌ : (بزيادة ألف بعد فاء الكلمة وألف ونون بعد لامها).

وهكذا في بقية الكلمات المشتقة من هذا الأصل : ك، ت، ب، ويلاحظ أن هذه الزيادة ليست زيادة تكرير لإلحاق أو لتضعيف، وليست زيادة مبدل من تاء الافتعال.

## ٢ — وزن الزيادة المبدلة من تاء الافتعال :

إذا وجدت كلمة أبدل فيها الحرف الزائد عن أصولها بتاء الافتعال فكيف

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص : ٣٠٠.

(٢) وتجمع أيضاً بـ «سالتمونيتها»، و«هويت السمان».

توزن؟ بل ما هو المبدل من تاء الافتعال قبل البدء بالوزن؟

المبدل من تاء الافتعال هو ما تقلب فيه تاء «افتعل» عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل البتة، وذلك أنك إذا قلت «افتعل» وما تصرف منه، وكانت الفاء أحد حروف الإطباق الأربعة: صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً، فالتاء فيه مبدلة، أي أن تاء الافتعال تقلب طاءً، وذلك قولك «اصطبر، ويصطبر ومصطبر، واضطرب يضطرب فهو مضطرب، وأطلع فهو مطلع، واصطهر فهو مصطهر، ولا يقال في اصطبر: اصتبر، ولا في اضطرب اضترب، ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل. وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى كثرة، والعلة في أنه لم ينطق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد حروف الإطباق: أنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون الممثل من وجه، بتقريب حرف من حرف<sup>(١)</sup>.

وقد تبدل تاء الافتعال على ما قبلها إذا كان قبلها صاد، أو ضاد، أو طاء، أو ظاء: نحو: اصتبر، ومصبر، واصلح (من الصلح)، واضرب واظهر بحاجتي. . وأصل هذه كلها اصتبر، واصلح، واصررب، واظتهر، فكرهوا ظهور التاء، وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والطاء، وهما مجهورتان مستعملتان فأرادوا الإدغام، فأبدلوا الزائد، وهو تاء افتعل للأصلي الذي قبله<sup>(٢)</sup>. . وأما اصتبر فإنها وإن كانت الصاد مهموسة كالتاء فإن فيها استعلاء ليس في التاء فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد. فأبدلوا الزائد للأصلي

---

(١) ابن جني، المتصف، ص: ٣٢٤/٢، والتصريف الملوكي، ص: ٤٨، وابن الحاجب، ص: ٢٤٩، وابن عصفور، الممتع، ص: ٣٦٠/١، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣١٦، وشرح الاسترأبادي، ص: ٢٢٦/٣، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٢٤٣/٤.

(٢) ابن جني، المتصف، ص: ٣٢٧/٢.

فقالوا: اصْبِرْ ولا يجوز في «اصطبر»: «اطَّبر» على أن تدغم الصاد في الطاء لأن في الصاد صفيراً وتماص صوت، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك.. كما لا يجوز في اضطرب: اطَّرب، لأن الضاد لا تدغم في الطاء، لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد تفشيها بإدغامك إياها في الطاء. وإنما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى، فلذلك أدغم الساكن في المتحرك لضعفه وقوة المتحرك. أو الشيء في نظيره.. وأما قولهم اطَّجَعَ في اضطجع فشاذاً، وكذلك الطجع، ونظيره في الشذوذ قولهم «استخذ فلان أرضاً» يريدون: اتخذ، وكذلك لا يجوز في اصطَلح: اتَّلَح، ولا في اضطرب: اتَّرب، لأن الصاد، والضاد لا يدغمان في التاء<sup>(١)</sup>.

وقد تبدَّل تاء الافتعال دالاً إذا كان قبلها زاي، نحو: ازدجر، ومزدجر، ومن اتبع التاء الحرف الذي قبلها أبدل منها الزاي فقال: ازَّجر، وهو مزَّجر.. وأصلها: ازتجر، فالزاي مجهورة والتاء مهموسة، فقلبوا التاء دالاً لتوافق الزاي في الجهر عند من قال ازدجر.. ومن قال: ازَّجر فقد أبدل الزائد للأصلي، مثل: اصْبِر.. ولا يجوز: ادَّجر ولا: اتَّجر في ازدجر، لأن الزاي لا تدغم في التاء ولا في الدال، لثلاث يذهب منها الصغير وطول الصوت، لما فيها من الانسلا<sup>(٢)</sup>.

وقد تبدل تاء الافتعال دالاً إذا كان قبلها ذال، ثم تدغم الذال فيها، وذلك

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٣٢٨/٢، وابن الحاجب، ص: ٢٤٩، والزمخشري، المفصل، ص: ٣٧٠، وابن جني، الخصائص، ص: ٦٣/١ و ٢٦٣/١، وابن عصفور، الممتع، ص: ٤٠٣/١، وشرح الاسترأبادي للشافعية، ص: ٣٢٤/٢ و ٢٢٦/٣.

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ٣٣٠/٢، والتصريف الملوكي، ص: ٤٨، وابن الحاجب، ص: ٢٤٩، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣٢٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ٣٥٦/١، والاسترأبادي، شرح الشافعية، ص: ٢٢٧/٣.

افتعل من «ذكر يذكر»، تقول فيه: اذكر ويذكر. ومن أتبعها الحرف الأول قال: اذكر ومذكر. . وأصله: اذكر، والذال مجهورة والتاء مهموسة، فأبدلوا التاء دالاً لتوافق الذال في الجهر، كما قربوا التاء من الزاي في: ازدجر بأن قلبت دالاً. . أما من قلب الزائد للأصلي فقال: اذكر كما قال أزجر. . واذكر أجود من اذكر<sup>(١)</sup>.

فالمبدل من تاء الافتعال، وإن كان زائداً، يعبر عنه «بالتاء ولا يعبر عنه بلفظه»، إتما للاستثقال، وإتما للتنبيه على الأصل كما قال ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>.

يعني أن وزن اضطراب، وازدزع: افتعل، ولا تقول افطعل، ولا افدعل، وكذلك اطلع، واصطهر، واصطلمح، وازدهر، وازدجر، وازدلف، واذكر. . إلخ. .

وقد اعترض بعض الصرفيين على قول ابن الحاجب في الشرح المنسوب إليه «إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إتما للاستثقال وإتما للتنبيه على الأصل<sup>(٣)</sup>»، فقال الاسترابادي<sup>(٤)</sup>: «قلنا: هذان حاصلان في: فَحَصَّطُ وفي قُرْدُ، ولا يوزنان إلا بلفظ البدل، ولو قال: ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المدغم في أصلي فإنما بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله، ليدخل فيه نحو قولك: ازَّيَّنْ وَاذَّارَكَ على وزن: افْعَلْ وَاَفَاعَلَ، وقولك قَرَّدَ، وقَطَّعَ، واطَّلَبَ، على وزن: فَعْلَلْ وفَعَّلْ وَاَفْعَلْ، لكان أولى وأعم».

وقال ابن جماعة<sup>(٥)</sup>: «كلا الوجهين (الاستثقال والتنبيه على الأصل) فيه ضعف».

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٣٣٠ / ٢.

(٢) الاسترابادي، ص: ١٨ / ١، وشرح الكرمياني، ص: ٣٨٣ / ٢.

(٣) الاسترابادي، ص: ١٨ / ١، والكرمياني، ص: ٣٨٣ / ٢.

(٤) شرح الشافية، ص: ١٩ / ١.

(٥) شرح الشافية، (مجموعة الشافية)، ص: ١٧ / ١.

أما الأول: فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص، إذ قد يقبلون الزنة بقلب الموزون، ولا يراعون بيان أصل الوزن.

وأما الثاني: فلتختلف المعلول عن العلة، إذ الاستشقال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد يلفظ لما قالوا في زنة «هبلع» مثلاً «مفعل» فتبين أنه ليس علة لعدم التعبير<sup>(١)</sup>.

وقد رفض الاسترأياذي أن يكون وزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء، وقال: إن هذا مما لا يسلم، بل تقول اضْطَرَبَ على وزن افطعل، وَفَتَحَضَطُ (أي فحَصْتُ بناء المتكلم) وزنه: فَعَلَطُ، وَهَرَأَقَ وزنه: هَفَعَلُ، وَفَقَّيْمَجُ وزنه: فُعَيَّلَجُ، فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل، لا بالمبدل منه، وقال عبد القاهر في المبدل من الحرف الأصلي: يجوز أن يعبر عنه بالبدل، فيقال في قال: إنه على وزن: قال<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - وزن زيادة التكرير:

إذا وجدنا كلمة زيد على أصولها حرف أو أكثر من مثل حروفها الأصلية وذلك بغية تكرير ذلك الحرف، فكيف نعامل هذا الحرف الزائد في الميزان الصرفي؟

حدد ابن الحاجب الطريقة المتبعة في وزن مثل هذه الكلمات، فقال: إن الحروف الزائدة عن أصول الكلمة يعبر عنها بلفظها، إلا المبدل من تاء الافتعال، فيقابله في الميزان التاء، وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا يثبت<sup>(٣)</sup>. ولتتضح القاعدة: أكثر من ذلك، لا بد

(١) ابن جماعة، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ١٧/١.

(٢) شرح الشافية، ص: ١٨/١.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.



من إيضاح زيادة التكرير . . التي قد تكون<sup>(١)</sup> :

( أ ) للإلحاق، مثل : قَرَدَدَ، على وزن : فَعَّلَلْ، أي أن غرضهم جعل الكلمة على مثال باب موزون تلك الكلمة في ذلك الباب أصل، كدحرج في باب فعلل، مثلاً، فأرادوا في الزنة أن ينيهوا على ذلك<sup>(٢)</sup>.

(ب) لغير الإلحاق، مثل : قطع، على وزن : فَعَّلْ، وذلك بغية التنبية على أنهم أرادوا ما قبلها، وذلك أنهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد، لذلك أدغموا المثلين<sup>(٣)</sup>.

وحروف زيادة التكرير قد تكون :

( أ ) من حروف الزيادة العشرة (اليوم تنساه)، نحو : شَمَّلَلْ : فَعَّلَلْ .  
(ب) أو من بقية حروف الهجاء، نحو : جَلَّيَّبَ : فَعَّلَلْ .

وهذه الحروف الزائدة قد تكون :

( أ ) مفصلاً بينها، نحو : جَلَّيْتُت : فَعَّلِلْ .  
(ب) أو غير مفصول، نحو : عَلمَ : فَعَّلْ .

فكيف نزن زيادات التكرير التي للإلحاق أو لغيره؟

قال ابن الحاجب : «يعبر عن حرف الزيادة» المكرر للإلحاق أو لغيره بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا يثبت<sup>(٤)</sup>؛ أي أن المكرر يعبر عنه في الميزان الصرفي بالحرف الذي تقدمه سواء كان ذلك الحرف «فاء»، أو «عيناً»،

(١) الكرمياني، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ٢٨٣/٢ .

(٢) الجاربردي، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ١٧/١ و ١٨/١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣١٠ .

أو «لاماً» حتى وإن كان من حروف الزيادة (هويت السمان)، فإنه يعبر عنه بما تقدمه ولا يعبر عنه بلفظه إلا إذا قام الدليل على أنهم لم يقصدوا التكرار، بل قصدوا زيادة هذه الحروف فاتفق موافقتها لما قبلها فيعبر عنها، حينئذٍ، بلفظها<sup>(١)</sup> وذلك نحو: قَرَدَدَ على وزن: فَعَلَّلَ، ولا يقال: فَعَلَّدَ (الزيادة للإلحاق).

قطع، على وزن: فَعَلَّ، ولا يقال: فمطل (الزيادة لغير الإلحاق).  
فمما جاء مكرر الفاء:

— مَرْمَرِيس : وهي الداهية والشدة، قال الراجز:  
«داهية حدياء مَرْمَرِيس».

— وَمَرْمَرِيت : في معناه.

ومثالهما من الفعل: ففعفيل، لأنه من المراساة وهي الشدة، فتكررت الفاء والعين ولا نظير لهذه الكلمة... لأن الفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد<sup>(٢)</sup>.

ومما جاء مكرر العين:  
— ضَرَّيْب: فَعَلَّ.

ومما جاء مكرر اللام:

— ضَرَّيْب: فَعَلَّل، وَمَهْدَدَد: فَعَلَّل، وَجَلْبَب: فَعَلَّل، وشملل ملحق بدخرج.

---

(١) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ١٩/١، والجاربردي، ص: ١٨/١، ونقره كار، ص: ٨/٢، والأنصاري، ص: ٨/٢ (من مجموعة الشافية).

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ١٢/١ و ١٣/١، وابن جماعة (مجموعة الشافية)، ص: ٧/١.

فإن تكررت الميم واللام: ضَرَبَ: فَعَلَّ: . كررت في المثال الميم واللام، نحو: صَمَخَ: فَعَلَّ.

وعلى ذلك فإن وزن «المكرر للإلحاق» يكون بأحد حروف «فعل» لأنه في مقابلة «الحرف الأصلي»: كما ورد في الشرح المنسوب لابن الحاجب<sup>(١)</sup>، ومن هذا المنطلق، أي يعبر عن الحرف المكرر للإلحاق أو لغيره بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت. قال ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>: «ومن ثمة كان حَلَّتِيَتْ فَعْلِيلاً لا فعليتا، وُسُخُنُونٌ وَعُثُنُونٌ فَعْلُولاً لا فعلونا، لذلك ولعدمه، وُسُخُنُونٌ — إن صح الفتح — فَعْلُولُونٌ لا فَعْلُولٌ كَحَمْدُونٌ، وهو مختص بالعلم لندور فَعْلُولٌ، وهو صَعْفُوقٌ، وَخَرْتُوبٌ ضعيف، وَسَمْنَانٌ فَعْلَانٌ، وَخَزَعَالٌ نادر، وَيُطْنَانٌ فَعْلَانٌ، وقرطاس ضعيف، مع أنه نقبض ظهران»، أي أن وزن:

حَلَّتِيَتْ: فَعْلِيْلٌ، للإلحاق بِقَنْدِيلٍ، ولا يقال إنه على وزن «فعليت» لأنه لم يقدم الدليل على أن الإتيان به لم يكن بقصد التكرار. علماً أن التاء من حروف «اليوم تنسأ»، وعلماً بأن وزن «فعليت» موجود كـ «عفريت» والحلتيّ صمغُ الأنجُذان، والأنجُذان — بضم الجيم — نبات يقاوم السموم، جيد لوجع المفاصل، جاذب، مدر للطمث<sup>(٣)</sup>.

لكن الاستراباذي، يعترض على هذه القاعدة، أي على قول ابن الحاجب «ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت، ويقول<sup>(٤)</sup>: هذا ويجوز في بعض الكلمات أن نحمل

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١٩/١.

(٢) الشافية (ملحق رقم واحد)، ص: ٣١٠.

(٣) الجاربردي وابن جماعة (مجموعة الشافية)، ص: ١٨/١، ونقره كار والأنصاري، مجموعة الشافية، ص: ٨/٢.

(٤) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١٥/١.

الزيادة على التكرير، وأن لا تحمل عليه، إذا كان من حروف «اليوم تنساه»،  
وذلك كما في «حلتيت» بحتمل :

أن تكون اللام مكررة كما في «شمليل» فيكون وزنه : فعليلاً، فيكون  
ملحقاً بقتديل . وأن يكون لم يقصد تكرير لامه وإن اتفق ذلك، بل كان القصد  
إلى زيادة الباء والتاء كما في عفريت فيكون «فعليتا» .

— وسُخْنُونُ وَعُثْنُونُ : فُعْلُولٌ، ولا يقال إن وزنهما، فُعْلُولٌ لسبيين<sup>(١)</sup> :

(أ) لوجوب التعبير عن المكرر بلفظه وإن كان من حروف الزيادة إلا  
بثبت، وهما ملحقان بـ «غُضْرُوفٌ وَغُضْفُورٌ» .

(ب) ولعدم وجود وزن «فُعْلُونُ» في كلامهم .

— والسُخْنُونُ : أول الريح والمطر<sup>(٢)</sup>، وقيل علم لرجل<sup>(٣)</sup>، ويقال إنه من  
فقهاء المالكية<sup>(٤)</sup> .

— والعُثْنُونُ : رأس اللحية، أو اللحية، أو ما فضل منها بعد العارضين،  
أو نبت على الذقن، أو شعرات طوال تحت حنك البعير،  
ومن الريح والمطر أولهما، أو عام المطر ما دام بين السماء  
والأرض<sup>(٥)</sup> .

— وسَخْنُونُ : إن صَحَّ فتحُ السين : فَعْلُونُ، كـ «حَمْدُونُ»، ولا يقال إنه على

---

(١) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص : ١٦/١، والجاربردي وابن جماعة، ص : ١٨/١،  
ونقره كار، والأنصاري، ص : ٨/٢ .

(٢) الجاربردي، ص : ١٨/١، ونقره كار، ص : ٨/٢ .

(٣) الأنصاري، ص : ٨/٢ .

(٤) حسين الرومي، ص : ١٨/١ .

(٥) ابن جماعة، ص : ١٨/١ .

وزن: فَعْلُول، لأنه مختص بالعلم، ولأنه ليس مكرر اللام للإلحاق بـ «صَعْفُوق» والنادر كالمعدوم.. فصورة «سَخْنُون» وإن كان على صورة المكرر إلا أن هنا دليلاً يدل على أنهم لم يقصدوا التكرار، فلم يعتد بصورته، ولم يعبر عنه بما تقدمه، بل عبر عنه بلفظه<sup>(١)</sup>.

— وصَعْفُوق : غير منصرف للعلمية والعجمة : على وزن فَعْلُول، وذكر أن صعفوق اسم أعجمي، ويقال: بنو صعفوق لخول باليمامة، قال العجاج<sup>(٢)</sup> :

فهو ذا فقد رجا الناس الغير  
من أمرهم على يدبك الثور  
من آل صعفوق وأتباع آخر  
الطاعمين لا يبالون الغمر

— وخرنوب: على وزن: فَعْلُول، والخرنوب — بفتح الخاء — ضعيف، والفصيح بالضم، وهو نبات يتداوى به<sup>(٣)</sup>، «والفصحاء يضمونه ويشددونه مع حذف النون، نحو: خَرُوب كـ «تُور»، وإنما تفتح العامة، وقيل إن خرنوباً — بالفتح — متفرع على خروب؛ أبدلت النون من إحدى الرأيين كراهة التضعيف فوزنه على هذا: فعنول لا فعلول<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١٦/١، والجاربردي، ص: ١٨/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٨/٢.

(٢) الجاربردي، ص: ١٩/١، وابن جماعة والرومي، ص: ١٩/١.

(٣) الجاربردي، ص: ١٩/١.

(٤) نقره كار والأنصاري، ص: ٨/٢.

لكن عدداً من شراح الشافية يعترضون على قول ابن الحاجب<sup>(١)</sup>،  
«وَسَخُّونَ إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ ففَعَلُونَ، لَا فَعَلُولَ كَحَمْدُونَ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعِلْمِ  
لِنَدْوَرِ فَعْلُولٍ وَهُوَ صَعْفُوقٌ وَخَرْتُوبٌ ضَعِيفٌ». . فقال الجاربردي<sup>(٢)</sup> فلو قال ابن  
الحاجب «لعدم فَعْلُولٍ بَدَلَ قَوْلِهِ لِنَدْوَرِ فَعْلُولٍ لَكَانَ أَوْلَى»، وقال نقره كار<sup>(٣)</sup>  
وعلى هذا كَانَ فَعْلُولٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَعْدُومًا لَا نَادِرًا. .

ويعترض حسين الرومي على قول ابن الحاجب «إِنْ فَعْلُولٌ مُخْتَصٌّ بِالْعِلْمِ»  
بقوله<sup>(٤)</sup>: «وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ جَاءَ «زَيْتُونٌ» مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعِلْمٍ، فَلَوْ قَالَ: وَهَذَا الْوِزْنُ  
مِنَ الْعِلْمِ أَكْثَرُ مِنْهُ مِنْ خَيْرِ الْعِلْمِ لَكَانَ صَوَابًا»، وقال ابن جماعة<sup>(٥)</sup>: «قال ابن  
درستويه إِنْ فَعَلُولًا لَيْسَ مِنْ أَتْيَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَا فِي الْعَرَبِ إِلَّا كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ فِي  
قَوْلِ الْعَجَّاجِ «مَنْ آلَ صَعْفُوقٌ وَأَتْبَاعُ آخَرٍ»، وَقَوْلُ ثَعْلَبٍ وَكُلُّ اسْمٍ عَلَى فَعْلُولٍ  
فَهُوَ مَضْمُونُ الْأَوَّلِ. وَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِمُ:

— زَرْزُوقٌ : فِي لُغَةِ حَكَاهَا اللَّحْيَانِي فِي زَرْزُوقٍ — بِالضَّمِّ — وَاحِدُ الزَّرْنُوقَيْنِ  
وَهُمَا مَنَارَتَانِ كَانَتَا تَبْنِيَانِ عَلَى جَانِبَيْ رَأْسِ الْبَيْتِ.

— وَبَرْشُومٌ : لِأَبْكَرِ النَّخْلِ بِالْبَصْرَةِ، حَكَاهَا أَبُو حَنِيفَةَ.

— وَخَنْدُوقٌ: حَكَاهَا أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِي.

— وَقَرْبُوسٌ: بِسُكُونِ الرَّاءِ.

— وَعَصْفُورٌ: حَكَاهَا ابْنُ رَشِيقٍ فِي كِتَابِ الْغَرَائِبِ وَالشَّدُوذِ.

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣١٠.

(٢) شرح الشافية، ص: ١٩/١.

(٣) شرح الشافية، ص: ١٩/٢.

(٤) شرح الشافية، ص: ١٨/١.

(٥) شرح الشافية، ص: ١٩/١.

والفتح — فيما عدا قَرْبُوس منها شاذ — جاء مرجوحاً مع الضم، وقيل: إن راء قربوس لا تسكن إلا في ضرورة الشعر.

— سَمْنَان : فَعْلَان، ولا يقال إنها على وزن: فَعْلَال وإن كان النون فيه مكرراً. . وَسَمْنَان ماء لبني ربيعة، غير منصرف للعلمية وللزيادة، ولأن هذا الوزن نادر<sup>(١)</sup>، وقال أبو تمام (من البسيط):

نَحْوُ الْأَمْبَلِجِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا

بِفَتْحَةٍ فِيهِمُ الْمَسْرَارُ وَالْحَكْمُ.

قالوا: ليس في كلامهم «فعلال» من غير البناء المكرر نحو: زلزال إلا خزال، وقهقار للحجر. وأما بهرام، وشهرام فعجميان، قال في الصحاح: القهقر — بتشديد الراء — الحجر الصلب، وكان أحمد بن يحيى (ثعلب) يقول واحده القهقار، وقال أيضاً القسطل، والقسطل، بالسین والصاد: الغبار، والقسطال لغة فيه، كأنه ممدود منه<sup>(٢)</sup> وقيل أيضاً: قرطال، كخزعال، حبّ معروف، وهو الهرطمان<sup>(٣)</sup>.

ولكن الاستراباذي يقول<sup>(٤)</sup>: «يجوز في بعض الكلمات أن تحمل الزيادة على التكرير وأن لا تحمل عليه، إذا كان الحرف من حروف «اليوم تناء» وذلك كما في حِلَّتِيْتُ ( . . . ) وكذا سَمْنَان: إما أن يكون مكرر اللام للإلحاق بزلزال. وإما أن يكون زيد فيه الألف والنون لا للتكرير بل كما زيد في سلمان، ولا

(١) الجاربردي، ص: ١٩/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٩/٢.

(٢) الجاربردي، ص: ١٩/١.

(٣) ابن جماعة، ص: ٢٠/١.

(٤) شرح الشافية، ص: ١٥/١.

دليل في قول الحماسي (أبي تمام) (من البسيط):

نَحْوُ الْأَمِيلِجِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا

بِفَتْيَةٍ فِيهِمُ الْمَرَارُ وَالْحَكَمُ.

بمنع صرف «سمنان» على كونه: فَعْلَانٌ، لجواز كونه «فعللاً» وامتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع. قال المصنف: لا يجوز أن يكون مكرر اللام للإلحاق لأن «فعللاً» نادر كخَزَعَالٍ، ولا يلحق بالوزن النادر، ولقائل أن يقول: إن فعللاً إذا كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد نحو زلزال وخلخال غير نادر اتفاقاً، فهلاً يجوز أن يكون سمنان ملحقاً به، وليس نحو زلزال بـ «فعفالف» على ما هو مذهب الفراء كما يذكره المصنف في باب «ذي الزيادة» ولا يجوز أن يكون التاءان أصليتين في حلتيت، وكذا النونان في سمنان (لأن) التضعيف في الرباعي والخماسي لا يكون إلا زائداً إلا أن يفصل أحد الحرفين عن الآخر بحرف أصلي كزلزال على ما فيه من الخلاف.

— خَزَعَال : فَعْلَالٌ، يقال ناقة بها خزعال، أي ظلع، وهو نادر لا يحمل عليه «سمنان» لندور فَعْلَالٌ، بينما يحمل على فَعْلَانٍ لكثرة... قال الفراء: لم يأت من غير المضاعف على فعلال إلا قولهم: ناقة بها خَزَعَالٌ: أي ظلع، وزاد ثعلب قهقاراً وأنكره الناس، وقالوا قهقر، وزاد أبو مالك: قسطالاً بمعنى قسطل، وهو الغيار، وأما في المضاعف كخلخال ولبال (شدة الهم والوسوسة) وزلزال فكثير<sup>(١)</sup>.

(١) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ٢٠/١.



— بُطْنَان : فُعْلَان، لَا فُعْلَال، لوجهين<sup>(١)</sup> :

الأول : أنه نقيض ظُهْرَان، لأن ظُهْرَاناً اسم لظاهر الریش وبُطْنَاناً لباطنه، وظُهْرَان : فعْلَان، بالاتفاق، إذ لم يتصور فيه التكرار فبطان كذلك حملاً للنقيض على النقيض.

الثاني : أن «فُعْلَالاً» لم يوجد في كلامهم غير «قُرْطَاس» — بالضم — وهو ضعيف أيضاً والفصيح الكسر، ولم يقصدوا فيه التكرار، وإنما قصدوا إلى زيادة الألف والنون للبناء كما في سكران فاتفق أن وقع قبلها نون فوق التكرار<sup>(٢)</sup>.

لكن الاستراباذي يقول<sup>(٣)</sup> : «وأما بطنان فليس بمكرر اللام لأنه جمع بطن، وليس فعْلَال من أبنية المجموع، وفعْلَان منها كقفزان، ولو كان بطنان واحداً لجاز أن يكون فعْلَال مكرر اللام للإلحاق بقسطاس كما في قرطاط وفسطاط، أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا للإلحاق كما في سؤدد عند سيبويه، وقال المصنف : لا يجوز أن يكون بُطْنَان ملحَقاً بقُرْطَاس لأنه ضعيف والفصيح قُرْطَاس — بكسر الفاء — ولقائل أن يقول : قُرْطَاس غير ضعيف، وقد قرئ في الكتاب العزيز بالكسر والضم، وما قيل «إنها لغة رومية» لم يثبت، والظاهر أن المصنف بنى على أن بُطْنَاناً وظُهْرَاناً مفردان، فحمل بُطْنَاناً في كونه : «فعْلَان» على ظُهْرَان الذي هو فعْلَان يقيين، ولو جعلهما جمعين لم يحتج إلى ما ذكر، لأن فعْلَالاً ليس من أبنية المجموع، والحق أنهما جَمْعَا : بطن وظهر كما ذكر أهل اللغة».

(١) الجاربردي، ص : ٢٠/١، والأنصاري، ص : ٩/٢.

(٢) المصدران أنفسهما.

(٣) شرح الشافية، ص : ١٦/١ و ١٧/١.

#### ٤ - وزن الحرف الزائد المدغم بأحد حروف الكلمة الأصول :

أهمل ابن الحاجب ذكر هذه الحالة، وقد علّل له بعض الصرفيين هذا الإهمال بقولهم: «وأهمل في الأصل بين حال المدغم وينبغي ذكره فكأنه إنما لم يذكره بناء على ظهوره لأن المدغم لما كان كالمستهلك يتبع المدغم فيه»<sup>(١)</sup>.

وقد حاول الاسترأبادي<sup>(٢)</sup> تدارك هذه القضية فقال: «ولو قال: ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المدغم في أصلي، فإنه بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله، ليدخل فيه نحو قولك: ازَّين وادَّارك على وزن: افْعَل وافَاعِل، وقولك قَرَد وقَطَعَ واطَّلَب على وزن: فعَلل وفَعَل وافْعَل لكان أولى وأعم، ولا يخفى أن عبارة الاسترأبادي «قاصرة عن بيان التعبير عن مثل اضطراب بافتعل (...). فالأمر ليس كما زعمه»<sup>(٣)</sup>.

يعبر، إذاً، عن المزيد المدغم في حرف أصلي «بما عبر بعده لا بلفظه ولا بلفظ الذي أبدل هو منه»<sup>(٤)</sup>، نحو: ازَّين: افْعَل.

وحاصل الكلام من قول ابن الحاجب: «ويعبر عنها بالفاء» إلى قوله: «نقيض ظهران» أن الحروف التي يراد زنتها إما أن تكون أصلية أو لا. فإن كانت أصلية فإن لم تزد على ثلاثة أحرف فيعبر عنها بالفاء والعين واللام، وإن زادت فما زاد بلام ثانية وثالثة، وإن لم تكن أصلية فإما أن تكون مكررة من حيث الصورة أو لا. فإن لم تكن مكررة من حيث الصورة فإما أن تكون مبدلة من تاء الافتعال أو لا. فإن كانت مبدلة من تاء الافتعال فبالتاء، وإلا فيلغظها، وإن

(١) الكرمياني، ص: ٢٨٣/٢.

(٢) شرح الشافية، ص: ١٩/١.

(٣) الكرمياني، ص: ٢٨٤/٢.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢٨٣/٢.

كانت مكررة من حيث الصورة فلما أن يدل دليل على أنهم لم يقصدوا التكرار أو لم يدل، فإن لم يدل فيما تقدمه وإن دل فبلغظه»<sup>(١)</sup>.

## رابعاً - وزن الكلمات التي وقع

### فيها القلب المكاني وطرق معرفته

لَمَّا كان الغرض من الميزان الصرفي التنبيه على «فاء» الكلمة و «عينها» و «لامها» وعلى ترتيب الحروف الأصول، وعلى الحرف الزائد وموضعه... وعلى حركات هذه الحروف وسكناتها... فلذلك إذا حصل قلب في الكلمة الموزونة بتقديم حروف الكلمة وتأخيرها عن بعضها قلبت حروف الميزان بما يوافق هذا الموزون»<sup>(٢)</sup>.

فمن الطبيعي، معرفة القلب المكاني قبل المباشرة بوزن الكلمات التي حصل فيها هذا القلب.

### فما القلب المكاني؟ وكيف يعرف؟

القلب المكاني «عبارة عن جعل حرف من الكلمة مكان غيره منها وجعل ذلك الغير مكان ذلك الحرف»<sup>(٣)</sup>، ويقع هذا التقديم والتأخير في كلام العرب كثيراً، وهو سماعي لا يقاس عليه، وأما «طريقة الإقدام من غير صنعة فنحو (... ) ما أطيبه وأطيبه، وأشياء، في قول الخليل، «وقسي» وقوله: «أخو اليوم اليمي». فهذا ونحوه طريق الاتساع في اللغة من غير تأتٍ ولا صنعة. ومثله موقوف على السماع، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس»<sup>(٤)</sup>.

(١) الجاربردي، ص: ٢٠/١ و ٢١/١.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٣) ابن جماعة، ص: ٢١/١.

(٤) ابن جني، الخصائص، ص: ٨٨/٢.

باستثناء ما «ادعى الخليل مما أدى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء، فإنه قياسي»<sup>(١)</sup>.

ومن المفيد معرفة أن «أكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً، نحو: امْضَحَلَّ واكْرَهَفَتْ في إضْمَحَلَّ واكْفَهَرَتْ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه، كَنَاءَ يَنَاءُ في نَأَى يَنَأَى، وراء في رأى، ولاع وهاع وشواع في لائع وهائع وشوائع، والمهاة وأصلها الماهة، وأمهيت الحديد في أمهته، ونحو جاء عند الخليل، وقد يقدم متلو الآخر على العين، نحو: طأمن وأصله: طمان، لأنه من العطمأنينة، ومنه اطمأن بطمئن اطمئناناً.

— وقد تقدم العين على الفاء، كما في أيس وجاء وأينق والآراء والآبار والآدر،

— وقد تقدم اللام على الفاء، كما في «أشياء» على الأصح،

— وقد تؤخر الفاء عن اللام، كما في الحادي وأصله الواحد»<sup>(٢)</sup>.

ونستطيع معرفة القلب المكاني بطرق عدة ذكرها ابن الحاجب مع التمثيل لها وهي<sup>(٣)</sup>:

## ١ — بأصله:

كناء بناء مع النأي<sup>(٤)</sup>، أي يارجاع الكلمة إلى مصدرها الذي اشتقت منه.

(١) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ٢١/١ و ٢٢/١.

(٢) الاسترأبادي، المصدر نفسه، ص: ٢٣/١، والجاربردي وابن جماعة، ص: ٢١/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ١٠/٢.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٣٠٠.

وناء بناء مقلوب : نأى ينأى ، لأن مصدرهما «النأي» . . لا «النأي» . فوزن هذه الكلمات هو :

— نَأَى : فَعَلَ نَاءً : قَلَعَ .

— يَنَأَى : يَقَعَلُ يَنَاءً : يَقْلَعُ .

ويلاحظ أن «لام» الكلمة جعلت في موضع عينها ، «فقلبت في الميزان أيضاً بحيث جعلت لام الميزان مكان عينه»<sup>(١)</sup> .

## ٢ — وبأمثلة اشتقاقه :

كالجاء والحادي والقيسي<sup>(٢)</sup> ، أي يعرف القلب ، أيضاً ، في الكلمات المشتقة مما اشتقت منه الكلمة التي حصل في حروفها القلب ، وذلك نحو : الجاه والحادي والقيسي .

فالجاء : كلمة مشتقة من المصدر «وجه» فإن أمثلة اشتقاقه هي : وجه وتوجه والمواجه والتوجيه والوجهة ، فكلها مشتقة من المصدر نفسه الذي اشتق منه الجاه .

فوزن جاء : عَفَلَ ، لأن أصله :

وَجْه : فَعَلَ ، ولما أعلوه بالقلب ، أعلوه أيضاً بتحريك عينه ونقله من «فَعَلَ» إلى «عَفَلَ» أي أنه صار من وجه إلى جَوَه ثم حركت عينه لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار إلى : جَاه<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الاسترأبادي ، ص : ٢٣ / ١ ، والجاربدي وابن جماعة ، ص : ٢١ / ١ ونقره كار والأنصاري ، ص : ١٠ / ٢ ، والكرمياني ، ص : ٢٨٤ / ٢ .

(٢) ابن الحاجب ، الشافعية ، ص : ٣٠٠ .

(٣) الاسترأبادي ، ص : ٢٣ / ١ ، والجاربدي والرومي ، ص : ٢١ / ١ ، ونقره كار والأنصاري ، ص : ١٠ / ٢ ، والكرمياني ، ص : ٢٨٤ / ٢ .

ويوضح ذلك قول ابن جني<sup>(١)</sup>: «ورويناه عن الفراء أنه قال: سمعت أعرابية من غطفان وزجرها ابنها، فقلت لها: ردي عليه، فقالت: أخاف أن يجوهني بأكثر من هذا، قال وهو من الوجه، أرادت يواجهني، وكان أبو علي (الفارسي) يرى أن الجاه مقلوب عن الوجه أيضاً (...) وحكى أبو زيد: قد وجه الرجل وجاهة عند السلطان، وهو وجهه، وهذا يقوى القلب، لأنهم لم يقولوا (جويه) ولا نحو ذلك».

الحادي: على وزن: عَالِف - مثل الجاه - تدلنا أمثلة اشتقاق هذه الكلمة، وهي: الوحدة والتوحيد والوحدان والواحد، أنها وكلمة الحادي مشتقة من أصل واحد، هي كلمة: وَحَدَ على وزن: فَعَلَ. قلبت فاء الكلمة «الواو» إلى موضع اللام «الدال» فصارت إلى: أَحَدُوا: أَعْلِف.. ثم قدم الحاء على الألف لأنه لا يمكن الابتداء بساكن فصارت إلى حَادُوا: عَالِف، ثم قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها في الموضعين فصارت إلى حَادِي: عَالِف.. ثم أبدلت كسرة العين بفتحة فصار إلى حَادِي: عَالِف<sup>(٢)</sup>.

فالحادي «فاعل عن وحد، وأصله الواحد فنقل عن (فاعل) إلى (عالف) سواء، فانقلبت الواو التي هي في الأصل (فاء) «ياء» لانكسار ما قبلها في الموضعين جميعاً، وحكى الفراء: معي عشرة فَأَحْدُهُنَّ لي، أي اجعلن أحد عشر، فظاهر هذا يؤنس بأن الحادي فاعل. والوجه إن كان المروي صحيحاً أن يكون الفعل مقلوباً من وحدت إلى حدوت، وذلك أنهم لما رأوا الحادي في ظاهر الأمر على صورة فاعل صار كأنه جار على حدوت جريان غاز على غزوت

(١) الخصائص، ص: ٧٦/٢.

(٢) الاسترأبادي، ص: ٢٣/١، والجاربردي، ص: ٢٢/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ١١٠/٢ والكرمياني، ص: ٢٨٤/٢.

«فأحدهن مقلوب من وَحَدَ»<sup>(١)</sup>.

القِسِيّ: على وزن: فِلُوع أو فِلِيع — مثل الجاء والحادي — مشتقة من «القَوْس» لأن أمثلة اشتقاقه: قَوْس الشيخ واستقوس، أي انحنى، ورجل متقوس: أي معه قوس. فهي والمشتقات مشتقة من (قوس) أيضاً.

وأصل «قِسِيّ»: قُوس: فُعُول، وهي جمع قَوْس: فَعْل. قدم اللام في «قُوس»: «فُعُول» إلى موضع العين كراهة اجتماع الضميتين والواوين فصار إلى قُوسو: قُلُوع.

قلبت الواو الأخيرة ياء فصار إلى: قُسوي: قُلُوع، وذلك لتطرفها في جمع وانضمام ما قبلها.

ثم اجتمعت الواو والياء في: قُسوي: فقلبت الواو ياء وأدغمت في الثانية فصارت إلى: قُسِيّ.

ثم قلبت ضمة العين (السين) كسرة لأجل مناسبة الياء فصارت إلى: قُسِيّ، ولما ثقل النقل من الضمة إلى الكسرة في: قُسِيّ، قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فصارت إلى قِسِيّ: فِلُوع<sup>(٢)</sup>.

وقال كل من الجاربردي<sup>(٣)</sup> والكرمياني<sup>(٤)</sup> والأنصاري<sup>(٥)</sup> أن وزن قِسِيّ فِلِيع، لأن وزن قُوسو — عندهم — قُلُوع. لكنهم قالوا إذا نسبت إليها قلت «فسوي» لأنها «فلُوع» مغير من فعول.

(١) ابن جني، الخصائص، ص: ٦٨/٢ و ٧٩/٢.

(٢) ابن جني، المتصف، ص: ٥٦/٢ و ١٠١/٢، والاسترابادي، ص: ٢٣/١ والجاربردي، ص: ٢٣/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ١٠/٢، والكرمياني، ص: ٢٨٤/٢.

(٣) شرح الشافية، ص: ٢٢/١ من مجموعة الشافية.

(٤) شرح الشافية، ص: ٢٨٤/١ من مجموعة الشافية.

(٥) شرح الشافية، ص: ١٠/٢ من مجموعة الشافية.

### ٣ - ويعرف القلب : بصحته :

كأيس<sup>(١)</sup> : حَفَلَ أي بصحة المقلوب، ومعنى ذلك أن يكون في كلمة موجب إعلال لحروفها . ومع ذلك تبقى صحيحة لا تعلّ في الوقت الذي توجد فيه كلمة تتألف من الحروف نفسها دون وجود أيّ علة تدعو للإعلال . . عند ذلك يعرف أن الكلمة التي فيها علة الإعلال مقلوبة عن الكلمة التي لا يوجد فيها علة إعلال، مثال ذلك : كلمة أَيْسَ فيه ياء متحركة، وقبل الياء المتحركة يوجد حرف متحرك فوجب إعلال الياء وقلبها ألفاً، بحيث يقال : إَيْسْتُ آس، كهبت أهاب، ولكن ظهوره صحيحاً دل على أنه إنما صح لأنه مقلوب عما تصح عينه وهو «يَيْسْتُ» لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى كما كانت صحة عَوَرَ دليلاً على أنه في معنى ما لا بد من صحته وهو «أعور» .

فوزن «يَيْسَ» : فَعِلَ، ووزن «أَيْسَ» : حَفَلَ<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن جني<sup>(٣)</sup> : «أَيْسْتُ من كذا، فهو مقلوب من «يَيْسْتُ» لأمرين : ذكر أبو علي (الفارسي) أحدهما وهو ما ذهب إليه من أن (أيست) لا مصدر له، وإنما المصدر لـ «ييست» وهو اليأس واليأسة . قال : فأما قولهم في اسم الرجل «أياس» فليس مصدراً لـ «أيست» ولا هو أيضاً من لفظه . وإنما هو مصدر «أست» الرجل «أوؤسه «إياماً» : سَمَوْه كما سَمَوْه عطاء تفاؤلاً بالعطية ( . . . ) وأما الآخر فعندي أنه لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله، وأن يقول : «أست آس، كهبت أهاب» . فظهوره صحيحاً يدل على أنه إنما صح لأنه مقلوب عما تصح

(١) الاسترأبادي، ص : ٢٣/١، والجاربردي، ص : ٢٣/١، ونقرة كار والآنصاري،

ص : ١٠/٢، والكرمياني، ص : ٢٨٤/٢ .

(٢) ابن الحاجب، الشافعية، ملحق رقم واحد، ص : ٣٠٠ .

(٣) الخصائص، ص : ٧٠/٢ .



عينه وهو: «يشت» لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى، كما كانت صحة «عور» دليلاً على أنه في معنى ما لا بد من صحته وهو «أعور».

#### ٤ — ويعرف القلب أيضاً «بقلة استعماله كأرام وأذر»<sup>(١)</sup>:

«إن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصليين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره وإن لم يكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريت أيهما الأصل وأيهما الفرع، وسندكر وجوه ذلك:

فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جَذَبَ وَجَبَدَ، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً، نحو جَذَبَ يَجْذُبُ جَذْباً فهو جَازِبٌ، والمفعول مَجْذُوبٌ، وَجَبَدَ يَجْبُدُ جَبْداً فهو جَابِدٌ، والمفعول مَجْبُودٌ. فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك، لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر. فإذا وقفت الحال بينهما ولم يؤثر بالمزية أحدهما وجب أن يتوازيا وأن يمثلأ بصفحتيهما معاً. وكذلك ما هذه سبيله.

فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه<sup>(٢)</sup> وذلك نحو:

آرام، لما كان أقل استعمالاً من آرام علم أن آرام هو الأصل. . قدم الهمزة على الراء فاجتمع همزتان أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة (أَرْام) فقلبت الثانية ألفاً فصارا: آرام. فالمفرد: رِثْمٌ، على وزن: فِعْلٌ، والمصدر والجمع

(١) ابن الحاجب، الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٢) ابن جني، الخصائص، ص: ٦٩/٢.

أَرَام، أَفْعَال، الْمُقْلُوب: أَعْرَام: أَفْعَال<sup>(١)</sup>.

آدر — كذلك — أصلها الأكثر استعمالاً: أَذْوَر؛ أَفْعُل، والواو المضمومة يجوز قلبها همزة فصارت إلى: أَذْوَر: أَفْعُل، ثم جعل الفاء (الدال) موضع العين (الهمزة) فصار إلى: آدر: أَفْعُل.. ثم قلبت الهمزة ألفاً فصارت الكلمة إلى «آدر: أَفْعُل»<sup>(٢)</sup>.

وصح أن يقال إن ما ذكره ابن الحاجب حتى الآن من القلب يعرف «بأصله» وبأمثلة اشتقاقه و «بصحته» و «بقلة استعماله» تعرف كلها بأصلها، أي بمصدرها، فالجاء والحادي والقسي التي ذكرها تمثيلاً لمعرفة القلب «بأمثلة اشتقاقه»، يعرف قلبها بمصادرهما أي بالوجه والوحدة والقوس، والأمثلة التي ذكرها لمعرفة القلب «بصحته» يعرف قلبها أيضاً بمصدر الكلمة مثل: آيس من اليأس، وكذلك أمثلة «قلة الاستعمال» «آرام وآدر» بـ «رثم ودار»<sup>(٣)</sup>.

• — ويعرف القلب «بأداء تركه إلى همزتين عند الخليل، نحو جَاءِ»<sup>(٤)</sup>:

وهذا الوجه من القلب قاله الخليل بن أحمد الفراهيدي وهو أن يؤدي تركه إلى اجتماع همزتين، وهو عنده قياسي وليس سماعياً<sup>(٥)</sup>، نحو:

---

(١) الاسترأبادي، ص: ٢٤/١، والجاربردي، ص: ٢٣/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ١١/٢، والكرمياني، ص: ٢٨٤/٢.

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ٢٤/١، والجاربردي وابن جماعة، ص: ٢١/١، والكرمياني، ص: ٢٨٤/٢، ونقره كار والأنصاري، ص: ٩/٢.

(٣) ابن جني، الخصائص، ص: ٦٩/٢، والاسترأبادي، ص: ٢٤/١، والجاربردي وابن جماعة، ص: ٢٣/١، والرومي، ص: ٢٣/١، والأنصاري، ص: ١١/٢.

(٤) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٥) ابن جني المنصف، ص: ٥٢/٢، والاسترأبادي، ص: ٢٤/١.

جَاءَ: اسم فاعل من الفعل جَاءَ المعتل العين المهموز اللام، على وزن: **قَالَ أَوْ قَاعٍ**.

فأصله: جَاءَ: فاعل، بتقديم الياء على الهمزة، لأن أصل الفعل: جِيَأَ، ثم قلبت اللام (الهمزة) إلى موضع العين (الياء) فصار إلى: جَائِي: فاعل، ثم أعلل إعلال قاضٍ فصار إلى: جَاءَ: قَالَ.

فلو «لم تقلب اللام إلى موضع العين، وجب قلب يائه همزة لكونها عين اسم الفاعل من ثلاثي مجرد اعتل فعله كما في (باع – بايع – بائع) فصار إلى: «جاء» بهمزتين واجتماع الهمزتين مستكره<sup>(١)</sup>.

أما سيبويه فقال إنما يستكره اجتماع الهمزتين إذا كان ذلك يؤدي إلى بغائهما في الاستعمال «أما إذا حصل عند الاجتماع ما يوجب تخفيف أحدهما فلا بأس بالاجتماع ف: جاء هنا أصله (جاء) اسم فاعل من الفعل (جاء) المعتل العين بالألف، ثم قلبت الهمزة الثانية (ياء) لاجتماع همزتين ثانيهما «لام» ولأن الأولى منهما مكسورة فصار إلى: جَائِي: فاعل، ثم أعلل إعلال قاضٍ: فصار إلى جَاءَ: قَاعٍ<sup>(٢)</sup>.

وعلى طريقة سيبويه لا يكون في الكلمة قلب وإعلال، إنما يكون فيها قلب العين همزة واللام ياء، وقد تضاربت أقوال التصريفيين في أيّ الطريقتين أفضل؟

(١) ابن جني المنصف، ص: ٥١/٢، والاسترابادي، ص: ٢٥/١، والجاريري ابن جماعة، ص: ٢٤/١، والأنصاري، ص: ١١/٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، مصر: تحقيق عيد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب (١٩٧٥م)، ص: ٣٧٦/٤.

قال المازني<sup>(١)</sup>: «إذا التقت الهمزتان في كلمة واحدة فلا بدّ من إبدال الثانية على كل حال ( . . . ) لاستثقالهم الهمزتين في كلمة واحدة».

وقال ابن جني<sup>(٢)</sup>: «ومن العرب من يجمع بين الهمزتين فيقول «جائيء» وهذا قليل لا يؤخذ به»، وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: «وقد رأيت أبا علي (القارسي) يذهب إلى قوة قول الخليل في هذا الباب. قال: لأنه لا يجمع على الكلمة إعلايين، إنما هو إعلال واحد، وهو تقديم اللام وتأخير العين. قال: ومن قال إنه ليس بمقلوب فقد جمع على الكلمة إعلايين، قلب العين همزة وقلب اللام ياء».

أما المخالفون، فقالوا<sup>(٤)</sup>: وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين، وذلك لأنه إنما يحترز عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه، وهنا سبب لزواله، فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه، كما أن نقل حركة واو نحو «مقوول» إلى ما قبلها وإن كان مؤدياً إلى اجتماع الساكنين لم يجتنب لما كان هناك سبب مزيل له، وهو حذف أولهما، وكذا في مسألتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتين، وهو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه، وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب في مثله أداء ترك القلب إلى إعلايين كما هو مذهب سيبويه».

وخلاصة القول في وزن «جاء»: :

جاء: على وزن: قال، وأصلها: قالع، بالقلب، عند الخليل وهو قياس عنده .

(١) المنصف، ص: ٥٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه، ص: ٥٢/٢ و ٥٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ٢٥/١ .

جَاءَ: على وزن: قَاعٍ، وأصلها: فَاعِلٌ، من غير قلب، عند سيبويه  
وجماعة.

وكذلك نزن:

سَاءَ: فاعِلٌ، من سَاءَ يسوء، لأن أصل ساءَ: سَوَأَ: فَعَّلَ واسم الفاعل  
«ساءء»: فاعِلٌ؛ قدمت اللام موضع العين ثم قلبت العين واواً ثم ياء: فاعِلٌ، ثم  
أعلت إعلال قاضٍ فأصبحت: سَاءَ: فاعِلٌ.  
وناءً على وزن: قَالٍ، من ناء ينوء.

وشاءَ: على وزن: قَالٍ، من شاء يشاء، وأصل شاء: شَيَّءَ: فَعَّلَ، بكسر  
الياء في المضارع، يَشَاءُ، يَفْعَلُ، «وشاءء»: فاعِلٌ، قدمت اللام إلى موضع  
العين فصارت إلى: شائي: فاعِلٌ، ثم أعلت إعلال قاضٍ فصارت إلى: شَاءَ:  
قَالٍ.

وقد قوى مذهب الخليل في ذلك تقديم العرب لام الكلمة على عينها في  
مثل قول الشاعر (طريف بن تميم) (من الكامل):

فَتَعَرَّفُونِي إِنِّي أَنَا ذَاكُمُو شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلَّمٌ  
وفي قول المعجاج (من الرجز المشطور):

«لَاثٌ بِهِ الْأَشَاءُ وَالْغُبَرِيُّ»

فشاكٍ: اسم فاعِلٍ من الشوكة من الواو، ويراد به السلاح.

ولاثٍ: اسم فاعِلٍ من لاث يلوث إذا جمع ولف.

وأصل شاكٍ: شائكٌ، على وزن: فاعِلٌ: قلبوا العين إلى موضع اللام  
فصارت إلى: شاكىء: فاعِلٌ، ثم أبدلت الهمزة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها  
فصارت إلى: شَاكٍ: قَاعٍ.

وكذلك لاِث، أصلها لاِث: فاعل، قدمت اللام إلى موضع العين فصارت إلى: لاِثي: فاعل، ثم قلبت الهمزة إلى ياء فصارت إلى: لاِثي: فاعل، ثم أعلت إعلال قاض، فصارت إلى: لاِث: فاع.

وحكي أنهما يقولون: شاكٍ ولاِث: بحذف العين أصلاً، وأنشد:  
«لَاِثٍ بِهِ الْأَشَاءُ وَالْغُبْرِيُّ».

ووجه هذا أنهم لما قالوا في الماضي: شاكٍ ولاِث، وسكنت العين بانقلابهما، ألفاً، وجاءت ألف فاعل فالتقت ألفان، فحذفت الثانية حذفاً، ولم تحرك حتى تنقلب همزة كما فعل من يقول: قائم وبائع<sup>(١)</sup>.

وقال أبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup>: «وإذا كانوا قد قلبوا في «شاكٍ ولاِث»، مع أنه ليس فيه اجتماع همزتين، ومع أنهم لو لم يقلبوا لما جمعوا على الكلمة إعلالين، فهم بأن يقلبوا فيما لو لم يقلبوه للزمهم إعلالان — وهو باب «سَاء، وشَاء، وجاء — أولى».

٦ — ويعرف القلب في الكلمة إذا كان تركه يؤدي إلى منع الصرف بغير علة على الأصح:

وذلك، نحو: أشياء، فإنها لفعاء، وقال الكسائي: أفعال، وقال الفراء: أفعاء وأصلها أفعلاء<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٥١/٢ وما بعدها، والاسترأبادي، ص: ٢٥/١ من شرح الشافعية، وابن جماعة وحسين الرومي، ص: ٢٤/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ١١/٢ البغدادي، شرح شواهد الشافعية، ص: ٣٧٤/٤، و ٣٥٧/٤. وسيبويه، الكتاب، ص: ٣٧٦/٤ وما بعدها.

(٢) المنصف، ص: ٥١/٢ وما بعدها.

(٣) ابن الحاجب، الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣١١.

وواضح من قول ابن الحاجب اختلاف العلماء في ميزان «أشياء» وقد ذكر بعض هذه الاختلافات وهي :

( أ ) مذهب الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> : (أشياء : لَفَعَاء) :

أصل أَشْيَاء : شَيْئَاء ؛ فَعْلَاء ، مثل حمراء .

قدمت اللام (الهمزة الأولى) على الفاء (الشين) كراهة اجتماع الهمزتين ، بينهما حاجز غير حصين وهو الألف فصارت إلى : أَشْيَاء : لَفَعَاء ، فهي ممنوعة من الصرف ، في مثل قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلْ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولما كانت نكرة غير مصروفة في حالة التنكير ذهب إلى أن الهمزة فيها للتأنيث .

(ب) مذهب الكسائي : أَشْيَاء : أَفْعَال .

(أشياء : أَفْعَال) ، جمع : شَيْء : فَعْل ، بمنزلة يَيْت وأبيات ، وشبح وأشباح ، وحي وأحياء ، وكما أن أحياء : أَفْعَال لا محالة فكذلك أَشْيَاء عنده أَفْعَال ، ثم احتال لمنعها من الصرف فشبها «بفعلاء» لكثرة استعمالها . . وقال : هي ممنوعة من الصرف توهماً أنها كحمراء ، فهي في كونها جُمعت على : أَشْيَاءَوَات ، فصارت كخضراء وخضروات .

وهذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعف إنما كان يكون فيه بعض العذر لترك الصرف لو صح أنها : أفعال .

( ج ) مذهب الفراء<sup>(٣)</sup> : (أَفْعَاء) :

أَشْيَاء على وزن : أَفْعَاء ، وأصلها : أَشْيَاء على وزن : أَفْعَلَاء ، وأصل

(١) الكتاب ، ص : ٣٨١ / ٤ ، والمنصف لابن جني ، ص : ٢٤ / ٢ وما بعدها ، والاسترأبادي ،

ص : ٢١ / ١ وما بعدها . والمتع لابن عصفور ، ص : ٥١٣ / ٥ .

(٢) سورة المائدة ١٠١ / ٥ .

(٣) المنصف ، ص : ٩٤ / ٢ ، وما بعدها ، والاسترأبادي ، ص : ٢١ / ١ و ٢١ / ١ ، والمتع ،

ص : ٥١٣ / ٢ .

شَيْءٌ : شَيْءٌ : قِيْلَ ، ثم خفف كما خفف (هَيْنَ وَمَيْتَ) إلى (هَيْنَ وَمَيْتَ) ثم جمع على شيء كما جمعوا هين على أهوناء ، فقالوا : شيء ؛ أشيَاء : أفعلاء . ثم حذف لام الكلمة (الهمزة الأولى) فصارت إلى : أشياء : أفعاء ، وذلك كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين وهو الألف .

( د ) مذهب الأخفش<sup>(١)</sup> : (أَفْعَلَاء) :

أَشْيَاء على وزن : أَفْعَلَاء . وهمزتها للتأنيث ، فهرب من القلب فلم يجعلها «لفعاء» . ورآها غير مصروفة فلم يجعلها «أفعالاً» . فذهب إلى أنها «أَفْعَلَاء» محذوفة اللام . . . وأما تشبيهه لها بشاعر وشعراء فمن قبل أن «شَيْئاً» على وزن : فَعْلٌ ، وليس حكم فَعْلٌ أن يجمع على أَفْعَلَاء ، كما أنه ليس حكم فاعل أن يجمع على فُعَلَاء ، وكما قالوا : سَمِعَ وَسَمِعَاء جمع سَمِيح والمشهور عنهم سَمَح .

وعلى هذا يكون قول ابن الحاجب «على الأصح» متعلقاً بِيُعْرِفُ أي : يُعْرِفُ الْقَلْبُ ، على الأصح ، بأداء تركه إلى منع الصرف من غير علة «على ما ذهب إليه الاستراباذي والأنصاري» وتكون على الأصح بذلك إشارة إلى مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> .

أما الجارمردي فيقول<sup>(٣)</sup> «إِنَّ عَلَى الْأَصَحِّ مُتَعَلِّقٌ بِأَدَاءِ أَيٍّ وَيُعْرِفُ الْقَلْبُ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْدَرِ لِأَدَى عَلَى الْأَصَحِّ إِلَى مَنَعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ» فالأصح واقع على قول الكسائي ، والمراد أنه أصح من قول الفراء . .

(١) ابن الحاجب ، ملحق رقم واحد ، ص : ٣٠٠ ، والمنصف ، ص : ٩٤/٣ وما بعدها ، والاستراباذي ، ص : ٢١/١ وما بعدها ، وابن عصفور ، الممتع ، ص : ٥١٣/٢ وما بعدها .

(٢) المصادر أنفسها .

(٣) شرح الشافعية للاستراباذي ، ص : ٢٨/١ ، ومجموعة الشافعية ، ص : ١٣/٢ .



وعرف القلب «بما هو مذهب سيويه . . لأنه لو لم يقدر القلب أدى في عدم القلب إلى مذهبين، أحدهما مذهب الكسائي، والآخر مذهب الفراء، ولكن مذهب الكسائي بالنسبة إلى مذهب الفراء أصح ( . . ) وإن كان مذهب سيويه أصح منهما، وذلك لأن:

١ — مذهب سيويه أولى إذ لا يلزمه مخالفة الظاهر إلا من وجه واحد وهو القلب مع أنه ثابت في لغتهم في أمثله كثيرة.

٢ — ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين، الأول منع الصرف بغير علة والثاني أنها جمعت على أشاوي، وأفعال لا يجمع إلى أفاعل.

٣ — ويلزم الفراء مخالفة الظاهر من وجوه:

الأول : أنه لو كان أصل شيء «شيتاً» كيّن لكان الأصل شائعاً كثيراً، ألا ترى أن بيناً أكثر من بين وميت أكثر من ميت؟

الثاني : أن حذف الهمزة في مثلها غير جائز، إذ لا قياس يؤدي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف.

الثالث : تصغيرها على «أشياء»، فلو كانت «أفعلاء» لكانت جمع كثرة، ولو كانت جمع كثرة لوجب ردها إلى المفرد عند التصغير إذ ليس لها جمع قلة.

والرابع : أنها تجمع على «أشاوي» وأفعلاء لا يجمع على أفاعل.

«ولا يلزم سيويه شيء من ذلك؛ لأن منع الصرف لأجل ألف التانيث وتصغيرها على أشياء لأنها اسم جمع لا جمع وجمعها على أشاوي لأنها اسم على وزن فعلاء فيجمع على فعالي كصحراء وصحاري، وقال في الصحاح أصل أشاوي أشائي. فليست الهمزة ياء فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الوسطى وقلبت الأخيرة ألفاً، وأبدلت من الأولى واواً»<sup>(١)</sup>.

(١) مجموعة الشافية، ص: ٢٥/١، وما بعدها.

## خامساً - وزن الكلمات التي وقع

### فيها الحذف وطرق معرفته

إذا كان في الموزون حَذَفٌ، حُذِفَ في الزَّنة مثله، فيقال: قاضٍ على وزن فاعٍ، بحذف اللام<sup>(١)</sup>، ويعرف الحذف بعدة طرق، منها:

١ - الاشتقاق، فإنك إذا علمت ما اشتقت منه، حكمت بأن فيها حذفاً، مثل: قُل: من: قال يقول، فوزنه: قُلْ.

٢ - أصلها: الذي غيرت هي منه بالحذف، فإنك إذا علمت أنه أصل لها حكمت بأن فيها حذفاً مثل: غد، مع العلم بأن أصله: غدو.

٣ - لزوم الإخلال بالقاعدة المقررة عندهم، على تقدير عدم فرض الحذف، أي مخالفتها، كأن يلزم كون المثال على أقل من ثلاثة أحرف، إمّا بدون تأمل مثل: قُل، وقه، ولم يك... وإمّا بأدنى تأمل مثل: رمنا وراموا، وقمت، ويعد، ويسل، فإن الضمائر كلمات على حدة وليست من أصول الأفعال. وكذا حروف المضارعة. أو كأن يلزم عدم وجود الأبنية الأخيرة للاسم، أعني الخماسية، وهذا الشق إنما يتحقق في تكسير الخماسي وتصغيره مع كونهما مستكرهين فإنهما إنما يكونان بحذف حرف واحد منه على الصحيح، مثل فرازد وسفارج وفريزد وسفيرج على الأصح، ومثل: فرازد، وجحارش، وفريزق، وجحيرش، على الصحيح<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الجاربردي، ص: ٢٦/١ و ٢٧/١، والاستراباذي، ص: ٣٠/١ وما بعدها، وابن جماعة وحسين الرومي، ص: ٢٧/١، والكرمياني، ص: ٢٨٤/٢، والمنصف، ص: ٩٤/٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ٥١٣/٢، وما بعدها.

(٢) ابن الحاجب، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠ و ٣١٤، والاستراباذي، ص: ٣١/١، والجاربردي، ص: ٢٧/١، ونقره كار الأنصاري، ص: ١٣/٢، والكرمياني، ص: ٢٨٥/٢.

٤ - لزوم الإخلال بالمعنى، لو لم يفرض الحذف أيضاً كما في جُمع المنسوب، مثل أشاعرة وأشاعته في جمع أشعري، فلو لم نقل بحذف ياء النسبة فيها لأدى اللفظ إلى خلاف المراد<sup>(١)</sup>.

ثم استطرد ابن الحاجب قائلاً<sup>(٢)</sup> «إلا أن يُبين فيهما»، أي يبين الأصل في المقلوب والمحذوف بأن يقال مثلاً وزن: قاض: فاعل في الأصل، ووزن أدر أفعّل في الأصل، وذلك بغية الأصل في المقلوب والمحذوف فلا تقلب في الوزن ولا تحذف منه.

ويعلق الاسترأباضي على هذا الاستطراد بقوله<sup>(٣)</sup> «وهو وهم؛ لأنك لا تقول إن أشياء مثلاً عند سيوبه فعلاء، إذا قصدت بيان أصله، بل الذي ترن بفعلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب، تقول أصل أشياء على وزن فعلاء وكذا لا تقول إذا قصدت بيان أصل قاض إن قاض فاعل، بل تقول: أصل قاض فاعل فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف إلا مقلوباً ومحذوفاً، فلا معنى للاستثناء بقوله إلا أن يبين فيهما».



(١) الكرمياني، منظومة الشافية وشرحها (مجموعة الشافية)، ص: ٢٨٥/٢.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣١١.

(٣) شرح الشافية، ص: ٣٢/١.

## الفصل الثاني الفعل الماضي

ينقسم الفعل الماضي قسمين: ماضي الثلاثي وماضي الرباعي،  
وينقسم كل منهما قسمين:  
— الثلاثي المجرد، والثلاثي المزيد فيه،  
— الرباعي المجرد، والرباعي المزيد فيه.

### أولاً - أبينة الماضي الثلاثي المجرد

«للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبينة: فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ»<sup>(١)</sup>، ويلاحظ أن  
«فاء» الفعل مفتوحة — هنا دائماً — حتى «يحصل للمتكلم العذوبة في اللفظ  
ويصغي السامع إليه، لأنس السامع بالأخف، بخلاف الاسم، فإنه لما كان  
خفيفاً يجوزون الابتداء فيه بالثقل»<sup>(٢)</sup>.

أما «عين» الفعل فلها — هنا — «ثلاثة أحوال؛ الفتحة، والكسرة،  
والضمة، ولا يكون السكون كما كان لعين الاسم وذلك لأنه إذا اتصل بالفعل  
الضمائر المتصلة المرفوعة البارزة المتحركة يجب إسكان لامه لئلا يتوالى أربع  
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة ولا

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

(٢) نقره كار، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ٢٠ / ٢.

سيما إذا كان الفاعل من هذه الضمائر، فلو كان العين ساكناً لزم اجتماع الساكنين<sup>(١)</sup>.

لذلك كان للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أحوال نتيجة ضرب حالة «الفاء» الواحدة بحالات «العين» الثلاثة، فيحصل عندنا: فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ.

## ١ - فَعَلَ :

يكون متعدياً ولزماً، وقد مثَّل ابنُ الحاجب للحالين<sup>(٢)</sup> :

— فالمتعدي، نحو: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ، على وزن: فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ،

وَقَتَلَهُ يَقْتُلُهُ، على وزن: فَعَلَهُ يَفْعُلُهُ<sup>(٣)</sup>.

— واللازم، نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ، على وزن: فَعَلَ يَفْعِلُ،

وَقَعَدَ يَقْعُدُ على وزن: فَعَلَ يَفْعُلُ،

وَمَرَّحَ يَمَرِّحُ، على وزن: فَعَلَ يَفْعُلُ<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء «فَعَلَ» لجميع المعاني تقريباً؛ لأنه أخفُّ أبنية الأفعال، ولا يجيء غير «فَعَلَ» بمعنى من المعاني إلا ونرى هذا المعنى موجوداً فيه، لأن اللفظ إذا خفَّ وكثر استعماله واتسع التصرف فيه استعمل لمعاني لا تنضبط<sup>(٥)</sup>.

وبابُ «المغالبة» يبنى على فَعَلْتُهُ أَفْعُلُهُ — بالضم — نحو كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ

(١) المصدر السابق.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥، ينظر أيضاً حول التعدي وال لزوم الكتاب لسيبويه، ص: ٤/٥ وما بعدها.

(٣) ينظر أيضاً الكتاب لسيبويه، ص: ٥/٤ و ٣٧/٤ حيث استعمل ابن الحاجب أمثلة الكتاب نفسها في ص: ٣٠٥ من الشافية.

(٤) المصدران نفسيهما.

(٥) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ٧٠/١، والجاريري، ص: ٤١/١، ونقرة كار والأنصاري، ص: ٢١/٢.

أَكْرَمُهُ<sup>(١)</sup>، وَخَاصَمَنِي فَخَصَصْتُهُ أَخْصُمُهُ، وَغَالَبَنِي فَغَلَبْتُهُ أَغْلِبُهُ.

ومعنى المغالبة أن يغلب أحد الأمرين الآخر في المصدر، فيذكر الفعل بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب. فلا يكون، إذاً، إلا متعدياً، سواءً أكان في الأصل متعدياً أم لازماً؛ لأن الفعل قد يكون من غير هذا الباب، كَنَصَرَ وَخَصِمَ وَكْرَمَ، فإن قصدت هذا المعنى نقلته إليه. واستثنى من هذه القاعدة باب «وَعَدْتُ وَبِعْتُ وَرَمَيْتُهُ»، فإنه أَفْعَلُهُ - بالكسر -<sup>(٢)</sup>؛ أي استثنى منه: المثال الواوي، والأجوف والناقص اليائين، وما عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية:

(أ) فالمثال: سواء أكان معتلاً «الفاء» بالواو نحو: وَعَدْتُ، أم بالياء، نحو: بَسَرْتُ، فإنه لا ينقل من باب: فَعْلُهُ يَفْعِلُهُ إلى باب فَعْلُهُ يَفْعُلُهُ لئلا يلزم خلاف لغتهم، إذ لم يجيء منه مثالٌ مضموم العين فيقال: وَاعَدَنِي فَوَعَدْتُهُ أَعَدُّهُ، وَيَاسَرَنِي فَيَسَرَّتُهُ أَيْسَرُهُ.

(ب) الأجوف والناقص اليائين: نحو: بَاعَ وَرَمَى، فلا يُنْقَلُ الأجوف اليائي أو الناقص اليائي من باب «فَعَلَ يَفْعِلُهُ» إلى باب «فَعَلَ يَفْعُلُهُ»، بل ينقلان إليه إن كانا من غيره، فيقال: بَايَعَنِي فَبَيْعَتُهُ أَيْبَعُهُ، وَرَامَانِي فَرَمَيْتُهُ أَرَمِيهِ، إذ لم يجيء أجوف ولا ناقص يائي من «يَفْعُلُهُ» بالضم - لأنك لو ضمنت العين لانقلبت الياء واواً فيلتبس بدوات الواو.

(ج) ما عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية<sup>(٣)</sup> - عن الكسائي - لأنه عنده

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥، وابن عصفور الممتع، ص: ١٧٣/١.

(٢) المصدران نفسيهما.

(٣) الحروف الحلقية هي: الهاء - الحاء - العين - الغين - الفاء - والهمزة - والألف.

- الهمزة، والهاء، والألف... من أقصى الحلق.

- والعين، والحاء... من وسط الحلق.

- والغين، والخاء... من أدنى الحلق.

— بالفتح — وأشار ابنُ الحاجب إلى ذلك<sup>(١)</sup> بقوله: «وعن الكسائي في نحو شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ — بالفتح — «وذلك غيرُ مستقيم؛ لأنَّ حرفَ الحلق لا يمنعُ عنها الضمُّ؛ لأنَّ ما فيه أحدَ حروفِ الحلق لم يتعين فيه الفتح، بل كثير منه يأتي على الأصل، نحو: بَرَأَ يَبْرُؤُ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ، وقد حكى أبو زيد: شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ — بالضم — وكذا فَاخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ — بالضم — وهذا نصٌّ في عدم لزوم الفتح في مثله»<sup>(٢)</sup>.

## ٢ — قَمِيلَ :

يكون متعدياً ولازماً، وقد مثَّلَ ابنُ الحاجب للحالتين<sup>(٣)</sup>.  
 — فالمتعدي، نحو: شَرِبْتُ يَشْرِبُهُ، على وزن: فَعِلُهُ يَفْعَلُهُ،  
 وَوَمِقَهُ يَمِيقُهُ، على وزن: فَعِلُهُ يَفْعَلُهُ.  
 — واللازم، نحو: فَرِحَ يَفْرَحُ، على وزن: فَعِلَ يَفْعَلُ،  
 وَوَثِقَ يَثِقُ، على وزن فَعِلَ يَفْعَلُ.

ولازم فَعِلَ أكثر من متعدبه.

وقَعِلَ «تكثر فيه العللُ والأحزانُ وأضدادها، نحو سَقِمَ وَمَرَضَ (في العلل) وَحَزِنَ (في الأحزان) وَفَرِحَ (في أضداد الأحزان) كما يقول ابنُ الحاجب<sup>(٤)</sup>، ومعنى تكثر فيه «أي هذه المعاني تكون في «فَعِلَ» أكثر منها في غيره، لا أن «فَعِلَ» يكون فيها أكثر منه في غيرها، لأنه في غيرها أكثر منه فيها»<sup>(٥)</sup>.

(١) المصدران السابقان والكتاب لسيويه، ص: ١٠١/٤.

(٢) الشافعية، ص: ٣٠٥، والاسترأبادي، ص: ٧١/١، والجاربردي، ص: ٤١/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢١/٢، والكتاب، ص: ١٠١/٤.

(٣) الشافعية، ص: ٣٠٥، ينظر أيضاً الكتاب لسيويه، ص: ٥/٤ و ٣٧/٤، و ١٧/٤.

(٤) الشافعية، ص: ٣٠٥، والكتاب لسيويه، ص: ١٧/٤.

(٥) نقره كار والأنصاري، ص: ٢٤/٢.

ويجيء الألوان والعيوب والحلي كلها عليه، أي يجيء:

— الألوان : كَأَدِمَ وَسَمِرَ.

— والعيوب: كَعَجِفَ (من عيوب الجسد) وَخَرِقَ وَعَجِمَ (من عيوب النفس)<sup>(١)</sup>.

— والحلي : كَبَلِجَ.

ويجيء أيضاً عليه:

فَزَعَتْ فَزَعَاءً. وهو فَرَعٌ، وَفَرِقَ يَفْرِقُ فرقاً وهو فَرِقٌ، وَوَجَلَ يُوْجَلُ وَجَلًا وهو وَجَلٌ<sup>(٢)</sup>، كل هذه تأتي على «فَعِلَ»، وليس معنى ذلك أن «فَعِلَ» مختصُّ بها؛ «قال ابن الحاجب في شافيته»<sup>(٣)</sup>: وقد جاء أَدِمَ وَسَمِرَ وَعَجِفَ وَخَرِقَ وَخَرِقَ وَزَعَنَ — بالكسر والضم — «.

٣ — قُلَّ:

نحو: كَرُمَ يَكُرُمُ، ولم يذكر له ابنُ الحاجب إلا مثالا واحداً؛ لأنه لازم دائماً، ومضارعه مضمومُ العين<sup>(٤)</sup>، ولأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعلُه قصداً لغيره، نحو: شَرَفَ وَطَرَفَ<sup>(٥)</sup>.

ومعنى «قُلَّ لأفعال الطبائع» ما جبل عليه الإنسان من الأفعال الصادرة عن الطبيعة، وذلك نحو: حَسُنَ، وَقَبِحَ، وَوَسُمَ، وَقَسُمَ، وَكَبُرَ، وَصَغُرَ، وَطَوَّلَ، وَقَصُرَ، وَغَلُظَ، وَسَهَّلَ، وَصَعُبَ، وَسَرُعَ، وَبَطَأَ، وَحَلُمَ، وَرَفُقَ... فهذه

(١) ينظر الكتاب أيضاً لبيوه، ص: ١٧/٤.

(٢) مبيوه، الكتاب، ص: ١٨/٤.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢٩٠، والكتاب لبيوه، ص: ٣٨/٤.

(٥) ابن جني، المنصف، ص: ٢١/١.



الأوصاف مخلوقة، وتدلُّ على الصفة التي طبع فيها صاحبها؛ أي الحسن، والقيح، والوسامة، والفسامة، والكبر، والصغر، والطول، والقصر، والغلظ، والسهولة، والصعوبة، والسرعة، والبطء، والثقل، والحلم، والرفق، كما يجري غير الغريزة مجراها، إذا كان له لبث ومكث، نحو: حَلُمَ، وَبَرَّعَ، وَكَرُمَ، وَفَحُشَ<sup>(١)</sup>. ويلاحظ أن عينه قد ضُمَّت لأنها كانت خلقة وطبيعة، وصاحبها أسلوب الاختيار، لذا جعل الضم علامة للخلقة<sup>(٢)</sup>.

وهذا البناء لازم دائماً — كما مرَّ — وقد اعترض ابنُ الحاجب على القائلين بأن «فَعَلَ» جاء متعدياً في حالتي التضمين والتحويل<sup>(٣)</sup>؛

(١) اعترض على التضمين عند من قال: رَحَّبْتُكُم الدارُ؛ أي وسعْتُكم على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي حين قال أن هذيلاً تجعل الكلمة التي على وزن «فَعَلَ» متعدية، إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها<sup>(٤)</sup>، كقول علي بن أبي طالب: «إن بشراً قد طَلَعَ اليمنَ»: أي بَلَغَ، فَضَمَّنَهُ معنى البلوغ<sup>(٥)</sup>...

لكن ابن الحاجب يجعله شاذاً، ويقول<sup>(٦)</sup>: «وشدَّ رَحْبَتَكَ الدارُ: أي رَحَّبَتْ بك»، فكثرت استعماله، فحذفوا الباء اختصاراً، فهو في الحقيقة غير متعدٍّ، فإنك لو قلت في شُرُفت بكذا: لا يكون متعدياً، فشذوذه من جهة

(١) الاسترأبادي، ص: ٧٤/١.

(٢) الكتاب، ص: ٢٨/٤، والجاربردي وابن جماعة، ص: ٤٤/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢٤/٢.

(٣) الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥.

(٤) لسان العرب، مادة رجب، ص: ١١٣٩/١، تصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي.

(٥) ابن جماعة، ص: ٤٤/١، والأشموني، شرح الألفية، ص: ٧٨٥/٣، ولكنتي عدتُ إلى نهج البلاغة فوجدت عبارة الإمام، عليه السلام، هي: «أُنْبِثْتُ بُشْراً قَدْ أَطْلَعَ اليمنَ». راجع نهج البلاغة، الخطبة ٢٥.

(٦) الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥، وينظر كذلك لسان العرب، مادة رجب.

استعماله على صورة المتعدي، قال الخليل: قال نصر بن سيار: أرحبكم الدخول في طاعة الكرمياني: أي أوسعكم، فعذاها، وهي شاذة<sup>(١)</sup>.

(ب) كما اعترض ابن الحاجب على فكرة التحويل أو النقل عند سيويه والكسائي وجمهور النحاة في باب «سُدَّتْ»، وقال<sup>(٢)</sup>: «إِنَّ سُدَّتْ لَيْسَ مِنْ بَابِ «فَعَّلَ» فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِءْ فِي الصَّحِيحِ «فَعَّلَ» مُتَعَدِيًّا فِي الْأَصْلِ، وَلَا هُوَ مَنْقُولٌ إِلَى هَذَا الْبَابِ عَلَى رَأْيٍ مِنْ قَالَ:

إِنْ أَصْلُ «سُدَّتْ»: سَوَّدَتْ - بفتح العين - عَلَى وَزْنِ: فَعَلَتْ،  
وَإِنْ أَصْلُ يَغْتُ يَغْتُ - بفتح العين - عَلَى وَزْنِ: فَعَلَتْ.

لأنه لما عَلِمَ أَنَّ «العين» منهما تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً، فلا يتميز الواوَيَّ من اليائي، حوّلوا الواوَيَّ إلى «فَعَّلَ» - بضم العين - أي سَوَّدَتْ إلى سَوَّدَتْ، واليائي إلى (فَعَّلَ) - بكسر العين - أي يَغْتُ إلى يَغْتُ. ثم نُقِلَت حَرَكَةُ حَرْفِ الْعِلَّةِ إِلَى «الفاء» فصارا إلى: سَوَّدَتْ وَيَغْتُ، ثم حُذِفَ حَرْفُ الْعِلَّةِ لالتقاء الساكنين، فصارا إلى: سُدَّتْ وَيَغْتُ<sup>(٣)</sup>.

وقد رفض ابن الحاجب أن يكون الضمُّ والكسرُ فيهما «لِلنَّقْلِ» مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، لِسَبَبَيْنِ: مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ لَفْظًا وَمَعْنَى،

أَمَّا لَفْظًا: فَظَاهِرٌ:

وَأَمَّا مَعْنَى: فَلَاخْتِلَافُ مَعَانِي الْأَبْوَابِ.

(١) الجاربردي، ص: ٤٤/١، ولسان العرب مادة رحب.

(٢) الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥.

(٣) الاسترأبادي، شرح الشافعية، ص: ٧٨/١، والجاربردي، ص: ٤٤/١. ينظر أيضاً

الكتاب لسيويه، ص: ٣٣٩/٤ وما بعدها، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٥٨/٥٢، وابن جني المنصف، ص: ٢٣٣/١ وما بعدها.

وقال<sup>(١)</sup> : «وأما باب سُذَّةٌ، فالصحيح أن الضَّمَّ لبيان بنات الواو لا للنقل، وكذلك باب بَغْتَةٌ، وراعوا في باب «خِفْتُ» بيان البنية»، وقد تحركت الواو والياء فيهما، فانقلبنا ألفين، وحذفتا. . ثم ضُمَّ «الفاء» في الواوي، وكُسِرَ «الفاء» في اليائي دلالة عليهما<sup>(٢)</sup>.

وقد ارتكب الأولون المحذور المذكور لما رأوا أنهم لم يفرقوا في نحو: خِفْتُ وهَبْتُ بين الواوي واليائي، فقالوا لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضم «في خِفْتُ»، لأنه من الخوف. . وقد رد عليهم ابنُ الحاجب بأن كسر «فاء» نحو «خِفْتُ» إنما هو لبيان البنية؛ لأن الدلالة على البنية أهم من بيان بنات الواو والياء لتعلق الأول بالمعنى والثاني باللفظ، ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في «قلت وبعث»، لأن أصلهما «قَوْلَ وَيَبِّعَ» — بفتح الفاء والعين — فالفتح فيهما لا يدل على حركة العين، فتركوا ذلك، ولكنهم لم يتركوا — أيضاً — بيان بنات الواو والياء حذراً من فوات المقصود أجمع، وذلك بخلاف نحو: خِفْتُ وهَبْتُ فإن كسرة «الفاء» تدل على كسرة «العين»، فراعوا فيه بيان البنية<sup>(٣)</sup>.

ولم يجيء من «فَعَلَّ» أجوف يائي إلا في كلمة واحدة، وهي: هَيَّؤَ الرَّجُلُ: أي صار ذا هيئة، «ولم تقلب الياء في الماضي ألفاً»، إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقبلها واواً؛ لأن المضارع يتبع الماضي في الإعلال، فكنت تقول: هَاءَ يَهُوءُ، فيحصل الانتقال من الأنخف إلى الأثقل<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥.

(٢) الجاربردي، ص: ٤٥/١، والاسترابادي، ص: ٧٩/١.

(٣) الجاربردي، ص: ٤٥/١.

(٤) الاسترابادي، ص: ٧٦/١، والأشموني، ص: ٧٨٥/٣.

وكذلك لم يجرىء من «فَعَلَ» الناقص اليائي إلا: يَهْوُ الرَّجُلُ يَيْهَوُ، بمعنى يَهَيَّ يَيْهَى: أي صار بهيأً، ونَهْوُ الرجل: أي صار ذا نهية، لأنه من «النهية» أي العقل<sup>(١)</sup>.

وقد يجرىء «فَعَلَ»، على قلة، في باب التعجب من الناقص اليائي، ولا يتصرف كِنَعَمَ، وَيُسَّ، فلا يكون له مضارع، وذلك نحو: قَضُوَ الرجلُ: أي ما أَقْضَاهُ، وَرَمُوتَ اليدُ: أي ما أَرَمَاهَا.

ولم يجرىء المضاعف من هذا الباب إلا قليلاً لثقل الضمة والتضعيف، وحكى يونس: كَبَيْتُ تَلَبَّ، وَلَبَيْتُ تَلَبَّ أكثر، وجاء: شَرَّرَ - أيضاً - ، وقالوا في: شَرَّرَ - بكسر العين - كما جاء عَزَزَتِ الشاة: إذا قلَّ لبنها<sup>(٢)</sup>. . . وأما حَبَيْتُ فمقول إلى هذا الباب للتعجب كقَضُوَ وَرَمُوْ، ومنه قول امرئ القيس (من الطويل):

فَقُلْتُ اقْتُلُوْهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا      وَحُبِّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

فأصل: حُبَّ: حَبَبَ - بفتح العين - أو حَبَّ - بكسر العين - ثم نقل إلى «فَعَلَ» - بضم العين - للمدح والتعجب، ثم حذفت الضمة، وأدغم الباء بالباء فصار إلى: حَبَّ - بفتح الحاء - أو حُبَّ - بضم الحاء -<sup>(٣)</sup>.

#### ٤ - فَمِلَ:

يلاحظ أن ابن الحاجب لم يُشر إلى «فَعَلَ»؛ أي إلى الفعل المبني للمجهول، مع أن الأشموني قال<sup>(٤)</sup>: إن «المبرِّد، وابن الطراوة، والكوفيين قد

(١) الاسترأبادي، ص: ٧٦/١، والأشموني، ص: ٧٨٥/٣.

(٢) المصدران نفسيهما.

(٣) المصدران نفسيهما.

(٤) شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، ص: ٢٤٢/٤.

عدوه أصلاً، ومع أن ابن مالك نقل أنه أصل عن سيبويه<sup>(١)</sup>. . . وقد عدّه المازني أصلاً في أبنية الأفعال حين قال<sup>(٢)</sup>: «والأفعال، نحو: ضَرَبَ، وَعَلِمَ، وَضُرِبَ، وَظُرِفَ»، وعذر ابن الحاجب في ذلك واضح؛ لأن «الفعل المبني للمفعول (أو المجهول)، فعلى مثال واحد، وهو: «فُعِلَ»، نحو: ضُرِبَ وَقُتِلَ، وهذا أصله «فَعَلَ أو فَعِلَ» ثم نُقِلَ فُجِعِلَ حديثاً عن المفعول. ألا ترى أن ضُرِبَ منقول من ضَرَبَ، ورُكِبَ من رَكِبَ، ولا يكون «فُعِلَ» منقولاً من «فَعَلَ» ابتداءً؛ لأنَّ «فَعَلَ» لا يتعدى، والفعل لا يُنقل إلى «فُعِلَ» حتى يكون متعدياً قبل النقل<sup>(٣)</sup>.

فـ «فُعِلَ»، إذاً، ليس بناء أصلياً، ولكنه فرع من «فَعَلَ أو فَعِلَ»، على مذهب البصريين، الذين اقتدى بهم ابن الحاجب في هذه القضية.

## ثانياً - أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه

أبنية الثلاثي المزيد فيه على ثلاثة أضرب:

- موازن للرباعي على سبيل الإلحاق،
- وموازن للرباعي على غير سبيل الإلحاق،

■ شرح ألفية ابن مالك للأشموني، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ص: ٨٧٦/٣.

(١) المنصف، ص: ١٧/١. . . كذلك فقد عدّه ابن مالك أصلاً حين قال: «وزد نحو ضُنِنَ» وذلك في الفتية.

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ٢٣/١، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣٠.

شرح الأشموني للألفية، ص: ٧٨٦/٣، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة عشرة (١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م)، ص: ٥٣٢/٢ حيث يشير أبنية الثلاثي المجرد أربعة أوزان، منها: فعل للمبني للمفعول.

— وغير موازن للرباعي .

كما أن الزيادة إما أن تكونَ من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها<sup>(١)</sup> .

#### ١ — الموازن للرباعي على سبيل الإلحاق :

معنى الإلحاق في الفعل الثلاثي المزيد فيه ، أن تزيد حرفاً ، أو حرفين ، أو ثلاثة أحرف ، على أصول الكلمة «زيادة غير مطردة في إفادة معنى ، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف ، وحركاتها المعينة ، والسكنات ، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها من الماضي ، والمضارع ، والأمر»<sup>(٢)</sup> ، إن كان الملحق به فعلاً رباعياً .

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر ، أو سجع<sup>(٣)</sup> . وليس معنى ذلك أنَّ زيادة الإلحاق لا تكون لمعنى أصلاً ، على ما يُتَوَهَّم ؛ لأن معنى «حَوَقَلَ» ، مثلاً ، مخالف لمعنى «حَقَلَ» ، ومعنى «شَمَلَل» مخالف لمعنى شَمَل ، ومعنى «كَوَثَرَ» مخالف لمعنى «كثُر» . وإنما يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ، كزيادة الهمزة في «أكرم» ، و «أكبر» ، و «أفضل» للتفصيل ، وكتكرير العين في «كرَم» ، وكزيادة الألف في «فاعل» ، فلا يقال لهذه الزيادات إنها للإلحاق ، وإنَّ صار اللفظُ بواسطتها على وزن الرباعي ، وذلك لظهورها في معانٍ أخرى ، فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع ظهور إمكان حملها على الغرض المعنوي<sup>(٤)</sup> .

(١) ابن الحاجب ، الشافعية ، ملحق رقم واحد ، ص : ٣٠٥ ، والزمخشري ، المفصل ،

ص : ٢٧٨ ، والشرح الملوكي ، ص : ٦٤ .

(٢) الاسترأبادي ، شرح الشافعية ، ص : ٥٢ / ١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص : ٥٢ / ١ .

(٤) الاسترأبادي ، ص : ٥٢ / ١ ، ونقره كار ، ص : ٢٠ / ٢ .

والموازن للرباعي على سبيل الإلحاق ثلاثة أنواع: ملحق بدحرج، وملحق بدحرج، وملحق باحرنجم:

(١) الملحق بدَحْرَج:

ذكر له ابنُ الحاجب الأمثلة الستة نفسها التي ذكرها الزمخشريُّ وبالترتيب نفسه<sup>(١)</sup>، هي: «شَمَلَلٌ، وَخَوَقَلٌ، وَيَطَطَرٌ، وَجَهْوَزٌ، وَقَلْنَسٌ، وَقَلْسَى». ويلاحظ أنَّ الملحق بـ «دَحْرَج» منه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء، أو قبل العين، أو قبل اللام، أو بعد اللام<sup>(٢)</sup>، ويلاحظ أن الزمخشري، وابنُ الحاجب لم يستوفيا ذكر كل المثل الملحقة بـ «دَحْرَج»، وستزاد هذه المثل في موضعها استكمالاً للبحث.

١ — حرف الإلحاق قبل الفاء<sup>(٣)</sup>:

- يَفْعَلٌ، نحو: يَرْتَأُ رَأْسَهُ أو لحيته: خَضِبَهُما باليرثاء، وهو الحناء.
- تَفْعَلٌ، نحو: تَرْمَسُ بمعنى رَمَسَهُ: أي غَيَّبَهُ في الرمس، وهو القبر، ومنه: تَرَقَّلَ ترقلة: إذا جَرَّ ذيلة وتبختر.
- نَفْعَلٌ، نحو: نَرْجَسَ الدواء، إذا وضع فيه النرجس.
- هَفْعَلٌ، نحو: هَلَقَمَ إذا أكبر اللقم.
- سَفْعَلٌ، نحو: سَنَبَسَ، بمعنى نَبَسَ، أي: نطق.
- مَفْعَلٌ، نحو: مَرَحَب.

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨.

(٢) المزهر، ص: ٤٠/٢، ٤١، والكتاب لسيبويه، ص: ٢٨٦/٤.

(٣) المزهر، ص: ٤٠/٢، والممتنع، ص: ١٦٧/١.

٢ - حرف الإلحاق قبل العين<sup>(١)</sup>:

- فَبَطَلَ، نحو: يَبْطُرُ الذَّابَّةُ، أصله من البطر، وهو الشق.
- فَوَعَلَ، نحو: حَوَّقَلَ؛ كبر وعجز عن الجماع، ويجوز أن يكون مشتقاً من الحلقة.
- فَاَعَلَ، نحو: تَابَلَ القدر بمعنى تبلها.
- فَهَعَلَ، نحو: دَهَبَلَ اللقمة: عظمها.
- فَمَعَلَ، نحو: طَرَمَعَ البناء: طوله، وَحَمَظَلَ الرجل إذا جنى الحمظل، أي الحنظل.
- فَتَعَلَ، نحو: فَتَرَضَ بمعنى: فَرَضَ الشيء: أي قطعه.
- فَتَعَلَ، نحو: فَتَرَضَ بمعنى فرض، وَدَنَقَعَ الرجل، أي: افتقر ولزق بالدقعاء وهي الأرض.
- لكن ابن عصفور يقول<sup>(٢)</sup>: وأما ما حكاه بعض اللغويين من قولهم سَنَبَلَ الزرع وَأَسْبَلَ (إذا أخرج سنبله)، وَدَنَقَعَ الرجل، وما حكاه أبو عبيدة من قولهم: «كَتَنَأْتُ لَحِيَّتَهُ» وَكَتَنَأْتُ إذا طالت وغزر شعرها، فلا حجة في شيء من ذلك على إثبات «فَتَعَلَ». بل تكون النون أصلية، وهي على وزن «فَعَّلَلَ» كـ «أخرج». ويكون «سَنَبَلَ» من «أسبل» كـ «سَبَطَ» من «سَبَطَر»، وكذلك «دَنَقَعَ» من «الدَّقعاء»، و«كَتَنَأَ» من «كَتَأَ».

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣١٤، والكتاب، ص: ٢٨٦/٤، والممتع، ص: ١٦٧/١، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٦٤.

(٢) المتع، ص: ١٧١/١.



٢ - حرف الإلحاق قبل اللام<sup>(١)</sup>:

- فَعْمَلٌ، نحو: قَلَنْتَ وَقَلَنْتُهُ: أي ألبسته القلنسوة، وهو قليل.

- فَمَهَلٌ، نحو: غَلْهَصَهُ، أي قطع غلصمته، أو أخذ بها، والغلصمة: اللحم بين الرأس والعنق.

- فَعْمَلٌ، نحو: شَرَيْفٌ؛ أي قطع شريف الزرع، وهو ورقه، إذا طال وكثر حتى خيف فساده، ونحو: طَشِيأَ رَأْيَهُ وَرَهِيأَ: إذا خلط.

لكن ابن عصفور يقول<sup>(٢)</sup>: لا حجة في هذه الأمثلة على ثبات «فَعْمَلٌ»، لسيين:

أحدهما: أن تكون «الياء» أصلاً في بنات الأربعة، كما كانت في «يَسْتَعُورُ»، لئلا يؤدي إلى إثبات بناء لم يستقر في كلامهم وهو: «فَعْمَلٌ».

والآخر: أن يكون أصل «رَهِيأَ» و«طَشِيأَ» على وزن «فَعْلَى» كـ «قَلَنْتَى»، ثم أبدلت الهمزة من الألف.

- فَعْمَلٌ، نحو: قَضَمَلُ الشَّيْءِ: إذا قطعه، وأصله الفصل؛ وهو القطع وزناً ومعنى، ونحو: جَلَمَطُ الرجل شعره إذا حلقه وأصله الجلط.

- فَعْوَلٌ، نحو: جَهْوَرٌ، إذا رفع صوته وهدف الجهارة.

- فَعْمَالٌ، نحو: بَرَّأَلُ الدِّيكِ، إذا نفش برائله، أي ما استدار من ريش عنقه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ابن الحاجب، الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣١٤، والمزهر، ص: ٤١/٢، والاسترأبادي، ص: ١٨/١، الكتاب، ص: ٢٨٦/٤، والمفصل، ص: ٢٧٨.

(٢) الممتنع، ص: ١٧٢/١.

(٣) ابن جني، التصريف الملوكي، ص: ١٦.

— فَنَقَلَ، نحو: زَهَرَكَ بمعنى أزهق.

٤ — حرف الإلحاق بعد اللام<sup>(١)</sup>:

— فَعَلَّلَ، نحو: جَلَّبَبَ جليبةً، لبس الجلباب، وشَمَّلَلَ: أسرع، وثَانِي شَمَّلَلَ النخل، أخذ شماليله وهو ما يبقى بعد لقاطه من ثمر.

— فَعَلَّى، نحو: قَلَّسَى، وهو قليل، وقَلَّسِيته: ألبسته القلنسوة.

لكن في ألف «قَلَّسَى» خلاف؛ فقد ذكر ابنُ الحاجب<sup>(٢)</sup> أنه للإلحاق، وقال غيره<sup>(٣)</sup> إن الألف لا يكون للإلحاق أصلاً، وأصل ألف قَلَّسَى «ياء» قلبت ألفاً، وإنما لم يُدْغَمْ نحو «شَمَّلَلَ» مع اجتماع المثلين المتحركين فيه، وأُعِلَّ، نحو: سَلَّقَى، بقلب، يائه ألفاً لأن الإدغام مبطل للإلحاق لانكسار وزن الملحق بالإدغام، بخلاف القلب في الآخر فإنه لا ينكسر وزن الملحق به لأن حركة الآخر وسكونه لا يعتبران في الوزن.

— فَعَلَّسَ، نحو: خَلَّسَ، أي خَلَّبَ.

— فَعَلَّمَ، نحو: فَرَّصَمَ الشيءَ إذا قطعه، وأصله الفرص، وَغَلَّصَمَهُ: أي غلصه.

— فَعَلَّنَ، نحو: فَرَّصَنَ الشيءَ، إذا قطعه وأصله الفرص وهو القطع وزناً ومعنى، ومنه فَعَزَّنَ الرجلَ. إذا ضربه فصرعه، وأصله: فَعَزَّ الرجل إذا أهلكه. ومنه: قَطَّرَنَ البعير.

(١) ابن الحاجب، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، والمنصف، ص: ٤٢/١، والكتابات ليويه، ص: ٢٨٦/٤، والممتع، ص: ١٦٧/١، والاسترأبادي، ص: ١٩/١، المزهر، ص: ٤١/٢.

(٢) الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

(٣) نقره كار، مجموعة الشافعية، ص: ٢١/٢.

(ب) الملحق بـ «تدحرج»<sup>(١)</sup> :

ذكر له ابن الحاجب أمثلة الزمخشري نفسها<sup>(٢)</sup>، وهي :

— «تَجَلَّبَبَ، تَجَوَّرَبَ، تَشَيَّطَنَ، تَرَهَّوَكَ، تَمَسَّكَنَ، تَغَافَلَ، تَكَلَّمَ»،  
وستذكر، هنا، أيضاً، الأمثلة التي لم يذكرها ابن الحاجب استكمالاً  
للبحث :

— تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً، نحو: تَجَلَّبَبَ أي لبس الجلباب، وبنائه لل لازم،  
— تَفَوَّعَلَ يَتَفَوَّعَلُ تَفَوَّعُلاً، نحو: تَجَوَّرَبَ أي لبس الجورب، وَتَحَوَّقَلَ،  
وبنائه لل لازم.

— تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً، نحو: تَشَيَّطَنَ الرجلُ: أي صار كالشيطان في  
تمرده، وبنائه لل لازم.

— تَفَعَّوَلَ يَتَفَعَّوَلُ تَفَعُّوْلاً، نحو: تَرَهَّوَكَ في المشي كأنه يموج فيه، وبنائه  
لل لازم.

— تَمَسَّعَلَ يَتَمَسَّعَلُ تَمَسَّعُلاً، نحو: تَمَسَّكَنَ: إذا تشبَّه بالمسكين.

— تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً، نحو: تَغَافَلَ: أظهر الغفلة، لأنه لما لم يُؤدَّ  
الأمر إلى تحريك الألف وسطاً في الفعل حكم الزمخشري وتبعه ابن  
الحاجب بكون ألف تغافل للإلحاق بـ «تدحرج»، وقد سار على  
نهجهما ابن عصفور والسيوطي<sup>(٣)</sup>. . . ويدل على ذلك أن تفاعل يأتي

(١) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، وابن عصفور، الممتع، ص: ١٦٨/١،  
والدققي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٦، والكتاب، ص: ٢٨٦/٤.

(٢) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨.

(٣) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، والاسترأبادي، ص: ٥٧/١، ٦٨/١،  
وابن عصفور، والممتع، ص: ١٦٨/١، و١٦٩/١، والمزهر للسيوطي، ص: ٤١/٢.

في جميع تصاريفه كتدحرج، وأن المصدر يأتي على تفاعل، مثل  
تغافل يتغافل تغافلاً.

لكن جماعة من التصريفيين اعترضوا على إلحاق تغافل بتدحرج<sup>(١)</sup>، لأن  
الألف لا تقع - عندهم - للإلحاق حشواً لا في الاسم ولا في الفعل<sup>(٢)</sup>، وزيادة  
التاء، هنا غالبية في إفادة معنى<sup>(٣)</sup> ولو كان للإلحاق لم يدغم في نحو: مَهْدَدَ،  
ولو كان الألف للإلحاق في تغافل لكان في مصدره وفي اسمي فاعله ومفعوله  
أيضاً<sup>(٤)</sup>:

- تَفَعَّلَ، نحو: تَكَلَّمَ وتَكَرَّمَ، وذلك لموافقة نحو تَكَلَّمَ وتَكَرَّمَ لتدحرج  
في جميع تصاريفه<sup>(٥)</sup>. لكن جماعة من التصريفيين اعترضوا على عد  
«تَفَاعَلَ وتَفَعَّلَ» ملحقين بتدحرج؛ لأن التضعيف في «تَفَعَّلَ» - حسب  
رأيهم - ليس للإلحاق<sup>(٦)</sup>، ولأن زيادة التاء والتضعيف في نحو: تَكَلَّمَ  
مطرودة لإفادة معانٍ<sup>(٧)</sup>، ولأن تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ، وفَعَّلَ غير ملحق  
بتدحرج لاختلافهما في المصدر فكذا مطاوعه<sup>(٨)</sup>.

---

(١) الاسترأبادي، ص: ٥٧/١، ٦٨/١، والجاربردي، ص: ٣٩/١، ونقره كار  
والأنصاري، ص: ٢١/٢.

(٢) الجاربردي، ص: ٣٩/١.

(٣) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ٥٧/١، ونقره كار، ص: ٢١/٢.

(٤) الاسترأبادي، ص: ٥٨/١.

(٥) ابن الحاجب، الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، والمتع، ص: ١٦٨/١،  
والعزهر، ص: ٤١/٢.

(٦) الاسترأبادي، ص: ٥٨/١، ٦٨/١، والجاربردي، ص: ٣٩/١.

(٧) نقره كار، ص: ٢١/٢.

(٨) الأنصاري، ص: ٢١/٢.

— تَفَعَّلَى يَتَفَعَّلَى تَفَعَّلِيًّا، نحو: تَقَلَّسَى، إذا لبس القلنسوة، وَتَجَعَّبَى الجيش ازدحم، وبنائه لل لازم<sup>(١)</sup>.

— تَفَعَّلَتْ، نحو: تَعَفَّرَتْ<sup>(٢)</sup>.

— تَفَعَّلَ، نحو: تَقَلَّسَ<sup>(٣)</sup>.

— تَهَفَّلَ، نحو: تَهَلَّلَمَ، مطاوع هَلَّقَمَ الشيءَ: إذا ابتلعه، وأصله: لَقَمَ اللقمة: إذا أخذها بفيه<sup>(٤)</sup>.

— تَفَعَّلَ، نحو: تَرَهَّيَا من رَهْيَا، إذا خلط في رآيه، فإذا كان رهياً لم يثبت على فَعَّلَ، بل يحتمل أن تكون الياء أصلاً؛ أي على وزن «فَعَّلَلْ»، أو يكون أصله رهياً على وزن فَعَّلَى كَقَلَّسَى، ثم أبدلت الهمزة من الألف<sup>(٥)</sup> فإن ترهياً قد تكون تَفَعَّلَلَّ على اعتبار الياء من أصل الكلمة، وقد تكون: تَفَعَّلَى على اعتبار الهمزة مبدلة من الألف.

(ج) الملحق بـ «أحرنجم»:

ذكر له ابن الحاجب مثلي الزمخشري<sup>(٦)</sup>؛ وهما:

— أَفَعَنْلَلَّ يَفَعَنْلَلُّ أَفَعَنْلَلًّا، نحو: أَفَعَنْسَسَ: رجع وتأخر، وَاغْفَنْجَجَ؛ أي أسرع، وبنائه لمبالغة اللازم، لأنه يقال: قَعَسَ الرجلُ: إذا خرج

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١٦٨/١، والمزهر للسيوطي، ص: ٤١/٢، والأنصاري،

ص: ٢١/٢، والدنفري، بناء الأفعال، ص: ٥٦٧.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) المصادر أنفسها.

(٤) الاسترأبادي، ص: ٦٩/١ مع هامش الصفحة نفسها.

(٥) ابن عصفور، الممتع، ص: ١٧٢/١.

(٦) الشافعية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، ينظر أيضاً المزهر، ص: ٤١/٢،

والممتع، ص: ١٦٩/١.

صدره في الجملة ويقال: اقْعَنْسَسَ الرجل: إذا أخرج صدره وخرج ظهره مبالغة.

— افْعَنْلَى يَقْعَنْلِي افْعَنْلَاء، نحو: اسْلَنْقَى مطاوع سلقى، أي صرع، واخْرَنْبَى؛ أي نام واستلقى على ظهره أو إذا تهيأ للغضب والشر، وبنائوه لل لازم<sup>(١)</sup>.

لكن قيل: «ليس الهمزة والنون فيهما للإلحاق، بل إحدى سيني اقْعَنْسَسَ وألف اخْرَنْبَى للإلحاق فقط، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً»<sup>(٢)</sup>.

ومع أن إلحاق ما سواهما بأخرنجم نادر<sup>(٣)</sup> فقد ذكر بعضهم بعض الأمثلة الملحقة، وهي:

— افْعَنْلَاء، نحو: اخْبَنْطَأ<sup>(٤)</sup>.

— افْوَنْعَلْ، نحو: اخْوَنْصَلْ<sup>(٥)</sup> الطائر: ثنى عنقه وأخرج حوصلته، وعدّه، أيضاً، صاحب المزهر من السداسي غير الملحق<sup>(٦)</sup>.

— افْعَنْمَلْ، نحو: اهُرَنْمَعَ الرجلخ: إذا أسرع في مشيه، وكذلك إذا كان سريع البكاء والدموع. وقالوا: اهُرَنْمَعَ في منطقته إذا اتهمك وأكثر، والنون زائدة فيه بلا خلاف، وأما الميم فقال ابن سيده: إنها زائدة، وقال ابن بري هي أصلية فوزنها افْعَنْلَلْ، وهذا الوزن من التواد<sup>(٧)</sup>.

(١) الدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٧.

(٢) الاسترأبادي، ٥٤/١.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ص: ٢٠١.

(٤) المزهر، ٤١/٢.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الاسترأبادي، ٦٩/١ مع هامش الصفحة نفسها.

— اَفْعَوْلَلْ، نحو: اغْشَوْجَجَ البعير، أي أسرع<sup>(١)</sup>.

— اَفْعِيلْ، نحو: اهْيَيْجَ الرجلُ، إذا مشى مشية فيها تبختر وتهاد<sup>(٢)</sup>.

لكن ابن عصفور يقول<sup>(٣)</sup> إن «اَفْعَوْلَلْ»، و«اَفْوَنَعَلْ»، و«اَفْعِيلْ» لم يذكرها أحد إلا صاحب العين فلا يلتفت إليها.

وقيل: إن اَفْعَنَلَلْ كاسْحَنَكْ، وَاَفْعَنَلَى كاسْلَنَمَى، وَاَفْعِيلْ كاهْيَيْجَ، وَاَفْوَنَعَلْ كاخْوَنَصَلْ، وَاَفْعَوْلَلْ كاعْشَوْجَجَ، وَاَفْعَنَلَاءَ كاخْبَنَطَأَ، أبنية غير ملحقة بالرباعي، ولكنها مماثلة له في الوزن وهي سداسية<sup>(٤)</sup>.

(د) الملحق بـ «اَفْعَلَلْ»:

— اَفْعَلَلْ يَفْعَلِلُ اَفْعِلَلَا، نحو: اَفْشَعَرَّ يَفْشَمِرُّ اَفْشَعَرَارًا، وهو نادر، نحو: اَبْيَضَضَّ، ألحق بـ «اَفْشَعَرَّ»<sup>(٥)</sup>.

وأما:

— اَكْوَهَذَ الفرخ: أي ارتعد إلى أمه لتزقه،

— وَاَكْوَأَلْ الرجلُ: إذا كان قصيراً في غلظة وشدة،

فوزنهما: اَفْعَلَلْ، نحو: اَفْشَعَرَّ، والواو أصل في بنات الأربعة كما كانت أصلاً في «وَرَنْتَلْ» (الداهية) لأن: اَفْعَوَعَلَّ بناء لم يستقر في كلامهم<sup>(٦)</sup>، وهو مقتضب وقد يطاوع «فعلل» والإلحاق به نادر<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١٧١/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الممتع، ص: ١٧١/١، وينظر المزهري، ص: ٤١/٢.

(٤) المزهري، ص: ٤١/٢.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الممتع، ص: ١٧١/١، و ١٧٣/١.

(٧) ابن مالك، التسهيل، ص: ٢٠١.

## ٢ - الموازن للرباعي على سبيل غير الإلحاق :

ذكر ابن الحاجب أَحَدَ عَشَرَ مثلاً؛ وهي الأمثلة نفسها التي ذكرها  
الزمخشري<sup>(١)</sup>، وهي :

— أَفْعَلَ، نحو: أَخْرَجَ يَخْرُجُ إخراجاً،

— فَعَلَ، نحو: جَرَّبَ يَجْرِبُ تجريباً،

— فَاعَلَ، نحو: قَاتَلَ يقاتل مقاتلة وقتالاً وقتيلاً.

لكن بالرغم من أن هذه الأمثلة الثلاثة موازنة لـ «دحرج» في وزنه، إلا  
أنها غير ملحقة به؛ «لأن مصادرها: إِفْعَالٌ وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ، ولا تكفي مساواة  
إِفْعَالٍ وَفِعَالٍ وَفِعَالٍ، كـ «أخرج إخراجاً وقاتل قتيلاً وكذب كذاباً، لِفِعْلَالٍ  
مصدر فَعَّلَلٌ، لأن المخالفة في شيء من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم  
الإلحاق، ولا سيما وأشهر مَصْدَرِيّ فَعَّلَلٌ : فَعَّلَلَهُ»<sup>(٢)</sup>.

لذلك نراهم جعلوا «شَعَّلَلٌ» ملحقاً بـ «دحرج» دون «أخرج وجرب وقاتل»  
لأن المصدرين في شَعَّلَلٌ وَدَحْرَجٌ متوافقان، فيقال: دحرجة وشمللة، ولم  
يجيء مصدر أخرج وأخويه على ذلك.

فإن قيل إنهم قالوا: أخرج إخراجاً كما قالوا دحرج دحراجاً، أجيب عنه  
بوجهين :

( أ ) أن الاعتبار إنما هو بـ «الفعللة» لأطرافها وعمومها في جميع صور  
«فَعَّلَلٌ»، وأما «الفِعْلَال» فلا اعتداد به لأنه دخيل فيه غير مطرد،  
فيأنهم لم يقولوا [قحطاباً وعرباداً] بل قحطبة وعريدة.

(١) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، والدنفري، بناء الأفعال، ص: ٥٥٩،  
٥٦٠.

(٢) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ٥٥/١، والشرح الملوكي، ص: ٦٧.



(ب) إن الشرط توافق المصادر أجمع، وهذا غير متوفر في أخرج وأخويه<sup>(١)</sup> :

— إِنْفَعَلَ، نحو: انْطَلَقَ.

— إِفْتَعَلَ، نحو: إِفْتَدَرَ، وَاسْتَكَانَ على رأي من قال إن اسْتَكَانَ من السكون، فالمدُّ شاذُّ، وزيدت الألف لإشباع الفتحة؛ لأن أصله «استكن» كقول عنترة في معلقته (من الكامل):

يَبْنَعُ من ذَفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةَ زِيَاةٍ مِثْلِ الْفَيْقِ الْمُكْدَمِ

فأصل يَبْنَعُ: يَنْبَعُ، فأشبع فتحة الباء فصارت ألفاً<sup>(٢)</sup>، إلا أن الإشباع في استكان لازم عند هذا القائل بخلاف: يَبْنَعُ، وكقول ابن هرمة (من الوافر):

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حَيْثُ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرُّجَالِ بِمُتَزَّاحٍ

أي: بمنتزح، فتولدت الألف من إشباع فتحة ما قبلها، وقرأ الحسن وابن هرمز «واعتدت لهن مُنْكَاءً»<sup>(٣)</sup> — على وزن «مفتعال»<sup>(٤)</sup> — وذلك بإشباع فتحة الكاف من (مُنْكَاءٍ) ..

(١) الجاربردي، ص: ٣٩/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢٢/٢.

(٢) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية، ص: ٣٣٢.

(٣) سورة يوسف ١٢، آية ٣١. وانظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي والدكتور عبد الفتاح شلبي القاهرة: لجنة إحياء التراث، (١٣٨٩هـ - ١٩٧٩م)، ص: ٣٤٠/٢.

(٤) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ٦٩/١، والجاربردي، ص: ٤٠/١، والبغدادلي شرح شواهد الشافية، ص: ٢٤/٤.

لكن اعترض على زيادة الألف — هنا — لإشباع الفتحة، فلو كان ذلك كذلك لما ثبت في جميع تصاريفه، نحو: يستكين ومستكين.

ويرد على هذا الاعتراض بأنه يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة، كما قالوا في «مَكَان» وهو: «مَفْعَل»، على توهم أصالة الميم لثباته في جميع تصاريفه<sup>(١)</sup>.

— إِسْتَفْعَلَ، نحو: إِسْتَخْرَجَ، واشتكَانَ على رأي من قال إنها من «كان» فالمد قياسي، وعندهم أن أصل استَكَانَ: استكون قلبت الواو ألفاً<sup>(٢)</sup> فهذا الألف عندهم قياسي.

واختلفوا في أصل «استكان»، بعدما اتفقوا على وزنها، أي على: إِسْتَفْعَلَ، قيل: من «الكون»، وقيل من «الكين» والسين للانتقال كما في استحجر أي انتقل من كون إلى كون آخر، أي من العزة إلى الذلة، أو صار كالكين، وهو لحم داخل الفرج: أي صار مثل الكين لأنه في أسفل موضع وأذله.

وقد أبدى أبو علي الفارسي هذا الرأي فقال في قوله تعالى: ﴿فَمَا ضَعَفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾<sup>(٣)</sup>، لا أقول إنه: افتعلوا، من السكون، زيد الألف كما في «مُتَّزَّحٍ»، لكنه عندي: «استفعلوا مثل: استقاموا، والعين حرف علة، ولذا ثبت في اسم الفاعل نحو: مستكين وفي نحو: يستكين»<sup>(٤)</sup>.

والسبب الذي جعل «استخرج» غير موازن لـ «أحرنجم»، وجعل اقنعس

(١) نقره كار والأنصاري، ص: ٢٢/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) سورة آل عمران ٣، آية ١٤٥.

(٤) الجاربردي، ص: ٤١/١، والاسترابادي ص: ٢٠/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢٢/٢.

موازناً له، أنهم لم يعنوا بالموازنة صورة حركات وسكنات، وإنما عنوا به وقوع القاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به، وإن كان ثم زيادة فلا بد من مماثلته في الملحق «واستخرج» بالنسبة لـ «أحرنجم» على خلاف ما ذكره في الأصلية والزيادة جميعاً، أما في الأصلية فلأن الخاء وهو «قاء» الكلمة وقعت موقع النون الزائدة في الأصل، وأما في الزيادة، فلأن النون واقعة في الأصل بعد «الفاء» والعين وليس في الفرع نون في موضعها<sup>(١)</sup>.

— إَفْعَالٌ، نحو: إَشْهَابٌ،

— إَفْعَلٌ، نحو: إَشْهَبٌ،

— إَفْعَوْعَلٌ، نحو: إَغْدَوْدَنَ النَّبْتُ: طال، وأَغْشَوْشَبَ وأخْشَوْشَنَ.

— إَفْعَوْلٌ، نحو: اَعْلَوْطَ، وَاَعْلَوْطَتِخَ البعيرُ: تعلقتُ بعنقه وَعَلَوْتُهُ، وَاَجْلَوَذَ.

وقد أهمل ابن الحاجب بعض الأمثلة وهي:

— اَفْعَلٌ، نحو: اَذْبَخَ..

— اَفْعَلِيٌّ، نحو: اَجْأَوِي.

وقد اعتبرهما صاحب المزمهر خطأً، لأن اَذْبَخَ: اَفْعَلٌ، وَاَجْأَوِي: اَفْعَلِلٌ<sup>(٢)</sup>.

— تَفَعَّلَ، نحو: تَحَلَّمَ وتَأَثَّم وتَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ وتَعَرَّبَ<sup>(٣)</sup>.

— تَفَاعَلَ، نحو: تَقَاتَلَ، وقد اعتبر ابن الحاجب تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ من الأبنية

(١) الجاربردي، ص: ٤٠/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢٢/٢.

(٢) السيوطي، المزمهر، ص: ٤١/٢.

(٣) سيويه، الكتاب، ص: ٧٠/٤، و ٧١/٤.

ابن قتيبة، أدب الكاتب، بيروت: دار صادر (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م)، ص: ٤٩٤.

الملحقة بـ «دحرج» مثله في ذلك مثل الزمخشري وابن عصفور والسيوطي<sup>(١)</sup>.

### ٣ — معاني بعض أبنية الماضي المرّيد فيه من الثلاثي لغير الإلحاق:

لا بد للمزيد فيه لغير الإلحاق من معنى، لأنها، إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى، كانت عبثاً. لذلك أفرد ابنُ الحاجب لكل واحد من زيادات الإلحاق بحثاً مستقلاً يبين فيه معانيه التي صار إليها بعد الزيادة وقد قلّد الزمخشري فأخذ عنه المادة والمنهج معاً<sup>(٢)</sup>، فمعاني:

#### (١) أفعل:

أي ما دخلته الهمزة عديدة، منها:

١ — التعدية غالباً، نحو: أَجْلَسْتُهُ وَأَخْرَجْتُهُ وَأَذْهَبْتُهُ، قال تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومعنى: التعدية أن تُضْمَنَ الفعل معنى التصيير، فيصير الفاعل في المعنى مفعولاً للتصيير فاعلاً لأصل الفعل في المعنى، كما يقول ابن الحاجب في الشرح المنسوب إليه<sup>(٤)</sup>، أي: أن تجعل ما كان فاعلاً للآزم مفعولاً لمعنى الجعل، فاعلاً لأصل الحدث على ما كان<sup>(٥)</sup> وذلك:

— إذا أردت جعل الآزم متعدياً ضمته معنى التصيير بإدخال الهمزة

(١) الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨.

(٢) الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٨٠.

(٣) الآية ٢٠ من سورة الأحقاف.

(٤) ابن جماعة وحسين الرومي (مجموعة الشافعية)، ص: ٤٥/١.

(٥) الاسترأبادي، شرح الشافعية، ص: ٨٦/١.

عليه، ثم جئت باسم وصيرته فاعلاً لهذا الفعل المُضَمَّن معنى التصيير، وجعلت الفاعل لأصل الفعل مفعولاً لهذا الفعل<sup>(١)</sup> كقولك، خَرَجَ زيدٌ، فزيد فاعل خرج اللازم، فإذا أدخلت الهمزة أصبح: أَخْرَجْتُ زيداً. فأصبح الفاعل مفعولاً.

— وإذا دخلت الهمزة على فعلٍ متعدٍّ إلى مفعول واحد جعلته متعدياً إلى مفعولين نحو: حَفَرَ زيدٌ النهرَ، فيصير بعد دخول الهمزة: أَحْفَرْتُ زيداً النهرَ، أي جعلته حافراً له، فالأول مجعول والثاني محفور، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل، لأن فيه معنى الفاعلية<sup>(٢)</sup>.

— إذا دخلت الهمزة على فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولين صيرته متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، وذلك في فعلين فقط وهما: «أعلم وأرى»، ويكون المفعول الأول للجعل، والثاني والثالث لأصل الفعل<sup>(٣)</sup>، فيقال: علمتُ الكتابَ سهلاً، أي أيقنته سهلاً، فالكتاب مفعول به أول «وسهلاً» مفعول به ثانٍ، فإذا أدخلت الهمزة يصير إلى: أعلمتُ زيداً الكتابَ سهلاً.

وقد اعترض الاسترأباديُّ على قول ابن الحاجب «الغالب في أَفْعَلَ أن يكون للتعديّة» واقترح قول<sup>(٤)</sup>: «الغالب أن يَجْعَلَ الشيء ذا أصله» لأنه يصبح أعم؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً، نحو: أَفْحَى قِدْرَهُ: أي جعلها ذات

(١) الجاربردي، ص: ٤٥/١.

(٢) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ٨٦/١، ونقره كار، ص: ٢٦/٢.

(٣) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ٨٦/١.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٨٧/١.

فحاً وهو الأَبْزَاز (التوازل)، وَأَجْدَاهُ؛ أي جعله ذا جَدْي، وأذهب: أي جعله ذا ذَهَب..

وقد «يجي» «أَفْعَل» لجعل الشيء نَفْسَ أَصْلِهِ إن كان الأصل جامداً، نحو: أَهْدَيْتُ الشيءَ: أي جعلته هَدِيَّةً أو هَدِيًّا<sup>(١)</sup>.

٢ - التعريض: أي أن يجعل فاعل أفعَل مفعوله معرضاً لأصل الفعل سواء صار مفعولاً له أم لا، وذلك نحو: أَبَعْتُ: أي عرضته للبيع سواء بيع أم لا، أو في جعل فاعل الفعل الثلاثي معرضاً لمصدره، نحو: باعَ زيدُ فرسَهُ، وأبعته، أي عرضته لأن يبيع فرسه وينسبه للبيع<sup>(٢)</sup>، وكذا أقتله: أي عرضته للقتل سواء قتل أم لا، وأسقيته: أي جعلت له ماءً وسقياً شرب أو لم يشرب، وسقيته: أي جعلته يشرب، وأقبرته: أي جعلت له قبراً قُبِرَ أولاً<sup>(٣)</sup>.

وقال الفراء: تقول: أَبَعْتُ الخيلَ، إذا أردت أنك مسكتها للتجارة والبيع، فإن أردت أنك أخرجتها من يدك قلت: بعْتُها. قال: وكذلك قالت العرب: أَعْرَضْتُ العِرْضَانَ، أي أمسكتها للبيع وعرضتها ساومت بها<sup>(٤)</sup>.

٣ - لصيرورة ما هو فاعل أفعَل صاحب شيء، فنقول افعَل الشيء: صار كذلك وأصابه كذلك، وهو على ضربين<sup>(٥)</sup>:

(أ) إما أن يصير صاحب ما اشتق منه، نحو: أَغَدَّ البعيرُ، أي صار ذا غدة، وَالْحَمَّ زَيْدٌ، أي صار ذا لحم، وَأَطْفَلَتِ المرأةُ: أي صارت

(١) الاستراباذي، شرح الكافية، ص: ٨٧/١، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٧٥.

(٢) الأنصاري، ص: ٢٧/٢.

(٣) الكتاب، ص: ٥٨/٤، والاستراباذي ص: ٨٦/١.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب، ص: ٤٧٢.

(٥) المصدر نفسه، ص: ٤٧٥، وسيبويه، الكتاب، ص: ٥٩/٤، ٦٠/٤، والاستراباذي، ص: ٨٨/١.

ذات طفل، وَأَخْسَرَ وَأَيْسَرَ وَأَقْلَّ، أي صار ذا عسر ويسر وقلة،  
وَأَزَابَ: أي صار ذا ريبة.

(ب) وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه، نحو: أُجْرِبَ  
الرجلُ: أي صار ذا إيل ذات جرب، وَأَقْطَفَ: أي صار ذا خيل  
تقطف إذا أساءت خيله السير وأبطأت، وَأُخْبِتَ: أي صار ذا  
أصحاب خباء، أَلَامَ: أي صار صاحب قوم يلومونه.

٤ - الحينونة، ومنه: أَخْصَدَ الزرعُ: أي حان وقت حصاده، وقال ابن  
الحاجب وهو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا، أي: صار الزرع ذا حصاد، وذلك  
بحينونة حصاده، نحو: أَجَدَّ النخلُ وأَقْطَعَ، أي حان له أن يقطع ثمره<sup>(١)</sup> وَأَزَكَبَ  
المهر: حان أن يركب، وَأَتَجَثَّ الخيل، حان نتاجها، وأشهر القوم: أتى عليهم  
شهر، ومنه أجزروا وأجدوا وأغلوا<sup>(٢)</sup>.

٥ - الدخول في الزمان: وهذا النوع يدخل، أيضاً، في «صيورته» ذا  
كذا، وذلك بدخول الفاعل في الوقت المشتق منه أفعل، نحو: أَضْيَعَ وَأَمْسَى  
وَأَفْجَرَ وأشهر أي دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر<sup>(٣)</sup>.

ومنه دخول الفاعل في وقت ما اشتق منه أفعل، نحو: أَشْمَلْنَا وَأُجْنِبْنَا  
وَأَصْبَيْنَا وأَذْيَرْنَا، أي دخلنا في أوقات هذه الرياح، وقت ريح الشمال وريح  
الجنوب وريح الصبا وريح الدبور<sup>(٤)</sup>، قال سيويه<sup>(٥)</sup>: ومنه أَدْنَقَ، أي حصل

---

(١) سيويه، الكتاب، ص: ٦٠/٤، والاسترابادي، ص: ٨٩/١، و ٩٠/١، والشافعية،  
ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٧٥.

(٣) سيويه، الكتاب، ص: ٦١/٤، و ٦٢/٤، والاسترابادي، وشرح الشافعية،  
ص: ٩٠/١ - ٩٣.

(٤) الاسترابادي ص: ٩٠/١، إلى ٩٣/١.

(٥) الكتاب، ص: ٦١/٤.

في وقت الدنف، وهو المرض الملازم أو المرض مطلقاً.

٦ - الدخول في المكان: وهذا النوع يدخل أيضاً في «صيرورته ذا كذا» أي الدخول في المكان الذي هو أصله والوصول إليه<sup>(١)</sup>، وذلك نحو: أَتَجَدَّ، أي وصل إلى نجد ودخلها، وأَجِبل، أي وصل إلى الجبل وتسلقه، وأمصر، أي وصل إلى مصر ودخلها<sup>(٢)</sup>.

٧ - الوصول إلى العدد: وهذا النوع، أيضاً، من «صيرته ذا كذا» ويعني الوصول إلى العدد الذي هو أصله، نحو: أعشر وأتسع وألف، أي وصل إلى العشرة والتسعة والألف<sup>(٣)</sup>.

٨ - وجود الشيء على صفة معينة: أي لوجودك مفعول أفعل على صفة هي كونه فاعلاً لأصل الفعل، نحو: أكرمت فأربط: أي وجدت فرساً كريماً، وأسمنت، أي وجدت سميناً، وأبخلته أي وجدته بخيلاً.

أو كونه مفعولاً لأصل الفعل، نحو: أحمده أي وجدته محموداً<sup>(٤)</sup>، وأذمته وأخلفته: أي وجدته مذموماً ومخلاً فأللوعده، وأفهرته إذا وجدته مفهوراً<sup>(٥)</sup>.

٩ - الدلالة على السلب أو ضده: أي إزالة الفعل عن المفعول، نحو: أشكيت، أي أزلت شكواه أو أحوجته إلى الشكاية، وأطلبت الرجل: أحوجته إلى الطلب، أو أسعفته بما طلب، وأعجمت الكتاب، أي أوضحته وأزلت عجمته<sup>(٦)</sup>.

(١) الاسترأبادي، ص: ٩٠/١، ٩٣/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكتاب، ص: ٦٠/٤، والاسترأبادي، ص: ٩٠/١، ٩٣/١.

(٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٧٣.

(٦) ابن يمش، الشرح الملوكي، ص: ٤٨، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٨٠،

والكتاب لسيويه، ص: ٦٢/٤.



١٠ - الدلالة على معنى «فَعَلَ»: أي نسبة أصل الفعل إلى الفاعل وهو للزيادة في المعنى، نحو: قلته وأقلته، وشغلته وأشغلته، وجذ في الأمر وأجذ، وصددته وأصددته وبكر وأبكر، وقالوا: أسقاء الله بمعنى سقاء الله، وأنشدوا قول لييد (من الوافر):

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقِبَائِلُ مِنْ هِلَالٍ

ولكن الأصمعي والأعلم قالا، إنهما يفترقان، فمعنى سَقَيْتُهُ: ناولته الشراب، ومعنى أَسْقَيْتُهُ جعلت له ماء يشربه أو عرضته لذلك، أو دعوت له<sup>(١)</sup> وأصل ذلك أن كل واحد منها لغة لقوم، ثم تختلط فتستعمل اللغتان<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون أَفْعَلْتُ وفَعَلْتُ متفقين في المعنى، نحو: وَحَى وَأَوْحَى، وَأَنْهَجَ الثوبَ وَنَهَجَ<sup>(٣)</sup>.

وقد يكون أَفْعَلْتُ وفَعَلْتُ متفقين معنى مختلفين في التعدي، نحو: رفقت به وأرفقته، وزريت عليه وأزريت، وذهب بالشيء وأذهبته<sup>(٤)</sup>.

١١ - الدلالة على الدعاء<sup>(٥)</sup>، نحو: أَسْقَيْتُهُ؛ أي دعوت له بالسُّقْيَا، ومنه قول ذي الرمة (من الطويل):

وَقَفْتُ عَلَى رَنجٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ  
وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْتُهُ نَكَلُمُنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ  
فَأَسْقَيْتُهُ فِي مَعْنَى سَقَيْتُهُ، فدخلت على «فعلت».

(١) الكتاب، ص: ٥٩/٤، والبغدادى، وشرح شواهد الشافعية، ص: ٤١/٤.

(٢) ابن يعيش، الشرح المملوكي، ص: ٧٠.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٤٧١.

(٥) سيويه، الكتاب، ص: ٥٨/٤، ٥٩/٤، وشرح الاسترأبادي، ص: ٩١/١، والبغدادى،

شرح شواهد الشافعية، ص: ٤١/١، وابن يعيش، الشرح المملوكي، ص: ٦٩.

١٢ - البدلالة على الكثرة والقلّة: نحو: أَشَجَرَ المكانُ: إذا كثر شجره،  
وتقول: أَكْثَرَ اللَّهُ فينا مثلك، أي أدخلَ الله فينا كثيراً مثلك، وكذلك: أَقَلَّتْ في  
معنى القلة<sup>(١)</sup>.

١٣ - أفعَلَ الشيءَ أتى بذلك، نحو: أَحَسَّ الرجلُ، أتى بخسيس من  
الفعل، وَأَذَمَّ: أتى بزميم، وَأَقْبَحَ أتى بقبيح<sup>(٢)</sup>.

١٤ - أفعَلَ الشيءَ اتخذه، نحو: أَثْلَدَ الرجلُ، اتخذ تليداً من المال،  
وَأَهْرَبَ الرجلُ: إذا جدَّ في الذهاب مذعوراً فهو مُهْرَبٌ<sup>(٣)</sup>.

١٥ - وقد يجيء فعل الشيء في نفسه وأفعَلَ الشيءَ غيره، نحو:  
أضاءت النارُ، وأضاءت النارُ غَيْرَهَا، وأقضى عليه المضجعُ، وأقضى عليه الهمُّ  
المضجعُ، وأفذتُ مالا: أي استفدته وأفذتُ فلاناً مالا: أعطيته إياه<sup>(٤)</sup>.

١٦ - وقد يجيء بمعنى فَعَّل فيما يراد فيه الكثير، يقال: فَتَحْتُ  
الأبوابَ وأَغْلَقْتُها وعَلَّقْتُها<sup>(٥)</sup> وأنشد سيويه قول الفرزدق (من البسيط)<sup>(٦)</sup>.

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأَغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ  
وقالوا أغلقتُ البابَ وأغلقتُ الأبوابَ حين كثروا العمل، وإن قلت أغلقتُ  
الأبوابَ كان عربياً جيداً<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب، ص: ٦٢/٤، وشرح الاسترأياضي ص: ٩٠/١، ٩٣/١.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٤٧٨.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٤٨١.

(٥) الكتاب، ص: ٦٥/٤، الشرح الملوكي، ص: ٧١، والاسترأياضي، ص: ٩٣/١،  
والبغداددي، ص: ٤٣/٤ (من شرح شواهد الشافية).

(٦) الكتاب، ص: ٦٥/٤.

(٧) المصدر نفسه، ص: ٦٥/٤.

وقد يجيء أَفْعَلَ لغير هذه المعاني، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة كَأَبْصَرَهُ: أي رآه: وَأَوْعَزْتُ إليه: أي تقدمت، وقد يجيء مطاوع فَعَّلَ، كَفَطَّرْتُهُ فَأَفْطَرَ وَبَشَّرْتُهُ فَأَبَشَرَ وهو قليل<sup>(١)</sup>.

(ب) معاني فَعَّلَ (بتضعيف العين):

يشارك (فَعَّلَ) «أَفْعَلَ» في أكثر معانيها، إلا أن أحدهما قد يكثر في معنى ويقل في الآخر<sup>(٢)</sup>، وله معان كثيرة، وهي:

١ - الدلالة على التكثير: الأغلب في فَعَّلَ أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل، نحو: ذَبَحْتُ الغنمَ، وَعَلَقْتُ الأبوابَ، وَقَطَعْتُ الأثوابَ، وَمَوَّتَ المال: أي وقع الموتان في الإبل فكثرفيها الموت، وَجَوَّلْتُ وَطَوَّفْتُ: أي أكثرت الجولان والطواف..

ويلاحظ أن التكثير يكون:

(أ) في المتعدي كما في غَلَّقَ وَقَطَعَ.

(ب) وقد يكون في اللازم كما في جَوَّلَ وَطَوَّفَ وَمَوَّتَ<sup>(٣)</sup>.

٢ - التعدية، نحو: فَرَّخْتُهُ «وَفَعَّلَ» يواخي «أَفْعَلَ» في التعدية<sup>(٤)</sup> نحو: جعل اللازم متعدياً، مثل: فَرَّخْتُهُ، أي جعلته فرحاً،

جعل المتعدي إلى مفعول متعدياً إلى اثنين، نحو: لَبَسَ الرجلُ الثوبَ،

(١) الكتاب، ص: ٥٨/٤.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٥/٤، ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٠.

(٣) سيويه، الكتاب، ص: ٦٢/٤ و ٦٣/٤، والامترايازي، ص: ٩٢/١ و ٩٣/١، والشرح الملوكي، ص: ٧١.

(٤) الزمخشري، المفصل، ص: ٢٨١، والشرح الملوكي، ص: ٧٢، وسيويه الكتاب، ص: ٥٨/٤.

تصبح : اَلْبَسْتُ الرجلَ الثوبَ ولبسته الثوبَ .

لكنه لا يتعدى إلى ثلاثة كأفعل إلاّ محمولاً على أفعل ؛ كَحَدَّثَ وَخَبَّرَ ،  
والأولى أن يقال في مقام التعدية — هنا — وهو بمعنى جعل الشيء ذا أصله ،  
ليعم ، نحو : فَحَى الْقَدْرَ : أي جعلها ذات فح ، وَشَسَعَ النَعْلَ<sup>(١)</sup> .

٣ — نسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به<sup>(٢)</sup> ، نحو : فَسَّقَتْهُ : أي  
نسبته إلى الفسق ، وَسَمَيْتُهُ فاسقاً ، وكذا كَفَّرْتُهُ ، فقال ابن الحاجب يرجع معناه  
إلى التعدية ، أي : جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق<sup>(٣)</sup> .

٤ — للدعاء على المفعول بأصل الفعل ، نحو : جَدَّعْتُهُ وَعَقَّرْتُهُ ، أي قلت  
له : جَدَّعَكَ اللَّهُ وَعَقَّرَكَ اللَّهُ . وَأَقَفْتُ بِهِ ، أي قلت له أف<sup>(٤)</sup> .

٥ — الدعاء للمفعول بأصل الفعل ، نحو : سَقَيْتُهُ : أي قلت له : سقياً  
لك : سَقَاكَ اللَّهُ ، وَرَعَّيْتُهُ ، أي قلت له : رعاك الله<sup>(٥)</sup> .

٦ — للسلب والإزالة ، نحو : جَلَّدْتُ البعيرَ وَقَرَّذْتُهُ : أي أزلت جلده  
بالسلب ، وأزلت قُرَادَه<sup>(٦)</sup> ، وَقَذَيْتُ عَيْنَيْهِ : أزلت قَذَاها ، وَمَرَضْتُهُ : قمت عليه في  
مرضه وَوَلَيْتُهُ<sup>(٧)</sup> .

٧ — الدلالة على معنى فَعَلَ ، نحو : زَيَّلْتُهُ ؛ أي زِلْتُهُ أَرِيْلُهُ زَيْلاً : أي

---

(١) الاسترأبادي ، شرح الشافية ، ص : ٩٣ / ١ ، والشرح الملوكي ، ص : ٧٢ .

(٢) سيبويه الكتاب ، ص : ٥٨ / ٤ ، والاسترأبادي ، شرح الشافية ، ص : ٩٤ / ١ .

(٣) الشافية ، ملحق رقم واحد ، ص : ٣٠٤ ، والاسترأبادي ، شرح الشافية ، ص : ٩٣ / ١ ،  
والشرح الملوكي ، ص : ٧٢ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ص : ٥٨ / ٤ . والاسترأبادي ، ص : ٩٤ / ١ .

(٥) المصدران أنفسهما .

(٦) الاسترأبادي ، ص : ٩٤ / ١ ، والشرح الملوكي ، ص : ٧٢ .

(٧) الشرح الملوكي ، ص : ٧٢ ؛ والكتاب لسيبويه ، ص : ٦٢ / ٤ .

فَرَّقَتْهُ، وهو أجوف يائي، وليس من الزوال؛ فهما مثل قَلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ، ويلاحظ أنه يكون بمعنى نسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة، ويلاحظ أيضاً في «زَيْلَتُهُ» مبالغة لم تكن في «زلته» لأنه لا بد للزيادة من فائدة وإن لم تكن إلا التأكيد والمبالغة<sup>(١)</sup>.

٨ - بمعنى صار ذا أصله، كَوَزَّقَ، أي: أَوْرَقَ: أي صار ذا ورق، وقَبَّحَ الجرحُ: أي صار ذا قبح<sup>(٢)</sup>.

٩ - بمعنى صيرة فاعله أصله المشتق منه، كَرَوَّضَ المكانُ: أي صار رَوْضاً، وَعَجَّزَتِ المرأةُ وَثِيَّتَ، وَعَوَّنتْ: أي صارت عجوزاً وثيباً وَعَوَّاناً<sup>(٣)</sup>.

١٠ - بمعنى تصبير مفعوله على ما هو عليه، نحو قوله: سبحانه الذي ضَوَّأَ الْأَضْوَاءَ، وَكَوَّفَ الْكُوفَةَ، وَبَصَّرَ الْبَصْرَةَ: أي جعلها أضواء وكوفة وبصرة<sup>(٤)</sup>.

١١ - بمعنى عمل شيء في الوقت المشتق هو منه، كَهَجَّرَ: أي سار في الهاجرة، وَصَبَّحَ: أي أتى صباحاً، وَمَسَّى، وَغَلَسَ: أي فعل في الوقتين شيئاً<sup>(٥)</sup>.

١٢ - بمعنى المشي إلى الموضع المشتق هو منه، نحو: كَوَّفَ، أي مشى إلى الكوفة، وَفَوَّزَ وَعَوَّزَ: أي مشى إلى المفازة والخَوَرِ<sup>(٦)</sup>.

---

(١) نقره كار والأنصاري، ص: ٢٨/٢.

(٢) الاسترأبادي، ص: ٩٤/١ وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٩٥/١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

وقد يجيء لمعانٍ غير ما ذكر، غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة،  
نحو جَزَبَ وَكَلَّمَ<sup>(١)</sup>.

### (ج) معاني فاعل :

يأتي فاعِلٌ — بزيادة الألف بين الفاء والعين — لمعانٍ كثيرة، هي<sup>(٢)</sup> :

١ — المشاركة : نحو ضَارَبَ زَيْدٌ عمرواً. فالأصل، هنا، هو الضَّرْبُ، وهو منسوب إلى زيد ومتعلق بعمرو، أي وقع على عمرو صريحاً مع أنه، أيضاً، منسوب إلى عمرو ومتعلق بزيد، أي واقع عليه ضمناً. فكل منهما فاعل من وجه ومفعول من وجه آخر، أي أن زيدا ضرب عمرواً وكذلك ضرب عمرو زيدا في الوقت نفسه.

ولأن «فاعِلٌ» وضع لنسبه الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره على المفعولية مع أن الآخر فعل ذلك، فجاء غير المتعدي متعدياً، نحو «كَرَّمَ»، فهو فعل لازم، فإذا زيد عليه ألف بين «الفاء والعين» صار إلى مثل : كَارَمَ زيد عمرواً.

ولأجل ذلك، أيضاً، جاء الفعل المتعدي إلى مفعول واحد غير صالح للمشاركة بالمفاعلة إلى مفعولين، نحو : جَذَبَ زَيْدٌ الثوبَ، فالثوب هو المفعول لكنه غير صالح للمشاركة، فإذا نقل الفعل إلى «فاعل» صار إلى مثل : جاذبَ زَيْدٌ عمرواً الثوبَ، وكذلك بزيادة مفعول آخر صالح للمشاركة وهو هنا «زيد».

أما إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد صالح للمشاركة، فيكتفي به،

(١) الاستراباذي، ص : ٩٥/١.

(٢) المصدر نفسه، ص : ٩٦/١، والجاربردي ص : ٤٧/١ ونقره كَارَ، والأنصار، والكرمياني، ص : ٢٨٨/٢، والزمخشري، والمفضل، ص : ٢٨١.

نحو: شاتم زيد عمراً<sup>(١)</sup>.

٢ - بمعنى فَعَّلَ: وذلك للتكثير، نحو: ضَاعَفْتُ الشيءَ، بمعنى: ضَعَفْتُهُ وباعدتُ وبعَدْتُ<sup>(٢)</sup>.

٣ - بمعنى فَعَلَ، نحو: سَافَرْتُ بمعنى سَفَرْتُ، أي خرجت للسفر، لكن فيه مبالغة وهي المكابدة والمقاساة في السَّفَر، وَقَاتَلَهُمُ الله: أي قَتَلَهُمُ<sup>(٣)</sup>.

٤ - بمعنى أَفْعَلَ، نحو: عَافَاكَ اللهُ بمعنى أَعْفَاكَ، وَرَاعِنَا سَمْعَكَ؛ أي أَرْعِنَا أي: اجعله ذا رِعَايَةٍ لَنَا<sup>(٤)</sup>.

٥ - بمعنى جعل الشيء ذا أصل، نحو: صَاعَرَ خَدَّهُ؛ أي جعله ذا صَعَرٍ، وَعَافَاكَ اللهُ؛ أي جَعَلَكَ ذا عَافِيَةٍ، وَعَاقَبْتُ فلاناً، أي جعلته ذا عَقُوبَةٍ<sup>(٥)</sup>.

٦ - بمعنى المتابعة، نحو: تَابَعَ زيدُ السَّيْرَ، أي اسْتَمَرَ في السير ولم يتوقف.

(د) معاني تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلًا:

يأتي «تفاعل» لمعانٍ عِدَّة، منها:

١ - لمشاركة أمرين فصاعداً، نحو: تَضَارَبَ زيدٌ وعمرو، وتَضَارَبَ زيدٌ وعمرو وعليٌّ، والفرق بين «فاعل» «وتفاعل» أورده ابن الحاجب<sup>(٦)</sup>، فقال «وفاعل» نسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً، نحو،

(١) ابن بعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٣.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٣.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٤٩٢، وابن يعيش الشرح الملوكي، ص: ٧٣.

(٤) ابن قتيبة؛ أدب الكاتب، ص: ٤٩٢.

(٥) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ٩٦/١، والجاربردي، ص: ٤٧/١.

(٦) شافية ابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٦.

ضَارِبُهُ وَشَارِكُهُ؛ وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً، نحو: «تَشَارَكَا»؛ أي أن «فاعل» وضع لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره، مع أن الغير فعل ذلك، و «تفاعل» لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له، فلذلك جاء الأول زائداً على الثاني بمفعول<sup>(١)</sup>.

فإن كان «تفاعل» من «فاعل» المتعدي إلى مفعول واحد كضارب لم يَتَعَدَّ.

وإن كان من «فاعل» المتعدي إلى مفعولين تعدى إلى مفعول واحد، نحو: تَارَعَتُهُ الحديث، وتَنَازَعْنَا الحديث، وَجَادَبْتُهُ الثوب، وَتَجَادَبْنَا الثوب<sup>(٢)</sup>.

ويفرق بينهما أيضاً من حيث المعنى، لأن البادىء في «فاعل» معلوم دون «تفاعل» ولذلك يقال: أضارب زيداً عمراً أم ضارب عمرو زيداً؟ ولا يقال ذلك في «تضارب»<sup>(٣)</sup>.

ولكن الإستراباذي<sup>(٤)</sup> لا يعترف بهذا الفرق بين «فَاعِلٌ» و «تَفَاعَلٌ»؛ ويعده «تَخْلِيطاً وَمُجْمَعَةً»، وذلك أن التعلق المذكور، في الباب الأول، والمشاركة المذكورة ههنا، أمران معنويان، لا لفظيان، ومعنى ضارب زيداً عمراً، وتضارب زيد وعمرو، شيء واحد. (...) فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت؛ فكما أن للمضاربة تعلقاً بعمر صريحاً، في قولك «ضارب زيد عمراً»، فكذا للتضارب في «تضارب زيد وعمرو»، تعلق صريح به، وكما أن زيداً وعمراً متشاركان صريحاً في «تضارب زيد وعمرو» في الضرب الذي هو الأصل، فكذا هما متشاركان فيه صريحاً في «ضارب زيد عمراً» فلو كان مطلق تعلق الفعل

(١) الجاربردي، ص: ٤٨/١، والدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١ - ٥٦٢.

(٢) الزمخشري، المفصل، ص: ٢٨٠.

(٣) الجاربردي، ص: ٤٨/١، والأنصاري، ص: ٢٩/٢.

(٤) شرح الشافية، ص: ١٠٠/١ وما بعدها.



بشيء صريحاً يقتضي كون المتعلق به مفعولاً به لفظاً وجب انتصاب عمرو في «تضارب زيد وعمرو»، ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعداً صريحاً في أصل الفعل يقتضي ارتفاعهما لارتفاع زيد وعمرو في «ضارب زيد عمراً» . . . فظهر أنه لا يصح قوله: (ابن الحاجب) في الباب الأول «ومن ثم جاء غير المتعدي متعدياً» على التعلق، ولا بناء قوله في هذا الباب «ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل» على المشاركة، وكان أيضاً من حق اللفظ أن يقول: تفاعل لاشتراك أمرين، لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل وإما إلى المفعول؛ تقول: أعجبتني مشاركة القوم عمراً، أو مشاركة عمرو القوم، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلاً ومفعولاً معه فالحق أن نجيء بباب التفاعل والافتعال نحو: أعجبتني تشاركنا، واشتراكنا، هذا، والأولى ( . . . ) أن «فَاعِلٌ» لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، «وَتَفَاعَلٌ» للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى. واعلم أن الأصل المشترك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى، وهو الأكثر، نحو: ضاربت، وتضاربنا، وقد يكون عينا، نحو: سَاهَمْتُهُ، أي: قارعته وسأفئته، وسَاجَلْتُهُ، وتَقَارَعَتَا وتَسَاجَلَتَا. ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب «فَاعِلٌ» هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب «تَفَاعَلٌ» ألا ترى إلى قول الحسن بن علي، رضي الله عنهما، لبعض من خاصمة: «سَفِيهٌ لَمْ يَجِدْ مُسَافِهًا»، فإنه، رضي الله عنه، سَمَّى المقابل له في السفاهة، مسافهاً، وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول، وتقول: إن شتمتني فما أَشَاتِمُكَ، ونحو ذلك، فلا فرق من حيث المغزى والمقصد الحقيقي بين البابين، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود، وذلك أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع وكذا في

إعراباتها، كما تقول: جاءني القوم إلا زيدا، وجاءني القوم ولم يحيي بينهم زيدا، أو جاؤني وتخلّف زيدا، أو لم يوافقهم زيدا، ونحو ذلك، والمقصود من الكل واحد، فكذا «ضارب زيد عمرا» أي شاركه في الضرب و«تضارب زيد وعمرو» أي: تشاركاه فيه، والمقصود من «شاركه» و«تشاركاه» شيء واحد مع تعدّي الأول ولزوم الثاني.

٢ - التظاهر، أي ليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له وهو منتف عنه، نحو: تَجَاهَلْتُ وَتَغَافَلْتُ<sup>(١)</sup>؛ أي أظهرت من نفسي الغفلة التي هي أصل تغافلت، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالطه، وترى من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلاً. قال الشاعر (من الرجز):

«إِذَا تَخَاَزَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ»

أي كلفت نفسي إظهار الخزر؛ أي العرج، وما بي عرج، أو أن الخزر ضيق العين مع صغرها وذلك بأن يضيق الرجل جفنيه ليحدّد نظره إلى الشيء<sup>(٢)</sup>. والفرق بين تَفَاعَلَ وبين تَفَعَّلَ أن تَفَعَّلَ في معنى التكلف، نحو: تَحَلَّمْ وَتَمَرَّأْ فعلى غير هذا؛ لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ولا يقصد إظهار ذلك إيهاماً على غيره أن ذلك فيه، وفي تفاعل لا يريد ذلك الأصل حقيقة، ولا يقصد حصوله له، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له<sup>(٣)</sup>.

٣ - بمعنى فَعَلَ: نحو: تَوَاتَيْتُ، أي: وَتَيْتُ من الوَيْ وهو الضعف،

(١) ابن الحاجب، الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٦.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٤، والزمخشري، المفصل، ص: ٢٨٠، وابن جماعة، ص: ٤٩/١، والشرح الملوكي لابن يعيش، ص: ٧٨، وابن عصفور الممتع، ص: ١٨٢/١، وسيويه الكتاب، ص: ٦٩/٤، ولسان العرب، مادة خزر.

(٣) ابن عصفور، الممتع، ص: ١٩٠/١، والاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ١٠٣/١.

وَتَجَاوَزَتْهُ بِمَعْنَى: جُزَّتْهُ<sup>(١)</sup>.

٤ — مطاوع فاعَلْ: و «ليس معنى المطاوع هو اللازم، كما ظُنَّ، بل المطاوعة في اصطلاحهم، التأثير وقبول أثر الفعل، سواء أكان التأثير.

— متعدياً، نحو: عَلَّمَتْهُ الْفِقَّةُ فَتَعَلَّمَهُ؛ أي قبل التعليم، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعد، كما ترى،

— أم كان لازماً، نحو: كَسَرَتْهُ فَانْكَسَرَ: أي تأثر بالكسر<sup>(٢)</sup>.

ويكون «تَفَاعَلَ» مطاوع «فَاعَلَ» إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله، نحو: بَاعَدَتْهُ: أي بَعَدَتْهُ، فَتَبَاعَدَ، أي بَعُدَ، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكانه طاووعه ولم يمتنع عليه، فالمطاوع، في الحقيقة، هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو: بَاعَدْتُ زَيْدًا فَتَبَاعَدَ، المطاوع هو «زيد»، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً<sup>(٣)</sup>.

٥ — للاتفاق في أصل أفعال، لكن لا على معاملة بعضهم بعضاً بذلك، كقول عليّ — رضي الله تعالى عنه —: «تَعَابَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ»؛ أي أَنَّ أَهْلَ اللَّهِ قَدْ اتَّفَقُوا فِي الْعِي وَالْعَجْزِ عَنْ إِدْرَاكِ كُنْهِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ<sup>(٤)</sup>.

٦ — بِمَعْنَى أَفْعَلَ، نحو: تَخَاطَأَ؛ بِمَعْنَى أَخْطَأَ<sup>(٥)</sup>.

(١) الاسترأبادي، ص: ١٠٣/١، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٨.

(٢) الاسترأبادي، ص: ١٠٣/١، والكتاب، ص: ٦٨/٤.

(٣) المصدران أنفسهما.

(٤) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ١٠٣/١، و ١٠٤/١ مع هامشها. . ووردت في نهج البلاغة، الخطبة ص: ٢٢١، «ذاته» بدل «ذاته» شرح الشيخ محمد عبده، بيروت: المكتبة الأهلية، ص: ٢١٠/٢.

(٥) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ١٠٣/١.

٧ - بمعنى تَفَعَّلَ، نحو: تَعَاهَدَ بمعنى تَعَهَّد<sup>(١)</sup>، وكقولهم: تَعَهَّدَ،  
بمعنى تَعَاهَدَ.

٨ - بمعنى الطلب، نحو: تَقَاضَيْتُهُ الدينَ، أي: اسْتَقْضَيْتُهُ<sup>(٢)</sup>.

٩ - بمعنى افْتَعَلْتُ، نحو: تَضَارَبْنَا بمعنى: اضْطَرَبْنَا، وَتَقَاتَلْنَا بمعنى:  
اِفْتَتَلْنَا، وتَلَاَقَيْنَا بمعنى التَقَيْنَا، وَتَخَاصَمْنَا واختصمنا<sup>(٣)</sup>.

١٠ - الدلالة على التدرج؛ أي حدوث الفعل شيئاً فشيئاً، نحو: تَزَايَدَ  
المطرُ، وَتَوَارَدَتِ الأخبارُ<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(هـ) معاني تَفَعَّلَ (بالتضعيف):

يأتي «تَفَعَّلَ»، لمعانٍ عِدَّة، هي:

١ - لمطاوعة فَعَّلَ، بالتضعيف، سواء أكان:

— للتكثير، نحو: قَطَعْتَهُ فَنَقَطَعَ، وكسره فتكسر.

— أم للنسبة، نحو: قَيْسُتُهُ ونَزَرْتُهُ وتَمَمْتُهُ: أي نسبه إلى قيس ونزار  
وتميم فتقيس وتزور وتتمم،

— أم للتعدي، نحو: عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ، والأغلب في مطاوعة «فَعَّلَ»  
الذي للتكثير، وهو الثلاثي الذي هو أصل «فَعَّلَ»، نحو: عَلَّمْتُهُ فَعَلِمَ،  
وَفَرَّخْتُهُ فَفَرَّخَ<sup>(٥)</sup>.

(١) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ١٠٤/١.

(٢) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٩.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٣.

(٤) الراجحي (عبد، الدكتور)، التطبيق الصرفي، بيروت، دار النهضة العربية، ص: ٣٨.

(٥) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ١٠٤/١ والجاربردي، ص: ١٠/١، وابن عصفور  
المنع، ص: ١٨٣/١، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٤.

٢ - للتكلف: قال سيبويه<sup>(١)</sup>: إذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه، ويكون من أهله، فإنك تقول «تَفْعَلْ»؛ مثل تَشَجَّعَ، وَتَبَصَّرَ، وَتَحَلَّمَ، وَتَمَرَّأَ، قال حاتم طييء (من الطويل):

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقِ وُدَّهُمْ      وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلِّمًا

ومعنى التكلف أن فاعل «تَفْعَلْ» يتعاني في أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ويجتهد في الزيادة، فتشجع معناها: أن الفاعل استعمل الشجاعة، وكلف نفسه إيّاها لتحصل له، ولما كان هذا ملتبساً بـ «تفاعل» من حيث أن كل واحد منهما غير ثابت لمن نسب إليه فرق بينهما بأن معنى التفاعل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا لتحصله بل ليظهر أنه عليه. فإن الفاعل في تحلم زيد، يطلب أن يكون حليماً، والفاعل في تحالم زيد، لا يطلب أن يكون حليماً، بل أظهر زيد الحلم وليس هو كذلك<sup>(٢)</sup>.

٣ - للاتخاذ، «وَتَفَعَّلَ» الذي للاتخاذ مطاوع «فَعَّلَ» الذي هو لجعل الشيء ذا أصله، إذا كان أصله اسماً لا مصدرًا<sup>(٣)</sup>، ويكون الاتخاذ باتخاذ فاعله وجعله مفعوله أصل الفعل، ولا بد أن يكون «تَفَعَّلَ» بهذا المعنى متعدياً، نحو: تَذَيَّرْتُ المكان، أي اتخذت المكان داراً، وَتَوَسَّدَ الرجلُ الحَجَرَ، أي اتخذ الحَجَرَ وسادة<sup>(٤)</sup> أي صار ذا وسادة هي الحجر، مطاوع «وسدته الحجر» فهو مطاوع «فَعَّلَ» المذكور المتعدي إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل، لأن

(١) الكتاب، ص: ٧١/٤. وانظر: الشرح المملوكي، لابن يعيش، ص: ٧٥ - ٧٦.

(٢) الكتاب، ص: ٧١/٤، والجاربردي. ص: ٤٩/١، ونقره كار، ص: ٤٠/٢، وأدب الكاتب، ص: ٤٩٥، والدققي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١.

(٣) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ١٠٥/١.

(٤) ابن يعيش، الشرح المملوكي، ص: ٧٦، والجاربردي، ص: ٤٩/١.

الحجر بيان الوسادة، فلا جرم يتعدى هذا المطاوع إلى مفعول واحد<sup>(١)</sup>.

٤ - للتعجب: وتفعّل، الذي للتعجب مطاوع «فعل» الذي للسلب تقديرًا، وإن لم يثبت استعماله، كأنه قيل: أثبتته، وخرّجته بمعنى جنبته عن الحرج والإثم وأزلتها عنه كقرّذته، فتأثم وتحرّج؛ أي تعجب الإثم والحرج<sup>(٢)</sup>.

٥ - للعمل المتكرر في مهلة، ويكون «تفعّل» مطاوع «فعل» الذي للتكثير، ويدل على أن أصل الفعل حصل مرة بعد مرة، نحو: جرّعتك الماء فتجرّعت، أي كثرت لك جرعة الماء جرعة بعد جرعة، فتقبلت ذلك التكثير، وفوّتته اللبن فتفوّقه، وحسبته المرق فتحساه: أي أكثرت له فيقه وهو جنس الفيقة: أي قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين، وكثرت له حساءه. . هذا في الأمور الحسية أو الخارجية، ومنه: تحسّنت وتدسّنت.

«ومنهم تفهّم»؛ أي ويكون في الأمور المعنوية أو الذهنية، لأن معنى الفعل المكرر في مهلة ليس بظاهر فيه، لأن الفهم ليس بمحسوس كما في التجرع والتحسس، فتبيّن أنه منه، وهو من الأفعال الباطنية المتكررة في مهلة، هذا، والظاهر أن تفهّم للتكلف في الفهم كالشّمع والبصير، فتفهم: أي فهم مرة بعد مرة؛ أي فهم بالتدرج، ومنه تأملت وتبيّنت وتنبّأت<sup>(٣)</sup>.

٦ - بمعنى استفعل: ويكون «تفعّل» بمعنى «استفعل» في معنيين مختصين باستفعل؛ وهما الطلب والاعتقاد:

(١) الاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ١٠٥/١.

(٢) الاسترأبادي، ص: ١٠٥/١، والجاربردي، ص: ٤٩/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٣٠/٢، والممتع، ص: ١٨٥/١، والشرح الملوكي، ص: ٧٧.

(٣) المصادر أنفسها.

— فالطلب، نحو: تَجَزُّتُ، أي: اسْتَجَزَّتْ، أي طلبت نَجَازَةً، أي حُسُورَةً والوفاء به.

— والاعتقاد، في الشيء أنه على صفة أصله نحو: اسْتَعْظَمْتُ، وَتَعَظَّمْتُ؛ أي اعتقدت فيه أنه عظيم، واسْتَكْبَرَ وَتَكَبَّرَ؛ أي: اعتقد في نفسه أنها كبيرة<sup>(١)</sup>، ومنه: تَبَيَّنَ وَاسْتَبَانَ، وَتَفَهَّمْ وَاسْتَفْهَمْ، وَتَبَصَّرَ وَاسْتَبَصَّرَ، وَتَأَمَّلَ وَاسْتَأَمَّلَ..

٧ — بمعنى فَعَلَ: قالوا: تَظَلَّمَنِي، بمعنى ظَلَمَنِي، ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup> (من الطويل):

تَظَلَّمَنِي حَقِّي كَذَا، وَلَوَى يَدِي لَوَى يَدَهُ اللَّهُ، الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

٨ — بمعنى صيرورة الشيء ذا أصله، فيكون مطاوع «فَعَلَ» الذي لجعل الشيء ذا أصله؛

إمّا حقيقة كما في: أَلْبَنْتُ، فَتَأَلَّبَ: أي صار ذا أَلْبٍ، والأَلْبُ: الجمع الكثير من الناس، وَأَصْلُهُ فَتَأَصَّلَ، أي صَيَّرْتُهُ ذَا أَصْلٍ، فصار ذا أصلٍ. وإمّا تقديرًا كما في تَأَعَّلَ الرجلُ: أي صار ذا أهلٍ، إذا لم يستعمل «أَهْلًا» بمعنى: جَعَلَ ذا أهل<sup>(٣)</sup>.

٩ — وقد يجيء تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ الذي معناه جعل الشيء نفس أصله: إمّا حقيقة وإمّا تقديرًا، نحو: تَزَيَّبَ الْعَيْنَبُ: وَتَأَجَّلَ الْوَحْشُ: أي صارت آجالًا، والإجْلُ — بكسر الهمزة وسكون الجيم — القطيع من بقر الوحش والظباء، وَتَكَلَّلَ أي صار إكليلاً: أي محيطًا<sup>(٤)</sup>.

(١) المصادر السابقة.

(٢) الشرح الملوكي، ص: ٧٧، والشاعر هو: فرعان بن الأعرق.

(٣) الاسترأبادي، ص: ١٠٧/١.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١٠٧/١.

١٠ - وتأتي تفعلت وتفاعلت بمعنى واحد، تقول: تَعَطَّيْتُ وَتَعَاطَيْتُ، وَتَجَوَّزْتُ عَنْهُ وَتَجَاوَزْتُ<sup>(١)</sup>.

(و) معاني «انفعل»<sup>(٢)</sup>:

انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالًا لَا يَكُون إِلَّا لازماً دائماً<sup>(٣)</sup>، ويكون:

١ - مطاوع «فَعَلَ» المتعدي لواحد، نحو: كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ، وحطمته فأنحطم، ويشترط في «فَعَلَ» أن يكون مختصاً بالعلاج والتأثير؛ أي أن يكون من الأفعال الظاهرة القابلة للمطاوعة، أي لقبول الأثر، وذلك فيما يحتاج في حدوثه إلى تحريك عضو من الأعضاء، وفيما يظهر للعيون، كالضرب والكسر والقطع والجذب، وذلك بعكس الفعل غير العلاجي؛ كالعلم والظن، فلا يقال [علمته فأنعلم ولا ظنته فأنظن]، ولذلك كان قولهم [عدمته فأنعدم] خطأ، بالرغم من أن هذا الفعل ينصب مفعولاً، لأن الإعدام استئصال الموجود، فلم يبق ثمة علاج وتأثير؛ ولأن المعدوم لا يتصور فيه أثر صوري كالانكسار الظاهر في المنكسر، ولأنه بمنزلة «لم أجده»، فله معنى انتفاء الوجود ويؤول إلى قولك «فان زال» فكما لا يتصور في شيء من ذا مطاوع كذلك لا يجوز في عدم<sup>(٤)</sup>.

ولا يكون «فَعَلَ»، الذي «انفعل» مطاوع له، إلا متعدياً، نحو: كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ، وأما قول الشاعر (يزيد بن الحكم الثقفي) (من الطويل):

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٥.

(٢) الزمخشري، المفصل، ص: ٢٨١، والدتغزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٠، والاسترابادي، ص: ١٠٨/١، والجاربردي، وابن جماعة والرومي، ص: ٥٠/١، والأنصاري، ونقرة كاز، ص: ٣٠/١.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٥٠٠، والممتع، ص: ١٨٩/١، والشرح الملوكي، ص: ٧٩.

(٤) الشافعية، ص: ٣٠٧، والاسترابادي، ص: ١٠٨/١، والشرح الملوكي، ص: ٨٠.



وَكَمْ مَنَزَلٍ، لَوْلَايَ، طَلَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ، مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ، مُنْهَوِي

فاستعمله من «هَوَى يَهْوِي» وهو غير متعَدٍّ، كما ترى، ضرورةً، مع أن هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطراب. . وقد استعمل هنا ضرورة لأنه غير متعَدٍّ، وقد جاء في هذه القصيدة «مُنْعَوٍ». قال أبو علي (الفارسي): إِنَّمَا بُنِيَ مِنْ هَوَى وَهَوَى مُتَفَعِّلًا لضرورة الشعر، وعلى هذا قالوا: «شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَأَنْشَوِي»، وقد قالوا اشْتَوَى وليس في كثرة انْشَوَى<sup>(١)</sup>.

ويجوز — عند ابن عصفور —<sup>(٢)</sup> أن يكون «مُنْعَوٍ» و «مُنْهَوٍ» مُطَاوِعِي «أَغْوَيْتُهُ وَأَهْوَيْتُهُ»، فيكون مثل «أَدْخَلْتُهُ فَأَنْدَخَلَ» و «أَطْلَقْتُهُ فَأَنْطَلَقَ» ولا يكونان، على هذا، «شاذين».

٢ — مطاوع أفعل: وهو قليل عند ابن الحاجب، وشاذ عند الزمخشري<sup>(٣)</sup> نحو: أَرْعَجْتُهُ فَأَنْرَعَجَ، أي أفلقته وقلعته من مكانه، ومنه قول الكميت (من البسيط):

لَا تَخْطُوتِي تَعَاطَى غَيْرَ مَوْضِعِهَا وَلَا يَدِي فِي حَمِيَّتِ السَّمَنِ تَنْدَخِلُ

وهو مطاوع «أَدْخَلْتُهُ». وهو من باب «انقطع الجبل» لأن اليد لا تكون فاعلة إِنَّمَا هي آلة فاعلة يفعل بها<sup>(٤)</sup>.

وأما أَمَفَقْتُهُ فَأَنْسَفَقَ، فيجوز أن يكون مطاوع سَفَقْتُ الباب فَأَنْسَفَقَ،

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٧٢/١ و ٧٣/١، وابن عصفور، الممتع، ص: ١٩١/١، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٠.

(٢) ابن عصفور، الممتع، ص: ١٩٢/١.

(٣) الشافعية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٧، والمفصل، ص: ٢٨١.

(٤) ابن جني، المنصف، ص: ٧٢/١، وابن عصفور، الممتع، ص: ١٩٠/١ و ١٩١/١.

أو مطاوع أَشْفَقْتُ الباب أي رددته فَأَشْفَقَ؛ لأن سَفَقْتُ أو أَشْفَقْتُ بمعنى واحد<sup>(١)</sup>.

٣ — «انْفَعَلَ» غير مطاوع: فقد جاء «انفعل» غير مطاوع؛ أي: قد يأتي غير متعد، أي يكون بناء لازماً للفعل، وذلك نحو: انْسَلَخَ الشَّهْرُ، وانْكَدَرَتِ النجومُ إن تناثرت، وفي كتاب سيبويه في «باب ما لا يجوز فيه فَعَلْتُ» إن من ذلك انْفَعَلْتُ، نحو: انْطَلَقْتُ، وانْكَمَشْتُ، وانْجَرَدْتُ، وانْسَلَلْتُ، قال: وهذا موضع قد يُستعمل فيه «انْفَعَلْتُ» وليس مما طاع «فَعَلْتُ»، نحو: كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ، ولكنه بمنزلة: ذَهَبَ وَمَضَى<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(ز) معاني «افْتَعَلَ»:

تكون «افْتَعَلَ» متعدية وغير متعدية:

— فالمتعدية، نحو: «اكتسبه» و«اقتلعه».

— وغير المتعدية نحو: «افتقر» و«استقى»، ولها معاني عدة هي:

١ — لمطاوعة «فَعَلَ» غالباً، سواء أكانَ علاجاً أم لا، نحو: جَمَعْتُهُ فَأَجْتَمَعَ (في العلاج)، وَغَمَمْتُهُ فَأَغْتَمَّ (في غير العلاج)، وانْعَمَّ عَرِيَّةً.

«وافتعل» يشارك «انفعل» في المطاوعة، كقولك غَمَمْتُهُ فَأَغْتَمَّ، وشوَّيْتُهُ فَأَشْتَوَى، ويقال: «انْعَمَّ وَأَشْتَوَى»؛ لأن «انْفَعَلَ» أكثر مطاوعة من «افْتَعَلَ»؛ ولأنه يكثر إغناء «افْتَعَلَ» عن «انْفَعَلَ» في مطاوعة ما فاؤه «لام» أو «راء» أو «نون» أو «ميم»، نحو: لَأَمْتُ الْجُرْحِ، أي أَصْلَحْتُهُ فَالْتَأَمَّ، ولا تقول (انلام)، وكذا رَمَيْتُ بِهِ فَأَزْتَمَى، ولا تقول (انرمى)، ووصلته فأتصل، ولا تقول «انوصل»،

(١) الاسترأبادي، ص: ١٠٨/١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص: ٧٦/٤، و ٧٧/٤، وحسين الرومي، ص: ٥٠/١.

ونفيته فانتفى، لا [انقضى]، وجاء: اَمْتَحَى وَاَمَّحَى، وذلك لأن هذه الحروف ممّا تدغم النون الساكنة فيها، ونون «انفعل» علامة المطاوعة، فكره طمسها، وأما «تاء» «افتعل» في نحو «أذكر وأطلب فلما لم يختص بمعنى من المعاني كنون «انفعل» صارت كأنها ليست بعلامة، إذ حق العلامة الاختصاص<sup>(١)</sup>.

وحكم «افتعل» ألا تُبْنَى إلّا مِمّا كان «فعل» منه متعدياً. وقد يجيء من غير المتعدّي، وذلك قليل فيها، قال الراجز:

حَتَّى إِذَا اشْتَالَ سُهَيْلٌ فِي السَّحَرِ  
كَشَعْلَةِ الْقَابِسِ تَرْمِي بِالشُّرَرِ

فهذا من «شال يشول»، وهو غير متعدٍّ، بدلالة قول الراجز:

نَرَاهُ تَحْتَ الْفَنِ الْوَرِيْقِ  
يَشُوْلُ بِالمِخْجَنِ كَالْمَخْرُوْقِ

ولو كان متعدياً، لقال: «يَشُوْلُ المِخْجَنَ»<sup>(٢)</sup>.

٢ - لمطاوعة «أفعل»، نحو: اَنْصَفْتُهُ فَاَنْتَصَفَ<sup>(٣)</sup>.

٣ - للاتخاذ، أي لاتخاذك الشيء أصله، وينبغي أن لا يكون ذلك الأصل مصدراً، نحو: اَشْتَوَيْتُ اللحمَ، أي اتخذته شواء لنفسك، وشويت أنضجت، وَاَطْبَخَ الشيءَ: أي جعله طبيخاً، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء أصله لنفسك، فاشتوى اللحم أي عمله شواء لنفسه، وامتطاه: جعله مطية لنفسه

(١) الكتاب، ص: ٦٥/٤، وابن الحاجب، الشافية، ص: ٣٠٧. والمفصل، ص: ٢٨١، والمتصف، ص: ٧٤/١، والممتع، ص: ١٩٢/١، والشرح الملوكي، ص: ٨١، والدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١.

(٢) المصادر نفسها، ولسان العرب، مادة (حرق).

(٣) الأنصاري، ص: ٣١/٢.

وكذلك: اغْتَدَى، وارْتَشَى، واعتَادَ<sup>(١)</sup>.

٤ — بمعنى تفاضل، الذي للاشتراك، نحو: اجتوروا واختصموا، فإنهما بمعنى: تجاوزوا، وتخاصموا، ولهذا لم يقلب واو «اجتوروا» ألفاً وإن كانت علة القلب حاصلة فيه لأنه لما كان تابعاً لتجاوزوا في المعنى جعل تابعاً له في اللفظ في عدم الإعلال<sup>(٢)</sup>.

٥ — للتصرف والاجتهاد والاضطراب في تحصيل الفعل، نحو: كَسَبَ: أي أصاب الشيء على أية وجه كان سواء بولغ فيه أم لا. واكْتَسَبَ: أي اضطرب واجتهد في تحصيل الإصابة بأن زوال أسبابها، فإن في معنى اكتسب زيادة ليست موجودة في كَسَبَ<sup>(٣)</sup>، ولهذا كان الزمخشري أكثر دقة من ابن الحاجب حين قال<sup>(٤)</sup>: «إِن افْتَعَلَ تَأْنِي للزيادة على معناه، كقولك اكْتَسَبَ في كَسَبَ، واغْتَمَلَ في عمل... ومن هذه الزاوية نظر التصريقيون إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾<sup>(٥)</sup>؛ أي لها ما كسبت من الحسنات سواء اجتهدت في الخير أم لا، فإنه لا يضيع عليها، وعليها ما اكتسبت من السيئات التي اجتهدت وبالغت في تحصيلها، والله أعلم، وفيه إشارة إلى لطف الله تعالى بخلقه<sup>(٦)</sup>، وما قالوا من الفرق بحاجة إلى ثبت<sup>(٧)</sup>، وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا

(١) الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ص: ١٠٩/١.

(٢) المصدر السابق، ص: ١٠٩/١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ص: ٧٥/٤.

(٤) المفصل، ص: ٢٨٢، والشافية، ص: ٢٩١.

(٥) البقرة، آية ٢٨٦.

(٦) الاسترأبادي، ص: ١١٠/١، والجاربردي، وابن جماعة، ص: ٥٠/١، ونقره كار، والأنصاري، ص: ٣١/٢.

(٧) حين الرومي، ص: ٥٠/١.

يره<sup>(١)</sup>، خاصة وأن «افتعل» تأتي بمعنى «فعل» كما سيأتي.

٦ - بمعنى فَعَلَ، نحو: قَرَأْتُ وَاقْتَرَأْتُ، وَخَطَفْتُ وَاخْتَطَفْتُ، وَجَذَبْتُ وَاجْتَذَبْتُ<sup>(٢)</sup>.

وقد يجيء «افتعل» لغير ما ذكر مما لا يضبط، نحو: ارتجل الخطبة ونحوه<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(ح) معاني استَفْعَلَ:

استَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالًا، نحو: اسْتَخْرَجَ يستخرج استخراجاً، وبناءً للتعدية غالباً، نحو: استخرج زيدُ المائل، وقد يكون لازماً نحو: اسْتَخْجَرَ الطين<sup>(٤)</sup>، وقد تكون مبنية من فعل متعدٍ، نحو: اسْتَعَصَمَ، واستعلم من «عصم وعلم» أو من فعل غير متعدٍ، نحو: اسْتَخَسَنَ، واستقبح، من «حسن وقبح»<sup>(٥)</sup>.. وله معان عدة وهي:

١ - للسؤال، غالباً، أي للطلب والاستدعاء، ومعناه نسبة الفعل إلى الفاعل لإرادة تحصيل المشتق هو منه وذلك قد يكون:

صريحاً، نحو: اسْتَكْتَبْتُ، أي طلبت منه الكتابة، واسْتَوْهَبْتُ كذا: سأله هبة، واسْتَعْطَيْتُهُ: سأله العطية، واسْتَعْتَبْتُ: سأله العتبي، واسْتَعْفَيْتُهُ: سأله الإعفاء، واسْتَفْهَمْتُ: سأله الإفهام.

(١) الزلزلة (٩٩)، آية: ٧ و ٨.

(٢) الزمخشري، والمفصل، ص: ٢٨١، والممتع، ص: ١٩٤/١، والشرح الملوكي، ص: ٨١، والأنصاري، ص: ٣١/٢.

(٣) شرح الاسترأباضي، ص: ١١٠/١.

(٤) الدتقزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٢.

(٥) ابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٢، وابن عصفور، المتع، ص: ١٩٤/١.

أو تقديرًا، نحو: اسْتَخْرَجْتُ الوَتْدَ من الحائط، فليس هنا طلب صريح، بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل حتى خرج فتزل ذلك منزلة الطلب، ولكن في قولنا: «استخرجت زيدا» طلباً حقيقياً<sup>(١)</sup>.

٢ — للتحويل: أي لتحويل الفاعل إلى أصل الفعل، أي أن يصير متصفاً بصفة الأصل الذي اشتق هو منه، ويكون التحويل:

حقيقة، نحو: اسْتَخْجَرَ الطين، أي صار حجراً حقيقة.

أو مجازاً، نحو: استحجر الطين أي صار كالحجر في الصلابة، ومنه [مصرع بيت من الكامل]:

«إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ»

أي يصير كالنسر في القوة، والبُغَاثُ والبِغَاثُ والبَغَاثُ: ضعاف الطير، وهو مصرع بيت من البحر الكامل، وهو من أمثال العرب، وقد يكون معناه: أن الضعيف يصبح قوياً بأرضنا، لأنه عز بنا، ومنه: استنوق الجمل، واستنيت الشاة<sup>(٢)</sup>.

٣ — بمعنى «فعل»، نحو: اسْتَقَرَّ في مكان، وقرّ، وعلا قرنه واستعلاه، ولا بدّ في استقرار واستعلاه من مبالغة ليست موجودة في قرّ وعلا<sup>(٣)</sup>، ومنه قوله

---

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٧٠/٤، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ١٩٥/١، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٧، والاسترأبادي، ص: ١١٠/١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص: ٧١/٤، الزمخشري، المفصل، ص: ٢٨٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ١٩٥/١، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٣، والاسترأبادي، ص: ١١١/١، والجاربردي، ص: ٥٠/١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ص: ٧١/٤، وابن عصفور، الممتع، ص: ١٩٥/١، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٣، والمفصل، ص: ٢٨٢، والاسترأبادي، ص: ١١١/١، ونفريه كار، والأنصاري، ص: ٣٢/٢.

تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، أي يَسْخَرُونَ، ومنه يَسْتَهْزِئُونَ، أي يهزؤون<sup>(٢)</sup>.

٤ - بمعنى أَفْعَلَ، نحو: اسْتَخْلَفَ لاهله وَأَخْلَفَ<sup>(٣)</sup>.

٥ - للاِتِّخَاذَ، نحو: اسْتَلَامَ الرجلُ، أي لبس اللأمة؛ وهي الدرع أو جميع أدوات الحرب<sup>(٤)</sup>.

٦ - للإصابة على صفة: أي للاعتقاد أنه على صفة أصله، نحو: اسْتَكْرَمْتُهُ، أي اعتقدت فيه الكرم، واسْتَسَمْتُهُ، أي عددته ذاسمن، واسْتَعْظَمْتُهُ، أي عددته ذاعظمة، واسْتَجَدْتُهُ، أي أصبته جدياً، واسْتَخَفَّفْتُهُ واسْتَنْقَلْتُهُ، إذا وجدته كذلك<sup>(٥)</sup>.

وقد يدخل «اسْتَفْعَلْتُ» على بعض حروف «تَفَعَّلْتُ»، قالوا: تَعَظَّمَ واستعظم، وتكَبَّرَ واستكَبَّرَ، وَتَيَقَّنَ واستَيَقَّنَ، وَتَثَبَّتَ واستَثَبَّتَ، وَتَنَجَّزَ حوانجه واستَنَجَّزَ<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

هذه هي الصيغ التي ذكر ابنُ الحاجب معانيها، وبقي عددٌ من الصيغ،

---

(١) المصافات، الآية ١٤.

(٢) ابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٣.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٧، وسيبويه، الكتاب، ص: ٧٠/٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ص: ٧٠/٤، والاسترأبادي، ص: ١١١/١.

(٥) سيبويه، الكتاب، ص: ٧٠/٤، وابن عصفور، الممتع، ص: ١٩٤/١، والشرح

الملوكي، ص: ٨٣، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٧، والمفصل، ص: ٣٨٢، والاسترأبادي، ص: ١١١/١.

(٦) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٦.

ذكرها غيرُهُ، وهي<sup>(١)</sup> :

( ط ) معاني افعَلْ يفعلْ افعلاً :

نحو: اَحْمَرُ يَحْمَرُ اَحْمَرَارًا، والأغلب كونه للون أو للعيب الحسي اللازم الذي لا يزول، نحو: اشْهَبَ اشْهَابًا للمبالغة، وقد يكون في اللون والعيب العارض أي الذي يزول، وقد يكون مرتجلاً، نحو: اقْطَرُ، أي أخذ في الجفاف .

\* \* \*

( ي ) معاني اَفْعَالٌ يَفْعَالُ اَفْعِيلاً :

نحو اَحْمَارٌ يَحْمَارُ اَحْمِيرَارًا، وبناءه لل لازم، ويستعمل في اللون والعيب الحسي العارض أو اللازم، نحو: اشْهَابٌ اشْهِيَابًا، وقد يجيء مرتجلاً نحو: اقْطَارٌ: أي أخذ في الجفاف، وَاِبْهَارُ اللَّيْلِ: إذا أظلم، وَاِبْهَارُ الْقَمَرِ: إذا أضاء وليست هذه من الألوان .

وليس شيء يقال فيه «اَفْعَالٌ» إلّا يقال في «اَفْعَلٌ» إلّا أنه قد تَقَلُّ إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى، فقولهم: اَحْمَرٌ وَاَصْفَرٌ وَاخْضَرٌ وَاَبْيَضٌ أكثر من اَحْمَارٌ وَاَصْفَارٌ وَاخْضَارٌ وَاَبْيَاضٌ، وقولهم اشْهَابٌ وَاِدْهَامٌ أكثر من اشْهَبٌ وَاِدْهَمٌ<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١٩٤/١، والشرح الملوكي، ص: ٨٣، والاسترأبادي، ص: ١١٢/١، والجاربردي، وابن جماعة، ص: ٥٢/١، والأنصاري، ص: ٣٢/٢، والمنصف، ص: ٨١/١.

(٢) الكتاب، ص: ٧٦/٤، والممتع، ص: ١٩٥/١، والشرح الملوكي، ص: ٨٤، والدتقزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١.



( ك ) معاني أفعَوْ عَلَ يَفْعَوْ عَلُ أَفْعِيْعَالًا :

نحو: اَعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اَعْشِيْشَابًا، وبنائه لمبالغة اللازم، أي للمبالغة فيما اشتق منه، نحو: اَعْشَبَتِ الْأَرْضُ، فتصير للمبالغة اَعْشَوْشَبَتِ الْأَرْضُ؛ أي صارت ذات عشب كثير، وكذا اَغْدَوْدَنَّ النَّبْتُ: إذا اخضر وضرب إلى السواد من شدة ريقه، وَاغْدَوْدَنَّ الشَّعْرُ، إذا كان شديد السواد ناعماً وطويلاً، وَحَلَّأَ وَاحْلَوْلَى، وقد جاء منه لفظان متعديان، هما: اَعْرَوْرَيْتُ الْفَرَسَ: أي ركبته وَاحْلَوْلَيْتُهُ: أي امْتَطَيْتُهُ، قال الشاعر (حميد بن ثور) (من الطويل):

فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ، وَاحْلَوْلَى دِمَائًا يَرُودُهَا  
وروى ابنُ مِقْسَمٍ عن ثعلب (من الطويل):

فَلَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسَالُ سَامِحًا لَكَ النَّفْسُ وَاحْلَوْلَاكَ كُلُّ خَلِيلٍ  
وقد يجيء مرتجلاً، نحو: اَذْلَوْلَى: أي استتر<sup>(١)</sup>.

( ل ) معاني أفعَوْلَ يَفْعَوْلُ أَفْعَوَالًا :

نحو: اَجْلَوْدُ يَجْلَوْدُ اَجْلَوَادًا، وبنائه لمبالغة اللازم، لأنه يقال: جَلَدَ الإِبِلَ، إذا سار سيراً بسرعة<sup>(٢)</sup>. وهو بناء مرتجل، ليس منقولاً من فعل ثلاثي.

وقد يكون متعدياً، نحو: اَغْلَوَطَهُ: أي علاه، وقد يكون بمعنى لزم من

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٩، والممتنع، ص: ١٩٦/١، و ١٩٧/١، والشرح الملوكي، ص: ٨٦.

(٢) الدفغزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٣.

قولك اَعْلَوْطَنِي فَلَانٌ : لزماني<sup>(١)</sup> . .

وقد يكون لازماً نحو : اَجْلَوْذَ بِهِم السِيرُ : أي امتدَّ<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( م ) معاني افْعَلْني ، وهو بناء مرتجل أيضاً :

نحو اغْرَنْدَى ، يقال : اغْرَنْدَاهُ وَاغْرَنْدَى عَلَيْهِ ، إذا علاه بالشتم والضرب والقهر ، وإذا غلبه ، ويلاحظ أن هذا الفعل جاء متعدياً وغير متعد ، ومنه قول الراجز :

إِنِّي أَرَى الثُّعَاسَ يَغْرَنْدِينِي      أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

على أن يَغْرَنْدِينِي وَيَسْرَنْدِينِي قد جاءا متعديين في الظاهر ، والأصل يغرندي عليّ ويسرندي عليّ : أي يغلب ويتسلط . . وقد خرج ابن هشام تعدي هذين الفعلين على الشذوذ حين قال إِنَّ افْعَلْني لازم كَاخْرَنْبَى الديك إذا انتفش ، وشذَّ يغرنديني ويسرنديني ولا ثالث لهما . . ولكن ابن جني يقول<sup>(٣)</sup> : افْعَلْنيْتُ على ضربين : متعدٌ وغير متعد ، فالمتعدي نحو قول الراجز :

قَدْ جَعَلَ الثُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي      أَذْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

وغير المتعدي ، نحو قولهم : اخْرَنْبَى الديك وَابْرَنْبَى الرجلُ .

وجميع الأبواب المذكورة نجية منعدية ولازمة إلا «انفعل وافعل

(١) الشرح الملوكي ، ص : ٨٦ ، والمتع ، ص : ١٩٦/١ ، وأدب الكاتب ، ص : ٤٩٩ .

(٢) المصادر أنفسها .

(٣) مفتي اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق محمد محيي الدين ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ص : ٥٢٠/٢ .

وافعالاً<sup>(١)</sup>. وليعلم أن المعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها، وما يمكن ضبطه، وقد يجيء كل واحد منها لمعان آخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### ثالثاً - الفعل الماضي الرباعي<sup>(٣)</sup>

ينقسم الفعل الماضي الرباعي قسمين: المجرد، والمزيد فيه:

#### ١ - الفعل الرباعي الماضي المجرد:

وله بناء واحد على وزن «فَعَّلَلْ يُفَعِّلِلُ فَعْلَلَةً وَفَعَّلَالاً»، وقد التزموا فيه الفتحات لخفتها، ولما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة، فسكنوا الثاني؛ لأن التسكين في غيره متعذر، أما الأول فلتعذر الابتداء بالساكن، وأما اللام الأولى فلتلا يلزم تجاور ساكنين عند اتصال الضمائر المتصلة المرفوعة المنحركة به، وأما اللام الثانية فلأن الوزن لا يحصل بحركات الآخر وسكونه لأن الماضي مبني على الفتح.

والفعل الرباعي المجرد قد يكون متعدياً غالباً، وقد يكون لازماً.

قالمتعدي، نحو: دَخَرَجْتُهُ، وَسَرَهَقْتُهُ، أي: أحسنت غذاءه ونعمته.

---

(١) المنصف، ص: ٨٦/١، والممتع، ص: ١٨٥/١.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٧، الكتاب، ص: ٧٧/٤، والشرح الملوكي، ص: ٨٩، والممتع، ص: ١٧٨/١، ١٧٩/١، والمنصف، ص: ٢٤/١، ٢٨/١، والتسهيل، ص: ١٩٨، والمفصل، ص: ٢٨٢، والدتفري، بناء الأفعال، ص: ٥٦٥، والاسترأبادي، ص: ١١٣/١، ونقره كار، والأنصاري، ص: ٣٢/٢، وأنجاربردي، وابن جماعة، ص: ٥٣/١، والأشموني والصبيان، ص: ٢٤٣/٤، وأوضح المالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ص: ٣٦٢/٤.

واللازم، نحو: دَرَبَخَ: أي خَضَعَ، يقال: دَرَبَخَتِ الحمامةُ، إذا خضعت لذكرها وطاعوته للسفاد، ودَرَبَخَ الرجلُ: إذا طأطأ رأسه وبسط ظهره.

وعند بعضهم «فُعِلِلَ» - المبني للمجهول - بناءً أصلياً، نحو دُلِزِلَ وقُلِقِلَ.

## ٢ - الفعل الرباعي الماضي المزيد فيه :

للمزيد فيه ثلاثة أبنية لازمة، وهي :

(أ) تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ، وهو مطاوع فَعَّلَلَ يُفَعَّلِلُ المتعدي، نحو: دَخَرَجْتُهُ فَتَدَخَّرَجَ بزيادة تاء في أوله، وَكَرَدَسْتُهُ فَتَكَرَّدَسَ.

(ب) افْعَلَّلَ يَفْعَلِّلُ افْعِلَّلَاً، بزيادة همزة وصل ونون بين العين واللام الأولى، نحو: اخْرَجْتُمُ القومُ: أي اجتمعوا، وهو في الرباعي كأنفعل في الثلاثي في أنه للمطاوعة، تقول: خَرَجْتُ الإبلَ فَاخْرَجْتُمَ: أي رددتها قارنئاً بعضها على بعض، وليس في الكلام اخْرَجْتُمْتُ لأنه نظير «انفعلت» في بنات الثلاثة، أي أنه لا يأتي إلا لازماً<sup>(١)</sup>.

(ج) افْعَلَّلَ يَفْعَلِّلُ افْعِلَّلَاً، وأصله: أَفْعَلَّلَ - بإسكان اللام الأولى - بزيادة همزة وصل في أوله وتكرار اللام الثانية، وذلك نحو: اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ، من القشعريرة والطمأنينة.

وهذا البناء في الرباعي كـ «افعلّ» في الثلاثي، وهو لا يأتي إلا لازماً،

(١) ميبويه، الكتاب، ص: ٧٧/٤، والدقزقي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٥.

لأنه ليس في الكلام «افعللته وافعللته ولا افعالته ولا افعللته»<sup>(١)</sup>.

وبناؤه لمبالغة اللازم، لأنه يقال قَشَعَرَجُلْدُ الرَّجُلِ: إذا انتشر شعر جلده  
في الجملة، ويقال اقشعرَّ جلده: إذا انتشر شعرُ جلده مبالغة.



---

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٧٧/٤.

## الفصل الثالث الفعل المضارع

### ١ - تمهيد:

#### (أ) معنى المضارعة:

سُمِّيَ هذا الفعلُ مضارعاً لمشابهته الاسم بأحد حروف «نأيت»، ومعنى المضارعة في اللغة، المشابهة، مشتقة من الضرع، كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً؛ يقال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد منهما بحملة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع<sup>(١)</sup>.

وبيان مضارعة الفعل المضارع للاسم، وقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين وسوف، إذ زيادة أحد حروف «نأيت» على أول الفعل الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب محصل لجهة مشابهة المضارع للاسم، وتلك الجهة وقوعه مشتركاً، فهو يشبه الاسم عامةً، واسم الفاعل خاصةً، أمّا مشابهته لاسم الفاعل خاصةً فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال<sup>(٢)</sup>.

#### (ب) حروف المضارعة: أربعة، وهي<sup>(٣)</sup>:

— الهمزة: للمتكلم مفرداً، مذكراً كان أم مؤنثاً.

---

(١) الاسترأياذي، شرح الكافية، (تصوير) دار الكتب العلمية في بيروت، ص: ٢٢٦/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ابن الحاجب، الكافية في النحو: قسطنطينية: مطبعة الجوانب (١٣٠٢هـ)، ص: ٣٣.

- والنون: للمتكلم مع غيره، سواء أكانا مذكرين أو مؤنثين أم مختلفين.
- والتاء: للمخاطب، مذكراً كان أم مؤنثاً، مفرداً كان أم مثنى أم مجموعاً، وللمؤنث والمؤنثين غيبة.
- والياء: للغائب غير المؤنث والمؤنثين.

### وحروف المضارعة:

مضمومة في الرباعي، سواء أكانت حروفه أصلية كـ «يُذَخِّرُ» أم فيه زائد كـ «يَقْطَعُ وَيُقَاتِلُ».

ومفتوحة في الثلاثي، لأن الفتح لخفته هو الأصل، فكان بالثلاثي الأصل أولى،

ويُسَكَّنُ ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبداً، نحو: «يَضْرِبُ»، ويَعْلَمُ، وَيُشْرِفُ، وإنما سَكَّنَ لثلاث تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازِم، وذلك معدوم في كلامهم<sup>(١)</sup>.

وأما نحو «يَعِدُّ وَيَقُولُ وَيَشُدُّ» فإن ما بعد حرف المضارعة غير مسكَّن؛ لأن «يَعِدُّ» وشبهه قد حذفت منه «الفاء» الساكنة، وأصله: «يُوعِدُّ». وأما «يَقُولُ وَيَشُدُّ» ونحوهما من المضاعف والمعتل العين، فالحركة فيه عارضة، لأنها منقولة من العين إلى الفاء، وأصلها «يَقُولُ وَيَشُدُّ»<sup>(٢)</sup>.

وأما الرباعي فلا يلزم إسكان «الفاء» منه كما لزم في الثلاثي؛ لأن السكون قد لزم عينه، فاستغني عن إسكان الفاء منه<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٦٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وينقسم الفعل المضارع قسمين: مضارع الثلاثي المجرد ومضارع غير الثلاثي:

### أولاً - مضارع الفعل الثلاثي المجرد

للفعل الماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية، هي: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، ولكل بناء منها صيغة مضارع واحدة أو أكثر، ولكني سأبدأ بمضارع «فَعَلَ»، ف «فَعِلَ»، ف «فَعُلَ»، مخالفاً بذلك ترتيب ابن الحاجب<sup>(١)</sup>؛ لأنني سأنتقل من قاعدة ما هو محدّد إلى الأكثر اتساعاً وتأويلاً.

#### ١ - فَعَلَ يَقْعُلُ:

وذلك، نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ، بضم العين في الماضي والمضارع، لأن ضم عين مضارع «فَعَلَ» قياس في الماضي والمضارع ولا يتكسر؛ لأن هذا الفعل لا يكون متعدياً أبداً، بل هو لازم دائماً، نحو: حَسَنَ زَيْدٌ<sup>(٢)</sup>، إنَّما يكون للهيئة التي يكون الشيء عليها، نحو: «ما كان ظريفاً ولقد ظُفِرَ» فتباعد هذا الفعل من باب «فَعَلَ يَقْعِلُ» و «فَعِلَ يَقْعُلُ»، حيث خالفت حركة عين مضارعهما حركة ماضيهما، لأن كل واحد منهما قد يكون متعدياً وقد يكون لازماً. فَأَقْرَأْتُ فِي عَيْنِ الْمَضَارِعِ مِنْ «فَعَلَ» حَرَكَةُ عَيْنِ الْمَاضِي، لَأَنَّهُ بَابٌ عَلَى حِيَالِهِ.

كذلك لم يدخل في مضارع (فَعَلَ) كَسَرٌ وَلَا فَتْحٌ، كما جاء الضم في قَتَلَ يَقْتُلُ، وَفَضِلَ يَقْضِلُ، لَأَنَّ «فَعَلَ» لَا يَتَعَدَّى، فَلَمْ يَحْوَ قُوَّةَ «فَعَلَ»، وَ «فَعِلَ» المتعديين، فدخلا عليه ولم يدخل عليهما. كذلك فإن ما يتعدى من الأفعال أكثر مما لا يتعدى، فَجُعِلَتِ الضَّمَّةُ فِي عَيْنِ مَا لَا يَتَعَدَّى لِإِقْلَتِهِ، وَخَصُّوا الْمُتَعَدِّيَّ

(١) الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨.

(٢) المولى عبد الله الدتفري، متن بناء الأفعال، ص: ٥٦٩.



بالفتح والكسر لكثرته، وخفة الفتحة والكسرة هرباً من أن يكثر في كلامهم ما يستقلونه<sup>(١)</sup>.

أما قول بعض العرب، «كَذْتُ أَكَادُ» على وزن: فَعَلْتُ تَفَعَّلُ، فهو شاذ عند سيبويه ومن اتبعه<sup>(٢)</sup>، ومتداخل عند بعض التصريفيين<sup>(٣)</sup>، الذين يقولون إن هذا الفعل قد جاء واوياً وياثياً،

فأما الواوِيُّ، فجاء منه: كَذْتُ أَكَادُ — بكسر كاف الماضي — مثل: خِفْتُ أَخَافُ من الخوف، على وزن: فَعَلْتُ أَفَعَلُ.

وكُذْتُ أَكَادُ — بضم كاف الماضي — مثل: قُلْتُ أَقُول من القول، على وزن: فَعَلْتُ أَفَعَلُ.

وأما اليائِيُّ، فجاء منه: كَذْتُ أَكَادُ — بكسر كاف الماضي — مثل هَبْتُ أَهَابُ من الهيبة، على وزن: فَعَلْتُ أَفَعَلُ.

وجاء منه أيضاً: كَاد يَكِيد كِيداً، مثل باع يَبِيع بَيْعاً — فكما أن أصل «باع» يَبِيع على «فَعَلْ»، وَيَبِيعُ (يَبِيعُ) على وزن: يَفْعِلُ، أي: كَاد يَكِيد، على وزن: فَعَلْ يَفْعِلُ. لكن المعنى هنا مختلف فهو بمعنى: دَبَّرَ له.

فيجوز أن يكون كُذْتُ أَكَاد من التداخل، وذلك بأن يكون الماضي من كدت أَكَاد على وزن: قلت أقول، وبأن يكون المضارع من كدت أَكَاد على وزن: خفت أخاف، كما يجوز أن يؤخذ تداخل آخر وهو كدت تكود، ماضيه من باب كاد على مثال قلت أقول، ومضارعه من باب كاد على مثال خفت أخاف.

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١٨٨/١ و ١٨٩/١.

(٢) الكتاب، ص: ٤٠/٤، والمنصف، ص: ١٨٩/١، والخصائص، ص: ٢٥٢/١ والامترا بادي، شرح الشافية، ص: ١٣٨/١.

(٣) ابن جني، المنصف، ص: ٢٥٢/١ و ٢٥٧/١ و ٢٥٨.

وبذلك ينتفي وجه الشذوذ، وتقعد القاعدة، ويعلم أن مضارع (فَعَلَ) يفعل دائماً، لأن «فَعَلَ» يدل على الانضمام، فاختير في الماضي والمضارع منه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى لرعاية المناسبة بين اللفظ والمعنى<sup>(١)</sup>، وإنّ ما جاء غير مضموم العين في المضارع يكون من التداخل أو من الشذوذ<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أنه لم يرد في القرآن الكريم من هذا الباب سوى فعلين صحيحين، هما: كَبُرَ يَكْبُرُ، وَبَصُرَ يَبْصُرُ.

كما يلاحظ أنه لم يرد منها في «القاموس المحيط» للفيروزآبادي سوى سبعين فعلاً تقريباً، معظمها غريبة نادرة الاستعمال باستثناء عشرين فعلاً مشهوراً، وهذه الأفعال هي: جَرُوْ، صَعَبَ، سَمِعَ، زَمَتَ، صَرَخَ، غَزَرَ، نَزَرَ، فَحَشَ، سَخَفَ، ظَرَفَ، عَنَفَ، كَنَفَ، نَطَفَ، ضَوَّلَ، جَسَمَ، ضَحَمَ، فَخَمَ، جَيَّنَ، خَشَنَ، وَكَرَّمَ<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

## ٢ - مضارع فَعَلَ:

### (١) فَعِلَ يَفْعَلُ:

القياس في حركة مضارع «فَعِلَ» - المكسور العين في الماضي - فتحها في المضارع «يَفْعَلُ»، كما أنّ قياس حركة مضارع «فَعَلَ» - المفتوح العين في

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٩٥، وابن عصفور، المعتم، ص: ١٧٣/١، وابن الحاجب، ص: ٣٠٨، والاسترابادي، ص: ١٣٧/١، وقره كار والأنصاري، ص: ٣٦/٢، والجاربردي، ص: ٥٧/١.

(٢) سيويه، الكتاب، ص: ١٠٣/٤، والاسترابادي، ص: ١٣٨/١، والأنصاري، ص: ٣٧/٢.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مصر: المكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة (١٩٦٦م)، ص: ٣٥ و ٣٩ و ٤٠.

الماضي - كسرهما في المضارع، والسبب في ذلك أنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأن كل واحد منهما بناء على حياله، فجعلوا مضارع «فَعِلَ» - المكسور العين - يَفْعَلُ، - بفتح العين -، ومضارع «فَعَلَ» - المفتوح العين - في أكثر الأمر «يَفْعِلُ» - بكسر العين - لمقاربة الكسرة المفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة، وإمالة كل واحدة إلى صاحبتهما، نحو قولك: «مررت بعمر وضربت عُمرًا»، ونحو قولك: «ضربت الهندات ومررت بالهندات»، وغير ذلك... فهذا ونحوه يدل على مناسبة الكسرة للمفتحة، فلذلك تعاقبتا في «فَعِلَ يَفْعَلُ» و «فَعَلَ يَفْعِلُ»؛ لأن الياء أيضاً مقاربة للآلف، حتى أنهم قد قالوا: «حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، وحاري»، و«طائي»، وغير ذلك مما لا سبب فيه يوجب القلب، إلا القرب، وما ليس بعلة قاطعة<sup>(١)</sup>. فاصل حاحيت وعاعيت مثلاً: حيحيت وعيعيت، فقلب الياء ألفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة<sup>(٢)</sup>.

فالقياس في مضارع «فَعِلَ» «يَفْعَلُ» وبنائوه، أيضاً، للمتعدية غالباً وقد يكون لازماً<sup>(٣)</sup>، ويأتي من:

#### ١ - الصحيح:

- اللازم، نحو: فَرِحَ يَفْرَحُ، وَتَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ، وَقَلِقَ يَقْلُقُ، وَحَزَنَ يَحْزَنُ،
- والمتعدي، نحو: لَحِصَهُ يَلْحَصُهُ، وَلَقِمَهُ يَلْقَمُهُ، وَشَرِبَهُ يَشْرِبُهُ، وَلَزِمَهُ يَلْزِمُهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن جني، المتصف، ص: ١٨٧/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الملا عبد الله الدتغزي، متن بناء الأفعال، ص: ٥٥٨.

(٤) سيويه، الكتاب، ص: ٥/٤، و ٣٨/٤.

وقد ورد على هذه الصيغة خمسة وعشرون فعلاً في القرآن الكريم، وهي:

نفذ ينفذ، عجل يعجل، شرب يشرب، رحم يرحم، سمع يسمع، شهد يشهد، علم يعلم، حسب يحسب، عمل يعمل، فشل يفشل، بخل يبخل، عهد يعهد، ركب يركب، ثقب يثقب، حبط يحبط، خطب يخطب، سخط يسخط، سخر يسخر، لبث يلبث، ضحك يضحك، عجب يعجب، حفظ يحفظ، كره يكره، طعم يطعم، وفرح يفرح<sup>(١)</sup>.

كما ورد ثلاثمائة وتسعون فعلاً صحيحاً منها في القاموس المحيط للفيروزآبادي<sup>(٢)</sup>.

#### ٢ - المثال:

وذلك نحو:

— وَجِعَ يَوْجَعُ، وَجَلَ يَوْجَلُ، في المثال الواوي،

— وَيَسَّ وَيَنَاسُ، في المثال اليائي،

وَأَرَجَ يَأْرَجُ، في المثال الذي اعتلت فاؤه بالالف.

#### ٣ - الأجوف:

وذلك، نحو: خَافَ يَخَافُ، وَعَوَرَ يَعْوَرُ، وهوى يهوى، وطوى يطوى،

ونحو: صيد يصيد، وهام يهام، وحار يحار.

#### ٤ - الناقص:

نحو: غَمِيَ يَغْمَى، وخشي يخشى، وشهى يشهى، وقوي يقوى،

---

(١) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: ١٧٢.

(٢) المرجع نفسه.

هـ - المضَعَف:

نحو: عَضَهُ يَعْضُهُ.

فالقياس إذاً، في مضارع فَعِلَ يَفْعَلُ، وقد خرج عن ذلك أفعال معتلة الفاء، جاء مضارعها بالفتح على القياس وجاز فيها الكسر، وأخرى جاء مضارعها بالكسر وحده.

(ب) فَعِلَ يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ، وجاء منها:

- من الصحيح، حَسِبَ يَحْسِبُ - لغة قريش - ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ - لغة تميم - ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعِمُ<sup>(١)</sup>، وقد سمع سيبويه من العرب من يقول (من الطويل):

أَلَا عِمَ صَبَاحاً أَتُهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَنْعِمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي  
وقال (من البسيط):

وَاعْوَجَّ غُضُنُّكَ مِنْ لَحْوٍ وَمِنْ قَدَمٍ لَا يَنْعِمُ الْغُضُنُ حَتَّى يَنْعِمَ الْوَرَقُ  
وقال الفردوق (من الوافر):

وَكُومٍ تَنْعِمُ الْأَضْيَافَ عَيْنَاً وَتُضْبِحُ فِي مَبَارِكِهَا ثَقَالاً  
والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس<sup>(٢)</sup>.

- ومن المثال الياثي:

يَكْسَ يَتَّسُ، وَيَسَ يَتَّسُ، وتحذف الفاء منها لوقوعها بين ياء وكسرة،

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٣٨/٤ و ٣٩، وابن عصفور، الممتع، ص: ١٧٦/١ وابن مالك، تهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، ص: ١٩٥، ولامية الأفعال (من مجموع مهمات المتون)، ص: ٥٧١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص: ٣٨/٤ و ٣٩/٤، وديوان امرئ القيس: مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص: ٢٧.

كما حذفت الواو من «يَعِدُّ» تشبيهاً بها في أنهما حرفا علة، وقد وقعا بين ياء وكسرة، ولم تحذف الياء باطراد إذا وقعت بين ياء وكسرة لأنها أخفت من الواو<sup>(١)</sup> . . كما نقول:

يَيْسَ يَيْئَسُ، وَيَيْسَ يَيْئَسُ (وَيَيْئَسُ)، فوالفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس<sup>(٢)</sup>.

— ومن المثال الواوي:

وَعَرَّ الصَّدْرُ يَغَرُّ وَيَوْغَرُّ: التهب حزناً أو غيظاً<sup>(٣)</sup>.

وَوَجَرَ يَجِرُّ وَيَوْجَرُّ: في معناه<sup>(٤)</sup>.

وَوَجَرَ يَجِرُّ وَيَوْجَرُّ.

وَوَلَّهَ يَلُّ وَيَوَلُّهَ: كاد يعدم العقل.

وَوَهَلَ يَهْلُ وَيَوَهْلُ: اشتد فزعه<sup>(٥)</sup>.

وَوَغِمَ يَغِمُّ وَيَوَغِمُّ: حقد.

وَوَرَّى الزَنْدُ يَرِي وَيَوْرِي: خرجت ناره.

وَوَبَقَ يَبِقُ وَيَوْبَقُ.

(١) الكتاب، ص: ٣٨/٤ و ٣٩/٤، والممتع، ص: ١٧٦/١ و ٤٣٧/٢ والتسهيل، ص: ١٩٥، ولامية الأفعال، ص: ٥٧١، والمتصف، ص: ١٩٦/١.

(٢) الكتاب، ص: ٣٨/٤.

(٣) المتع، ص: ١٧٦/١، والمزهر، ص: ٣٢/٢ — ٣٨، والتسهيل ص: ١٩٥، ولامية الأفعال ص: ٥٧١.

(٤) ابن مالك، التسهيل، ص: ١٩٥، ولامية الأفعال، ص: ٥٧١، والممتع، ص: ١٧٦/١.

(٥) لامية الأفعال، ص: ١٧٥، والتسهيل، ص: ١٩٥، والمتصف، ص: ٢٠٧/١، وابن جماعة، ص: ٥٧/١.

وَوَسِيعَ بَسْعٍ وَيَسِيعُ.

وَوَطِىءٌ يَطَأُ وَيُوطِئُ.

فالأصلُ في مضارعٍ وَصِيعَ وَوَطِىءَ الكسرُ، بدليل حذف الواو، لكنهم ألزموهما، بعد حذف الواو، فتح العين<sup>(١)</sup>.

وَوَحِمَتِ الحَبْلَى تَحِمُّ وَتَوْحَمُ: اشتدت شهوتها لطعام معين أو قلت،  
وَوَلِغَ الكَلْبُ يَلِغُ وَيَوَلِّغُ في الإِنَاءِ: شرب ما فيه بأطراف لسانه أو أدخل فيه لسانه وحركه<sup>(٢)</sup>.

وَوَهِنَ يَهِنُ وَيَوْهَنُ.

\* \* \*

(ج) فَعِلَ يَفْعِلُ — بكسر العين فيهما — :

شَدَّ من «فَعِلَ» عَدَدٌ من الأفعال، فجاء مضارعُه على: «يَفْعِلُ» — بكسر العين فيهما — منها:

وَوَرِثَ يَرِثُ من الإرث.

وَوَثِقَ يَتَّقُ من الثقة، أي قوي اعتماده،

وَوَمِقَ يَمِيقُ، أي: أَحَبَّ،

وَوَفَّقَ يَفْقُ: صار موافقاً،

وَوَزِمَ يَزِمُ: دخله الورم،

وَوَلَّى يَلِي: تبع، وولي الأمر: صار حاكماً عليه.

(١) الكتاب ص: ٥٥/٤، الممتع، ص: ٤٤٤/٢، والاسترأبادي، ص: ١٤٥/١ و ١٣٦.

(٢) المزهري، ص: ٣٧/٢، أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مصر: الطبعة الثانية، ص: ٣٦.

وَوَجِدَ عَلَيْهِ يَجِدُ: أي حزن،  
وَوَعَقَ عَلَيْهِ يَعُقُ: أي عجل  
وَوَقَةَ لَهُ يَقَهُ: أي سمع له وأطاع،  
وَوَكِمَ يَكِمُ وَكَمًا: أي اغتم،  
وَوَرِيَ الْمَخُ يَرِي: أي سمن واكتثر، وَوَرِيَ الزُّنْدُ يَرِي،  
وَوَرِعَ يَرِغُ: صار ذا ورع،  
وَوَرِكَ يَرِكُ: اضطجع<sup>(١)</sup>.  
وَوَاحَ يَطِيحُ،  
وَوَاهَ يَتَهُ،

زعم الخليل أَنَّ مضارع: طَاحَ، وَتَاهَ: «يَفْعِلُ»؛ أي أنهما بمنزلة حَسِبَ يَحْسِبُ من الصحيح، وهي من الواو، ويدللك على ذلك؛ طَوَّحَتْ وَتَوَّهَتْ، وهو أتوه منه وأطوح<sup>(٢)</sup>، فالأصل عنده: طَوَّحَ يَطْوِيحُ وَتَوَّهَ يَتَوَّهُ، فنقلت الكسرة الأصلية من عين الفعل إلى فائه، فأصبحت العين ساكنة وقبلها كسرة فانقلبت ياء<sup>(٣)</sup>.

وَأَن يَتَيْنُ مِنَ الْأَوَانِ<sup>(٤)</sup>.

وَوَسِعَ يَسِعُ،

- 
- (١) لامية الأفعال، ص: ٥٧١، والممتنع، ص: ١٧٦/١، والمزهر، ص: ٣٧/٢،  
والاسترأبادي، ص: ١٤٥/١، وشذا العرف، ص: ٣٦، وابن جماعة، ص: ٥٧/١.  
(٢) الكتاب، ص: ٣٤٤/٤، والمنصف، ص: ٢٦/١.  
(٣) الكتاب، ص: ٣٤٥/٤، والمنصف، ص: ٢٦١/١ و ٢٦٢/١.  
(٤) الكتاب، ص: ٣٤٥/٤، والاسترأبادي، ص: ١٣٦/١.



## وَوَطِيءٌ يَطِيءُ

والأصل في مضارع «وَسِعَ» و «وَطِيءَ» الكسر، بدليل حذف الواو، لكنهم ألزموهما، بعد حذف الواو، فتح عين المضارع<sup>(١)</sup>، لأجل حرف الحلق، فالفتحة عارضة<sup>(٢)</sup>، فأصل يَسْعُ: يَوْسِعُ، فلزم الواو الحذف لأنه جاء ساكناً بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم فتحت السين في «يَسْعُ»، لأن العين التي هي لام الفعل حرف حلق، وكذلك حصل في «يَطَأُ»، فأصله: يَوْطِيءُ، حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم فتحت الطاء؛ لأن الهمزة — التي هي «لام» الفعل — حرف حلق<sup>(٣)</sup>.

وَوَبِقَ يَبِقُ، وقد رُوِيَ فيه الفتح أيضاً<sup>(٤)</sup>.

وَوَغِمَ يَغِمُ: حَقَّدَ.

وَوَعِمَ يَعِمُ<sup>(٥)</sup> وعماً الديار: بمعنى وَعَمَّهَا: أي حيَّاهَا، وقال لها: انعمي.

\*\*\*

(د) فَعِلَ يَقْعُلُ — بكسر عين الماضي وضم عين المضارع —

هذا البناء شاذ<sup>(٦)</sup>، أو من التداخل<sup>(٧)</sup>، وقال سيبويه إنه جاء في حرفين؛ فَضِلَ يَقْضُلُ، ومَتَّ تَمْوُت<sup>(٨)</sup>.

(١) الكتاب، ص: ٥٥/٤، والممتع، ص: ١٧٧/١، والاسترأبادي، ص: ١٣٦/١.

(٢) المنصف، ص: ٢٠٦/١، والاسترأبادي، ص: ١٣٠/١.

(٣) المنصف، ص: ٢٠٦/١، والاسترأبادي، ص: ١٣٦/١، والمزهر، ص: ٣٧/٢.

(٤) الاسترأبادي، ص: ١٣٥/١.

(٥) المزهر، ص: ٣٧/٢.

(٦) ابن عصفور، المتع، ص: ١٧٧/١.

(٧) ابن الحاجب، الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٨) الكتاب، ص: ٤٠/٤.

— أما فِضْلُ يَفْضُلُ : فمركب من اللغات التالية :

— مضارع «فَضَلَ» — بفتح العين — . يَفْضُلُ — بضم العين — ، كَدَخَلَ يَدْخُلُ

— مضارع «فَضِلَ» — بكسر العين — يَفْضِلُ — بفتح العين — كَحَذَرَ يَحْذَرُ .  
فيكون فَضِلَ — بكسر العين — يَفْضِلُ — بضم العين — ماضيه من اللغة الثانية ومضارعه من اللغة الأولى .

وهذا الفعل معناه من الفضلة ، لا من قولك : فَضَلْتُه ، إذا غَلَبْتُهُ في الفضل ، لأن ذلك ليس فيه إلا فتح الماضي وضم المضارع ؛ لأنه من المغالبة ، وَفَضَلَ يَفْضُلُ — بفتح عين الماضي وضم عين المضارع أقيس<sup>(١)</sup> ، وهذا البناء شاذ عند ابن عصفور<sup>(٢)</sup> .

وأما نِعِمَّ يَنْعَمُ : فمركب من اللغات التالية :

— نِعِمَّ يَنْعَمُ ، كَحَذَرَ يَحْذَرُ ،  
— نِعَمَّ يَنْعَمُ ، ك «كَرَّمَ يَكْرُمُ» ،

فالماضي من اللغة الأولى ، والمضارع من اللغة الثانية<sup>(٣)</sup> .

وأما حَضَرَ يَحْضُرُ ، فشاذ<sup>(٤)</sup> ، لأنه يقال : حَضَرَ يَحْضُرُ حضوراً ، وقد يُعَدَى فيقال : حَضَرَهُ وَحَضِرَهُ : يَحْضُرُهُ ، وجاء في لسان العرب<sup>(٥)</sup> أن الأزهري قال : «واللغة الجيدة حَضَرَتْ تَحْضُرُ ، وكلهم يقول : تَحْضُرُ ، بالضم ، قال

(١) الكتاب ، ص : ٤٠ / ٤ ، ولسان العرب ، مادة فضل .

(٢) الممتع ، ص : ١٧٧ / ١ .

(٣) الاسترأبادي ، ص : ١٣٦ / ١ ، والجاربردي ، ص : ٥٧ / ١ ، ونقرة كار والأنصاري ، ص : ٣٦ / ٢ .

(٤) لسان العرب ، مادة ، موت ،

(٥) مادة : حضر ، ينظر أيضاً ، الكتاب ، ص : ٤٠ / ٤ .

الجوهري، وأنشدنا أبو ثروان العكلي لجريز على لغة «حَصِرَتْ» (من البسيط):

مَا مِنْ جَفَانًا إِذَا حَاجَاتُنَا حَصِرَتْ، كَمَنْ لَنَا عِنْدَهُ التَّكْرِيمُ وَاللَّطْفُ  
وَأَمَّا دِمَّتْ تَدُومُ فمركبة من:

— دِمَّتْ تَدُومُ، كَقُلْتُ تَقُولُ،

— وَدِمَّتْ تَدَامُ، كَخِفْتُ تَخَافُ،

ثم تركبت اللغتان؛ فظن قومٌ أن تدوم على دِمَّتْ، وَتَدَامُ على دِمَّتْ، وما ذهبوا إليه من تشديد دِمَّتْ تَدُومُ، أخفّ مما ذهبوا إليه من تسوُّغ دِمَّتْ تَدَامُ، إذ الأولى ذات نظائر، ولم يعرف من هذه الأخيرة إلا كُذِّتْ تَكَادُ، وباب اللغة المركبة من لغتين باب واسع كَقَنَطَ يَقْنَطُ — بفتح العين فيهما — وَرَكَنَ يَرَكُنُ — بفتح العين فيهما — فيحمله جهال أهل اللغة على الشذوذ<sup>(١)</sup>.

وقيل إن دام يدوم، فعل يفعل، ليس بقوي، وفي هذه الكلمة نظر، وذهب أهل اللغة في قولهم: دِمَّتْ تَدُومُ إلى أنها نادرة كِمَّتْ تَمُوتُ، ويقال: دَامَ الشَّيْءُ: يَدُومُ وَيُدَامُ، قال الشاعر (من الرجز):

يَا مَيِّ، لَا عَرَوْ وَلَا مَلَامًا فِي الْحُبِّ إِنَّ الْحُبَّ لَنْ يَدَامَا<sup>(٢)</sup>  
وإما مِتَّ تَمُوتُ،

فقال ابن سيده لا نظير لها من المعتل<sup>(٣)</sup>، وقال سيويه: اعتلت من فعل يفعل، ولم تحوّل كما يحول، وقال إن نظيرها من الصحيح فضل يفضل<sup>(٤)</sup>،

(١) لسان العرب، مادة دوم،

(٢) لسان العرب، مادة دوم، والخصائص، ص: ٣٨٠ / ١.

(٣) لسان العرب، مادة موت،

(٤) الكتاب، ص: ٤٠ / ٤، ولسان العرب مادة، موت.

ومت تموت مركبة من<sup>(١)</sup>.

— مَتَّ تَمُوتُ، كَقَالَ يَقُولُ،

— ومن مِتَّ تَمَاتُ، كَخِفَّتَ تَخَافُ، قال الشاعر<sup>(٢)</sup> (من الرجز):

بُنَيَّ، يَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ، عِيشِي، وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَعَاتِي

وأما قَنَطَ يَقْنُطُ، فمركب من<sup>(٣)</sup>:

— قَنَطَ يَقْنُطُ، كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»،

— قَنَطَ يَقْنُطُ، كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، وَقَنَطَ يَقْنُطُ كـ : نَصَرَ يَنْصُرُ.

وأما شَمَلَ يَشْمُلُ، فمركب من<sup>(٤)</sup>:

— شَمَلَ يَشْمُلُ، كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»،

— شَمَلَ يَشْمُلُ، كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ»،

— شَمَلَ يَشْمُلُ، كـ «نَصَرَ يَنْصُرُ»،

وأما كَذَتَ تَكْذُودُ، وَجَذَتَ تَجُودُ، فمركب من<sup>(٥)</sup>:

— كَادَ يَكْوُدُ، وَجَادَ يَجُودُ، مثل : قال يقول

— كَادَ يَكَادُ، وَجَادَ يَجَادُ، مثل : خاف يخاف،

---

(١) الخصائص، ص: ٣٨١/١.

(٢) لسان العرب، مادة موت، والخصائص، ص: ٣٨١/١؛ والاسترأبادي،

ص: ١٣٧/١، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٥٧/٤.

(٣) لسان العرب مادة «قنط» والخصائص، ص: ٣٨٠/١.

(٤) لسان العرب مادة شمل، وابن جماعة، ص: ٥٧/١.

(٥) لسان العرب مادة «كود وجود» والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٥٧/٤،

والاسترأبادي، ص: ١٣٦/١.

وأما نَكَلَ يَنْكُلُ، فمركب من<sup>(١)</sup> :

— نَكَلَ يَنْكُلُ كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ» ،

— نَكَلَ يَنْكُلُ كـ «نَصَرَ يَنْصُرُ» ،

— نَكَلَ يَنْكُلُ كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ» ،

فيكون التركيب من ماضي الثالثة ومضارع الثانية .

أما نَجَدَ يَنْجُدُ، أي عرف فجاء منه<sup>(٢)</sup> :

— نَجَدَ يَنْجُدُ كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ» ،

— نَجَدَ يَنْجُدُ، صارَ ذا نجدة .

— نَجَدَهُ يَنْجُدُهُ، أعانه،

ويلاحظ أن التركيب لا يتحقق لاختلاف المعاني في هذه اللغات،

وإذا كان الماضي على «فَعِلَ» — بكسر العين — فجميع العرب، إلا أهل الحجاز، يجوزون كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للمفاعل فيقولون: أنا أعلم، ونحن نعلم، وأنت تعلم، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف، نحو «إِنَجَلَ وَإِخَالَ وَإِشَقَى وَإِعْضَى»، والكسرة في همزة «إِخَالَ» وحده أكثر وأفصح من الفتح — وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيهاً على كسر العين لثلاث يلبس «يَفْعَلُ» — المفتوح العين — بِيَفْعَلُ — المكسور العين، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة، ولم يكسروا الياء استغناءً، إلا إذا كان «الفاء» واواً، نحو: يَنْجَلُ، لاستغفالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة، وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها، فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضاً لتخفّ الكلمة بانقلاب الواو ياء، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب

(١) لسان العرب، مادة «نكل» والاستراباذي، ص: ١٣٧/١ .

(٢) لسان العرب، مادة «نجد» والاستراباذي، ص: ١٣٧/١، مع هامش الصفحة نفسها .

يقلب الواو ياء، نحو: يَجَلُّ، وبعضهم يقلبه ألفاً لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فالألف التي هي الأخف أولى، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب إلا الحجازيين، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفاً لغة بعضهم في كل مثال واوي وهي قليلة<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### ٣ - مضارع فَعَلَ :

إن الأفعال الماضية الثلاثية المجردة على مثال «فَعَلَ» المفتوح العين، قد يكون مضارعها: يَفْعِلُ - بكسر العين - كَضَرَبَ يَضْرِبُ، أو يَقْعُلُ - بضم العين - كَقَتَلَ يَقْتُلُ، أو يَقْعِلُ - بكسر العين، ويقْعُلُ - بضم العين، في وقت واحد كَعَرِضَ يَغْرِضُ وَيَغْرِشُ؛ وَنَفَرَ يَنْفِرُ وَيَنْفَرُ، وَشَمَّ يَشْتُمُ وَيَشْتُمُ، وَنَسَلَ يَنْسِلُ وَيَنْسُلُ، وَعَلَفَ يَعْلفُ وَيَعْلَفُ، وَفَسَقَ يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ، وَحَسَدَ يَحْسِدُ وَيَحْسُدُ، وَلَمَزَ يَلْمِزُ وَيَلْمِزُ، وَعَتَلَ يَعْتِلُ وَيَعْتِلُ، وَطَمَتَ يَطْمِثُ وَيَطْمِثُ، وَقَتَرَ يَقْتِرُ وَيَقْتِرُ، وَعَكَفَ يَعْكِفُ وَيَعْكِفُ، وقد يكون مضارع «فَعَلَ» - المفتوح العين - يَقْعَلُ «بفتح العين - إذا كانت العين أو اللام من «فَعَلَ» حرف حلق غير ألف<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض النحاة: «قياس مضارع «فَعَلَ» المفتوح عينه إما الضم وإما الكسر. وتعدى بعض النحاة - وهو أبو زيد - هذا، وقال: كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك، وإلا

(١) الاسترأبادي، ص: ١٤١/١، والكتاب، ص: ١٠٦/٤ إلى ١١٥/٤.

ابن الحاجب، ص: ٣٠٨، وابن جني المنصف، ص: ١٨٥/١، والممتع، ص: ١٧٥/١، والمزهر، ص: ٣٩/٢، والشرح الملوكي، ص: ٣٩، والاسترأبادي، ص: ١١٧/١.

(٢) الاسترأبادي، ص: ١١٨/١.

استعملاً معاً، وليس على المستعمل شيء، وقال بعضهم، بل القياس الكسر،  
لأنه أكثر، وأيضاً هو أخف من الضم<sup>(١)</sup>.

لكن الأرجح أن يكون قياس مضارع «فَعَلَ» المفتوح عينه، يَفْعِلُ — بكسر  
العين — وأما يَفْعُلُ — بضم العين — فداخل عليه، وإنما جاز قَتَلَ يَفْعُلُ ونحوه،  
لأنه لما كانت حركة عين المضارع أبداً تخالف حركة عين الماضي، إلاّ باب  
فَعَلَ، يَفْعُلُ — بضم العين في الماضي والمضارع — جاز قَتَلَ يَفْعُلُ، لأن الخلاف  
في حركة العين قد وقع، ولكن الباب ما بدأنا به من أن باب «فَعَلَ» إنما هو  
«يَفْعِلُ»، و«يَفْعُلُ» داخل عليه، وشيء آخر يدل على أن «يَفْعُلُ» داخل على  
«يَضْرِبُ» وأن الباب للكسر دون الضم، وهو أن الضم قد لزم باب ما ماضيه  
«فَعَلَ» نحو: ظَرَفَ يَظْرِفُ وَكَرَّمَ يَكْرُمُ. «أفلا ترى أن الضم قد يستبد به «فَعَلَ»  
كما استبد «فَعِلَ» بـ «يَفْعُلُ»؟ فكذلك كان القياس أن يستبد «فَعَلَ» بـ «يَفْعِلُ»،  
فمن هنا كان «يَفْعُلُ» داخلاً على «يَفْعِلُ»، كما أن «يَخْسِبُ» داخل على  
«يَضْرِبُ»، وكما أن يَقْلَى وَيَسْلَى، وَيَأْبَى، داخل على «يَرْكَبُ»<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ ذلك، أيضاً، من متابعة ما كتبه أئمة الصرف... فسيبويه<sup>(٣)</sup>،  
مثلاً، يقدم «يَفْعِلُ» على «يَفْعُلُ» مضارع «فَعَلَ»، كذلك فعل المازني<sup>(٤)</sup>، وكذلك  
فعل ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> حين قال: «فإن كان مجرداً على «فَعَلَ» كسرت عينه  
أو ضمت أو فتحت»، وكذلك فعل ابن مالك<sup>(٦)</sup>.

(١) المصنف، ص: ١٨٦/١.

(٢) الكتاب، ص: ٣٨/٤.

(٣) المصنف لابن جني، ص: ١٨٥/١.

(٤) المصنف لابن جني، ص: ١٨٥/١.

(٥) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٦) التسهيل، ص: ١٩٧.

وكرر ابن جني في خصائصه<sup>(١)</sup> أن قياس مضارع «فَعَلَ، يَفْعِلُ»، وأن «يَفْعُلُ» داخل عليه، ولكنه يخلص بعد ذلك إلى نتيجة يحاول بها تعييد قاعدة للفصل بين مضارعي «فَعَلَ» فيقول: وكان باب «يَفْعُلُ» إنما هو لما ماضيه «فَعَلَ»، ثم دخلت «يَفْعُلُ» في «فَعَلَ» على «يَفْعِلُ»، لأن «ضَرَبَ يَضْرِبُ» أقيس من: «قَتَلَ يَقْتُلُ»، ألا ترى أن ما ماضيه «فَعَلَ» إنما بابه فتح عين مضارعه، نحو: رَكِبَ يَرْكَبُ، وشَرِبَ يَشْرَبُ، فكما فتح المضارع لكسر الماضي، فكذلك أيضاً ينبغي أن يكسر المضارع لفتح الماضي. وإنما دخلت يَفْعُلُ في باب «فَعَلَ» على «يَفْعِلُ» من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة، ولما آثروا خلاف حركة عين الماضي ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها، عدلوا في بعض ذاك إليها، فقالوا: قَتَلَ يَقْتُلُ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ. وأنا أرى أن «يَفْعُلُ» فيما ماضيه «فَعَلَ» في غير المتعدي أقيس من «يَفْعِلُ»، فَضَرَبَ يَضْرِبُ، إِذَا، أقيس من قَتَلَ يَقْتُلُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ أقيس من جَلَسَ يَجْلِسُ، وذلك أن «يَفْعُلُ» إنما هي في الأصل لما لا يتعدي، نحو كَرُمَ يَكْرُمُ ( . . . ) فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه «فَعَلَ» أولى وأقيس. فإن قيل: فكيف ذلك، ونحن نعلم أن «يَفْعُلُ» في المضاعف المتعدي أكثر من «يَفْعِلُ»، نحو: شَدَّ يَشْدُو، وَمَدَّ يَمْدُو، وَقَدَّ يَقْدُو، وَجَزَّ يَجْزُو، وَعَزَّ يَعْزُو، وَأَزَّ يَأْزُو، وَعَمَّ يَعْمُو، وَأَمَّ يَأْمُو، وَضَمَّ يَضْمُو، وَحَلَّ يَحْلُو، وَسَلَّ يَسْلُو، وَتَلَّ يَتْلُو، و «يَفْعِلُ»، في المضاعف قليل محفوظ، نحو: هَرَّ يَهْرُو، وَعَلَّ يَعْلُو، وأحرف قليلة، وجميعها يجوز فيه «أَفْعُلُو» نحو: عَلَّه يُعْلُو، وَهَزَّ يَهْزُو، إِلَّا حَبَّه يَحْبُو، فإنه مكسور المضارع لا غير<sup>(٢)</sup>، قيل إنما جاز هذا في

(١) الخصائص، ص: ٣٧٩/١.

(٢) الصحيح أن يقال «لا غيرها» أو «ليس غير»، لأن «غير» اسم ملازم للإضافة في المعنى، =



المضاعف لاعتلاله، والمعتل كثيراً ما يأتي مخالفاً للصحيح<sup>(١)</sup>.

(١) فَعَلَ يَقْعِلُ:

ويأتي من:

١ - الصحيح<sup>(١)</sup>:

— اللّازم، نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ،

— والمتعدي، نحو: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ،

وقد ورد تسعة وثلاثون فعلاً في القرآن الكريم من هذا الباب وهي<sup>(٢)</sup>:  
عقل يعقل، ظلم يظلم، عرف يعرف، فرض يفرض، عزم يعزم، ضرب يضرب، حرص يحرص، ربط يربط، قبض يقبض، سبق يسبق، بطش يبطش، كسب يكسب، ملك يملك، حلف يحلف، لبس يلبس، كذب يكذب، صبر يصبر، صدف يصدف، صرف يصرف، نبذ ينبذ، غلب يغلب، كنز يكثر، نفر ينفر، سرق يسرق، حمل يحمل، قدر يقدر، كشف يكشف، خسف يخسف، فصل يفصل، غفر يغفر، ختم يختم، فتن يفتن، قذف يقذف، عدل يعدل، نعم يتنعم، قسم يقسم، هلك يهلك، نكص ينكص، نزل ينزل.

كما ورد منها أربعمئة وثمانية وأربعون فعلاً في القاموس المحيط للفيروزآبادي<sup>(٣)</sup>.

= ويجوز أن يقطع عنها لفظاً في كلمة واحدة هي «ليس»، وقولهم «لا غير» لحن، ينظر،  
مغني اللبيب لابن هشام، ص: ٢٥٧/١ تحقيق محمد محيي الدين.

(١) الكتاب، ٥/٤.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مصر: المكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة (١٩٦٥م)، ص: ١٧١. ومن أسرار اللغة، ص: ٣٠ وما بعدها.

(٣) المرجعان السابقان.

## ٢ - ومن المثال الواوي:

نحو وثب يشب، ووهب يهب، ووجد يجد، ووعد يعد، ووزن يزن، فكل فعل معتل «الفاء» بالواو على «فَعَلَ» مضارعه على «يَفْعِلُ» - بكسر العين - . ويحذف في الأفعال المضارعة منه الواو التي هي الفاء ( . . . ) لأن أصل «يعد ويزن ويشب»، و «يوعد ويوزن ويوثب»، فحذفوها استخفافاً؛ لأنهم انتقوا وقوع الواو الساكنة بين ياء وكسرة فحذفوه، وجعلوا سائر المضارع تابعاً لـ «يَفْعِلُ» فحذفوه - لثلاثي يختلف المضارع في البناء، فقالوا: وَعَدَ يَعِدُ أَعِدْ وَتَعِدْ، وإن لم تكن هناك ياء، لأنهم لو قالوا: «أنا أُوْعِدُ وهو يَعِدُ»، لاختلف المضارع، فكان يكون مرة بواو وأخرى بلا واو. فحمل ما لا علة فيه على ما فيه علة، وهذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم، أن يجعلوا الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم»<sup>(١)</sup>.

لذلك لم يضموا في المثال عين مضارع «فَعَلَ» الواوي واليائي<sup>(٢)</sup>؛ لأنه إذا ضُمَّ عينه لم يحذف فاؤه لارتفاع علة حذفه، وهي وقوعها بين ياء وكسرة، ويجوز اتصال الضمائر المتصوية به، لأن «فَعَلَ» يجيء متعدياً فيلزم ياء بعده واو بعدها ضمة بعدها ضمة بعدها واو في نحو: يوعد<sup>(٣)</sup>.

وقد شدَّ عن هذا الحكم: وَجَدَ يَجِدُ - بالضم - ولم يقولوا: يُوجِدُ، وهو القياس، ليعلموا أن أصله يَجِدُ بالكسر<sup>(٤)</sup>، ومنه قول جرير (من الكامل):

(١) المصنف، ص: ١٨٤/١ و ١٩١/١، والممتع، ص: ٤٦٢/٢ و ١٧٢/١.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) نقره كار، ص: ٣٥/٢.

(٤) الكتاب، ص: ٣٤١/٤، والممتع، ص: ١٧٧/١.

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجُذُنْ غَلِيلاً<sup>(١)</sup>

وهذه اللغة ضعيفة<sup>(٢)</sup>، قليلة<sup>(٣)</sup>، بل عارضة شاذة، ولذلك حذفت الفاء، كما حذفت في «يقع ويزع»، وإن كانت الفتحة هناك، لأن الكسر هو الأصل، وإنما الفتح عارض<sup>(٤)</sup>، على الرغم مما زعمه ابن مالك، في التسهيل، حيث قال<sup>(٥)</sup>: «إنَّ الكسر يلتزم — عند غير بني عامر فيما فاؤه واو من «فَعَلَ» — وهو زعم غير صحيح، كما قال أبو حيان<sup>(٦)</sup>».

### ٣ — من المثال اليائي :

أما المثال اليائي من «فَعَلَ» فلا تحذف فاؤه في المضارع، لأن الياء أخف من الواو، ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو<sup>(٧)</sup> فيه، وهي أخف.

وقد شدَّ: يَسَرَ يَسِرُ، وَيَمَنَ يَمِنُ، من هذا الباب.

وحكم المثال اليائي من «فَعَلَ» يَقَعُ، نحو: يَسَرَ يَسِرُ وَيَمَنَ يَمِنُ وَيَعَرُ الْجَدِي يَمِنُ وَيَمَنُ يَمِنُ<sup>(٨)</sup>.

---

(١) الامتريابي، ص: ٣٢/١، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٥٣/٤، والمنصف، ص: ١٨٧/١، والممنوع، ص: ١٧٧/١ و ٤٢٧/٢، والجاربردي، ص: ٥٤/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٣٥/٢.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) الكتاب، ص: ٥٤/٤.

(٤) المنصف، ص: ١٨٧/١ والممنوع ص: ٤٢٨/٢.

(٥) ص: ١٩٧.

(٦) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٥٤/٤.

(٧) الكتاب، ص: ٥٤/٤.

(٨) الكتاب، ص: ٥٤/٤، والمنصف، ص: ١٩٥/١.

٤ - من المعتل الفاء بالألف :

مضارع المعتل الفاء بالألف من «فَعَلَ» «يَفْعَلُ»، نحو: أَسَرَ يَأْسِرُ، وَأَتَى يَأْتِي، وَأَمَنَ يَأْمِنُ.

٥ - من الأجوف اليائي :

وذلك، نحو: صَادَ يَصِيدُ، حَادَ يَحِيدُ، صَاحَ يَصِيحُ، هَامَ يَهِيْمُ، وَهَاجَ يَهِيْجُ، وَبَاعَ يَبِيْعُ.

وقد التزم التصريفيون كسر عين مضارع الأجوف والناقص اليائين لمناسبة الكسرة للياء، وحتى لا يلتبس عندهم اليائي بالواوي؛ لأنه لو جاء الضمُّ فيهما لا تقلب الياء واوًا، فيلتبس الواوي باليائي؛ لأن بيان البنية عندهم أهم من الفرق بين الواوي واليائي، فكان يلتبس، إذاً، الواوي باليائي في الماضي والمضارع، إذ لو قالوا في باع ورمى: يَبِيْعُ وَيَرْمِي، لوجب قلب اليائين واوين لبيان البنية، فكان يلتبس الواوي واليائي في الماضي والمضارع<sup>(١)</sup>.

وقالوا أيضاً: طَاحَ يَطِيحُ وَتَاهَ يَتِيهُ، عند من قال طَِيَحْتُ وَتَيَّهْتُ<sup>(٢)</sup> لأنهما لو كانا من الواو لقالوا: تَوَّهَ وَطَوَّحَ، كما حكى الخليل<sup>(٣)</sup>، وقد أنشد الأصمعي، عن عيسى بن عمر، عن ربيعة بن العجاج :

«تُتِيهِ فِي تَبِيهِ الْمُتَيَّهِينَ»

فتتية نفسه حيرها، والتتية: المقازاة التي يضلُّ فيها السالك.

ويجوز أن يكون طاح يطيح وتاه يتيه - في لغة ثانية - من الواو على:

(١) الاستراباذي، ص: ١٢٥/١، والجاربردي، ص: ٥٤/١، والحسيني والأنصاري، ص: ٣٤/٢.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣١٨، والكتاب، ص: ٤٤/٤.

(٣) هذا البحث، ص: ٢٤٤ وما بعدها.

فَعِلَ يَقْعِلُ، ويجوز أن يكون من الياء على مثال باع يبيع بوزن فَعَلَ يَقْعِلُ<sup>(١)</sup>.

ومن قال طَوَّحَتْ وأَطْرَحَ، وتَوَهَّتْ وأَتَوَه، فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده أو من التداخل<sup>(٢)</sup>، لأن طاح، عند هذا القائل، من الأجوف الواوي، من «فَعَلَ» — بفتح العين — مع أن مضارعه بكسر العين، علماً أن الأجوف الواوي من «فَعَلَ» يكون مضارعه، دائماً، مضموم العين، فهذا من الشواذ لأن قياسه أن يكون طاح يطوح وتاه يتوه.

أما من قال طَبَّحَتْ وتَبَّهَتْ، وأَتَّه وأَطَّحَ، فلا شذوذ فيه. ولكن قد يكون من التداخل بأن يكون الماضي من الواوي من «فَعَلَ» والمضارع من اليائي من «فَعَلَ»<sup>(٣)</sup>.

#### ٦ — من الناقص اليائي :

نحو: جَبَّيَ يَجْبِي، ورمى يرمي، ومشى يمشي، وجري يجري، ومضى يمضي، وغلى يغلي، وروى يروي، ودرى يدرى، وشقى يشقى، ذلك لأن المعتل اللام بالياء تكون حركة عينه في المضارع من الحرف الذي بعده، فهي أبداً «يَقْعِلُ» بكسر العين، نحو: رمى يرمي<sup>(٤)</sup>.

#### ٧ — من المضاعف اللازم :

نحو: عَفَّ يَعْفُ، وَكَلَّ يَكِلُ، وَخَبَّ يَخْبُ، وَضَجَّ يَضْجُ، وَهَبَّ يَهَبُ، وَخَفَّ يَخْفُ، وَقَلَّ يَقَلُّ، فكل ما كان لازماً من المضعف من «فَعَلَ» فمضارعه على يَقْعِلُ — بكسر العين — إلا ما شذ في: عَضَضْتُ تَعْضُ، وَكَعَعْتُ — أي

(١) المتصف، ص: ٢٦١/١ وما بعدها.

(٢) الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) المتصف، ص: ٢٦١/١ وما بعدها، والكتاب، ص: ٣٤٤/٤، والاسترأبادي، ص: ١٢٧/٢.

(٤) الكتاب، ص: ٣٨٢/٤، والمتصف، ص: ٢٣٣/١، والممتع، ص: ١٧٤/١.

جنت — في تَكْعُ — بالفتح والكسر — لكن الكسر أجود، فمن فتح فلأجل  
حرف الحلق، قال سيبويه<sup>(١)</sup> لما كان العين في الأغلب ساكناً بالإدغام لم يؤثر  
فيه حرف الحلق كما أثر في: صَنَعَ بَصْنَعُ، ومن فتح فلأنها قد تتحرك في لغة  
أهل الحجاز، نحو: لم يَكْعَع وفي يَكْعَعُن اتفاقاً كبصنع وصنعن<sup>(٢)</sup>:

٨ — من المضاعف المنعدي:

نحو: حَبَّه يَحِبُّهُ وهو قليل<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(ب) فَعَلَ يَفْعِلُ وَيَفْعُلُ : ويأتي:

(أ) من المضعف اللازم: وقد ذكر ابن مالك في «لامية الأفعال»<sup>(٤)</sup>  
ثمانية عشر فعلاً مضعفاً لازماً يجوز في عين مضارعها الكسر والضم، وهي:  
— صَدَّ يَصُدُّ صدوداً عن الشيء: أعرض، وصَدَّ يَصُدُّ صديداً من  
الشيء: ضج.

— وَأَثَّ النَّبَاتُ يَثُّ أَثًّا: أي كثر، وفي لسان العرب: أثَّ يَأْثُ  
ويثَّ ويؤثَّ أَثًّا وأثَّته فهو أثَّ، والأثاث والأثاث والأثاث:  
الكثرة والعظم<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ١٠٧/٤، والاسترأبادي ص: ١٣٤/١.

(٢) ابن جماعة، ص: ١٥٦/١.

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨، وابن جني، الخصائص،  
ص: ٣٨٠/١.

(٤) نشرت مع مجموع مهمات المتون المستعملة مصر: المطبعة البهية (١٣٠٤هـ)،  
ص: ١٨٢، وفي الطبعة الرابعة (١٣٦٩هـ)، ص: ٤٧٠.

(٥) لسان العرب مادة (أثَّ).

- وَخَرَّ يَخْرُ: سقط.
- وَحَدَّت المرأة تَحِدُّ: تركت الزيتة.
- وَثَرَّت العين تَثِرُّ: غزرت.
- وَجَدَّ في الأمر يَجِدُّ.
- وَتَرَّت النواة تَثِرُّ من مرضاقتها: ندرت.
- وَطَرَّت اليدُ تَطِرُّ: طارت عند القطع.
- وَدَرَّت الناقةُ تَدِرُّ: جرى لبنها.
- وَجَمَّ الشيءُ يَجُمُّ: كَثُرَ.
- وَشَبَّ القَرَسُ يَشُبُّ: ارتفع على رجليه.
- وَعَنَّ الشيءُ يَعْئُنُ: عَرَضَ.
- وَفَحَّت الأُفَى تَفْحُحُ: صوتت بفيها.
- وَشَدَّ الشيءُ يَشُدُّ شِدْوَذًا: انفرد.
- وَشَحَّ يَشُحُّ شَحًا: بخل.
- وَشَطَّت الدارُ تَشُطُّ: بعدت.
- وَنَسَّ الخَبْزُ واللحمُ يَنْسُ: ييس.
- وَحَرَ النهارُ يَحِرُّ: حميت شمسُه.

(ب) من المضعف المتعدي:

وذلك في نحو: يَشُدُّه وَيَعْلُهُ وَيَنْمُهُ وَيَبِيَّهُ<sup>(١)</sup>، وَهَرَهُ يَهْرُهُ، وجميعها يجوز فيها «يَفْعُلُ» — بالضم — وهو الأصل، و«يَفْعِلُ» — بالكسر —، فيقال: شَدُّهُ

(١) ابن الحاجب، الشافعية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

يَشْدُهُ وَيَشُدُّهُ، وَعَلَهُ يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ، وَهَرَهُ يَهْرُهُ وَيَهْرُهُ: أي كرهه، ونَمَ الحديثُ يَنْهَهُ وَيَنْهَهُ، وَيَنْهَهُ وَيَنْهَهُ وَيَنْهَهُ<sup>(١)</sup>.

وقد روي: صَرَهُ يَصِرُهُ وَيَصِرُهُ<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزمخشري ذكر في الكشف<sup>(٣)</sup> أن ابن عباس، رضي الله عنه، قرأ: ﴿فَخَذَ أَرْبَعَةَ مِنَ الطَّيْرِ فَصَّرَهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup> - بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة - أمراً من صرّه إذا جمعه<sup>(٥)</sup>.

وروي: صَدَّهُ يَصِدُّهُ وَيَصِدُّهُ، وهو وَهَمٌ، لأنَّ صَدَّ التي تأتي بالكسر والضم، هي من اللازم وليست من المضاعف المتعدي، فصده يصدّه، صرفه ومنعه، وأما صَدَّ يصد صدوداً عنه: أعرض ومال، وصدَّ يصدَّ صديداً من الشيء: ضجَّ<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

(ج) فَعَلَ يَفْعُلُ - بفتح عين الماضي وضم عين المضارع - :  
يَأْنِي مِنْ :

١ - الصحيح :

- اللازم نحو: قَعَدَ يَفْعُدُ: وَثَبَتْ يَنْبُثُ، وَرَقَصَ يَرْقُصُ، وَهَرَبَ يَهْرُبُ، وَنَقَرَ يَنْقُرُ<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن الحاجب، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨، وابن جني، الخصائص، ص: ٣٨٠ / ١.

(٢) الأنصاري، ص: ٣٥ / ٢، والجاربردي، ص: ٥٦ / ١.

(٣) الكشف، بيروت: دار الكتاب العربي، ص: ٣٠٩ / ١ ولسان العرب مادة قصر.

(٤) البقرة ٢، آية ٢٦٠.

(٥) الكشف، ص: ٣٠٩ / ١.

(٦) الجاربردي، ص: ٥٦ / ١، والأنصاري، ص: ٣٥ / ٢.

(٧) الكتاب، ص: ٤ / ٥ - ٥، و ٣٨ / ٤.



— والمتعدي : نحو قَتَلَهُ يَقْتُلُهُ، وَخَلَقَهُ يَخْلُقُهُ، وَدَفَعَهُ يَدْفَعُهُ<sup>(١)</sup>، وَنَصَرَهُ يَنْصُرُهُ، وَطَلَبَهُ يَطْلُبُهُ، وَتَشَدَّدَ يَتَشَدَّدُ، وَجَلَبَهُ يَجْلِبُهُ، وَكَتَبَهُ يَكْتُبُهُ، وَرَسَمَهُ يَرَسُمُهُ.

وقد ورد واحدٌ وثلاثون فعلاً من الصحيح على وزن فَعَلَ — بفتح العين يَقْعُلُ — بضم العين، في القرآن الكريم، ذكر ماضيها ومضارعها، وهي<sup>(٢)</sup> :  
 خلف يَخلف، كتم يَكتم، مكث يَمكث، عمر يَعمُر، حسد يَحسد، نكث يَنكث، سكن يَسكن، سلك يَسلك، شكر يَشكر، طرد يَطرُد، نظر يَنظر، ترك يَترك، سجد يَسجد، حشر يَحشر، مكر يَمكر، دَرَسَ يَدْرُس، عبد يَعبُد، بسط يَبسط، خرج يَخرج، حكم يَحكم، حضر يَحضر، ذكر يَذكر، فسق يَفسق، نقض يَنقض، نصر يَنصر، دخل يَدخل، خلق يَخلق، رزق يَرزق، قتل يَقتل، كتب يَكُتب، كفر يَكفر . .

كما ورد في القاموس المحيط أربعمئة وثمانية عشر فعلاً صحيحاً من هذا الباب<sup>(٣)</sup>.

٢ — من المثال الواوي :

جاء كلمة واحدة وهي : وَجَدَ يَجُودُ، وهي لغة شاذة<sup>(٤)</sup>.

٣ — من المثال اليائي :

رويت كلمة واحدة هي : يَمَنُّهُ يَتَمَنُّهُ<sup>(٥)</sup> : أي جعله مباركاً.

(١) المصدر السابق.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: ١٧٢، ومن أسرار اللغة، ص: ٣٠ وما بعدها.

(٣) المصادر السابقة نفسها.

(٤) هذا البحث، ص: ٢٥٥.

(٥) لسان العرب، مادة (يمن)، ومحمد محمود هلال، الوافي الحديث في فن التصريف، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى (١٩٧٤م)، ص: ٢٠٧.

#### ٤ - من الأجوف الواوي:

وذلك، نحو: قال يقول: وساء يسوء، جال يجول، ثار يثور، صات بصوت، ساد يسود، فاق يفوق، جاع يجوع، صام يصوم.

وقد لزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها من «فَعَلَ» - المفتوح العين -<sup>(١)</sup> لمناسبة الضمة الواو، ولثلا يلتبس الواوي باليائي، لحرصهم على بيان كون الفعل واوياً لا يائياً، إذ لو قالوا في قال وعزا: يَقُولُ وَيَعْزُو، لوجب قلب واو المضارعين ياء، فكان يلتبس، إذاً، الواوي باليائي في الماضي والمضارع<sup>(٢)</sup>.

#### ٥ - من الناقص الواوي:

وذلك نحو: عَزَا يَعْزُو، وعدا يعدو، وعلا يعلو، ودنا يدنو، وبدا يبدو، ورشا يرشو، وحبا يحبو، وسطا يسطو، وزها يزهو، ودعا يدعو؛ لأن المعتل اللام بالواو تكون حركة عينه في المضارع من المعتل الذي بعده، فهي أبداً «فَعَلَ يَقْعُلُ»<sup>(٣)</sup> - بضم عين المضارع - أي أنهم جعلوا حركة ما قبل الواو من الواو<sup>(٤)</sup>.

#### ٦ - من المضاعف المتعدي:

وذلك نحو: شَدَّه يَشُدُّهُ، وَمَدَّه يَمُدُّهُ، وَجَزَّه يَجْزِيهِ، وَعَزَّه يَعِزُّهُ، وَأَزَّه يُوْزِّه، وَعَمَّه يَعْمُّهُ، وَأَمَّه يُوْمِّهُ، وَضَمَّه يَضُمُّهُ، وَحَلَّه يَحُلُّهُ، وَسَلَّه يَسْلُهُ، وتَلَّه يَتْلُهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن الحاجب، الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨، والممتع، ص: ١٧٤/١.

(٢) الاسترأبادي، ص: ١٢٥/١، والجاربردي، ص: ٥٤/١، والحسيني والأنصاري، ص: ٣٤/٢.

(٣) الكتاب، ص: ٣٨٢/٤، والممتع، ص: ١٧٤/١.

(٤) الكتاب، ص: ٣٤٠/٤، والمصنف، ص: ٢٣٣/١.

(٥) ابن الحاجب، الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨، والخصائص، ص: ٣٧٩/١.

والسبب في التزامهم ضم عين المضاعف المتعدي من «فَعَلَ» في المضارع أنهم علموا أن المضاعف المتعدي تلحقه الضمائر المنصوبة، فلو جاء الكسر في عين مضارعه للزم الخروج من الكسرة إلى ضمتين متواليتين، والفتح في مضارع «فَعَلَ» غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق في العين أو في اللام، كما سيأتي، فلم يبق إلا الضم<sup>(١)</sup>.

وقد شذت خمسة أفعال — جاز في عين مضارعها الكسر مع الضم — وهي: شَدَّه يَشُدُّه وَيَشِدُّه، عَلَّه يَعْلُه وَيَعْلُه، نَمَّ الحديث يَنْمُه وَيَنْمُه، وبته يَبْثُه وَيَبْثُه<sup>(٢)</sup>، وعن المبرد: هَرَّه يَهْرُه وَيَهْرُه<sup>(٣)</sup>.

وخرج عن الضم فعل واحد، وجب في عين مضارعه الكسر، وهو حَبَّه يَحْبُه<sup>(٤)</sup>.

#### ٧ — من المضاعف اللازم:

ذكر ابن مالك، في لامية الأفعال، ثمانية وعشرين فعلاً مضعفاً لازماً يجب ضم عين مضارعها<sup>(٥)</sup>، وهي:

— مَرَّ يَمُرُّ: من المرور.

— وَجَلَّ يَجُلُّ عن منزله: أي رحل عنه.

(١) الجاربردي، والرومي، وابن جماعة، ص: ٥٤/١، و ٥٦/١، ونقره كاز، والأنصاري، ص: ٣٥/٢.

(٢) الشافعية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) المصطلح نفسه. والخصائص، ص: ٣٨٠/١، والاسترأبادي، ص: ١٣٤/١، والأنصاري، ص: ٣٥/٢.

(٤) الشافعية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨، وهذه الدراسة، ص: ٢٥٩.

(٥) مجموع مهمات العتون المستعملة، المطبعة البهية (١٣٠٤هـ)، ص: ١٨٢، والطبعة الرابعة (١٣٦٩هـ)، ص: ٥٧٠.

- وَهَبَّتْ الرِّيحُ تَهَبُّ:
- وَذَرَّتْ الشَّمْسُ قَذْرًا: طلعت.
- وَأَجَّتِ النَّارُ تَوُجُّ أَجِيحًا: صوتت، وأج الرجل يُوُجُّ: أسرع.
- وَكَزَّ يَكُزُّ: رجع.
- وَهَمَّ بِهِ يَهْمٌ: قصد بهمة.
- وَعَمَّ النَّبْتُ يَعْمُّ: طال.
- وَزَمَّ بِأَنفِهِ يَزُمُّ: تكبر.
- وَسَحَّ الْمَطَرُ يَسُحُّ: نزل بكثرة.
- وَمَلَّ يَمُلُّ: إذا ذمل، أي أسرع.
- وَأَلَّ السَّرَابُ يُولُّ: أي لمع وبرق، وألَّ الإنسان يُولُّ الليل:

صوت.

- وَشَكَ فِي الْأَمْرِ يَشْكُ:
- وَأَبَّ يَوُبُّ أَبًا وَأَبَابًا: تهيأ للذهاب.
- وَشَدَّ يَشُدُّ شَدًّا:
- وَشَقَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ يَشُقُّ:
- وَخَشَّ فِي الشَّيْءِ يَخْشُ: دخل.
- وَغَلَّ فِيهِ يَغُلُّ: أي دخل.
- وَقَشَّ الرَّجُلُ يَقْشُ: حسنت حاله بعد بؤس.
- وَجَنَّ اللَّيْلُ عَلَيْهِ يَجُنُّ: ستره.
- وَرَشَّ الْمِزْنَ يَرُشُّ: أمطر.
- وَطَشَّ الْمِزْنَ يَطُشُّ: أمطر.
- وَثَلَّ الْحَيَوَانَ يَثُلُّ: راث.
- وَطَلَّ دَمُهُ يَطُلُّ: أهدره.

— وَخَبَّ الْفَرَسَ يَخُبُّ مِنَ الْخَبَبِ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْعَدُوِّ، وَخَبَّ  
النَّبْتُ يَخُبُّ: طَالَ.

— وَكَمَّ النَّخْلَ يَكُمُّ: طَلَعَ.

— وَعَسَّتِ النَّاقَةُ تَعْسُ: رَعَتْ وَحْدَهَا.

— وَفَسَّتِ النَّاقَةُ تَفْسُ: رَعَتْ وَحْدَهَا.

\* \* \*

( د ) فَعَلَ يَفْعَلُ — بفتح عين الماضي والمضارع — :

بشروط في يَفْعَلُ — بفتح العين — من فَعَلَ — بفتح العين — أن يكون عينُ  
الكلمة أو لامُها أحدَ حروفِ الحلقِ الستة، وهي: الهمزة، والهاء، والعين،  
والغين، والحاء، والخاء، واستثني الألف مع أنه من حروفِ الحلق<sup>(١)</sup> . . . وهذا  
البناء للتعدي غالباً وذلك نحو: فَتَحَ زَيْدُ الْبَابِ، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً، وذلك نحو:  
وَذَهَبَ زَيْدُ<sup>(٢)</sup>.

فَيَفْعَلُ مما كانت عينُهُ حرفَ حلقٍ غيرِ أَلِفٍ، نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَثَارَ يَثَارُ،  
وَذَالَ يَذَالُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَقَهَرَ يَقْهَرُ، وَمَهَرَ يَمْهَرُ، وَبَعَثَ يَبْعَثُ، وَفَعَلَ  
يَفْعَلُ، وَثَمَلَ يَثْمَلُ، وَنَحَرَ يَنْحَرُ، وَشَحَجَ يَشْحَجُ، وَمَغَثَ يَمْغَثُ، وَفَغَرَ يَفْغَرُ،  
وَشَغَرَ يَشْغَرُ، وَذَخَرَ يَذْخَرُ، وَفَخَرَ يَفْخَرُ.

وَيَفْعَلُ مما كانت لامُهُ حرفَ حلقٍ غيرِ أَلِفٍ، نحو: قَرَأَ يَقْرَأُ، وَبَدَأَ يَبْدَأُ،  
وَرَجَأَ يَرْجَأُ، وَذَبَحَ يَذْبَحُ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ، وَسَلَخَ يَسْلَخُ، وَنَسَخَ يَنْسَخُ، وَجَبَهُ يَجِبُهُ،  
وَقَلَعَ يَقْلَعُ، وَنَفَعَ يَنْفَعُ، وَفَرَّغَ يَفْرِغُ، وَسَبَعَ يَسْبَعُ، وَضَبَعَ يَضْبَعُ . . . إلخ.

---

(١) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨، والاسترأبادي، ص: ١١٨/١، والممتع،  
ص: ١٧٥/١، والدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٥٨.

(٢) الدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٥٨.

وقد وَرَدَ، في القرآن الكريم، من هذه الأفعال، اثنان وعشرون فعلاً، جاء مضارعها مفتوح العين، بسبب حرفٍ من حروف الحلق، وهي<sup>(١)</sup>: ذَهَبَ يَذْهَبُ، نَقَعَ يَنْقَعُ، لعن يلعن، فعل يفعل، بعث يبعث، قطع يقطع، فتح يفتح، طبع يطبع، جحد يجحد، نصح ينصح، سحر يسحر، خشع يخشع، جمع يجمع، رفع يرفع، ذبح يذبح، جعل يجعل، صنع يصنع، ظهر يظهر، جهر يجهر، زهق يزهق، شرح يشرح، منع يمنع.

كما ورد في القاموس المحيط منها خمسة وستة أفعال<sup>(٢)</sup>.

وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سافلة في الحلق، ويتعسر النطق بها، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها، بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا ما قبلها إن كانت لام الفعل، الفتحة، التي هي جزء الألف، التي هي أخف الحروف؛ فتعدل خفتها ثقلها، وأيضاً فالألف من حروف الحلق، فيكون قبلها جزء من الحرف الذي من حيزها، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عيناً الفتحة الجامعة، للوصفين؛ فجعلوا الفتحة قبل الحلق إن كان لاماً، وبعده إن كان عيناً؛ ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة<sup>(٣)</sup>.

أما إذا كان حرف الحلق فاء الفعل فلم يفتحوا عين المضارع؛

— إنما لأن فاء الفعل تكون ساكنة، في المضارع، فهي ضعيفة بالسكون وبحكم الميعة،

— وإما لأن فتحة العين تبعد من الفاء؛ لأن الفتحة تكون بعد العين التي

(١) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: ١٧٢، ومن أسرار اللغة، ص: ٣٦.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: ١٦٨ وما بعدها، ومن أسرار اللغة، ص: ٣٦ وما بعدها.

(٣) الكتاب، ص: ١٠١/٤، والاسترأبادي، ص: ١١٨/١ وما بعدها.

بعد الفاء، وليس تغيير حرف الحلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بِضَرَبَةٍ لَأَرْبِ، بل هو أمرٌ استحسناني، ولأن فتح الحرف معناه الإتيان ببعض الألف عقيبتها، وكسره الإتيان ببعض الياء عقيبتها، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيبتها، ومن شدة تعقُّب أبعاض هذه الحروف الحرف المتحرك التبس الأمر على بعض الناس، فظنوا أن الحركة على الحرف، وبعضهم تجاوز ذلك، وقال: هي قبل الحرف، وكلاهما وَهْمٌ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده، ألا ترى أنك لا تجد فرقاً في المسموع بين قولك «الغَرُؤُ» - بإسكان الزاي والواو - وبين قولك «الغَرُ» - بحذف الواو وضم الزاي - وكذا قولك الرَّمِي - بإسكان الميم والياء - والرَّم - بحذف الياء وكسر الميم - وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مدٍّ ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضاً بعض الحرف<sup>(١)</sup>.

ولذلك قالوا فيما فاؤه أحد حروف الحلق الستة: أَمَرَ يَأْمُرُ، وَأَبَقَ يَأْبُقُ، وَأَكَلَ يَأْكُلُ، وَأَفَلَ يَأْفُلُ، ولكن أَبَى يَأْبَى - بفتح العين في الماضي والمضارع - شاذٌّ؛ لأن لامة ألف، والقاعدة هي أن عين المضارع تفتح من «فَعَلَ» إذا كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف<sup>(٢)</sup>. وليس عين الكلمة في أَبَى يَأْبَى أحد حروف الحلق الستة، وقد علَّل سيبويه ذلك، فقال<sup>(٣)</sup>: قالوا أَبَى يَأْبَى، فشبهوه بقرأً يقرأ، ولا نعلم إلا هذا؛ أي أنهم شبهوا ما فاؤه همزة بالذي لامة همزة، فأخذ حكمه؛ أي ك: هَذَا يَهْدَأُ، وقد أنشد أبو زيد (من الرجز):

يَا إِبْلِي مَا ذَامُهُ فَتَأْبِيهِ      مَاءٌ رَوَاءَ وَنَصِيٍّ حَوْلِيهِ

(١) الاسترأبادي، ص: ١١٨/١ وما بعدها.

(٢) الشافعية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) الكتاب، ص: ١٠٥/٤، و ١٠٦/٤.

فجاء به على القياس كَأَتَى يَأْتِي<sup>(١)</sup> على وزن: فَعَلَ يَقْعِلُ — بكسر العين المضارع — .

ولكن ابن سيده قال: إن قوماً قالوا في الماضي: أَبَيَ — بكسر العين — يَأْبَى — بفتح العين على لختهم، فيكون جارياً على القياس، على وزن «فَعَلَ يَقْعِلُ»، كَنَسِيَ يَنْسَى<sup>(٢)</sup> . . . فيجوز أن تكون «أَبَى يَأْبَى على وزن فَعَلَ يَقْعِلُ من التداخل، بأن يكون الماضي من اللغة التي رواها ابن جني «أَبَى يَأْبَى»، والمضارع من اللغة التي حكاها ابن سيده «أَبَيَ يَأْبَى» .

أما الاستراباذي فيقول<sup>(٣)</sup> عن جواز فتح عين يَأْبَى من أَبَى، بحجة أن الألف حرف حلقي: قال بعضهم إنما ذلك لأن الألف حلقية، وليس بشيء ( . . . ) لأن الفتحة سبب الألف، فكيف يكون الألف سببها؟

وأما قَلَى يَقْلَى فعامة عند ابن الحاجب<sup>(٤)</sup>، ولكن سيويه قال<sup>(٥)</sup>: قالوا: جَبَى يَجْبَى، وَقْلَى يَقْلَى، فشبهوا هذا بِقَرَأَ يَقْرَأُ ونحوه ( . . . ) (لكنهما) غير معروفين إلا من وجه ضعيف، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما «بعكس أَبَى يَأْبَى. واللغة المشهورة: قَلَى يَقْلَى على وزن: فَعَلَ — بكسر العين — يَقْعِلُ — بفتح العين — .

وأما غَسَى يَغْسَى، فإنه أيضاً كَأَبَى يَأْبَى، وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قَرَأَ يَقْرَأُ، وَهَذَا يَهْدَأُ. وقد قالوا: غَسَى يَغْسَى، فقد يجوز أن

(١) الخصائص، ص: ٣٣٢/١، و ٣٨٢/١.

(٢) الاستراباذي، ص: ١٢٣/١ (هامش الصفحة).

(٣) شرح الشافية، ص: ١١٩/١، و ١٢٣/١.

(٤) الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٥) الكتاب، ص: ١٠٥/٤، و ١٠٦/٤.



يكون عَنَى يَغْنَى من التركيب<sup>(١)</sup>.

وكذلك جَبَى الخراج يَجْبَاه وَيَجْبِيهِ : جمعه، وَجَبَاهُ يَجْبَاهُ ممّا جاء نادراً، مثل أَبَى يَأْبَى وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأَ يَقْرَأُ، وهَذَا يَهْدَأُ. . وكذلك عَنَى يَغْنَى، وَشَجَا يَشْجَى، وَسَلَا يَسْلَا، ويجوز أن تكون طائفة؛ لأنهم يجوزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورة ما قبلها، نحو: بَقَى في بَقِي، ويجوز أن تكون من التداخل<sup>(٢)</sup>.

وأما رَكَنَ يَرْكُنُ على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ — بفتح العين فيهما — مع أن عينها ولامها ليسا من حروف الحلق، فهي من التداخل، لأن اللغة المشهورة: رَكَنَ — بفتح العين — يَرْكُنُ — بضم العين — أو رَكِنَ — بكسر العين — يَرْكُنُ — بفتح العين — فركب من اللغتين: رَكَنَ — بفتح العين — يَرْكُنُ — بفتح العين — وذلك بأن أخذ من اللغة الأولى الماضي، ومن اللغة الثانية المضارع<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قَنَطَ يَقْنُطُ، جاء بالفتح، مع أن العين واللام ليسا من حروف الحلق الستة، فهما لغتان تداخلتا. . ذلك أن قَنَطَ يَقْنُطُ — بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع — لغة، وَقِنِطَ يَقْنِطُ — بكسر عين الماضي وفتح عين المضارع — لغة أخرى، ثم تداخلتا، فتركبت لغة ثالثة «قَنَطَ — بفتح العين — يَقْنُطُ — بفتح العين»<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(هـ) فَعَلَ يَقْعِلُ وَيَقْعَلُ:

كل ما كان مضعفاً لازماً من فَعَلَ — بفتح العين — فمضارعه على يَقْعِلُ

(١) ابن جني، الخصائص، ص: ٣٨٢/١.

(٢) لسان العرب، مادة (جبي).

(٣) والاستراباذي، ص: ١٢٤/١، والممتع، ص: ١٧٨/١.

(٤) الخصائص، ص: ٣٨٠/١، والممتع، ص: ١٧٨/١، وهذا البحث «فَعِلَ يَقْعِلُ».

— بكسر العين — وذلك نحو: عَفَّ يَعِفُّ، وَكَلَّ يَكِلُّ إِلَّا مَا شَذَّ فِي عَضْطَتْ  
تَعِضُّ وَتَعَضُّ، وَكَعَعَتْ — أي جنت — تَكْعُ — بالفتح والكسر — لكن الكسر  
أجود وأشهر، فمن فتح فلأجل حرف الحلق، قال سيبويه<sup>(١)</sup>: لما كان العين في  
الأغلب ساكناً بالإدغام لم يؤثر فيه حرف الحلق، كما أثر في: صَنَعَ يَصْنَعُ،  
ومن فَتَحَ فلأنها قد تتحرك في لغة أهل الحجاز، نحو: لم يَكْعَعْ، وفي يَكْعَعْنَ  
اتفاقاً ك: يَصْنَعُ وَيَصْنَعْنَ<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً — مضارع غير الثلاثي

إن مضارع الفعل الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، والرباعي المزيد  
فيه، يكون بزيادة حرف المضارعة في أوله، وبكسر ما قبل آخره، سواء أكانَ  
ما قبل الآخر عينَ الفعل، كما في الثلاثي المزيد فيه أم اللام الأولى، كما في  
الرباعي المجرد والمزيد فيه، ما لم يكن أول ماضيه تاءً زائدة أو لاماً مكررة،  
وذلك، نحو: انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ، وَدَخَرَجَ يَدْخُرِجُ، وَاخْرُنَجَمَ يَخْرُنِجُمُ، وَتَرَجَمَ  
يُتَرَجِمُ.

والسبب في كسر ما قبل الآخر أنه لما غيّر أوله في المضارع عما كان عليه  
في الماضي إمّا بإسقاط همزة الوصل فيما كانت فيه، وإمّا بضم أوله فيما كان  
على أربعة أحرف، نحو: يَدْخُرِجُ، يُمَاتِلُ، يَقْطَعُ.. غيّر آخره بالكسرة؛ لأن  
التغيير يجرّ إلى التغيير ويجريء عليه.

وأما ما كان أوله تاء زائدة من غير الثلاثي المجرد، فإن آخره لم يغيّر؛  
لأن أوله لم يغيّر، إمّا زيد عليه حرف المضارعة الذي لا بد منه. لذلك بقي  
آخره كما كان ولم يكسر، وذلك، نحو: تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ، تَجَاهَلَ يَتَجَاهَلُ، وَتَدَخَرَجَ

(١) الكتاب، ص: ١٠٧/٤، والاسترأبادي، شرح الشافية، ص: ١٣٤/١.

(٢) ابن جماعة، ص: ٥٦/١.

يَتَدَخَّرُ . . . وهناك سبب آخر منعهم من كسر ما قبل الآخر ممّا كان أوله تاء زائدة . . . وذلك لأنه لو كسر ما قبل الآخر منها لالتبس أمر مخاطب: تَعَلَّمْ، بمضارع «عَلَّمَ»، والتبس أمر مخاطب تَجَاهَلْ، بمضارع جَاهَلْ، وأمر مخاطب تَدَخَّرْ بمضارع دَخَّرْ، ولا يرفع الالتباس بضمّة المضارعة في مضارع عَلَّمَ وجَاهَلْ ودَخَّرْ لاحتمال الغفلة عنها.

كذلك لم يجوزوا ضم ما قبل الآخر استثقلاً لاجتماع الضمتين فلا يقال: [قاتل يُقاتِلْ]، أو للفرق بينها وبين مصادرها كالتعلّم والتجاهل والتدخّر<sup>(١)</sup>.

وأما ما كانت لامه مكررة، نحو: اخْمَرَّ وَاخْمَارٌ، فيدغم الحرف ما قبل الآخر بإسكانه بالذي يليه، فيقال: اخْمَرَّ يَخْمَرُ، وَاخْمَارٌ يَخْمَارُ، هذا نظراً للحال الظاهرة<sup>(٢)</sup>. أما في الأصل فإن ما قبل الآخر فيها كان مكسوراً فأدغم، أي أن أصل يَخْمَرُ وَيَخْمَارُ: يَخْمِرُ وَيَخْمَارُ، أسكنت الراء الأولى منها وأدغمت الثانية، بدليل ظهور الكسرة في المضارع منهما إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك، نحو: يَخْمِرُزْنَ وَيَخْمَارُزْنَ، وفي الناقص منهما: نحو: يَرْعَوِي مضارع ارْعَوِ، وَيَخْوَاوِي مضارع اخْوَاوِ، وأصلهما يرعوو ويحيواو، قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها في الطرف بعد الكسرة، وإنما لم يدغم لأن القلب مقدم على الإدغام، لأنه إعلال في الآخر، والإدغام إعلال في الوسط، وإعلال الآخر أسبق وأولى لأنه محل التغيير<sup>(٣)</sup>. . . . ولكن وردت بعض الكلمات المكررة اللام، المكسورة ما قبل آخرها، نحو: امْخَنَّكَ الدَّيْلُ. أي اشتد ظلامه، يَنْخَنَّكَ، وَجَلَبَبَ يُجَلِبِبُ وَاقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ،

(١) المنصف، ص: ٩٣/١، و ٩٤/١، والاسترأبادي، ص: ١٤٠/١، والجاربردي،

ص: ٥٧/١، و ٥٨/١، والحسيني والأنصاري، ص: ٣٧/٢، والمنع، ص: ١٧٨/١.

(٢) الشافعية، الملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨.

(٣) الحسيني، ص: ٣٧/٢، و ٣٨/٢.

وكذلك يوجد كلمات مدغم فيها، نحو: شَأْنُهُ في الأمر: خالفه وعاداه، يُشَافُهُ (فَاعِلٌ يُفَاعِلُ)، وَعَارِزُهُ يُعَارِزُهُ، وَمَادَّةُهُ يُمَادُّهُ، فهذه الكلمات ليست مكررة اللام وليست مدغمة بل مدغم فيها، لذلك فاستثناء ابن الحاجب<sup>(١)</sup>: «إن كان مكرر اللام لا يكسر آخره» صحيح إذا حصل الإدغام على الظاهر، وبذلك يكون اعتراض المعترضين عليه غير وجيه، لأنهم قالوا: لو قال يدل قوله: «أو لم تكن مكررة اللام» «أو تكن اللام مدغمة» والقاعدة تكون: إن مضارع غير الثلاثي يكسر ما قبل آخره تحقيقاً: كَيَسْتَغْفِرُ، أو تقديراً كَيَحْمَرُّ، باستثناء ما كان أول ماضيه ياء زائدة فلا يغير<sup>(٢)</sup>.

ولكن إذا كان المضارع يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي، فلماذا يقال في مضارع: أَكْرَمَ يُكْرِمُ؟ وأين ذهبت الهمزة؟ وكان القياس أن يقال: أَكْرَمَ يُؤَكْرِمُ، على وزن: أَفْعَلَ يُؤَفِّعِلُ، كقول الشاعر (من الرجز):  
 شيخ على كرسيه معمماً      فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكْرَمَا<sup>(٣)</sup>  
 وكقول الآخر<sup>(٤)</sup> (من الريع):  
 وغير وَدْ جاذل أو دَيْن      وَصَالِيَاتٍ، كَكَمَا يُؤَثْقِنُ

(١) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٢) الاسترأبادي، ص: ١٤٠/١، وهامش الصفحة نفسها، والجاربردي، وابن جماعة، ص: ٥٨/١، و٥٩/١.

(٣) لم يعرف قائل هذا الرجز، وفيه رواية ثانية ليس فيها لأن «يؤكرم» كما قال البغدادي في شرح شواهد الشافية، ص: ٦٠/٤، وروى البيهقي بالشكل التالي:

يحسبه الجاهل ما لم يعلم      شيخاً على كرسيه معمم  
 لو أنه أبان أو تكلم      لكان إياه، ولكن أعجم

لكنني وجدت في كتاب المرتجل لابن الخشاب، محمد عبد الله بن أحمد، تحقيق علي حيدر، دمشق، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م)، «أنه أهل لأن يؤكرم» ونسب البيهقي «لأبي حيان الفقيهي»، ص: ١٢١.

(٤) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٦٠/٤، وابن الخشاب، المرتجل، ص: ١٣١.

وفي الحقيقة، أنهم أتوا بمثل هذين الفعلين على الأصل تنبيهاً على أن أَكْرَمَ يُكْرِمُ أصل بابه «أَكْرَمَ يُؤَكِّرِمُ»<sup>(١)</sup>، لأنهم يقولون: أنا أَكْرِمُ، فحذفوا الهمزة التي كانت في «أَكْرَمَ» لئلا يلتقي همزتان، لأنه كان يلزم: أنا أُوَكِّرِمُ، فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين، ثم قالوا: نُكْرِمُ ونُكْرِمُ وَيُكْرِمُ، فحذفوا الهمزة، وإن كانوا لو جاؤوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بنير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو «خُذْ وَكُلْ»، فهم بأن يحذفوا الزائدة إن كانت معها أخرى زائدة أجدر في كلامهم... وجاؤوا به في نحو يُؤَكِّرِمُ على الأصل، للتنبيه على هذا الأصل، ولضرورة الشعر، وكذلك حصل في يُؤَثِّقِينَ على أحد الاحتمالين، أي:

١ - يُؤَثِّقَلَنَ، على لغة من قال «ثَقَيْتُ الْقِدْرَ، فَأَثَّقَيْتُ: أَثْقُولُهُ، واللام واو».

٢ - أَوْ يُثَقِّلِينَ، بمنزلة يُسَلِّقِينَ، وَيُجَعِّبِينَ، فتكون أَثْقِيَّة على هذا «فُعْلِيَّة»، وتكون على لغة من قال آثَقْتُ الْقِدْرَ<sup>(٢)</sup>.

فأصل مضارع «أَفْعَلْ» «يُؤَفْعِلُ» إلا أنه رفض لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم فَخُفَّفَ في الجميع<sup>(٣)</sup>.



(١) الخصائص، ص: ١٤٣/١، و ١٤٤/١.

(٢) المنصف، ص: ١٩٢/١، و ١٩٣/١، و ١٨٤/٢، و ١٨٥/٢، والخصائص، ص: ١٤٤/١، والتصريف الملوكي، ص: ٥٤، والشرح الملوكي، ص: ٣٣٨، و ٣٤١ وما بعدها. والجاربردي وابن جماعة وحسين الرومي، ص: ٥٨/١، و ٥٩/١، من مجموعة الشافعية، والحسيني والأنصاري، ص: ٣٨/٢، والبغدادي، شرح شواهد الشافعية، ص: ٦٠/٤، و ٥٨/٤.

(٣) ابن الحاجب، الشافعية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨.

## الفصل الرابع فعل الأمر

الأمرُ مِثَالٌ أو صِيغَةٌ، يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم<sup>(١)</sup>، في حذف الحركة وبنائه على السكون وفي حذف حرف العلة والتون.

فإن كان ما بعد حرف المضارعة المفتوح حرف ساكن وجب إدخال همزة الوصل في أول الفعل توصلاً إلى النطق بالساكن، بعد حذف حرف المضارع ثلثا يلتبس الأمر بالخبر، ولأنه غير ممكن الابتداء بالساكن في الطاقة فضلاً عن القياس، فجاء بالهمزة، فقالوا: اِنْطَلِقْ، اِضْرِبْ، اُقْتُلْ...

واصل حركة همزة الوصل الكسرة على ما يجب في الساكنين إذا التقيا، ولا يعدل إلى حركة أخرى إلا بعلّة.

— فإذا كان الحرف الذي بعد الساكن مفتوحاً أو مكسوراً فالهمزة مكسورة، نحو: اِغْلَمْ، وَاضْرِبْ، وَاِسْتَخْرِجْ، وَاِنْطَلِقْ... إلخ.

— أما إذا كان الحرف الذي بعد الساكن مضموماً فَتَضُمُّ همزة الوصل كراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللازم، وليس بينهما حاجز إلا حرف

---

(١) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ص: ٣٥.

ساكن، والساكن ضعيف غير حصين، فكان لا حاجز بينهما، وذلك نحو: أَقْتُلْ<sup>(١)</sup>، وحكى قطرب «أَقْتِلْ» بالكسر وهو شاذ<sup>(٢)</sup>.

— أما إذا كان بعد حرف المضارعة حرف متحرك، فيبدأ الأمر به بعد حذف حرف المضارعة، نحو: تَكَلَّمْ — من تَتَكَلَّمْ — وَتَقَاتِلْ — من تَتَقَاتِلْ — وَدَخِرْجْ — من تَدَخِرْجْ وَقَاتِلْ — من تَتَقَاتِلْ — .

— أما إذا كانت حركة الحرف الذي يلي حرف المضارعة منقولة إليه من متحرك فإن لم يكن حُذِفَ بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة، نحو: قُلْ، من تقول، وعُدْ، من تعُدْ، وَيَبِعْ من بيع .

— أما إذا كان قد حذف بعد حرف المضارعة متحرك، فَيَرَدُّ ذلك المتحرك لأجل زوال علة حذفه، وهي حرف المضارعة، وذلك كما تقول في: تُقِيمُ وَتُعِيدُ: «أَقِمْ وَأَعِدْ»، فإن همزة «أفعل» حذفت بعد حروف المضارعة. . أما في أَقِيمُ فلاجتماع الهمزتين، وَأَمَّا في تَقِيمُ وَيُقِيمُ وَنُقِيمُ فطرذاً للباب وحملًا لساكن حروف المضارعة على الهمزة<sup>(٣)</sup>.

ويستعمل الأمر<sup>(٤)</sup>:

- ١ — للأمر على سبيل الاستعلاء، نحو: أَقْتُلْ، وَاضْرِبْ، وَاعْلَمْ.
- ٢ — للدعاء، وهو طلب الفعل به على وجه الخضوع من الله تعالى، نحو: «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَوَالِدَيَّ كَمَا رَحِمْتَ صَغِيرًا».
- ٣ — للشفاعة، ويسميه النحويون التماساً — وهو طلب الفعل من غير الله تعالى

(١) المنصف، ص: ٥٣/١ إلى ٥٦/١، والشرح الملوكي، ص: ٣٦٤ — ٣٦٥.

(٢) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣٦٥.

(٣) شرح الكافية في النحو، للاستراباذي، ص: ٢٦٧/٢.

(٤) المصدر نفسه.

على وجه الخضوع، نحو: سَامِخٌ - أَسْتَذِي - تَلْمِذَكَ.

٤ - للإباحة، نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾<sup>(١)</sup>.

٥ - للتهديد، نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وجدير بالذكر أن ابن الحاجب لم يثبت نصاً بفعل الأمر وباسم الفاعل وباسم المفعول وبأفعل التفضيل، في شافيته، بل أحال القارئ إلى كافيته في النحو، حين قال بعد عدّها «تقدمت في الكافية»<sup>(٣)</sup>، وسأبنت نصوص هذه المباحث في ملحق الشافية، الرقم (٢).

أما الأمر ممّا كانت فاؤه همزة، فقد تبدل الهمزة الثانية ياء أو واواً:

\* تبدل الهمزة الثانية ياء خالصة، إن كانت همزة الوصل مكسورة،

نحو:

— أَتَى يَأْتِي إِيَّتِ، وأصله: إِيَّتِ.

— أَتِمَّ يَأْتِمُّ لِيَتِمَّ، وأصله: لِيَتِمَّ،

\* وتبدل الهمزة الثانية واواً خالصة إن كانت همزة الوصل مضمومة،

نحو:

— أُؤْسُ الْجَرْحَ، أُؤْسُ بَيْنَ الْقَوْمِ، والأصل: أُؤْسُ، فقلبوا الهمزة الثانية

فراراً من الجمع بين الهمزتين، لأنه إذا جاز التخفيف في الهمزة الواحدة، وجب في الهمزتين. . . إلا أنه شذ عن هذا القياس ثلاثة أفعال هي: خُذْ، وَكُلْ، وَمُرْ، تسمع ولا يقاس عليها، والقياس: أُؤْخُذْ، أُؤْكُلْ، أُؤْمُرْ، فحذفوا الهمزة التي هي

(١) سورة الأعراف: الآية (٣١).

(٢) سورة فصلت: الآية (٤٠).

(٣) الشافية، الملحق رقم (١).



فاء الفعل تخفيفاً لاجتماع الهمزتين، فيما يكثر استعماله، فاستغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرك ما بعده، وهو الخاء في «خُذْ» والكاف في «كُلْ»، والميم في «مُرْ»، فحذفوها، فبقي: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، ووزنه من الفعل: عُلْ، محذوف الفاء، ولزم هذا الحذف لكثرة استعمال هذا الكلم<sup>(١)</sup>.

ولكن أثبتت الهمزة في قوله تعالى: «وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>، فقد ورد فيها الأمران، يقال: مُرْ زيدا بكذا، وأْمُرْ بكذا، إلا أن الحذف أكثر، وإنما جاء فيه الأمران لنقصه عن مرتبة خُذْ وكُلْ في كثرة الاستعمال<sup>(٣)</sup>. . . و «مُرْ» أفصح من أَوْمُرْ، وأما إذا وقع في الدرج، نحو: «وَأْمُرْ» أو «فَأْمُرْ» أو «قلت لك أَوْمُرْ» فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف، لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين، ولا تجتمعان في الدرج، وجاز نحو «وَمُرْ» و «فَمُرْ» أيضاً على قلة، لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها، فكانه حذف الهمزة في الابتداء أولاً، ثم وقعت الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج فبقيت على حالها<sup>(٤)</sup>.

وقد حذفت «فاء» فعل أَمَى، في الأمر، في قول بعض العرب، «تِ زيدا» وذلك على «حذ الحذف في «خُذْ وكُلْ»، وحذفت الياء التي هي لام للأمر، كما تحذف في «إِزْم» فبقيت الكلمة على حرف واحد، وهو التاء، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

تِ لِي آلَ زَيْدٍ، فَأَنْدُهُمْ لِي جَمَاعَةً      وَسَلْ آلَ زَيْدٍ: أَيُّ شَيْءٍ يَصْبِرُهَا؟

(١) التصريف الملوكي، ص: ٥٨، والشرح الملوكي، ص: ٣٦٥ - ٣٦٦، وابن الحاجب

الشافعية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٤٥، والاسترأبادي شرح الشافعية، ص: ٥٠ / ٣.

(٢) سورة طه، الآية (١٣٢).

(٣) الشرح الملوكي، ص: ٣٦٨.

(٤) ابن الحاجب، الشافعية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٤٥، والاسترأبادي، ص: ٥٠ / ٣.

وروى «ت لي آل عوف» بدل «ت لي آل زيد»<sup>(١)</sup>.

أما إذا وقف على الأمر من أتى قلت «ته». أي يُجاءُ بهاء السكت، كما يقال: عه، وشيه، وصيه، وقه، من وعيتُ الحديث، ووشيتُ الثوب، ووقيتُ الأمر؛ لأن العرب تبتدئ بالمتحرك وتقف على الساكن ولا يمكن أن يكون الحرف الواحد متحركاً وساكناً في الوقت نفسه، فذلك جاوزوا بهاء السكت عند الوقف<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن فعل الأمر قد يكون:

١ - على حرفين:

(أ) محذوف الفاء، نحو: ضَعْ، دَعْ، ذَبْ ← وعلى وزن: عَلْ.

(ب) محذوف الميم، نحو: قُلْ، بَعْ، سَلْ ← على وزن:

قُلْ ← قُلْ،

بَعْ ← فِلْ،

سَلْ ← قَلْ،

٢ - على حرف واحد، وذلك كقولك:

عِ كلامَكَ ← على وزن: عِ ← من وعى يعي.

قِ نفسك ← على وزن: قِ ← من وقى يقي.

فإذا أمرت من:

١ - وأى يئى - أى وعد - قلت ← يا زيدُ إعمراً. أي: عدّ عمراً

وانتما: إيا ← عِدا

وانتم: أؤا ← عِدُوا

(١) التصريف الملوكي، ص: ٥٨، والشرح الملوكي ص: ٣٦٨.

(٢) المصدران أنفسهما.

وللمرأة أنتِ : إي [والأصل إيي] عدي

وللمرأتين أنتما : إيا ← عدا

وللنساء أنثنَ : إينَ ← عدن

\* \* \*

٢ - بَأَى الرجلُ يَبْأَى - إذا فخر - قلت :

أَبَا - يا رجلُ ← أي : افخر.

بَ - يا رجلُ ← إذا خففت الهمزة.

وَأنتما : ابْأَيَا ← على التحقيق .

بَيَا ← على التخفيف .

وَأَنْتُمْ : ابْأَوْا ← على التحقيق .

بَوَا ← على التخفيف .

وللمرأة : ابْأَيْي ← على وزن : ابْعِي ← على التحقيق .

بَيِي ← على التخفيف .

وللمرأتين : ابْأَيَا ← على التحقيق .

بَيَا ← على التخفيف .

ولجماعة النساء : ابْأَيْنَ ← على وزن : ابْعَيْنَ ← على التحقيق .

بَيْنَ ← على التخفيف .

\* \* \*

والأمرُ من الفعل : أَتَى يَأْتِي :

ت . . زيداً . . فتحذف الهمزة تحفيظاً كما حُذفت من خُذْ، كُلْ، ومُر . .

تَيَا ← للاثنتين .

تَوَا ← للجماعة .

وللمؤنث: تِي - تِيَا - تَيْنَ.

\* \* \*

والأمر من الفعل: تَأَى الْخَزَرُ بِتَأَى إِذَا غَلُظَ الْإِشْفَى وَدَقَّ السِيرُ: وأصل  
الثأى: الفساد.

أَنْتَ - أَثًّا - يَا خَزَرُ ← على التحقيق.

- ثَ - يَا خَزَرُ ← على التخفيف.

وانتما: ثِيَا.

وانتُم: ثَوَا.

وللمؤنث: تِي - تِيَا - تَيْنَ.

\* \* \*

والأمر من الفعل: جَنَى الْفَرَسُ - يَجْأى جَأَى وَجُؤَوَةً: ضربَ لونه إلى  
لون صدأ الحديد.

أَنْتَ - اجْأُ - يَا فَرَسُ ← على التحقيق.

- جَ - يَا فَرَسُ ← على التخفيف.

وانتما: جِيَا.

وانتُم: جَوَا.

وللمؤنث: جِي - جِيَا - جَيْنَ.

\* \* \*

والأمر من الفعل: وَحَى إِلَيْهِ يَحِي، وَأَوْحَى إِلَيْهِ يُوحِي.

- حَ - يَا رَجُلُ - وَحِيَا.. وَحُوا..

- وللمؤنث: حِي - حِيَا - حَيْنَ.

\* \* \*

والأمرُ من : وَخَيْثُ الشَّيْءِ أَخِيهِ : قصدته وتعمدته :

للمذكر : خ — يا رجلُ — خِيَا — خُوَ .

للمؤنث : خِي — يا امرأةُ — خِيَا — خِيَنَ .

\* \* \*

والأمرُ من : وَدَى العَرَقُ يَدِي : سَالَ . . ومنه الوادي لأنه سيلُ الماء :

للمذكر : د — يا رجلُ — دِيَا — دُوا .

للمؤنث : دِي — يا امرأةُ — دِيَا — دِيَنَ .

\* \* \*

والأمرُ من الفعل : دَأَيْتُ لِلشَّيْءِ أَذَاً : خَتَلْتُهُ :

للمذكر : اذَأ — يا رجلُ — وعلى التخفيف . ذَا — يا رجلُ — ذِيَا — ذُوا .

وللمؤنث : ذِي — يا امرأةُ — ذِيَا — ذِيَنَ .

\* \* \*

والأمرُ من الفعل : ذَأَى الفَرَسُ يَذَأُ ذَأِيّاً : إذا كان كثير الجري سريعه

نحيفه :

للمذكر : اذَأ — يا فرسُ — وعلى التخفيف ذُءَ — ذِيَا — ذُوا .

للمؤنث : ذِي — يا امرأةُ — ذِيَا — ذِيَنَ .

\* \* \*

والأمرُ من الفعل : رَأَى :

للمذكر : رَ — يا زيدُ — رِيَا — رُوا .

للمؤنث : رِي — يا هندُ — رِيَا — رِيَنَ .

\* \* \*

والأمرُ من: وَرَثْتُ بِكَ زِنَادِي:

للمذكر: رَ - يا رجلُ - رِيَا - رُؤَا.

للمؤنث: رِي - يا امرأةُ - رِيَا - رِيْن.

\* \* \*

والأمرُ من: وَزَى الشَّيْءُ يَزِي: إذا اجتمع وتَقَبَّضَ:

للمذكر: زَ - يا رجلُ - زِيَا - زُؤَا.

للمؤنث: زِي - يا امرأةُ - زِيَا - زِيْن.

\* \* \*

والأمرُ من: وَشَيْتُ الثَّوْبَ أَشِيه: إذا نَقَشْتَهُ وَحَسْتَهُ.

وَوَشَيْتُ الْحَدِيثَ أَشِيه: إذا نَمَّقْتُهُ وَزَيْتَهُ:

للمذكر: شَ - يا رجلُ - شِيَا - شُؤَا.

للمؤنث: شِي - يا امرأةُ - شِيَا - شِيْن.

\* \* \*

والأمرُ من: شَأَوْتُ الرَّجُلَ: سَبَقْتَهُ. . . وَشَأَوْتُهُ: هَزَزْتُهُ - وَمَضَارِعُهُمَا:

يَشَاي:

للمذكر: اشَأَ - يا رجلُ - . . . وَ: شَ - على التَّخْفِيفِ - شِيَا - شُؤَا.

للمؤنث: شِي - يا امرأةُ - شِيَا - شِيْن.

\* \* \*

والأمرُ من: وَصَى الشَّيْءُ يَصِي، فَهُوَ: وَاصٍ: أَي: مُتَّصِل:

للمذكر: صَ - يا رجلُ - صِيَا - صُؤَا.

للمؤنث: صِي - يا امرأةُ - صِيَا - صِيْن.

\* \* \*

والأمرُ من الفعلُ : وَعَيْنْتُ الْعِلْمَ أَوْ الْكَلَامَ : حفظته :

للمذكر : ع — يا رجلُ — عِيَا — عُوَا .

للمؤنث : عِي — يا امرأةُ — عِيَا — عِيْن .

\* \* \*

والأمرُ من الفعلُ : وَفَى بِالْعَهْدِ يَفِي . . وَأَوْفَى يُوفِي :

للمذكر : ف — يا رجلُ — فَيَا — فُوَا .

للمؤنث : فَي — يا امرأةُ — فَيَا — فَيْن .

\* \* \*

والأمرُ من : وَقَيْتُ الرَّجُلَ أَقِيهِ :

للمذكر : ق — يا رجلُ — قَيَا — قُوَا .

للمؤنث : قَي — يا امرأةُ — قَيَا — قَيْن .

\* \* \*

والأمرُ من : أَوْكَيْتُ السَّقَاءَ وَوَكَيْتُهُ « شددته بالركاء :

للمذكر : ك — يا رجلُ — كَيَا — كُوَا .

للمؤنث : كَي — يا امرأةُ — كَيَا — كَيْن .

\* \* \*

والأمرُ من : وَلَيْتُ الْأَمْرَ إِلَى فُلَانٍ :

للمذكر : ل — يا رجلُ — لَيَا — لُوَا .

للمؤنث : لَي — يا امرأةُ — لَيَا — لَيْن .

\* \* \*

والأمرُ من: مَاتِ الهِرَّةُ تَمُوتُ:

للمذكر: مُ — يا هِرُّ على التخفيف — وأمُو — يا هِرُّ على التحقيق —  
مُؤَا — مُؤَا.

للمؤنث: مِي — يا هِرَّة — مُؤَا — مُؤَن.

\* \* \*

والأمرُ من: وَتَيْتُ فِي الْأَمْرِ أَنِّي وَنِيَا:

للمذكر: نِ — يا رَجُلُ — نِيَا — نُوَا.

للمؤنث: نِي — يا امْرَأَةُ — نِيَا — نِيَن.

\* \* \*

والأمرُ من: تَأَيْتُ حَوْلَ الْبَيْتِ نُؤِيَا وَتَيْتُ حَوْلَهُ نُؤِيَا:

للمذكر: من نَأَيْتُ أَنَايَ — أَنَا نُؤِيَا — يا رَجُلُ — مَثَل: ائْعَ نُغِيَا.

فإن خففت قلت: نَ — يا رَجُلُ — نِيَا — نُوَا.

للمؤنث: نِي — يا امْرَأَةُ — نِيَا — نِيَن.

\* \* \*

والأمرُ من الفعل: وَهَى الْأَمْرُ يَهِي، فَهَو: وَاه:

للمذكر: هِ — يا رَجُلُ — هِيَا — هُوَا.

للمؤنث: هِي — يا امْرَأَةُ — هِيَا — هِيَن<sup>(١)</sup>.

□ □ □

---

(١) ابن جني (أبو الفتح، عثمان)، سرُّ صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي،  
دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ — ١٩٨٥م)، ص: ٨٢١/٢ — ٨٣٢/٢.



## الفصل الخامس الصحيح والمعتل

مرّ أن أبنية الأفعال الأصول ثلاثية ورباعية، وكذلك فهي قد تكون صحيحة أو معتلة. . وتقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل له أهمية كبيرة في الدرس الصرفي، إذ على أساسه نستطيع أن نفهم معظم ما يترتب عليها من تجرد وزيادة وإسناد واشتقاق وإعلال وإبدال<sup>(١)</sup>.

### أولاً - الفعل الصحيح<sup>(٢)</sup>

هو ما خلت حروفه الأصول «الفاء والعين واللام» من حروف العلة «الألف والواو والياء»، وذلك، نحو: عَلِمَ، وَذَهَبَ، وَكَرَّمَ. وينقسم الفعل الصحيح إلى سالم، ومضاعف، ومهموز:

---

(١) ابن الحاجب، الشافعية، ملحق رقم (١)، ص: ٢٩٩ - ٣٠١، وعباس حسن، النحو الوافي، ص: ١٧٦/٤.

(٢) الشافعية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٠، والمنصف، ص: ٩٩/١، والتصريف الملوكي، ص: ١٥، والاسترأبادي ص: ٣٢/١، والغلاييني، جامع الدروس العربية، ص: ٥٠/١، وشذا العرف في فن الصرف، ص: ٢٧، والدنفري، بناء الأفعال، ص: ٥٦٨، والشرح الملوكي، ص: ٤٦.

### ١ - الصحيح السالم :

وهو ما خلت حروفه الأصول من حروف العلة، ومن الهمز، ومن التضعيف، وذلك نحو، عَلِمَ، وَذَهَبَ، وَرَجِعَ، وَكُرِّمَ، وَحَفِظَ، فَكُلُّ ذَلِكَ صحيح سالم.

### ٢ - الصحيح المضعف :

ويقال له الأصم لشدته - ويقسم إلى قسمين :

(أ) مضعف الثلاثي ومزيده، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، وذلك نحو: عَدَّه، وَاسْتَعَدَّ، وَرَدَّه، وَاسْتَرَدَّ.

(ب) مضعف الرباعي ومزيده، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، أي هو ما كرر فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين، وذلك نحو: زَلَزَلَ يَتَزَلَزَلُ، وَصَرَّصَرَ يَتَصَرَّصَرُ..

### ٣ - الصحيح المهموز :

وهو ما كان أحد أصوله همزة، سواء أكانت ألف الفعل أم عينه أم لامه، وذلك نحو<sup>(١)</sup>:

(أ) مهموز الفاء، نحو: أَسَرَ يَأْسُرُ، وَأَخَذَ يَأْخُذُ، وَأَهَبَ يَأْهَبُ، وَأَمِنَ يَأْمِنُ، وَأَسَلَ يَأْسِلُ، ويكون ذلك في الثلاثي، أمّا الرباعي، فلا يكون مهموز الفاء، لأن الهمزة في أول الكلمة إذا كان بعدها ثلاثة أصول فقط تكون زائدة دائماً، نحو: أَحْمَدُ اللَّهُ رَبِّي<sup>(٢)</sup>.

(١) التصريف الملوكي، ص: ١٥، والاسترأبادي، ص: ٣٢/١ و ٣٣.

(٢) التصريف الملوكي، ص: ١٦، والشرح الملوكي، ص: ٤٧، والاسترأبادي، ص: ٦٨/١.

(ب) مهموز العين، يكون في الثلاثي وفي الرباعي،

— فمن الثلاثي، نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَسَنِمَ يَسَامُ، وَلَوْمَ يَلُومُ.

— ومن الرباعي: نحو: بَرَأَلَ الذِّيكُ، أي نفس عرقه<sup>(١)</sup>.

(ج) مهموز اللام، نحو: بَرَأَ يَبْرُؤُ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ (فَعَلَ يَقَعِلُ بكسر عين المضارع)، وَقَرَأَ يَقْرَأُ، وَصَدَىءٌ يَصْدَأُ، وَجَرَوْا يَجْرُونَ.

\* \* \*

### ثانياً — الفعل المعتل :

الفعل المعتل هو ما كان أحد حروفه الأصول حرف علة، أي أن حرف العلة إما أن يكون في موضع الفاء، أو في موضع العين، أو في موضع اللام، أو في موضع الفاء والعين، أو في موضع الفاء واللام، أو في موضع العين واللام، حتى لا ينتقض بنحو: حَوَّلَ وَيَطَّرَ وَيَضْرِبُ.

— فما حروف العلة؟ ولماذا سميت بذلك؟

حروف العلة هي: الواو، والياء، والألف، وسميت حروف علة لأنها لا تسلم ولا تصح، أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والحرف، فهي كالعليل، المنحرف المزاج، المتغير حالاً بحال، بل تنفیر بالحذف، والقلب، والإسكان، لطلب الخفة، ولكثرتها في الكلام، لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها أي من الحركات، محال، وكل كثير مستثقل وإن خفت، ولم يجر الاصطلاح بتسمية الهمزة حرف علة وإن شاركتها في المعنى<sup>(٢)</sup>.

(١) الاسترأبادي، ص: ٣٣/١ و ٦٨/٣، ونقره كار والأنصاري، ص: ١٨٥/٢.

(٢) أحمد المراغي، تهذيب التوضيح، الجزء الثاني، قسم الصرف، ص: ١٣، وعبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو والصرف، هامش صفحة: ١٩، وعباس حسن، النحو الوافي، ص: ٧٦/٤.

وحروف العلة لها أسماء عدة، حسب حركتها وحركة ما قبلها:

— فإن سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف: علة ولين ومدّ، نحو: طال، ويقول، ويطير.

— وإن سكنت بعد حركة لا تجانسها سميت حرف علة ولين، نحو: فردوس، وغرنيق،

— وإن تحركت سميت حروف علة فقط، نحو: صدى، وغرى.

فكل مدّ لين، وكل لين علة، ولا عكس، ولذلك فإن الألف يعتبر حرف مدّ وعلة ولين دائماً، لأن ما قبله لا يكون إلا مفتوحاً بخلاف الواو والياء، فهما حرفا لين إن سكنا وانفتح ما قبلهما وهما حرفا مدّ أو علة إن كانت حركة ما قبلهما من جنسهما<sup>(١)</sup>.

وتقع حروف العلة في<sup>(٢)</sup>:

١ — الفعل، نحو: قال: وباع، وحاول، وبائع،

٢ — وفي الاسم، نحو: مال، وناب، وسوط، وبيض.

٣ — وفي الحرف، نحو: لا، ولو، وكى.

وينقسم الفعل المعتل إلى أقسام عدة: «فالمعتل بالقاء مثال، وبالعين أجوف وذو الثلاثة، وباللام منقوص وذو الأربعة، وبالفاء والعين أو بالعين واللام لفيف مقرون، وبالفاء واللام لفيف مفروق»<sup>(٣)</sup>.

(١) الزمخشري، المفصل، ص: ٣٧٤.

(٢) الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠١.

(٣) المصدر نفسه، وشذا العرف، ص: ٢٨، وبناء الأفعال، ص: ٥٦٨.

## ١ — فالمثال :

ما كانت قَاوَهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، سواء كان حرف العلة واواً أم ياء، نحو: وَعَدَ، ويسر<sup>(١)</sup>، وسمي مثالاً لأنه يماثل الصحيح في خلو ماضيه من الإعلال<sup>(٢)</sup>؛ أي أنه يماثل الصحيح في الصحة<sup>(٣)</sup>، أي في احتمال الحركات وإثباتها<sup>(٤)</sup>، وترك إعلالها غالباً<sup>(٥)</sup>، أو لمماثلته الصحيح في الماضي واسم الفاعل والمفعول في عدم الإعلال، نحو: وعد واعد موعود، مثل ضرب ضارب مضروب، أو لمماثلة أمره الأمر من الأجوف في الزنة، نحو: هُذ من وعد كما تقول (بِع) من باع<sup>(٦)</sup>، فالمماثلة هنا أنهما على حرفين، لكن الأول على وزن (عِل) والثاني على وزن: (فِع).

ويجيء المثال من الأبواب التالية<sup>(٧)</sup> :

(أ) فَعَلَ يَقْعِلُ، نحو: وَعَدَ يَعْدُ، وَيَسَرَّ يَسِيرُ،

(ب) فَعَلَ يَقْعَلُ، نحو: وَهَبَ يَهَبُ، وَيَنْعَ يَنْعُ،

(ج) فَعَلَ يَقْعُلُ، نحو: وَجَدَ يَجْدُ، في كلمة واحدة كما في قول جرير<sup>(٨)</sup>

(من الكامل):

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرِّهِ تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجُذْنَ غَلِيلاً

(١) الاسترأبادي، ص: ٣٤/١.

(٢) الجاربردي، ص: ٢٨/١.

(٣) الأنصاري، ص: ١٣/٢.

(٤) حسين الرومي، ص: ٢٨/١.

(٥) نقره كار، ص: ١٣/٢.

(٦) شذا العرف، ص: ٣٦، والشرح الملوكي، ص: ٤٨.

(٧) هذا البحث، ص: ٢٥٥.

(٨) محمد محمود هلال، الوافي الحديث في فن التصريف، الطبعة الأولى، ص: ٢٠٧.

وقيل : يَمَنَّهُ يَمَنُّهُ إذا جعله مباركاً<sup>(١)</sup>.

(د) فَعِلَ يَقْعِلُ، نحو: وَسِعَ يَسْعُ، وَيَكْسَ يَتَأْسُ،

(هـ) فَعِلَ يَقْعِلُ، نحو: وَرِثَ يَرِثُ،

(و) فَعِلَ يَقْعِلُ، نحو: وَضُوءٌ يَوْضُوءُ وَيَسْرٌ يَسْرُ،

## ٢ - الأجوف :

هو ما كان عينه حرف علة و اسمي أجوف تشبيهاً بالشيء الذي أخذ ما في داخله فبقي أجوف، وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً، وذلك نحو: قلت وبعث، ولم يقل ولم يبع، وقل وبع<sup>(٢)</sup>.

وسمي الأجوف ذا الثلاثة إذا أخبرت فيه عن نفسك<sup>(٣)</sup>، ونحوه في الماضي، فيصبح على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: قلتُ وقلتَ وقلتِ، وبعثُ وبعثَ وبعثِ، وإنما قالوا في حالة الماضي لأن الغالب عند التصرفين إذا صرفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس، نحو: ضربتُ وبعثُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف، نحو: قلتُ وبعثُ<sup>(٤)</sup>.

ويجيء الأجوف من الأبواب التالية<sup>(٥)</sup>:

(١) فَعَلَّ يَقْعِلُ، نحو: باع يبيع، إذا كان بالالف في الماضي وبالياء في المضارع.

(١) الاسترأبادي، ص: ٣٤/١.

(٢) الرومي، ص: ٢٨/١.

(٣) الجاربردي والرومي ص: ٢٨/١، ونقره كلاً والأنصاري، ص: ١٣/٢.

(٤) الاسترأبادي، ص: ٣٤/١، ونقره كلاً، ص: ١٤/٢.

(٥) الشرح الملوكي، ص: ٥٢، وشذا العرف، ص: ٢٥.

(ب) فَعَلَ يَقْعَلُ، نحو: شَاءَ يَشَاءُ.

(ج) فَعَلَ يَقْعَلُ، نحو: قَالَ يَقُولُ: بالالف في الماضي وبالواو في المضارع ما عدا طَالَ يَطُولُ فإنه من باب شَرُفَ.

(د) فَعَلَ يَقْعَلُ، إذا كان بالالف أو بالياء أو بالواو في الماضي والمضارع، نحو: غَيِدَ يَغِيدُ، وَعَوِرَ يَعْوِرُ وَخَافَ يَخَافُ (من الخوف) وَهَابَ يَهَابُ من (الهيبة).

(هـ) فَعَلَ يَقْعَلُ، نحو: طَاحَ يَطِيحُ وَثَاءَ يَثِيءُ،

(و) فَعَلَ يَقْعَلُ، نحو: هَيَّؤَ الرَّجُلُ، صار ذا هيئة، يَهَيِّؤُ، وَطَالَ يَطُولُ.

### ٣ - الناقص:

الناقص أو المنقوص ما كانت لامه حرف علة، وقيل إنه سمي منقوصاً لنقصانه عن قبول بعض الإعراب<sup>(١)</sup>، نحو: خَشِيَ يَخْشَى. وَرَمَى يَرْمِي، وَدَعَا يَدْعُو، وَسَعَى يَسْعَى، وَسَرَوْ يَسْرُو. لكن الصحيح أن «المعتل باللام قد سمي منقوصاً وناقصاً لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب منقوصاً فإنه سمي به هناك لنقصان إعرابه، وسمي ههنا (في التصريف) لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف، نحو: أَغْرُ، وَارِمْ، وَاخْشَ، وَلَا تَغْرُ، وَلَا تَرَمْ، وَلَا تَخْشَ<sup>(٢)</sup>.

وسمي المنقوص «ذا الأربعة» لأنه إذا أخبرت به عن نفسك ونحوه أصبح على أربعة أحرف<sup>(٣)</sup> وذلك نحو: غَزَوْتُ وَغَزَوْتَ وَغَزَوْتَ، وَرَمَيْتُ وَرَمَيْتَ وَرَمَيْتَ، وَدَعَوْتُ وَدَعَوْتَ وَدَعَوْتَ. ولكن قد يعترض على تسمية المنقوص بذي الأربعة بالقول: إن كل فعل على ثلاثة أحرف - غير الأجوف - إذا أخبرت

(١) الجاربردي والرومي، ص: ٢٨/١، والأنصاري، ص: ١٤/٢، وبناء الأفعال، ص: ٥٦٨.

(٢) الاسترأبادي، ص: ٣٤/١ ونقده كار والأنصاري، ص: ١٤/٢، والرومي، ص: ٢٨/١.

(٣) الجاربردي والرومي، ص: ٢٨/١، والأنصاري، ص: ١٤/٢.

فيه بالماضي عن نفسك صار على أربعة أحرف مثل: ضَرَبَ: ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ، فلماذا لا يستقى الصحيح والمثال أيضاً بذي الأربعة؟

الجواب أن الصحيح والمثال على الأصل بخلاف الناقص، فإن كونه على ثلاثة أولى منه في الأجوف لكون حرف العلة في الآخر الذي هو محل التغيير فلما خالف وبقي على الأربعة سمي بذلك، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به<sup>(١)</sup>.

ويجيء المنقوص في الأبواب التالية<sup>(٢)</sup>:

(أ) فَعَلَ يَقْعُلْ، إذا كان بالالف في الماضي وبالواو في المضارع، نحو: دَعَا يَدْعُو، وَغَزَا يَغْزُو.

(ب) فَعَلَ يَقْعِلْ، إذا كان بالالف في الماضي وبالياء في المضارع، نحو: رَمَى يَرْمِي.

(ج) فَعَلَ يَقْعُلْ، إذا كان بالالف فيهما، نحو: سَعَى يَسْعَى.

(د) فَعَلَ يَقْعُلْ، إذا كان بالواو فيهما، نحو: سَرَوْ يَسْرُو، وَذَكَّوْ يَذْكُو.

(هـ) فَعِلَ يَقْعِلْ، إذا كان بالياء في الماضي وبالالف في المضارع، نحو: رَضِيَ يَرْضَى.

(و) فَعِلَ يَقْعِلْ، إذا كان بالياء فيهما، نحو وَلِيَ يَلِي.

#### ٤ — اللفيف المقرون :

وسمي لفيفاً مقروناً لالتفاف حرفي العلة فيه مع الاقتران<sup>(٣)</sup>، أي لعدم الانفصال بينهما ويقال للمجتمعين من قبائل شتى : لفيف .

(١) الأنصاري، ١٤/٢، والجاربردي، ص: ٢٨١.

(٢) شذا العرف، ص: ٣٥.

(٣) الجاربردي، ٢٩/١، ونقره كار، ١٤/٢.



وقد يكون اللفيف المقرون في:

(أ) الفاء والعين، قيل: لم يُتَّيْنِ فَعْلٌ مما فاؤه وعينه حرفا علة<sup>(١)</sup>، ولكن وَرَدَ قَوْلُهُمْ<sup>(٢)</sup>:

تَوَيْلَ إِذَا مَلَأْتُ يَدَيَّ وَكْفِي، وكانت لا تَعْلُكُ بِالْقَلِيلِ

وقد ورد البيت بصيغة أخرى هي:

تَوَيْلَ إِنْ مَدَدْتُ يَدَيَّ وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تُعْلَلُ بِالْقَلِيلِ

فَتَوَيْلَ، قال: يَا وَيْلِي.. وجاء أيضاً «بِأَوْثَمَةٍ»، وهذا من الشاذ النادر في الأفعال، وقد جاء أيضاً في أسماء وألفاظ معلومة هي: وَيْلَ (دعاء بالعذاب) وَيُونُسَ وَيُوَيْحَ (كلمتنا رحمة)، وَيُوَيْبَ (الويل)، ويوم - يوح (اسم من أسماء الشمس) وَيَيْنَ (وهي عين أو واد ضاحك وضويحك)، وهما جبلان بأرض الفرس<sup>(٣)</sup>، والواو، والياء.

(ب) بالعين واللام: قد يكون حرفا العلة واوين أو يائين أو تكون عين الفعل واواً ولامه ياء<sup>(٤)</sup>.

— ما فاؤه وعينه واوان، وهو لفظ (أَوَّلَ من وَوَل)، والدليل عليه أن وزن أوَّلَ أفعل، وول لم يستعمل في غير هذا اللفظ<sup>(٥)</sup>.

(١) الجاربردي، وابن جماعة، ص: ٢٩/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ١٤/٢، وابن عصفور، ص: ٥٦٢/٢.

(٢) الرومي، ص: ٢٩/١، والاستراباذي، ص: ٣٥/١ (هامش الصفحة).

(٣) الاستراباذي، ص: ٧٢/٣، والجاربردي، والرومي، ص: ٣٨/١.

(٤) ابن الحاجب، الشافعية، ملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧، والاستراباذي، ص: ٧٣/٣، والجاربردي والرومي، ص: ٢٦٨/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ١٨٦/٢.

(٥) الاستراباذي، ص: ٣٤٠/٢، و٧٣/٣، ونقره كار والأنصاري، ص: ١٨٧/٢، والجاربردي، ص: ٢٦٩/١.

— ما فاؤه وعينه باءان، كما في يئثُ ياءً حسنة، أي كتبت ياء، فالفعل: يسي، ويلاحظ أن لام الفعل أيضاً هي ياء<sup>(١)</sup>.

— ما فاؤه ياء وعينه واو، وهو فعل: بوى عند أبي علي الفارسي، فتقول: يَوَيْثُ ياءً حسنة؛ أي كتبت ياء وهو مخالف للآخرين في هذا الفعل<sup>(٢)</sup>.

— ما عينه ولامه واوان، نحو: قوو (قوى)<sup>(٣)</sup>.

— ما عينه ولامه باءان، نحو عيسي وحيسي في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَمَلِ عَمْرِؤَ بَيْنَتَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup>. بالإدغام، في حيسي، وقرأ نافع عن ابن كثير بالفك في حيسي<sup>(٥)</sup>.

— ما عينه واو ولامه ياء، وهو كثير، نحو: طويت ونويت وغويت، ولم يأت العين ياء واللام واواً لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله، لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها، والحرف الأخير معتقب الأعراب، ولكن ذكر ابن عصفور<sup>(٦)</sup> حيوت.

(١) الاسترأبادي، ص: ٧٣/٣، وابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧.

(٢) ابن الحاجب، ص: ٢٤٧، والاسترأبادي، ص: ٧٥/١، والجاربردي والرومي، ص: ٢٦٩/١.

(٣) الاسترأبادي، ص: ١٢٢/٢.

(٤) سورة الأنفال ٨، الآية ٤٨، أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، مصر الهيئة العامة للتأليف (١٣٨٩هـ — ١٩٦٩م)، ص: ٣٨٨/١، أبو زواعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق وتعليق سعيد الأفغاني، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م)، ص: ٣١٠.

(٥) الممتع، ص: ٥٧٧/٢، والمنصف، ص: ١٨٨/٢ و ١٨٩/١، والكتاب، ص: ٣٩٥/٤.

(٦) الممتع، ص: ٥٦٢/٢.

ويأتي اللقيف من<sup>(١)</sup>:

(أ) فَعَلَ يَفْعِلُ، نحو: طَوَى يَطْوِي، وَلَوَى يَلْوِي،

(ب) فَعِلَ يَفْعَلُ، نحو: هَوَى يَهْوِي، وَقَوَى يَقْوِي،

## ٥ - اللقيف المفروق:

وهو المعتل بالقاء واللام، وسمي بذلك لالتفاف حرفي العلة فيه واقتراحهما بحرف صحيح يفصل بينهما<sup>(٢)</sup>، وقد جاء مما:

(أ) فاؤه ولامه باءان، وهو يَدَيْتُ، أي أصبت يَدَهُ وأنعمت<sup>(٣)</sup>، وقال

الشاعر<sup>(٤)</sup> (من الوافر):

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسٍ بِنِ وَهَبٍ بِأَمْفَلٍ ذِي الْجَدَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

(ب) فاؤه ولامه واوان، لم يأت في الكلام العربي ما فاؤه ولامه واوان

إلا في لفظة واحدة هي «الواو» وهي لا تدخل في مبحث الأفعال<sup>(٥)</sup>، ولكنك تقول: وَئْتُ واواً على مذهب أبي علي، وَوَيْتُ واواً على مذهب ثعلب<sup>(٦)</sup>، حملاً لها على باب وعوت<sup>(٧)</sup>.

(١) شذا العرف في فن الصرف، ص: ٣٥.

(٢) ابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧، والجاربردي، ص: ٢٨/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ١٤/٢.

(٣) ابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧، والاستراباذي ص: ٧٤/٣، والجاربردي، ص: ٢٦٩/١، وابن عصفور، ص: ٥٦٢/٢.

(٤) الشرح الملوكي لابن يعيش، ص: ٤١٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ١٥٢/٤، و ٨٤/٥، ولسان العرب، مادة (يدي).

(٥) ابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧.

(٦) الاستراباذي، ص: ٧٣/٣.

(٧) الممتع، ص: ٥٦٢/٢.

(ج) فاؤه واو ولامه باء، نحو: وَلِي يَلِي وَوَرِي الزُّنْدُ يَرِي،

(د) فاؤه واو ولامه أَلِف في الماضي، نحو: وَعَى يَعِي، وَوَفَى يَفِي،  
وهذا الكلام كثير في كلامهم وأما عكسه فلم يجيء.

ويجيء اللفيف المفروق في ثلاثة أبواب<sup>(١)</sup> هي:

(أ) فَعَلَ يَقْعِلُ، نحو: وَفَى يَفِي - كَضَرَبَ يَضْرِبُ - .

(ب) فَعِلَ يَقْعَلُ، نحو: وَجِيَ يَوْجِي - كَفَرِحَ يَفْرُحُ - .

(ج) فَعِلَ يَقْعِلُ، نحو: وَلِي يَلِي؛ - كَحَسِبَ يَخْسِبُ - .

وقد يكون الفعل المعتل

(أ) مهموزاً، نحو: آلَ، وَوَالَ، وَرَأَى،

(ب) غير مهموز، نحو: وَعَدَ، قَالَ، سَمَا،

وقد يكون:

(أ) مضاعفاً؛ نحو: وَدَّ، وَحَى،

(ب) غير مضاعف، نحو: وَعَدَ،

وأما الفعل الرباعي فلا يكون معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموزاً. . . وسبب

امتناع الرباعي عن الاعتلال كون الواو والياء لا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدتين، ولأن الألف لا تقع أولاً، ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلا وهي زائدة أيضاً. . .

وأما سبب امتناع الرباعي عن التكرير فلأن لامه الأولى والثانية لا تكونان

من جنس واحد، نحو: هَجَفَ - اللام الثانية مزيدة للإلحاق بهزبر. . .

ولكن قد يكون فاء الرباعي ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من

---

(١) شذا العرف، ص: ٣٥.

جنس، نحو: زلزل وشقشق وزقزق، ويلاحظ أن الحرف الأصلي يفصل بين  
المتماثلين:

وسبب كون الرباعي غير مهموز الفاء أن الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول  
فقط لا تكون إلا زائدة وذلك نحو: أحمد<sup>(١)</sup>.



---

(١) الاسترأبادي، ص: ٣٢/١، و ٣٣/١، والتصريف الملوكي، ص: ١٥.

الملحق الأول  
[ الشافية ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

\* خطبة المؤلف :

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ ، وَعَلَى  
آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ، وَبَعْدُ ،

فَقَدْ سَأَلَنِي مَنْ لَا تَسْعُنِي مُخَالَفَتُهُ<sup>(١)</sup> أَنْ أَلْحِقَ بِمُقَدِّمَتِي فِي الْإِعْرَابِ مُقَدِّمَةً  
فِي التَّضْرِيفِ عَلَى نَحْوِهَا ، وَمُقَدِّمَةً فِي الْخَطِّ ، فَأَجَبْتُهُ سَائِلًا مُتَضَرِّعًا أَنْ يَنْفَع  
بِهِمَا ، كَمَا نَفَعَ بِأُخْتِهِمَا ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ .

\* تَعْرِيفُ التَّضْرِيفِ :

التَّضْرِيفُ عِلْمٌ بِأُصُولٍ تُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَئِنِّيَةِ الْكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ .

\* أَنْوَاعُ الْأَئِنِّيَةِ :

— وَأَئِنِّيَةُ الْأِسْمِ الْأُصُولُ : ثَلَاثِيَّةٌ ، وَرُبَاعِيَّةٌ ، وَخُمَاسِيَّةٌ .

— وَأَئِنِّيَةُ الْفِعْلِ : ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ .

---

(١) في بعض النسخ : «من لا يسعني مضايقتي» ، ولا يوافقني مخالفتي .

\* المِيزَانُ الصَّرْفِيُّ :

وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً.  
وَيُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ، إِلَّا الْمُبْدَلَ مِنْ تَاءٍ الْاِفْتِعَالِ فَإِنَّهُ بِالثَّاءِ، وَالْأَمُكْرَرُ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ إِلَّا بِشَبْتِ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ :

حَلَيْتٌ : فَعْلِيلًا، لَا فَعْلِيئًا.

وَسَخُنُونَ، وَعُشْنُونَ : فَعُلُولًا، لَا فُعُلُونًا، لِذَلِكَ وَلِعَدَمِهِ.

وَسَخُنُونَ - إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ - : فَفَعُلُونَ لَا فَعُلُولَ، كَحَمْدُونَ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ، لِنُدُورِ فَعُلُولِ، وَهُوَ : صَعْفُوقٌ، وَخَرْثُوبٌ ضَعِيفٌ.

وَسَمَنَانٌ : فَعْلَانٌ، وَخَرْعَالٌ : نَادِرٌ.

وَيُطْنَانٌ : فَعْلَانٌ، وَفَرْطَاسٌ ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ نَقِیضُ ظُهْرَانٍ.

\* الْقَلْبُ الْمَكَانِيُّ :

ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قُلِبَتِ الزُّنَّةُ مِثْلَهُ، كَقَوْلِهِمْ : فِي آدِرٍ : أَغْفَلِ، وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ :

- بِأَصْلِهِ : كَنَاءَ يَنَاءٍ مَعَ الثَّانِي،

- وَيَأْمِثْلُهُ أَشْتِقَاقُهُ : كَالجَّاءِ، وَالْحَادِي، وَالْقَيْسِيِّ،

- وَبِصِحَّتِهِ : كَأَيْسٍ،

- وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ : كَأَرَامٍ، وَآدِرٍ،

- وَبِإِدَاءِ تَرْكِهِ إِلَى هَمْزَتَيْنِ، عِنْدَ الْخَلِيلِ، نَحْوُ : جَاءَ،

- أَوْ إِلَى مَنْعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ، عَلَى الْأَصَحِّ، نَحْوُ : أَشْيَاءَ، فَإِنَّهَا : لَفَعَاءٌ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : أَفْعَالٌ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : أَفْعَاءٌ، وَأَصْلُهَا أَفْعِلَاءٌ،

— وَكَذَلِكَ الحَذْفُ، كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ: قَاضٍ، إِلَّا أَنْ يُبَيَّنَ فِيهِمَا.

• الصَّحِيحُ وَالْمُعْتَلُّ:

وَتَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ؛

— فَالْمُعْتَلُّ مَا فِيهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ،

— وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ.

— فَالْمُعْتَلُّ بِالفَاءِ: مِثَالٌ،

وَبِالعَيْنِ: أَجُوفٌ،

وَذُو الثَّلَاثَةِ، وَبِاللَّامِ: مَنْقُوصٌ.

وَذُو الْأَرْبَعَةِ، وَبِالفَاءِ والعَيْنِ، أَوْ بِالعَيْنِ وَاللَّامِ: لَفِيفٌ مَقْرُونٌ.

وَبِالفَاءِ وَاللَّامِ: لَفِيفٌ مَفْرُوقٌ.





## أَبْنِيَّةُ الْأَسْمَاءِ

### \* أَبْنِيَّةُ الْأَسْمِ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ :

وَلِلْأَسْمِ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَشْرَةُ أَبْنِيَّةٍ، وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثْنَيْ عَشَرَ، مَقَطَّ مِنْهَا: فِعْلٌ وَفِعْلٌ اسْتِثْقَالًا، وَجُعِلَ الدُّنْلُ مَنقُولًا، وَالْحَبْكُ، إِنْ ثَبَتَ، فَعَلَى تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ فِي حَرْفِي الْكَلِمَةِ، وَهِيَ: قَلَسٌ، وَفَرَسٌ، وَكَيْفٌ، وَعَضُدٌ، وَحَبْرٌ، وَعَنْبٌ، وَإِيلٌ، وَقُفْلٌ، وَصُرْدٌ، وَعُنُقٌ.

### \* رَدُّ بَعْضِ الْأَبْنِيَّةِ إِلَى بَعْضٍ :

وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضُ إِلَى بَعْضٍ، فَفِعْلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفُ حَلَقٍ، كَفَخِذٌ، يَجُوزُ فِيهِ: فَخَذٌ، وَفِخَذٌ، وَفِخَذٌ، وَكَذَا الْفِعْلُ، كَشَهَدَ، وَنَحْوُ كَتَبَ يَجُوزُ فِيهِ: كَتَفٌ وَكَتَفٌ، وَنَحْوُ: عَضُدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضُدٌ، وَنَحْوُ: عُنُقٍ، يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ، وَنَحْوُ: إِيْلٍ وَإِيلِزٍ، يَجُوزُ فِيهِمَا: إِبْلٌ وَبِلَزٌ، وَلَا ثَالِثَ لَهُمَا، وَنَحْوُ: قُفْلٍ، يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيٍ، لِمَعْجِيءِ عُسْرٍ وَئُسْرٍ.

### \* أَبْنِيَّةُ الْأَسْمِ الرَّبَاعِيِّ :

وَلِلرُّبَاعِيِّ خَمْسَةُ: جَعْفَرٌ، وَزَبْرَجٌ، وَبُرْزَنْ، وَدِرْهَمٌ، وَقِمَطَرٌ، وَزَادَ الْأَخْفَشُ نَحْوُ: جُخْدَبٍ، وَأَمَّا جَنْدِلٌ وَعُلَيْطٌ فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ حَمَلُهُمَا عَلَى بَابِ جَنَادِلَ وَعُلَايَطَ.

\* أُنْبِيَةُ الاسْمِ الْخُمَاسِيِّ الْمُجَرَّدُ :

وَلِلْخُمَاسِيِّ الْمُجَرَّدِ أَرْبَعَةٌ : سَفَرَجَلٌ ، وَفِرْطَعْبٌ ، وَجَحْمَرَشٌ ، وَقُدْعَمِلٌ .

\* أُنْبِيَةُ الاسْمِ الْمَزِيدِ فِيهِ :

وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ أُنْبِيَةُ كَثِيرَةٌ ، وَلَمْ يَجِءْ فِي الْخُمَاسِيِّ إِلَّا : عَضْرَفُوطٌ ، وَخَرْعِبِيلٌ ، وَفِرْطَبُوسٌ ، وَقَبْعَثَرِيٌّ ، وَخَنْدَرِيْسٌ عَلَى الْأَكْثَرِ .

\* أَحْوَالُ الْأُنْبِيَةِ :

وَأَحْوَالُ الْأُنْبِيَةِ :

— قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ : كَالْمَاضِي ، وَالْمُضَارِعِ ، وَالْأَمْرِ ، وَأَسْمُ الْفَاعِلِ ،  
وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ ، وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَالْمَصْدَرِ ، وَأَسْمَى الزَّمَانِ  
وَالْمَكَانِ . وَالْآلَةِ ، وَالْمَصْنَعِ ، وَالْمَنْسُوبِ ، وَالْجَمْعِ ، وَالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ،  
وَالْإِبْدَاءِ ، وَالْوَقْفِ .

— وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَشُّعِ كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ .

وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُجَانَسَةِ ، كَالِإِمَالَةِ ،

وَقَدْ تَكُونُ لِلْإِسْتِقْطَالِ ، كَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ ، وَالْإِعْلَالِ ، وَالْإِبْدَالِ ، وَالْإِذْغَامِ ،  
وَالْحَذْفِ .



## الْمَاضِي وَأَبْوَابُهُ

\* أَبْنِيَّةُ الْمَاضِي الْمُجَرَّدِ الثَّلَاثِي :

لِلْمَاضِي الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَّةٍ : فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعُلَ، نَحْوُ : ضَرَبَهُ، وَقَتَلَهُ، وَجَلَسَ، وَقَعَدَ، وَشَرِبَهُ، وَوَمِقَهُ، وَفَرِحَ، وَوَتَّقَ، وَكَرُمَ.

\* أَبْنِيَّةُ الْمَاضِي الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ :

وَالْمَزِيدُ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ :

مُلْحَقٌ بِدَخْرَجَ، نَحْوُ : شَمَلَلْ، وَخَوَقَلْ، وَيَيْطَرْ، وَجَهْوَرْ، وَقَلَسْ، وَقَلَسَى.

وَمُلْحَقٌ بِتَدَخْرَجَ، نَحْوُ : تَجَلَّبَبَ، وَتَجَوَّرَبَ، وَتَشَيْطَنَ، وَتَرَهَوَّكَ، وَتَمَسَّكَنَ، وَتَغَافَلَ، وَتَكَلَّمَ.

وَمُلْحَقٌ بِأَخْرَجْ، نَحْوُ : أَقْعَسَسَ، وَأُسْلَنَقَى.

وَعَبِيرٌ مُلْحَقٌ، نَحْوُ : أَخْرَجَ، وَجَرَّبَ، وَقَاتَلَ، وَأَنْطَلَقَ، وَأَقْتَدَرَ، وَأَسْتَخْرَجَ، وَأَشْهَبَ، وَأَشْهَبَ، وَأَغْدَوْدَنَ، وَأَغْلَوَطَ، وَأَسْتَكَّانَ. قِيلَ : أَفْتَعَلَ، مِنْ السُّكُونِ، فَالْمَدُّ شَادُّ، وَقِيلَ : اسْتَفْعَلَ، مِنْ كَانَ<sup>(١)</sup>، فَالْمَدُّ قِيَاسِيٌّ.

---

(١) وفي نسخ : «مِنْ الْكَوْنِ».

\* فَعَلَ (بِالْفَتْحِ) وَمَعَانِيهِ :

فَفَعَلَ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، وَبَابُ الْمُغَالَبَةِ يُنَى عَلَى فَعَلْتُهُ أَفْعَلُهُ - بِالضَّمِّ - نَحْوُ :  
كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ، إِلَّا بَابُ : وَعَدْتُ، وَبِعَثْتُ، وَرَمَيْتُ، فَإِنَّهُ أَفْعَلُهُ  
- بِالْكَسْرِ - وَعَنِ الْكِسَائِيِّ فِي نَحْوِ : شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ - بِالْفَتْحِ - .

\* فَعِلَ (بِالْكَسْرِ) وَمَعَانِيهِ :

وَفَعِلَ تَكَثَّرَ فِيهِ الْعِلْلُ وَالْأَحْزَانُ، وَأَضْدَادُهُمَا، نَحْوُ : سَقِمَ، وَمَرِضَ،  
وَحَزِنَ، وَفَرِحَ، وَتَجِبَهُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحِلْيُ كُلُّهَا عَلَيْهِ، وَقَدْ جَاءَ : أَدِمَ،  
وَسَمِرَ، وَعَجِفَ، وَحَمِقَ، وَخَرِقَ، وَعَجِمَ، وَرَعِنَ - بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ - .

\* مَعَانِي فَعَلَ (بِالضَّمِّ) :

وَفَعَلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا، كَحَسَنَ، وَقَبِحَ، وَكَبِرَ، وَصَغُرَ، فَمِنْ ثَمَّةَ  
كَانَ لَازِمًا،

وَشَدَّ : رَحِبْتَكَ الدَّارُ : أَيِ رَحِبْتَ بِكَ .

وَأَمَّا بَابُ سُدَّتُهُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ، وَكَذَا  
بَابُ : بَعَثَهُ . وَرَاعَوْا فِي بَابِ خِفْتُ بَيَانَ الْبَيْتَةِ .

\* مَعَانِي أَفْعَلَ :

وَأَفْعَلَ

لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، نَحْوُ : أَجْلَسْتُهُ،

وَلِلتَّعْرِضِ، نَحْوُ : أَبْعَثُهُ،

وَلِالصِّيْرُورَةِ ذَا كَذَا، نَحْوُ : أَغَدَّ الْبَعِيرُ، وَمِنْهُ : أَخْصَدَ الزَّرْعَ،

وَلِوُجُودِهِ عَلَى صِفَةٍ، نَحْوُ : أَحْمَدْتُهُ، وَأَبْخَلْتُهُ،

وَلِلسَّلْبِ، نَحْوُ : أَشْكَيْتُهُ،

وَبِمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ : قِلْتُ وَأَقَلْتُ .

\* مَعَانِي فَعَّلَ (بالتضعيف):

وَفَعَّلَ

لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا، نَحَوُ: غَلَّقْتُ، وَقَطَعْتُ، وَجَوَلْتُ، وَطَوَّفْتُ، وَمَوَّتَ الْمَالُ،  
وَلِلتَّعْدِيَةِ، نَحَوُ: فَرَحْتُهُ، وَمِنَ فَسَقَتُهُ،  
وَلِلسُّلْبِ، نَحَوُ: جَلَدْتُهُ، وَقَرَّدْتُهُ،  
وَبِمَعْنَى فَعَلَ، نَحَوُ: رَلْتُهُ وَزَيْلْتُهُ.

\* مَعَانِي فَاعَلَ:

وَفَاعَلَ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخَرِ لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا،  
فَيَجِيءُ الْعَكْسُ ضِمْنًا، نَحَوُ: ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ، وَمِنْ ثَمَّ  
جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّيًا، نَحَوُ: كَارَمْتُهُ، وَمَشَاعَرْتُهُ  
وَالْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ مُغَايِرَ لِلْمُفَاعَلِ مُتَعَدِّيًا إِلَى الثَّانِي، نَحَوُ: جَادَبْتُهُ  
الثَّوْبَ، بِخِلَافِ: شَاتَمْتُهُ،  
وَبِمَعْنَى فَعَلَ، نَحَوُ: ضَاعَفْتُهُ،  
وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحَوُ: سَافَرْتُ.

\* مَعَانِي تَفَاعَلَ:

وَتَفَاعَلَ لِلْمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا، نَحَوُ: تَشَارَكَا، وَمِنْ  
ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ، وَلِيُذَلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ،  
وَهُوَ مُتَّفٍ عَنْهُ، نَحَوُ: تَجَاهَلْتُ، وَتَغَافَلْتُ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ، نَحَوُ: تَوَانَيْتُ،  
وَمُطَاوَعُ فَاعِلٍ نَحَوُ: بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ.

\* مَعَانِي تَفَعَّلَ (بالتضعيف):

وَتَفَعَّلَ لِمُطَاوَعَةِ فَعَلَ، نَحَوُ: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَلِلتَّكْلِيفِ، نَحَوُ: تَشَجَّعَ،

وَتَحَلَّمَ، وَلِلْاِتِّخَاذِ، نَحَوُ: نَوَسَدَ، وَلِلتَّحَبُّبِ، نَحَوُ: نَأْتَمَ وَتَحَرَّجَ، وَلِلْعَمَلِ  
الْمُتَكَرِّرِ فِي مُهْلَةٍ، نَحَوُ: تَجَرَّعْتُهُ، وَمِنْهُ: تَفَهَّمُ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ، نَحَوُ: تَكَبَّرَ  
وَتَعَظَّمَ.

#### \* مَعَانِي أَنْفَعَلَ:

وَأَنْفَعَلَ لَارِمًا، مُطَاوِعُ فَعَلَ، نَحَوُ: كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ، وَقَدْ جَاءَ مُطَاوِعُ أَفْعَلَ،  
نَحَوُ: أَسْفَقْتُهُ فَأَنْسَفَقَ، وَأَزْعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ قَلِيلًا، وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْنِيثِ، وَمِنْ  
ثُمَّ أَنْعَدَمَ خَطَأً.

#### \* مَعَانِي أَفْتَعَلَ:

وَأَفْتَعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِبًا، نَحَوُ: غَمَمْتُهُ فَأَغْتَمَّ، وَلِلْاِتِّخَاذِ، نَحَوُ: اشْتَرَى،  
وَبِمَعْنَى تفاعل، نَحَوُ: اجْتَوَرُوا، وَلِلتَّصَرُّفِ، نَحَوُ: اكْتَسَبَ.

#### \* مَعَانِي اسْتَفْعَلَ:

وَاسْتَفْعَلَ لِلشَّوَالِ غَالِبًا: إِذَا صَرِيحًا، نَحَوُ: اسْتَكْتَبْتُهُ، وَإِنَّمَا تَقْدِيرًا، نَحَوُ:  
اسْتَخْرَجْتُهُ، وَلِلتَّحْوِيلِ، نَحَوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّينَ.

وَأَنَّ الْبَنَاتِ بِأَرْضَيْنَا يَسْتَشِيرُهُ.

وَقَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى فَعَلَ، نَحَوُ: قَرَأَ وَأَسْتَقَرَّ.

#### \* بِنَاءُ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ:

وَلِلرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ، نَحَوُ: دَخَرَجْتُهُ وَدَرَبَخَ.

#### \* أَبْنِيَةُ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ:

وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٍ، نَحَوُ: تَدَخَّرَجَ، وَأَخْرَجْتُمْ، وَأَفْشَعَرَّ، وَهِيَ  
لَازِمَةٌ.



## المُضَارِعُ وَأَبْوَابُهُ

\* مُضَارِعُ فَعَلَ (مفتوح العين):

المُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى الْمَاضِي؛

\* مُضَارِعُ فَعَلَّ:

فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا عَلَى فَعَلَ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفَ حَلَقٍ غَيْرَ أَلْفٍ، وَشَدَّ أُبَى يَأْبَى، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ، وَرَكَنَ يَزْكُنُ مِنَ التَّدَاخُلِ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْأَخَوَفِ بِالْوَاوِ، وَالْمَنْقُوصِ بِهَا، وَالْكَسَرَ فِيهِمَا بِالْيَاءِ، وَمَنْ قَالَ: طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحُ، وَتَوَهَّتُ وَأَتَوَّهُ، فَطَاحَ يَطِيحُ، وَتَاهَ يَتِيهُ، شَادَّ عِنْدَهُ، أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ، وَلَمْ يَضُمُّوا فِي الْمِثَالِ، وَوَجَدَ يَجِدُ ضَعِيفٌ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي، نَحَوُ: يَشُدُّ وَيَمْدُدُّ، وَجَاءَ الْكَسَرُ فِي: يَشُدُّ وَيَعِلُّ وَيَتِيهُ، وَيَنْتُهُ، وَلَزِمُوهُ فِي: حَبَّهُ بِحَبَّةٍ وَهُوَ قَلِيلٌ.

\* مُضَارِعُ فَعِلَ (مكسور العين):

وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعِلَ فُتِحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالًا، وَطَيَّسْتُ تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ فَمِنْ التَّدَاخُلِ.

\* مُضَارِعُ فَعُلَ (مضموم العين):

وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعُلَ ضُمَّتْ عَيْنُهُ.

### • مَضَارِعُ الْأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِي :

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاخِيهِ نَاءً زَائِدَةً،  
نَحَوُ: تَعَلَّمَ، وَتَجَاهَلَ، وَتَدَخَّرَجَ، فَلَا يُغَيَّرُ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللَّامُ مُكَرَّرَةً، نَحَوُ:  
أَحْمَرُ وَأَحْمَارٌ فَتَدَعَمُ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مَضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤْفَعِلُ، إِلَّا أَنَّهُ رُفِضَ لِمَا  
يَلْزَمُ مِنْ: تَوَالِي الْهَمْزَتَيْنِ فِي الْمُتَكَلِّمِ، فَخُفِّفَ فِي الْجَمِيعِ. وَقَوْلُهُ:

«فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا» شَادُّ. وَالْأَمْرُ، وَأَسْمُ الْفَاعِلِ، وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ،  
وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ تَقَدَّمَتْ (فِي الْكَافِيَةِ)<sup>(١)</sup>.



(١) راجع الملحق الثاني، من هذا الكتاب، ص: ٣٧٧.



## الصفة المشبهة

\* الصفة المشبهة من (فعل) :

الصفة المشبهة من نحو: فرح على فرح غالباً، وقد جاء معه الضم في بعضها الضم، نحو: نذس، وحذر، وعجل، وجاءت على سليم، وشكس، وحر، وصفر، وغبور، ومن الألوان والعيوب والحلي على: أفعل.

\* الصفة المشبهة من فعل (بالضم) :

ومن نحو: كرم على كريم غالباً، وجاءت على حنين، وحسن، وصعب، وصلب، وجبان، وشجاع، ووقور، وجنب.

\* الصفة المشبهة من فعل (بالفتح) :

وهي من فعل قليلة، وقد جاء نحو: حريص، وأشيى، وضيق.

الصفة المشبهة من الجميع :

وتجيء من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدهما على: فعلان، نحو: جوعان، وشبعان، وعطشان، ورئان.



## المصدر

\* أَيْنِيَةُ الثَّلَاثِي الْمُبَجَّرِد مِنْهُ كَثِيرَةٌ:

نَحْوُ: قَتْلٍ، وَفِسْقٍ، وَشُغْلٍ، وَرَحْمَةٍ، وَنَشْدَةٍ، وَكُذْرَةٍ، وَدَعْوَى،  
وَذِكْرَى، وَبُشْرَى، وَلَيْثَانٍ، وَحِرْمَانٍ، وَغُفْرَانٍ، وَتَزْوَانٍ، وَطَلَبٍ، وَخَنَقٍ،  
وَصِغَرٍ، وَهُدَى، وَغَلْبَةٍ، وَسَرِقَةٍ، وَذَهَابٍ، وَصِرَافٍ، وَسُؤَالٍ، وَزَهَادَةٍ،  
وَدِرَايَةٍ، وَبُعَايَةٍ، وَدُخُولٍ، وَوَجِيفٍ، وَقَبُولٍ، وَصُهُوبَةٍ، وَمُدْخَلٍ، وَمَرْجِعٍ،  
وَمَشْعَاةٍ، وَمَخْمَدَةٍ، وَكَرَاهِيَةٍ.

إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فَعَلَ اللَّازِمِ، نَحْوُ: رَكَعَ عَلَى رُكُوعٍ، وَفِي الْمُتَعَدِّي،  
نَحْوُ: ضَرَبَ، عَلَى ضَرْبٍ، وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا، نَحْوُ: كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ،  
وَفِي الْإِضْطِرَابِ، نَحْوُ: خَفَقَ، عَلَى خَفَقَانٍ، وَفِي الْأَصْوَاتِ، نَحْوُ: صَرَخَ،  
عَلَى صَرَاحٍ،

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: إِذَا جَاءَكَ فَعَلٌ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ فَأَجْعَلْهُ فَعَلًا لِلْحِجَازِ  
وَقُمُولًا لِلنَّجْدِ، وَنَحْوُ: هَدَى وَفَرَى مُخْتَصِرٌ بِالْمَنْقُوصِ، وَنَحْوُ: طَلَبَ مُخْتَصِرٌ  
بِيفْعَلٍ، إِلَّا جَلَبَ الْجَرْحِ وَالْغَلَبِ.

\* مَصْدَرُ فَعِلَ:

وَفَعِلَ اللَّازِمُ، نَحْوُ فَرِحَ عَلَى فَرَحٍ.  
وَالْمُتَعَدِّي، نَحْوُ: جَهِلَ عَلَى جَهْلٍ.

وَفِي الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ، نَحَوُ: سَمِرَ وَأَدِمَ عَلَى سُمْرَةٍ وَأُذِمَةَ.

\* مَصْدَرُ فَعُلَ:

وَفَعُلَ، نَحَوُ: كَرَّمَ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِبًا، وَعِظَمَ وَكَرَّمَ كَثِيرًا.

\* مَصْدَرُ الْمَزِيدِ فِيهِ وَالرُّبَاعِيُّ:

وَالْمَزِيدُ فِيهِ وَالرُّبَاعِيُّ قِيَاسٌ، فَنَحَوُ: أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ، وَنَحَوُ: كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِيمَةٍ، وَجَاءَ كِذَابٌ وَكِذَابٌ، وَالتَّرَمُّوا الْحَذَفَ وَالتَّغْوِيضَ فِي نَحَوٍ، تَغْزِيَةً وَإِجَازَةً وَأَمْتِجَارَةً، وَنَحَوُ: ضَارَبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ وَضِرَابٍ، وَمِرَاءً شَادًّا، وَجَاءَ: قَيْنَالٌ، وَنَحَوُ: تَكَرَّمَ عَلَى تَكْرُمٍ، وَجَاءَ تِمْلَاقٌ. وَالْبَاقِي وَاضِحٌ، وَنَحَوُ: التَّرْدَادَ، وَالتَّجْوَالَ، وَالْحِثْنَى، وَالرُّمْيَا لِلتَّكْثِيرِ.

\* الْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ:

وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاسًا مُطَرِّدًا، كَمَفْعَلٍ وَمَضْرَبٍ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ، وَلَا غَيْرُهُمَا، فَتَاوِزَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفَرَاءُ جَمْعًا لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ.

وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمَفْعُولِ، كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ، وَكَذَا الْبَاقِي.

وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ، وَالْمَغْسُورِ، وَالْمَجْلُودِ وَالْمَفْتُونِ فَقَلِيلٌ.

وَفَاعِلَةٌ كَالْعَاقِبَةِ، وَالْعَاقِبَةِ، وَالْبَاقِيَةِ، وَالْكَاذِبَةِ أَقْلٌ.

\* مَصْدَرُ الرُّبَاعِيِّ

وَنَحَوُ: دَخَرَ عَلَى دَخَرَجَةٍ وَدِخْرَاجٍ بِالْكَسْرِ، وَنَحَوُ: زَلَزَلَ عَلَى زَلْزَالٍ وَزِلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ.

### أَسْمُ الْمَرَّةِ

وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ الَّذِي لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ.

وَيَكْسَرُ الْفَاءَ لِلنَّوْعِ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ،

وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ، نَحْوُ إِنَّاخَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءٌ زِدْتَهَا.  
وَنَحْوُ أَتَيْتُهُ إِيَّانَهُ وَلَقَيْتُهُ لِقَاءَهُ شَادًّا.

### أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، مِمَّا مُضَارِعَةٌ:

مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهَا، وَمِنَ الْمَنْقُوصِ عَلَى مَفْعَلٍ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرْمَى،

وَمِنَ مَكْسُورِهَا وَالْمِثَالِ عَلَى مَفْعِلٍ، نَحْوُ مَضْرِبٍ وَمَوْعِدٍ.

وَجَاءَ الْمَنَسِكُ، وَالْمَجْزُرُ، وَالْمَنْبِثُ، وَالْمَطْلِعُ، وَالْمَشْرِقُ، وَالْمَغْرِبُ،  
وَالْمَفْرِقُ، وَالْمَسْقِطُ، وَالْمَسْكِنُ، وَالْمَرْفِقُ، وَالْمَسْجِدُ، وَالْمَنْخِرُ.

وَأَمَّا مَنْخَرٌ فَفَرْعٌ كَمِثْنَيْنِ، وَلَا غَيْرَهُمَا.

وَنَحْوُ الْمَظِنَّةِ وَالْمَقْبِرَةِ، فَتَحاً وَضِعاً، لَيْسَ بِقِيَاسٍ.

وَمَا عَدَاهُ فَعَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ.

### اسْمُ الْآلَةِ

الْآلَةُ عَلَى مِفْعَلٍ، وَمِفْعَالٍ، وَمِفْعَلَةٍ، كَالْمِخْلَبِ، وَالْمِفْتَاحِ، وَالْمِكْسَحَةِ.

وَنَحْوُ الْمُسْنَعِطِ، وَالْمُنْخُلِ، وَالْمُدْقِ، وَالْمُذْهِنِ، وَالْمُكْحَلَةِ، وَالْمُخْرُضَةِ

لَيْسَ بِقِيَاسٍ.

## التَّصْغِيرُ

المُصَغَّرُ المَزِيدُ فِيهِ لِبَدْلٍ عَلَى تَقْلِيلٍ؛ فَالْمُتِمِّكُنْ يَضُمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ، وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّانِيثِ، وَالْفَيْهِ (أَلْفِي التَّانِيثِ)، وَالْأَلْفِ وَالثُّونِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِهِمَا، وَالْفِ أَفْعَالٍ جَمْعاً.

وَلَا يُزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِءْ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ، وَإِذَا صُغِّرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَالْأَوَّلَى حَذْفُ الْخَامِسِ، وَقِيلَ: مَا أَشْبَهَ الزَّائِدَ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُفَيْرَ جَلٍّ.

وَيُرَدُّ نَحْوَ بَابٍ، وَنَابٍ، وَمِيزَانٍ، وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِمُتَقَضِيهِ، بِخِلَافِ قَائِمٍ، وَتَرَاثٍ، وَأُدِدٍ، وَقَالُوا عُيَيْدٌ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ.

فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةً فَالْوَاوُ لَازِمَةٌ، نَحْوُ ضَوَيْرٍ فِي ضَارِبٍ، وَضَوَيْرِيبٍ فِي ضِيرَابٍ.

وَالْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحذُوفُهُ، تَقُولُ فِي عِدَّةٍ، وَكُلُّ اسْمًا وَعَيْدَةٌ، وَأَكِيلٌ، وَفِي سِهٍ، وَمُذِ اسْمًا سُنَيْهَةً، وَمُنَيْدٌ.

وَفِي دَمٍ، وَجِرٍ: دُمَيٍّ وَحَرْنَجٍ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنٍ، وَاسِمٍ، وَأَخْتٍ، وَبِنْتٍ، وَهَنْتٍ، بِخِلَافِ بَابِ مَنِيَّتٍ، وَهَارٍ، وَنَاسٍ.

وَإِذَا وَلَّى يَاءَ التَّصْغِيرِ وَآوٌ، أَوْ أَلْفٌ مَنقَلِبَةً، أَوْ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ يَاءً، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمَنقَلِبَةُ بَعْدَهَا، نَحْوُ: عُرَيْيَّةٍ، وَعُصَيْيَّةٍ، وَرُسَيْيَلَةٍ، وَتَصَحِيحُهَا فِي بَابِ: أَسَيْدٍ، وَجُدَيْلٍ قَلِيلٌ، فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ حَذَفَتِ الْآخِرَةُ نَسْبًا عَلَى الْأَفْصَحِ، كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ، وَإِدَاوَاةٍ، وَغَاوِيَةٍ، وَمُعَاوِيَةٍ: عَطِيٍّ، وَأُدِيَّةٌ، وَغُوِيَّةٌ، وَمُعِيَّةٌ، وَقِيَاسُ أَخَوَى: أَخِيٍّ، غَيْرَ مُنْصَرَفٍ، وَعَيْسَى يَصْرِفُهُ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو، أَخِيٍّ، وَعَلَى قِيَاسِ أَسَيُودَ: أَحَبِيٍّ.

ويزاد في المؤنث الثلاثي بغير تاء تاء كُعَيْتُهُ، وَأَذِنَتْهُ، وَعُرِيْبُ، وَعُرَيْسُ شاذٌّ، بخلاف الرباعي كَعْفَرِيْبٍ، وَقَدْ يَدِيْمَةُ وَوَرِيْئَةُ شاذٌّ. وتحذف ألف التانيث المفصولة غير الرابعة ك: جُحَيْجِبٍ وَحُوَيْلِيٍّ، في جَحَجَبِيٍّ، وَحَوْلَايَا، وَتَثْبُتُ الممدودة مطلقاً ثبوت الثاني في بعلبك.

والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء إن لم تكنها، نحو: مُفَيِّحٍ، وَكُرَيْدِيْسٍ، وَذُو الزِّيَادَتَيْنِ غيرها من الثلاثي يحذف أقلهما فائدة، كَمُطَلِقٍ، وَمُعَلِّمٍ، وَمُضَرِّبٍ، وَمُقَدِّمٍ، في: مُنْطَلِقٍ، وَمُعْتَلِمٍ، وَمُضَارِبٍ، وَمُقَدِّمٍ، فَإِنْ تَسَاوَيَا فَمُخَيَّرٌ كَقَلْبِيْسَةٍ وَقَلْبِيْسَةٍ، وَحَبِيْطٍ وَحَبِيْطٍ، وَذُو الثَلَاثِ غيرها تبقى الفضلى منها، كَمُقَيَّعَسٍ في مُقْعَسَسٍ، وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقاً غير المدة، كَقُشَيْرٍ في مُقْشِيرٍ، وَخُرَيْجِيْمٍ في اخْرُنْجَامٍ، ويجوز التعويض من حذف الزيادة بمدة بعد الكسرة فيما ليست فيه، كَمُعَلِّمٍ في مُعْتَلِمٍ.

ويزد جمع الكثرة لا اسم الجمع إلى جمع فليته؛ فَبَصَرٌ نَحْوُ غُلِيْمَةٍ في غُلْمَانٍ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ، فَبَصَرٌ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ، نَحْوُ: غُلِيْمُونَ وَذَوِيْرَاتٍ.

وما جاء على غير ذلك كَأَنْبِيْسَانٍ، وَعُشَيْشِيَّةٍ، وَأُعْلِيْمَةٍ، وَأُصِيْبِيَّةٍ شاذٌّ، وقولهم: أَصِيْغَرُ مِنْكَ، وَذَوِيْنِ هَذَا، وَفَوَيْقَ ذَلِكَ لتقليل ما بينهما. ونحو ما أَحْيَيْتُهُ شاذٌّ، والمُرَادُ المتعجب منه. ونحو جُمَيْلٍ، وَكُعَيْبٍ لَطَاثِرِيْنٍ، وَكُمَيْبٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوْعٌ عَلَى التَّصْغِيرِ.

### \* تصغير الترخيم:

وتصغير الترخيم أَنْ تَحْدِفَ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحُمَيْدٍ فِي أَحْمَدَ.

**\* تصغير المبنيات :**

وَحُولَفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَالْحَقَّ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءٌ، وَزِيدَتْ بَعْدَ  
آخِرِهِمَا أَلِفٌ. فَقِيلَ: ذِكَا، وَتَيَا، وَأُولَيَا، وَاللَّذَيَا، وَاللَّتَيَا، وَاللَّذَيَانِ، وَاللَّتَيَانِ،  
وَاللَّذِيُونِ، وَاللَّتِيَاتِ.

وَرَفُضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَائِرِ، وَنَحَوُ: مَتَى، وَأَيْنَ، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُ،  
وَمَتَدُ، وَمَعَ، وَغَيْرِ، وَحَسْبُكَ، وَالاسْمَ عَامِلًا عَمَلِ الْفِعْلِ؛ فَمِنْ ثُمَّ جَازَ:  
ضُوَيْرِبُ زَيْدٍ، وَامْتَنَعَ: ضُوَيْرِبُ زَيْدًا.



## الْمَنْسُوبُ

المنسوبُ الملحَقُ بآخره ياءٌ مشددةٌ ليدلَّ على نسبته إلى المجرَّد عنها، وقياسُهُ حذفُ تاءِ التانيثِ مطلقاً، وزيادةُ التثنية والجمع إلا علماً قد أُعربَ بالحركات؛ فلذلك جاء: قَتْسِرِيَّ وقَتْسِرِينِيَّ.

ويفتحُ الثاني من نحو: نَمِرٍ، والدُّبُلِ، بخلافِ تَغْلِبِيَّ، على الأنصَح.

وتحذفُ الواوُ والياءُ من فَعُولَةٍ وفَعِيلَةٍ بشرطِ صحة العين، ونفي التضعيف، كَحَنْفِيَّ، وَشَيْئِيَّ، ومن فَعِيلَةٍ غيرِ مضاعفٍ، كَجُهَنِيَّ، بخلاف طَوِيلِيَّ، وَشَدِيدِيَّ، وَسَلَيقِيَّ، وَسَلِيمِيَّ في الأزْد، وَعَمِيرِيَّ في كلب؛ شاذ، وَعَبْدِيَّ وَجُدَمِيَّ في بني عبيدةً وجذيمةً أَشَدَّ، وَخُرَيْبِيَّ شاذُّ، وَتَقْفِيَّ وَقُرَشِيَّ، وَفَقْمِيَّ في كِنَانَةَ، وَمُلَحِيَّ في خَزَاعَةَ؛ شاذُّ.

وتُحذفُ الياءُ من المعتل اللام من المذكر والمؤنث، وتقلبُ الياءُ الأخيرةَ واواً، كَغَنَوِيَّ، وَقَصَوِيَّ، وَأَمَوِيَّ، وجاءَ أُمَيِّيُّ بخلافِ غَنَوِيَّ، وَأَمَوِيَّ شاذُّ. وأَجْرِيَّ تَحَوِيَّ في تَحِيَّةٍ مُجْرِيَّ غَنَوِيَّ،

وأما في نحو عَدُوٍّ فَعَدُوِّيَّ اتفاقاً، وفي نحو عَدُوَّةٍ. قال المبردُ: مثله، وقال سيبويه: عَدَوِيَّ.

وتحذفُ الياءُ الثانيةُ في نحو: سَيِّدٍ، وَمَيِّتٍ وَمُهَيِّمٍ، من هَيِّمٍ — ، وطائِيَّ شاذُّ. فإن كان نحو مُهَيِّمٍ تصغيرَ مُهَوِّمٍ، قيل: مُهَيِّمِيَّ بالتعويض.



\* النسب لما آخره ألف :

وتقلبُ الألفُ الأخيرةُ الثالثةُ والرابعةُ المتقلبةُ واواً كَحَصَوِيٍّ، وَرَحَوِيٍّ، وَمَلْهَوِيٍّ، وَمَرْمَوِيٍّ، ويحذفُ غيرهما، كَحُبْلِيٍّ، وَجَمَزِيٍّ، وَمَرَامِيٍّ، وَقَبَشَرِيٍّ، وقد جاء في نحو: حُبْلَى : حُبْلَوِيٍّ وَحُبْلَاوِيٍّ، بخلاف نحو: جَمَزَى .

\* النسب لما آخره ياء :

وتقلبُ الياءُ الأخيرةُ الثالثةُ المكسورةُ ما قبلها واواً، ويفتح ما قبلها، كَعَمَوِيٍّ، وَشَجَوِيٍّ، وتحذفُ الرابعةُ، على الأفصح، كَقَاضِيٍّ، ويحذفُ ما سواهما، كَمُشْتَرِيٍّ، وبابُ مُحَيٍّ جاء على مُحَوِيٍّ، وَمُحَيِّيٍّ، كَأُمِّيٍّ، وَأُمَوِيٍّ .

\* النسبُ لما آخره الياء والواو الساكن ما قبلهما :

وَنَحْوُ ظَبْيَةٍ، وَقُنْيَةٍ، وَرُقْيَةٍ، وَغُرْوَةٍ، وَرِشْوَةٍ، وَغُرْوَةٍ على القياس عند سيبويه، وَزِنَوِيٍّ وَقَرَوِيٍّ شاذَّ عنده، وقال يونس ظَبَوِيٍّ، وَغَزَوِيٍّ، وَقَنَوِيٍّ، واتفقا في باب غَزَوٍ وَظَبِيٍّ . وَبَدَوِيٍّ شاذٌّ .

\* النسب لما آخره ياء من قبلهما حرف علة :

وباب طَلِيٍّ وَحَيٍّ تردُّ الأولى إلى أصلها وتفتح، نحو: طَوَوِيٍّ، وَحَيَوِيٍّ، بخلاف دَوِيٍّ وَكَوِيٍّ .

\* النسب لما آخره ياءً مشددة بعد ثلاثة :

وما آخره ياءً مشددة بعد ثلاثة .

إن كانت أصلية كما في نحو: مَرْمِيٍّ، قيل: مَرْمَوِيٍّ، وَمَرَمِيٍّ . وإن كانت زائدة حذفت، ككُرْسِيٍّ، وَبَحَاتِيٍّ في بَحَاتِيٍّ اسم رجل .

\* النسب لما آخره همزة قبلها ألف :

وما آخره همزة بعد ألف إن كانت للتأنيث قلبت واواً. وصَنَعَانِيّ، وَبَهْرَانِيّ، وَرَزَحَانِيّ، وَجَلُولِيّ، وَخَرُورِيّ شاذّ، وإن كانت أصلية ثَبَّتْ على الأكثر، كَقُرَّانِيّ، وَإِلَّا فَالوجهان، كَكِسَانِيّ [وَكِسَاوِيّ، وَعِلْبَانِيّ] وَعِلْبَاوِيّ.

\* النسب إلى ما آخره واو أو ياء قبلها ألف :

وبابُ سِقَايَةٍ: سِقَائِيّ بالهمزة.

وباب شَقَاوَةٍ شَقَاوِيّ بالواو.

وبابُ رَايٍ وَرَايَةٍ: رَائِيّ وَرَائِيّ وَرَاوِيّ.

\* النسب إلى ما جاء على حرفين :

وما كان على حرفين إن كان متحرك الأوسط أصلاً، والمحذوف هو اللّام، ولم يعوض همزة الوصل، أو كان المحذوف فاءً، وهو معتلّ اللام، وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِيّ، وَأَخَوِيّ، وَسَهِيّ، فِي سَبِّ، وَوَشَوِيّ فِي شِيءٍ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: وَشِيّ عَلَى الْأَصْلِ، وَإِنْ كَانَتْ لَامُهُ صَحِيحَةً، وَالْمَحذُوفُ غَيْرُهَا، لَمْ يَرُدَّ، كَعِدِيّ، وَزِنِيّ، وَسَهِيّ، فِي سَبِّ، وَجَاءَ عِدَوِيّ، وَلَيْسَ بَرُدُّ، وَمَا سِوَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ، نَحْوُ: غَدِيّ، وَغَدَوِيّ، وَابْنِيّ، وَبَنَوِيّ، وَجَرِيّ، وَجَرَجِيّ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَسْكُنُ مَا أَصْلُهُ السَّكُونُ، فَيَقُولُ: غَدَوِيّ، وَجَرَجِيّ، وَأَخْتُ، وَبَنْتُ كَأَخٍ وَابْنٍ عِنْدَ سِيُوبَةَ، وَعَلَيْهِ كِلَوِيّ، وَقَالَ بُنْتُسُ: أُخْتِيّ، وَبَنْتِيّ، وَعَلَيْهِ كِلْتِيّ، وَكِلْتَوِيّ، وَكِلْتَاوِيّ.

\* النسب للمركب :

والمركبُ ينسبُ إلى صدره، كَبَغْلِيّ وَتَأَبْطِيّ، وَخَمْسِيّ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ عِلْمًا، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عِدَدًا. وَالْمُضَافُ إِنْ كَانَ الثَّانِي مَقْصُودًا أَصْلًا كَابْنِ

الزُّبَيْرِ، وَأَبِي عَمْرٍو، قِيلَ: زُبَيْرِيٌّ، وَعَمْرِيٌّ، وَإِنْ كَانَ كَعْبِدُ مَنَافٍ، وَاهْرِيٌّ.  
الْقَيْسُ، قِيلَ: عَبْدِيٌّ، وَمَرْثِيٌّ.

#### \* النسب للجمع :

والجمعُ يُرَدُّ إِلَى الواحد، فيقالُ في: كُتِبَ، وَصُحِّفَ، وَمَسَاجِدُ،  
وَفَرَائِضُ: كِتَابِيٌّ، وَصَحْفِيٌّ، وَمَسْجِدِيٌّ، وَفَرَضِيٌّ، وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدُ، عَلَمًا،  
فَمَسَاجِدِيٌّ، كَكِلَابِيٍّ وَأَنْصَارِيٍّ.

#### \* شواذ النسب :

وما جاء على غير ما ذكر فشاذٌ.

#### \* النسب بغير الياء :

وَكَثُرَ مَجِيءُ «فَعَّالٍ» فِي الْحَرْفِ، كَبَيَّاتٍ، وَعَوَّاجٍ، وَثَوَّابٍ، وَجَمَّالٍ،  
وَجَاءَ «فَاعِلٌ» أَيْضًا بِمَعْنَى ذِي كَذَا، كَتَامِرٍ، وَلَآئِنٍ، وَدَارِعٍ، وَنَابِلٍ، وَمِنْهُ:  
«عَيْشَةُ رَاضِيَةٌ»<sup>(١)</sup> وَطَاعِمٌ كَاسٍ.



---

(١) سورة الحاقة: الآية (٢١)، وسورة الفارعة: الآية (٧).

## الجمع

\* جمع التكسير للاسم الثلاثي :

الْجَمْعُ : الثلاثي : الغالب في نحو : قَلَسَ عَلَى أَقْلَسٍ وَقُلُوسٍ ، وَبَابُ ثَوْبٍ عَلَى أَثْوَابٍ ، وَجَاءَ زِنَادٌ فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ ، وَرِثْلَانٌ ، وَبُطْنَانٌ ، وَغِرْدَةٌ ، وَسُقْفٌ ، وَأَنْجِدَةٌ شَادٌّ .

ونحو : حَمَلٌ عَلَى أَحْمَالٍ وَحُمُولٍ ، وَجَاءَ عَلَى قِدَاحٍ ، وَأَرْجُلٍ ، وَعَلَى صِنَوَانٍ ، وَدُوْبَانٍ ، وَقِرْدَةٍ .

ونحو : قُرَى عَلَى أَقْرَاءٍ وَقُرُوءٍ ، وَجَاءَ عَلَى قِرَاطَةٍ ، وَخِفَافٍ ، وَقُلُوكٍ ، وَبَابُ عُودٍ عَلَى عَيْدَانٍ .

ونحو : جَمَلٌ عَلَى أَجْمَالٍ وَجِمَالٍ ، وَبَابُ تَأْجٍ عَلَى تَيْجَانٍ ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ ، وَأَزْمِنٍ ، وَخِرْبَانٍ ، وَحُمَلَانٍ ، وَجَيْزَةٍ ، وَحِجْلَى .

ونحو : فَخِذٌ عَلَى أَفْخَاذٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمُرٍ .

ونحو : عَجُزٌ عَلَى إِعْجَازٍ ، وَجَاءَ سِبَاغٌ ، وَلَيْسَ رَجُلَةٌ بِتَكْسِيرٍ .

ونحو : عَنَبٌ عَلَى أَعْنَابٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ أَضْلَعٌ وَضُلُوعٌ .

ونحو : إِيْلٌ عَلَى أَبَالٍ فِيهِمَا .

ونحو : صُرْدٌ عَلَى صِرْدَانٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ فِيهِمَا .

ونحو: عُنِيَ عَلَى أَعْنَاقٍ فِيهِمَا.

وامتنعوا من أَفْعَلٍ فِي الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ، وَأَقْوَسَ، وَأَثَوَّبَ، وَأَعْيَنَ، وَأَنْيَبَ شَادَّ، وامتنعوا من فِعَالٍ فِي الْبَاءِ دُونَ الْوَاوِ، كَفَعُولٍ فِي الْوَاوِ دُونَ الْبَاءِ، وَفُؤُوجٌ وَسُؤُوقٌ شَادَّ.

### \* جمع تكسير الثلاثي المؤنث :

المؤنثُ : نحو : قَصْعَةٍ عَلَى قِصَاعٍ، وَبُدُورٍ، وَبِدَرٍ، وَنُوبٍ.

ونحو : لِقْحَةٍ عَلَى لِقْحٍ، غَالِبَاءَ، وَجَاءَ عَلَى لِقَاحٍ، وَأَنْعَمَ.

ونحو : بُرْقَةٍ عَلَى بُرْقٍ، غَالِبَاءَ، وَجَاءَ عَلَى حُجُوزٍ وَبِرَامٍ.

ونحو : رَقَبَةٍ عَلَى رِقَابٍ، وَجَاءَ عَلَى أَيْتَنِ، وَتِيرٍ، وَبُذْنٍ.

ونحو : مَعِدَّةٌ عَلَى مَعِدٍ.

ونحو : تُخْمَةٌ عَلَى تُخَمٍ.

### \* حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع التأنيث :

وإذا صَحَّ بَابُ ثَمَرَةٍ قِيلَ : ثَمَرَاتٌ بِالْفَتْحِ، وَالْإِسْكَانُ فِيهِ ضَرُورَةٌ. وَالْمَعْتَلُّ الْعَيْنِ سَاكِنٌ، وَهَذِلٌ نُسُوِيٌّ، وَبَابُ كِشْرَةٍ عَلَى كِسْرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ. وَالْمَعْتَلُّ الْعَيْنِ، وَالْمَعْتَلُّ اللَّامِ بِالْوَاوِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ، وَنَحْوُ : حُجْرَةٍ عَلَى حُجْرَاتٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ. وَالْمَعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمَعْتَلُّ اللَّامِ بِالْيَاءِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ، وَقَدْ يُسَكَّنُ فِي تَعْيِيمٍ، نَحْوُ : حُجْرَاتٍ وَكِسْرَاتٍ، وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِي الْجَمِيعِ. وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالْإِسْكَانِ، وَقَالُوا : لَجَبَاتٌ، وَرَبَعَاتٌ، لِلْمَحِ اسْمِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ، وَحُكْمُ أَرْضٍ، وَأَهْلٍ، وَعُزْسٍ وَعَيْرٌ كَذَلِكَ، وَبَابُ سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ سِنُونَ، وَقُلُونِ، وَتُبُونِ، وَجَاءَ قُلُونِ، وَمَسْنَوَاتٌ، وَعِضْوَاتٌ، وَتُبَاتٌ، وَهَنَاتٌ، وَجَاءَ آمَ كَأَكْمَ.

**\* جمع التكسير للثلاثي الصفة :**

الصفة : نحو : صَبَّ عَلَى صِعَابٍ غَالِبًا ، وَبَابُ شَيْخٍ عَلَى أَشْيَاخٍ ،  
وَجَاءَ ضَيْفَانٌ ، وَوُغْدَانٌ ، وَكُهُولٌ ، وَرِطْلَةٌ ، وَشَيْخَةٌ ، وَوَرْدٌ ، وَسُحُلٌ ،  
وَسَمَحَاءٌ .

ونحو : جِلْفٍ عَلَى أَجْلَافٍ كَثِيرًا ، وَأَجْلُفٌ نَادِرٌ .

ونحو : حُرٌّ عَلَى أَخْرَارٍ .

ونحو : بَطْلٍ عَلَى ابْطَالٍ ، حَسَانٍ ، وَإِخْوَانٍ ، وَذُكْرَانٍ ، وَتُصْفٍ .

ونحو : نَكِيدٍ عَلَى أَنْكَادٍ ، وَوِجَاعٍ ، وَخُشْنٍ ، وَجَاءَ وَجَاعِي ، وَحَبَاطِي ،  
وَحَذَارِي .

ونحو : يَقُظٍ عَلَى أَيْقَاطٍ ، وَبَابُهُ التَّصْحِيحُ .

ونحو : جُنُبٍ عَلَى أَجْنَابٍ .

**\* جَمْعُ الصِّفَاتِ :**

وَيَجْمَعُ الْجَمِيعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ لِلْعُقُلَاءِ الذُّكُورِ ، وَأَمَّا مَوْثِقَةٌ فَبِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ  
لَا غَيْرُ ، نَحْوُ : عِبَالٍ ، وَحُلُوتٍ ، وَحَذِرَاتٍ ، وَيَقُظَاتٍ ، إِلَّا نَحْوُ : عِبَلَةٍ ،  
وَكَمْشَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ ، وَقَالُوا : عَلَجٌ فِي جَمْعِ عِلْجَةٍ .

**\* جمع الثلاثي المزيد فيه بمدة ثالثة :**

وما زيادته مدة ثالثة :

— فِي الْأَسْمِ :

حَوْ : زَمَانٍ عَلَى أَرْمَنِ غَالِبًا ، وَجَاءَ قُدْلٌ ، وَغِزْلَانٌ ، وَعُثُوقٌ .

ونحو: حِمَارٍ عَلَى أَحْمِرَةٍ وَحُمْرٍ غَالِبًا، وَجَاءَ: صِيرَانٌ، وَشَمَائِلٌ.  
ونحو: غُرَابٍ عَلَى أَغْرِبَةٍ، وَجَاءَ قُرْدٌ، وَغِرْبَانٌ، وَزُقَانٌ، وَغِلْمَةٌ قَلِيلٌ،  
وَدُبٌّ نَادِرٌ.

وجاء في مؤنث الثلاثة: اَعْتَقُ، وَأَذْرُعُ، وَأَعْقُبُ غَالِبًا، وَأَمْكُنُ شَادًّا.  
ونحو: رَغِيفٍ عَلَى أَرْغِفَةٍ، وَرُغْفٍ، وَرُغْفَانٍ غَالِبًا، وَجَاءَ أَنْصِبَاءٌ،  
وَفِصَالٌ، وَأَقَائِلٌ، وَظُلَمَانٌ قَلِيلٌ، وَرَبَّمَا جَاءَ مَضَاعِفُهُ عَلَى سُورٍ.  
ونحو: عُمُودٍ عَلَى أَعْمِدَةٍ وَعُمُدٍ، وَجَاءَ قَعْدَانٌ وَأَفْلَاءٌ وَذَنَائِبٌ.

#### — الصِّفَةُ :

نحو: جَبَانٍ عَلَى جُبْنَاءَ، وَصُنْعٍ، وَجِيَادٍ.  
ونحو: كِنَازٍ عَلَى كُتْرٍ، وَهَجَانٍ.  
ونحو: شُجَاعٍ عَلَى شُجَعَاءَ، وَشُجْعَانٍ، وَشِجْعَةٍ.  
ونحو: كَرِيمٍ عَلَى كُرَمَاءَ وَكَرَامٍ، وَنُدْرٍ وَنُدْيَانٍ، وَخِصْيَانٍ، وَأَشْرَافٍ  
وَأَصْدِقَاءَ وَأَشِخَةَ وَظُرُوفٍ، ونحو: صُبُورٍ عَلَى صُبْرٍ غَالِبًا، وَعَلَى وَدَدَاءَ  
وَأَعْدَاءَ.

— وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بِأَيْهِ فَعَلَى؛ كَجَرَحَتْنِي، وَأَسْرَى، وَقَتَلَنِي؛ وَجَاءَ  
أَسَارَى، وَشَدُّ قُتْلَاءُ، وَأَسْرَاءُ، وَلَا يَجْمَعُ جَمْعَ الصَّحِيحِ، فَلَا يُقَالُ: جَرِيحُونَ،  
وَلَا جَرِيحَاتٌ، لِيَنْمِيزَ مِنْ فَعِيلٍ الْأَصْلِ.

ونحو: مَرَضَى مَحْمُولٌ عَلَى جَرَحَتْنِي، وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ، نَحْوُ: هَلَكَنِي،  
وَمَوَتْنِي، وَجَرَتْنِي، فَهَذَا أَجْدَرُ، كَمَا حَمَلُوا أَيَّامِي، وَيَتَأَمَّى، عَلَى وَجَاعِي  
وَحَبَاطِي.

\* جمع المؤنث من الصفة :

والمؤنث، نحو: صَبِيحَةٌ عَلَى صَبَاحٍ وَصَبَاحٍ، وجاء خُلَفَاءُ، وَجَعَلُهُ  
جَمَعَ خَلِيفٍ أَوَّلَى، ونحو عَجُوزٍ عَلَى عَجَازَةٍ.

\* جمع فاعل الاسم :

وفاعلُ الاسم، نحو: كَاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلَ، وجاء حُجْرَانٌ، وَجِنَانٌ،  
والمؤنث، نحو: كَاتِبَةٌ عَلَى كَوَاتِبَ، وقد نَزَلُوا فَأَعْلَاءَ مَنَازِلَهُ، فقالوا: قَوَاصِعُ،  
وَنَوَافِقُ، وَدَوَامٌ، وَسَوَابٍ.

\* جمع فاعل الصفة :

الصفة، نحو: جَاهِلٍ عَلَى جُهْلٍ وَجُهَاًلٍ غَالِبًا، وَفَسَقَةٌ كَثِيرًا، وعلى قُضَاةٍ  
فِي الْمَعْتَلِ اللَّامِ، وعلى بُزْلِ، وَشُعْرَاءَ، وَصُحْبَانِ، وَتَجَارٍ، وَقُعودٍ، وَأَمَّا  
فَوَارِسُ فِشَادٍ.

والمؤنث، نحو: نَائِعَةٌ عَلَى نَوَائِمَ وَنُؤْمَ، وكذلك حَوَائِضُ وَخُيَاضُ.

\* جمع ما آخره ألف التانيث :

والمؤنث :

بالألف رابعة: نحو: أَثْنَى عَلَى إِنَاثٍ، ونحو: صَخْرَاءَ عَلَى صَحَارَى.

والصفة، نحو: عَطَشَى عَلَى عِطَاشٍ، ونحو: حَرَمَى عَلَى حَرَامَى.

ونحو: بَطْمَحَاءَ عَلَى بَطَاحٍ.

ونحو: عُشْرَاءَ عَلَى عِشَارٍ، وَفُعْلَى أَفْعَلْ، كَالصُّغْرَى عَلَى الصُّغْرِ.

وبالألف خامسة، نحو: حُبَارَى عَلَى حُبَارِيَّاتٍ.



\* جمع أفعل اسماً وصفة:

وَأَفْعَلُ: الاسمُ كَيْفَ تَصَرَّفَ، نحو: أَجْدَلُ، وإَصْبَحَ، وَأَخْوَصَ، على: أَجَادِلَ، وَأَصَابِعَ، وَأَخَاوِصَ، وقولهم: حَوْصٌ لِلْمَحِ الوصفية الأصلية.  
وأفعلُ الصفة، نحو: أَحْمَرُ على حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ، ولا يقال: أَحْمَرُونَ لتمييزه من أَفْعَلِ التفضيل، ولا حَمْرَاوَاتُ لآنه فَرْعُهُ، وجاءَ الحَضْرَاوَاتُ لغلته اسماً، ونحو: الأَفْضَلُ على الأَفْضَلِ والأَفْضَلَيْنِ.

\* جمع فعلاً اسماً:

وفِعْلَانُ الاسمُ، نحو: شَيْطَانٍ، وَسُلْطَانٍ، وَسِرْحَانٍ، على: شَيْاطِينٍ، وَسَلَاطِينٍ، وَسَرَاحِينٍ، وجاءَ سِرَاحٌ.

\* جمع فعلاً صفة:

الصفة، نحو: غَضَبَانٌ على غَضَابٍ، وَسَكَارَى، وقد ضُمَّت أربعة: كَالَى، وَسَكَارَى، وَعُجَالَى، وَغُيَارَى.

\* جمع سائر الصفات:

وَفَيْعِلٌ، نحو: مَيِّتٌ على أموات، وَجَبَادٌ، وَأَيْيَاءٌ.  
نحو: شَرَّابُونَ، وَحُسَّانُونَ، وَفَشِيقُونَ، وَمَضْرُوبُونَ، وَمُكْرِمُونَ، وَمُكْرَمُونَ، استُغْنِيَ فيها بالصَّحِيحِ.  
وجاءَ عَوَاوِيرُ، وَمَلَاعِينُ، وَمَيَّامِينُ، وَمَشَائِيمُ، وَمَيَّاسِيرُ، وَمَقَاطِيرُ، وَمَنَاقِيرُ، وَمَقَافِلُ وَمَشَادِنُ.

\* جمع تكسير الرباعي والمشبه به:

والرباعيُّ، نحو: جَعْفَرٍ وغيره، على جَعَاْفَرٍ قِيَاساً، ونحو: قِرْطَاسٍ على قَرَّاطِيسَ، وما كان على زنته ملحَقاً، أو غيرَ مُلْحَقٍ، بمدَّة، أو بغير مدَّة،

أَوْ مَعَهَا، يَجْرِي مَجْرَاهُ، نَحْوُ: كَوَكَبٌ، وَجَدُولٌ، وَعَثِيرٌ، وَتَضُبٌ وَمِذْعَسٌ،  
وَقِرْوَاحٌ، وَمُرْطَاطٌ، وَمِصْبَاحٌ، وَنَحْوُ: جَوَارِيَّةٌ، وَأَسَاعِثَةٌ فِي: الْأَعْجَمِيِّ  
وَالْمَنْشُوبِ.

#### \* جمع الخماسي :

وَتَكْسِيرُ الْخَمَاسِيِّ مُسْتَكْرَةً كَتَصْغِيرِهِ بِحَذْفِ خَامِسِهِ.

وَنَحْوُ: تَمْرٌ، وَحَنْظَلٌ، وَبَطِيخٌ، مِمَّا يَنْمِيزُ وَاحِدَهُ بِالنَّاءِ لَيْسَ بِجَمْعٍ، عَلَى  
الْأَصَحِّ، وَهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ الْمَصْنُوعِ.

وَنَحْوُ: سَفِينٌ، وَلَبِنٌ، وَقَلَنْسٍ لَيْسَ بِفِيَّاسٍ، وَكَمَاءٌ، وَكَمْءٌ، وَجَبَاءٌ،  
وَجَبْءٌ، عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ.

#### \* جمع اسم الجمع :

وَنَحْوُ: رَكْبٌ، وَخَلْقٌ، وَجَامِلٌ، وَسَرَاةٌ، وَفُرْهَةٌ، وَغَزِيٌّ، وَتُوَّامٌ لَيْسَ  
بِجَمْعٍ، عَلَى الْأَصَحِّ.

#### \* شواذ الجمع :

وَنَحْوُ: أَرَاهِطٌ، وَأَبَاطِيلٌ، وَأَحَادِيثٌ، وَأَعَارِيضٌ، وَأَقَاطِيْعٌ، وَأَهَالٌ،  
وَلَيَالٍ، وَحَمِيرٌ، وَأَمْكُنٌ، عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا.

#### \* جمع الجمع :

وَقَدْ يُجْمَعُ الْجَمْعُ، نَحْوُ: أَكَالِبٌ، وَأَنَاعِيمٌ، وَجَمَائِلٌ، وَجَمَالَاتٌ،  
وَكَلَابَاتٌ، وَيُوتَاتٌ، وَحُمُرَاتٌ، وَجُزُرَاتٌ.



## التقاء الساكنين

التقاء الساكنين يُغْتَقَرُّ في الوقف مُطلقاً، وفي المُدْغِمِ قَبْلَهُ لِيْنٌ في كلمة، نحو: خُوَيْصَةَ وَالضَّالِّينَ، وَتُمُوذُ الثَّوْبُ، وفي نحو: مِنْمَ، وَقَافٌ، وَعَيْنٌ، مِمَّا بُنِيَ لِعَدَمِ التَّرْكِيبِ، وَقَفاً وَوَصْلاً، وفي نحو: الْحَسَنُ عِنْدَكَ؟ وَأَيُّمُنُ اللَّهُ يَمِينُكَ؟ لِلالتِّبَاسِ، وفي نحو: لَأَهَا اللَّهُ، وَإِيَّاهُ جَائِزٌ، وَحَلَقَتَا الْبَطَانِ شَادَّ.

فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ، نحو: خَفَ، وَقُلْ، وَبِغِ، وَتَخَشَّيْنَ، وَاعْزُوا، وَارْمِي، وَاعْزُنْ، وَارْمِنْ، وَتَخَشَى الْقَوْمُ، وَتَغْزُوا الْجَيْشُ، وَيَرْمِي الْغَرَضُ.

وَالْحَرَكَةُ فِي نَحْوِ: خَفِ اللَّهُ، وَاخْشَوْا اللَّهَ، وَاخْشَى اللَّهَ، وَاخْشَوْنَ، وَاخْشَيْنَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ بِهَا، بِخِلَافِ، نَحْوِ: خَافَا، وَخَافَنَ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةٌ حُرِّكَ، نحو: اذْهَبِ اذْهَبْ، وَلَمْ أُبْلَغْ، وَ ﴿أَلَمْ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> وَاخْشَوْا اللَّهَ، وَاخْشَى اللَّهَ، وَمَنْ ثَمَّ قِيلَ: اخْشَوْنَ، وَاخْشَيْنَ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُتَفَصَّلِ.

إِلَّا فِي نَحْوِ: انْطَلَقَ، وَلَمْ يَلْدَهُ، وَفِي نَحْوِ: رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ، فِي تَمِيمٍ، مِمَّا فُرِّقَ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِلتَّخْفِيفِ فَحُرِّكَ الثَّانِي، وَقِرَاءَةُ حَفْصٍ ﴿وَيَنْتَقِهِ﴾<sup>(٢)</sup> لَيْسَتْ مِنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ.

(١) سورة آل عمران: الآيتان (١ - ٢).

(٢) سورة النور: الآية (٥٢).

والكسرُ الأصلُ فإنْ خُولِفَ فلعارضٍ: كَوُجُوبِ الضمِّ في ميمِ الجمعِ،  
ومُذ، وكاختيارِ الفتحِ في ﴿أَلَمْ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وكجوازِ الضمِّ إذا كان بعد الثاني منهما ضمةً أصليةً في كلمته، نحو:  
﴿وَقَالَتْ أَخْرِجِي﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَالَتْ اغْزِي، بخلافِ ﴿إِنْ أَمُرُّوْا﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَالَتْ ارْمُوا ﴿إِنْ  
الْحُكْمُ﴾<sup>(٤)</sup>.

واختياره في نحو: اخشَوْا القومَ عكسَ ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾<sup>(٥)</sup>.

وكجوازِ الضمِّ والفتحِ في نحو: رُدُّ، ولم يَرُدُّ، بخلافِ رُدَّ القومُ، على  
الأكثر.

وكوجوبِ الفتحِ في نحو: رُدَّهَا، والضمِّ في نحو: رُدُّهُ، على الأفصح.  
والكسرُ لُغِيَّةٌ، وَغُلِّطَ ثَعْلَبٌ في جوازِ الفتحِ لكونه ضعيفاً.

والفتحِ في نونٍ مِنْ مَعَ اللَّامِ نحو: مِنَ الرَّجُلِ، والكسرُ ضعيفٌ، عَكْسُ:  
مِنْ ابْنِكَ، وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ، وَعَنْ الرَّجُلِ، بِالضَّمِّ، ضعيفٌ.

وجاء في الْمُعْتَقَرِ: النَّقَرُ، وَمِنَ النَّقْرِ، وَاضْرِيَّةٌ، وَدَابَّةٌ، وَشَابَّةٌ،  
و ﴿جَانٌ﴾<sup>(٦)</sup>، بخلافِ نحو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٧)</sup>.



(١) سورة آل عمران: الآيتان (١ - ٢).

(٢) سورة يوسف: الآية (٣١).

(٣) سورة النساء: الآية (١٧٦).

(٤) سورة يوسف: الآيتان (٤٠، و ٦٧)، وسورة الأنعام، الآية (٥٧).

(٥) سورة التوبة: الآية (٤٢).

(٦) سورة الرحمن: الآية (٣٩).

(٧) سورة الزمر: الآية (٦٤).

## الابتداء

### \* همزة الوصل :

الابتداء: لا يبدأ إلا بِمُتَحَرِّكٍ، كما لا يُوقَفُ إلا على ساكنٍ، فإن كان الأول ساكناً - وذلك في عَشْرَةِ أَسْمَاءٍ محفوظةٍ، وهي: ابْنٌ، وابْنَةٌ، وابْنُكُمْ، واسْمٌ، واسْتُ، واثنانِ، واثنانِ، وأمرؤُ، وأمرأةٌ، وأيْمُنُ اللهُ، وفي كلِّ مصدرٍ بعدَ ألفٍ فعله الماضي أربعةً فصاعداً، كالاقتدار، والاستخراج، وفي أفعالٍ تلك المصادر من ماضٍ، وأمرٍ، وفي صيغةٍ أمرٍ الثلاثي، وفي لامٍ التعريفِ، وفي ميمٍ - ألحق في الابتداء خاصةً همزةٌ وصلٍ مكسورةٌ، إلا فيما بعد ساكنٍ ضمةً أصليةً، فإنها تُضمُّ، نحو: أَقْتُلْ، أَغْزُ، أَغْزِي، بخلاف: اِرْمُوا، وإلا في لامٍ التعريفِ، وأيْمُنِ، فإنها تُفْتَحُ.

وابتائها وصلًا لحنٍّ، وشدٌّ في الضرورة، والتزموا جعلها ألفاً، لا بينَ بينَ، على الأفصح، في نحو: ألحسنُ عندك؟، وأيْمُنُ اللهُ يَمْشِيكَ؟ لِلْبَيْسِ.

وأما سكونُ هاءٍ: وَهَوَ، وَوَهَيَ، وَفَهَوَ، وَفَهَيَ، وَلَهَوَ، وَلَهَيَ، فعارضٌ فصيحٌ، وكذلك لامُ الأمرِ، نحو: ﴿وَلْيُؤْفِكُوا﴾<sup>(١)</sup>، وشُبَّةٌ به: أَهَوَ، وَأَهَيَ، و﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾، ونحو: ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾<sup>(٢)</sup>، قليلٌ.



(١) سورة الحج: الآية (٢٩).

(٢) سورة الحج: الآية (٢٩).

## الوقف

الْوَقْفُ: قطعُ الكلمةِ عَمَّا بعدها، وفيه وجوهٌ مختلفةٌ في الحُسْنِ والمَحَلِّ.  
فالإِسْكَانُ المجرَّدُ في المتحرِّكِ.  
والرَّوْمُ في المتحرِّكِ، وهو أَنْ تأتيَ بالحركةِ خَفِيَّةً، وهو في المفتوحِ قليلٌ.

والإِسْتِمَامُ في المضمومِ، وهو أَنْ تَضُمَّ الشفتينِ بعدَ الإسْكَانِ.  
والأَكْثَرُ على أَنْ لا رومَ، ولا إسمامَ في هاءِ التَّائِيثِ، وميمِ الجمعِ،  
والحركةِ العارضةِ.

وإِدْالُ الألفِ في المنصوبِ المَنُونِ، وفي إِذْنٍ، وفي نحوِ اضْرِبْنِ،  
بِخلافِ المرفوعِ والمجرورِ في الواوِ والياءِ، على الأَفْصحِ.

ويُوقَفُ على الألفِ في باب: عَصَا، وَرَحَى باتِّفاقٍ. وقلبُها وقلبُ كلِّ  
همزةٍ ضعيفٍ.

وكذلك قلبُ أَلِفِ التَّائِيثِ في نحو: حُبْلَى همزةً، أو واوًا، أو ياءً.

وإِدْالُ ناءِ التَّائِيثِ الاسميةِ هاءً في نحو: رَحْمَةً على الأكثرِ، وتشبيهه تاءَ  
هَيْهَاتَ به قليلٌ، وفي الضَّارِبَاتِ ضعيفٌ، وعِرْقَاتُ إِنْ فُتِحَتْ تَأَوَّه في النَّصَبِ

فبالحاء، وإلا فبالتاء، وأما ثلاثة أَرْبَعَةٌ فيمن حرك فله أنه نقل حركة همزة القطع  
لَمَّا وصل، بخلاف ﴿أَلَمْ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>، فإنه لما وُصِلَ التقى ساكنان.

وزيادة الألف في أنا، ومن ثم رُقِفَ على: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup>،  
بالألف، ومّة، وأنة قليل.

والحاق هاء السكت لازم في نحو: رة وقه، ومجيء مة، ومثل مة  
(في مجيء م جئت، ومثل م أنت)، وجائز في مثل: لم يخش، ولم يغز  
ولم يزم، وعَلَامِيَّة (وعلى مة)، وحثامة، وإلامة، مما حركته غير إعرابية  
ولا مشبهة بها، كالماضي، وباب يا زيد، ولا رجل، وفي نحو: ههنا،  
وهؤلاء.

وحذف الباء في نحو القاضي، وعَلَامِي، حُرِّكَتْ أو سُكِّنَتْ، وإثباتها  
أكثر، عكس قاض، وإثباتها في نحو يأمرني اتفاق.

وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح، وحذفهما  
فيهما في نحو: لَمْ يَغْزُوا، ولم تَرْمِي، وصنعوا قليل.

وحذف الواو في ضربته، وضربتهم، فيمن ألحق. وحذف الباء في نحو:  
ته، وهذه.

وإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركتها عند قوم، مثل: هذا الكَلْوُ،  
والخَبْوُ، والبَطْوُ، والرْدُو، ورأيت الكَلَا، والخبأ، والبَطَا، والرْدَا، ومررت  
بالكَلَى، والخبى، والبَطَى، والرْدَى، ومنهم من يقول: هذا الرْدَى، ومن  
البَطْو، فينبع.

(١) سورة البقرة: الآية (١-٢).

(٢) سورة آل عمران: الآيتان (٢٨٢).

والتضعيف في المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك ما قبله، نحو: جَعْفَرٌ، وهو قليلٌ، ونحو: الْقَصَبَا شَادَّ ضَرُورَةً.

ونقلُ الحركة فيما قبله ساكنٌ صحيحٌ إلا الفتحه إلا في الهمزة، وهو أيضاً قليلٌ، مثلُ: هذا بَكْرٌ، وَخَبْرٌ، ومررتُ بِبَكْرٍ وَخَبِيءٍ، ورأيتُ الْخَبِيءَ، ولا يُقالُ رأيتُ الْبَكْرَ، ولا هذا حَبْرٌ، ولا مِنْ قُفْلٍ، ويُقالُ: هذا الرُّدُوءُ، وَمِنْ الْبُطِيِّءِ، ومنهم من يَقْرَأُ فَيُسَبِّعُ.





## المقصورُ والممدود

\* المقصورُ:

المقصورُ: ما آخرُهُ ألفٌ مفردةٌ كالعَصَا والرَّحَى.

\* الممدود:

والممدودُ ما كان بعدها فيه همزة كالكِسَاءِ والرُّدَاءِ.

والقياسيُّ من المقصور: أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحةً.

ومن الممدود: ما يكون ما قبله ألفاً.

فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد مقصورٌ، كمُعْطَى، ومُشْتَرَى؛ لأن نظائرهما مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ.

وأسماء الزمان والمكان والمصدر مما قياسُهُ مَفْعَلٌ، ومُفْعَلٌ كمَغْرَى، ومُلْهَى، لأن نظائرهما مَقْتَلٌ، ومُخْرَجٌ.

والمصدر من فَعِلَ فهو أَفْعَلٌ أو فَعْلَانٌ، أو فَعِلٌ، كالعَشَى، والطَّوَى، والصَّدى؛ لأن نظائرها: الحَوْلُ، والعَطَشُ، والفرْعُ، والغَرَاءُ شادٌّ، والأصمعيُّ يَقْصُرُهُ.

وجَمْعُ فُعْلَةٍ، وفِعْلَةٍ، كَمُرَى وَجِرَى؛ لأن نظائرهما: قُرْبٌ، وقَرَبٌ.

ونحو: الإِغْطَاءِ، والرُّمَاءِ، والاشْتِرَاءِ، والاخْبِطَاءِ، مَمْدُودٌ؛ لَأَنَّ  
نظائرهما: الإِكْرَامَ، والِطْلَابَ، والافْتِتَاحَ، والآخرُ نَجَامٌ.

وأَسْمَاءُ الأصْوَاتِ المضمومِ أَوَّلُهَا، كَالْعَوَائِ، وَالشُّعَاءِ، لَأَنَّ نظائرهما  
الْمُبَاحُ، وَالصُّرَاحُ.

ومفردِ أَفْعَلَةٍ، نحو: كِسَاءٍ، وَقَبَاءٍ؛ لَأَنَّ نظائرهما: حِمَارٌ، وَقَدَالٌ، وَأَنْدِيَةٌ  
شَادٌّ.

والسَّمَاعِي: نحو: الْعَصَا، وَالرَّحَى، ونحو الخَفَاءِ، والأَبَاءِ ممَّا لَيْسَ لَهُ  
نظيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ.



## ذو الزيادة

ذو الزيادة: حُرُوفُهَا (الْيَوْمَ تَنْسَأُ)، أو (سَأَلْتُمُونِيهَا)، أو (السَّمَاءُ هَوِيَتْ): أي التي لا تكونُ الزيادةُ لغيرِ الإلحاقِ والتضعيفِ إلّا منها.

ومعنى الإلحاق أنها إنّما زِيدَتْ لغرضٍ جعلٍ مثالٍ على مثالٍ أَزِيدَ منه ليعاملَ معاملته، فنحو: قَرَدَ مَلْحَقٌ (بجعفر)، ونحو مَقْتَلٍ غيرُ ملحِقٍ؛ لما بُتِّ من قياسها لغيره، ونحو: أَفْعَلْ، وَفَعَّلْ، وَفَاعَلَ كَذَلِكَ؛ لذلك وَلِمَجِيءِ مصادرها مخالفةً.

ولا يقعُ الألفُ للإلحاق في الاسمِ حشواً، لما يلزَمُ من تحريكها.

### \* أدلة الزيادة:

ويعرفُ الزائدُ بالاشتقاقِ، وعدمِ النظرِ، وغلبة الزيادة فيه. والترجيحُ عندَ التعارضِ.

والاشتقاقُ المحققُ مقدّمٌ، فلذلك حُكِمَ بثلاثية: عَنَسَلِ، وَشَأَمَلِ، وَشَمَأَلِ، وَتَنَدَلِ، وَرَعَشَنَ، وَفَرَسَنَ، وَبَلَعَنَ، وَخُطَّائِطَ، وَدُلَامِصَ، وَقُمَارِصَ، وَهَرَمَاسَ، وَزُرْقَمَ، وَقِنَعَاسَ، وَفِرْنَاسَ، وَتَرَنْعَوْتَ.

وكانَ النَّدَدُ أَفْعَلًا، وَمَعَدُّ فَعَلًا؛ لمجِيءِ: تَمَعَّدَدَ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِتَمَسْكَنَ، وَتَمَذَرَعَ، وَتَمَنَدَلَ؛ لوضوحِ شذُوذِهِ، وَمَرَاجَلُ: فَعَالِلُ؛ لقولهم: ثَوْبٌ مُمَرَّجَلٌ، وَضَهْيَا: فَعَلًا؛ لمجِيءِ ضَهْيَاءَ، وَفَيْنَانُ: فَيْعَالًا لمجِيءِ فَنِي، وَجُرَائِضُ: فُعَاتِلًا؛

لمجبيء جزواض، ومغزى: فعلى؛ لقولهم مغز، وسنكة: فعلتة؛ لقولهم: سنب، وبلهنية: فعلنية: من قولهم: عيش أبله، والعرضنة: فعلته؛ لأنه من الاعتراض، وأول: أفعَل لمجبيء الأولى والأول، والصحيح أنه من: وول، لا من وآل، ولا من أول، وإنقحل: إنفعلاً؛ لأنه من فحل: أي ييس، وأفعوان: أفعلاًنا؛ لمجبيء: أفعى، وإضحيان إفعلاًنا من الضحى، وخنفقيق: فنعليلاً من خفق، وعفرتى: فعلنى من العفر.

فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين كازطى وأولى حيث قيل: يعير آرط وزاط، وأديم ماروط ومرطى، ورجل مألوق ومؤلوق، جاز الأمران، وكحسان، وحمار قبان، حيث صرف ومنع.

والأ فالأكثر الترجيح، كملاك، قيل: مفعَل من الألوكة، وابن كيسان: فعَال من المُلْك، وأبو عبيدة: مفعَل من لأك: أي أرسل، وموسى: مفعَل من أوسيت: أي حلفت، والكوفيون: فعلى من ماس، وإنسان: فعلان من الأنس، وقيل: إفعان من نسي، لمجبيء أئيسبان، وتربوت: فعلوت من التراب عند سيويه، لأنه الذلول، وقال في سبوت: فعلول، وقيل: من السبر، وقال في تنبالة: فعلالة، وقيل: من التل للصغار؛ لأنه القصير، وسرته قيل: من السر، وقيل: من السراة، ومؤونة قيل: من مان يمون، وقيل: من الأون؛ لأنها ثقل، وقال الفراء: من الأين، وأما منجنيق فإن اعتد بجنقونا: فمتفعيل، والأ: فإن اعتد بمجانيق: ففعليل، والأ فإن اعتد بسلسيل على الأكثر: ففعلليل، والأ: ففعلليل، ومجانيق يحتمل الثلاثة، ومنجنون مثله؛ لمجبيء منجنيين، إلا في متفعيل، ولولا منجنيين لكان فعللولا كعضر فوط، وخندريس كمنجنيين.

\* الخروج عن الأوزان المشهورة من أدلة الزيادة:

فإن فقد (الاشتقاق) فبخرجها عن الأصول، كتاء تنفل، وترتب، ونون كتنال، وكنهبل، بخلاف كتهور، ونون خنفساء، وقنفخر، أو بخروج زنة أخرى

لها: كَتَأْتُ تَتْفُلُ، وَتُرْتُبُ، مع تَتْفُلُ وَتُرْتُبُ، ونونِ قَتْفَخِرُ، وَخُتْفَسَاءَ مع قَتْفَخِرُ وَخُتْفَسَاءَ، وهمزة النَجَجِ مع النُّجُوجِ.

فإن خرجتا معاً فزائدٌ أيضاً، كنونِ نَرْجِسُ، وَحِنْطَأُو، ونونِ جُنْدَبِ، إذا لم يثبت جُحْدَبُ، إلا أن تشدَّ الزيادة، كميمِ مَرَزْنُوْشٍ دون نونها، إذا لم تُردِّ الميمُ أولاً خامسةً، ونونِ بَرْتَنَسَاءَ. وأما كُنَائِلُ فمثلُ خَزَعِيلِ.

#### \* الغلبة من أدلة الزيادة:

فإن لم تخرج (الكلمة) فبالغلبة، كالتضعيفِ في موضعٍ أو موضعين مع ثلاثة أصولٍ للإلحاق وغيره كَقَرْدَدٍ، وَمَرْمَرِشٍ، وَعَصْبَصٍ، وَهَمَرِشٍ، وعند الأخفش أصله: هَمَرِشٌ، كَجَحْمَرِشٍ، لعدم فَعْلَلٍ، قال: ولذلك لم يُظهرُوا.

#### \* تعيين الزائد من حرفي التضعيف:

والزائد في نحو: كَرَّمَ الثاني، وقال الخليل: الأوَّلُ، وجوزَ سيويه الأمرين.

#### \* بيان ما يُضَعَّفُ وما لا يُضَعَّفُ من الأصول:

ولا تُضَاعَفُ الفاءُ وحدها، ونحو: زَلَزَلٌ، وَصِصِيَّةٌ، وَقَوَّقِيْتُ، وَضَوْضِيْتُ، رباعيٌّ، وليس بتكريرٍ لفاءٍ ولا عينٍ؛ للفصلِ، لا بذِي زيادةٍ لأحدِ حرفي لينٍ لدفعِ التحكُّمِ، وكذلك سَلَسِيلٌ خُمَاسِيٌّ على الأكثر. وقال الكوفيون: زَلَزَلٌ من زَلَّ، وَصَرُصَرٌ من صَرَّ، وَدَمَدَمٌ من دَمَّ، لانفلاق المعنى.

وكالهمزة أولاً مع ثلاثة أصولٍ فقط، فَأَفْكَلٌ: أَفْعَلٌ، والمخالفُ مَخْطَىءٌ، وَاضْطَبَّلٌ: فَعْلَلٌ، كَقِرْطَطَبٍ.

والميمُ كذلك، ومطردةٌ في الجاري على الفعلِ.

والياءُ زيدت مع ثلاثة أصولٍ فصاعداً، إلا في أولِ الرباعي، إلا فيما

يجري على الفعل ، ولذلك كان : يَسْتَعْوِرُق كَعَضْرَفُوطَغ ، وَسَلَخَفِيَّة : فُعْلِيَّة .  
والألف والواو زيدتا مع ثلاثة فصاعداً ، إلا في الأوّل ؛ ولذلك كان وَرَتَلٌ  
كَجَحَثَقَلٍ .

والنون كَثُرَتْ بعد الألف آخرأ ، أو ثالثة ساكنة ، نحو : شَرَبْتُ وَعُرُنْتُ ،  
وَأُطِرْتُ في المضارع والمطاوع .

والتاء في التثنية ونحوه ، وفي نحو : رَغَبْتُ (وَجَبَرْتُ) .

والسين أَطِرْتُ في اسْتَفْعَلَ ، وَشَذْتُ في اسْطَاعَ . قال سيبويه : هو أطاق ،  
فمضارعهُ يُسْطِيعُ بالضم ، وقال الفراء : الشاذُّ فتحُ الهمزة وحذفُ التاء ،  
فمضارعه بالفتح ، وَعَدُّ سِينِ الكسكية غلطٌ لاستلزامه شِينِ الكشكشة .

وأما اللامُ فقليلةٌ ، كَزَيْدٍ ، وَعَبْدٍ ، حتى قال بعضهم في فَيْشَلَةٍ : فَيْعَلَةٌ ،  
مَعَ فَيْشَةٍ ، وفي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ ، وفي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ للكثير ، وفي فَحْجَلٍ  
— كَجَعْفَرٍ — مَعَ أَفْحَجٍ .

وأما الهاءُ فكان المبرّدُ لا يعلّها ، ولا يلزمه نحو : اخشّة ، فإنها حرفٌ  
معنى كالتنوين وباءِ الجرِّ ولامه ، وإنما يلزمه ، نحو : أَمَهَاتٍ ، ونحو :

«أَمَهَاتِي خَيْسَلِفٌ وَالْيَاسُ أَسِي»

وَأَمْ : فُعْلٌ ، بدليل الأمومة ، وأجيبَ بجواز أصلتها ، بدليل : تَأَمَّهْتُ ،  
فتكون أَمَهَةً : فُعْلَةٌ ، كَأُبَهَةٍ ثم حُذِفَتِ الهاءُ ، أو هما أصلاً ، كَدَمْتُ ، وَدَمْتُ ،  
وَتَرْتَارٍ ، وَلَوْلُؤٍ ، وَلَأَلٍ ، ويلزمه أيضاً نحو : أَهْرَاقَ إَهْرَاقَةً ، وأبو الحسن  
يقول : هَجَرَخٌ للطويل من الجَرَخِ للمكانِ السهل ، وَهَبَلُخٌ للأكولِ من البَلْعِ ،  
وَحُولُفٌ ، وقال الخليل : الهِرْكَوْلَةُ للضخمة : هِفْكَوْلَةٌ ، لأنها تَرَكُلُ في مَشِيهَا ،  
وَحُولُفٌ .

فإن تعدّدَ الغالبِ مع ثلاثة أصولٍ حُكِمَ بالزيادة فيها أو فيهما ، كَحَبَنْطَى ،

فإن تعين أحدهما رُجِحَ بخروجها، كميم مَرِيَمَ، وَمَذِينَ، وهمزة أَيْدَع، ونَاءِ تَيْحَانَ، ونَاءِ عَزُوبَتِ، وطَاءِ قَطَوُطَى، ولامِ اذْكُولَى، دون ألفهما لوجود فعْوَعَلٍ، وافتْعَوْلٍ، وعدمِ فعْوَلَى وافتْعَوْلَى، وواوِ حَوْلَايَا دون يائها، وأوَلِ يَهْيَرِ والتضعيف دون الياء الثانية، وهمزة أَرْوَنَانَ دون واوها وإن لم يأتِ إِلَّا انْبَجَانُ، فإن خرجتا رُجِحَ بأكثرهما، كالتضعيفِ في تَيْفَانِ، والواوِ في كَوَالِلِ، ونونِ حِنْطَاوٍ وواوها، فإن لم تخرج فيهما رُجِحَ بالإظهار الشاذِّ، وقيل: بِشُبْهَةِ الاشتقاقِ، ومن ثَمَّ اختلفَ في يَأْجَجَ وَمَأْجَجَ، ونحو: مَحَبِّبٍ عَلَمًا بِقَوِي الضَّعِيفِ، وأجيبَ بوضوح اشتقاقه، فإن ثبتَ فيهما فبالإظهارِ اتفاقًا، كدالِ مَهْدَدَ، فإن لم يكن فيه إظهارٌ فَبَشْبَةِ الاشتقاقِ كميم مَوْظَبٍ، وَمَعْلَى، وفي تقديم أغلبهما عليها نظرٌ، ولذلك قيل: رُمَانٌ: فُعَالٌ، لغلبيتها في نحوه، فإن ثبتَ فيهما رُجِحَ بأغلب الوزنين، وقيل: بأقسيهما، ومن ثَمَّ اختلفَ في مَوْزَقٍ دونَ حَوْمَانِ، فإن نَدَرَا احتملهما، كأَرْجُوَانِ، فإن فُقِدَتْ شُبْهَةُ الاشتقاقِ فيهما فبالأغلبِ، كهمزة أَفْعَى، وَأَوْتَكَانِ، وميمِ إِمْعَةٍ، فإن نَدَرَا احتملهما كَأُسْطُوَانَةٍ، إن ثبتتْ أَفْعَوَالَةٌ، وَإِلَّا فَفُعْلُوَانَةٌ، لا أَفْعَلَانَةٌ، لمجيءِ أَصَاطِينِ.



## الإمالة

### \* تعريف الإمالة وسببها :

الإمالة أن يُنْحَى بِالْفَتْحَةِ نحو الكسرة، وسببها قصدُ المناسبةِ لكسرة أو ياء، أو لكونِ الألفِ منقلبةً عن مكسورٍ، أو ياءٍ، أو صائرةً ياءً مفتوحةً، وللفواصلِ أو لإمالةِ قبلها على وجهٍ.

فالكسرةُ قبلَ الألفِ في نحو: عِمَادٍ، وَشِغْلَالٍ، ونحو: دِرْهَمَانٍ مَسْوَغَةٌ خفاءً الهاءِ مع شذوذِهِ، وبعدها في نحو: عَالِمٍ، ونحوُ مِنَ الْكَلَامِ قَلِيلٌ؛ لَعُرُوضِهَا، بخلافِ نحو: مِنْ دَارٍ، لِلرَّاءِ، وليس مقدّرُها الأصليُّ كملفوظِهَا، على الأفصح، كجَادٌ وَجَوَادٌ، بخلافِ سكونِ الوقفِ.

### \* عدم تأثير الكسرة في الألفِ المنقلبة عن واو :

ولا تُؤَثِّرُ الكسرةُ في المُثْقَلَةِ عن واوٍ، ونحو: مِنْ بَابِهِ، وَمَالِهِ، وَالْكِنَا شَادٌ، كما شَذَّ الْعَشَا، وَالْمَكَا، وَبَابٌ، وَمَالٌ، وَالْحَجَّاجُ، وَالنَّاسُ لغيرِ سببٍ، وأما إمالةُ الرَّبَا، وَمِنْ دَارٍ، فَلأجلِ الرَّاءِ.

### \* مواضعُ تأثيرِ الياءِ في إمالةِ الألفِ :

والياءُ إنما تُؤَثِّرُ قبلها في نحو: سَيَالٍ، وَشَيْتَانٍ.



\* إمالة الألف المنقلبة عن مكسور :  
والمنقلبة :

عن مكسور، نحو: خَافَ .  
وعن ياء، نحو: نَابَ، والرَّحَى، وسَالَ، وَرَمَى .

\* إمالة الألف الصائرة ياء :  
والصائرة ياءً مفتوحة، نحو: دَعَا، وَحَبَلَى، والعُلَى، بخلاف جَالَ،  
وَحَالَ .

\* الإمالة للإمالة :  
والفواصل، نحو: ﴿وَالضُّحَى﴾<sup>(١)</sup> .  
والإمالة قبلها، نحو: رَأَيْتُ عِمَادًا .

\* إمالة ألف التنوين :  
وقد تُمالُ ألفُ التنوين في نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا .

\* حروف الاستعلاء تمنع الإمالة :  
والاستعلاء في غير بابِ خَافَ، وَغَابَ، وَصَعَا، مَانَعَ قبلها يَلِيهَا في  
كَلِمَتِهَا، وبحرفين على رأي، وبعدها يَلِيهَا في كَلِمَتِهَا، وبحرفٍ وبحرفين، على  
الأكثر .

\* أكثرُ الرَاءِ في الإمالة :  
والراءُ غيرُ المكسورة إذا وَلِيَتِ الألفَ قَبْلَهَا، أو بعدها، مَنَعَتْ مَنَعَ  
المستعلية، وَتَغْلِبُ المكسورةُ بعدها المُسْتَعْلِيَّةُ، وغيرُ المكسورة، فَيُمالُ طَارِدٌ،  
وَعَارِمٌ، وَمِنْ قَرَارِكَ، فإذا تباعدت فكالعدم في المنع والغلب عند الأكثر،

---

(١) سورة الضحى: الآية (١) .

فَيَمَالُ : هذا كَافِرٌ، وَيُفْتَحُ : مررتُ بقادرٍ، وبعضهم يعكس ، وقيل : هو الأكثرُ.

\* إمالة الفتحة قبل الهاء :

وقد يُمَالُ ما قَبَلَ هاءِ التَّأْنِيثِ في الوقفِ، وَتَحْسُنُ في نحو: رَحْمَةٌ، وَتَقْبُحُ في الرِّاءِ، نحو: كُذْرَةٌ، وَتَتَوَسَّطُ في الاستعلاءِ، في نحو: حِقَّةٌ.

\* مَا لَا يُمَالُ :

والحروفُ لا تُمَالُ، فَإِنْ سُمِّيَ بها فَكَالْأَسْمَاءِ، وَأُمِيلُ : بَلَى، وَيَا، وَ (لَا) في : (إِمَّا لَا) لنضمِّنها الجملةَ.

وغيرُ المتمكنِ كالـحرفِ، وَذَا، وَأَنْتَى، وَمَتَى، كَبَلَى، وَأُمِيلُ؛ عَسَى؛ لمجيءِ : عَسَيْتُ.

\* إمالة الفتحة منفردة :

وقد تُمَالُ الفتحةُ منفردةً، نحو: مِنَ الضَّرَرِ، وَمِنَ الْكِبَرِ، وَمِنَ الْمُحَازِرِ.



## تخفيفُ الهمزةِ

تخفيفُ الهمزةِ، يجمَعُهُ الإبدالُ، والحذفُ، وَبَيْنَ بَيْنَ: أي بَيْنَهَا وَبَيْنَ حرفِ حركتها، وقيلَ: أو حرفِ حركةٍ ما قبلها، وشرطُهُ أن لا تكونَ مبتدأً بها، وهي ساكنةٌ ومتحركةٌ.

### \* تخفيفُ الهمزةِ السَّاكنَةِ:

فالسَّاكنَةُ تُبدَلُ بحرفِ حركةٍ ما قبلها، كَرَّاسٍ، وَبَيْرٍ، وَسُوَيْتٍ، و ﴿إِلَى الْهَدْيِ اثْنًا﴾<sup>(١)</sup>، و ﴿الَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾<sup>(٢)</sup>، و ﴿يَقُولُ أَتَذَن لِي﴾<sup>(٣)</sup>.

### \* تخفيفُ الهمزةِ المتحركةِ الساكنِ ما قبلها:

والمتحركةُ إِنْ كَانَ ما قبلها ساكنٌ، وهو واوٌ، أو ياءٌ زائدتانِ لغيرِ الإلحاق، قُلِبَتِ الهمزةُ إليها، وأدغمتُ فيها، كَخَطِيئَةٍ، وَمَقْرُوءَةٍ، وَأُفَيْسٍ، وقولُهُم: التَّرَمَ فِي نَبِيٍّ، وَبَرِيَّةٍ، غيرُ صحيحٍ، ولكنه كثيرٌ.

وإِنْ كَانَ أَلِفًا فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورُ.

وإِنْ كَانَ حرفاً صحيحاً أو معتلاً غير ذلك نُقِلَت حركتها إليه وحُذِفَتْ،

---

(١) سورة الأنعام: الآية (٧١).

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٨٣).

(٣) سورة التوبة: الآية (٤٩).

نحو: مَسَلَّةٌ، وَخَبٍ، وَشَيْءٍ، وَسَوٍ، وَجَيْلٍ، وَخَوْبَةٍ، وَأَبْوَيْتُوبٍ، وَذُو مَرْهَمٍ،  
وَاتَّبَعِي مَرْءَهُ، وَقَاضُوكَ، وقد جاء بابُ شَيْءٍ، وَسَوٍ، مُدْغَمًا أيضًا، والتَّزَمَ  
ذلك في باب: يَرَى، وَأَرَى يُرَى؛ للكثرة، بخلاف يَنَآى، وَأَنَّى يُنَى، وَكَثُرَ  
في: مَلٌ؛ للمهمزتين.

وإذا وَقَفَ على المتطرفة وَقَفَ بمقتضى الوقف بعد التخفيف؛ فيجىءُ  
في: هذا الحَبُّ، وَيَرِيٌّ، وَمَقْرُوءٌ، السَّكُونُ، والرَّوْمُ، والإِشْمَامُ، وكذلك (بابُ)  
شَيْءٍ وَسَوٍ، نَقَلْتُ أو أَدْغَمْتُ، إلَّا أن يكون ما قبلها ألفًا، إذا وَقَفَ بالسكون،  
وجب قلبُها ألفًا، إذ لا نَقْلَ، وتَعَدَّرَ التَّسْهِيلُ، فيجوزُ القَصْرُ والتَّطْوِيلُ، وإنْ  
وَقَفَ بالرَّوْمِ فالتَّسْهِيلُ كالْوَصْلِ.

#### \* تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها :

وإذا كان ما قبلها متحركًا فَتَسْعُ: مفتوحة وقبلها الثلاث، ومكسورة  
كذلك، ومضمومة كذلك، نحو سَأَلَ، وَمِائَةٌ، وَمُؤَجَّلٍ، وَسَتَمَ، وَمُسْتَهْزِئِينَ،  
وَسُئِلَ، ورُؤُوفٌ، وَمُسْتَهْزِئُونَ، ورُؤُوسٌ، فنحو: مُؤَجَّلٍ واوٌ، ونحو: مِائَةٌ ياءٌ،  
ونحو: مستهزئون وسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ المشهور، وقيل: البَعِيدُ، والباقي بَيْنَ بَيْنَ  
المشهور، وجاء: ﴿مُسْأَةً﴾<sup>(١)</sup>، وَ﴿سَالًا﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو: الوَاجِي وَضَلًا، وأما  
[من الوافر]:

«بُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالسَّهْرِ وَاجِي»

فَعَلَّى القياس، خلافًا لسيبويه.

والتزموا (خُذْ، وَكُلْ) على غير قياس للكثرة، وقالوا: (مُرْ)، وهو أفصح  
من: (أُمُرْ)، وأما (وَأُمُرْ) فأفصح من (وَمُرْ).

(١) سورة سبأ: الآية (١٤).

(٢) سورة الممارج: الآية (١).

وإذا خُفِّفَ بابُ (الأحمر) فبقاء همزة اللام أكثر، فيقال: (الحَمَرُ) و(لَحْمَرُ)، وعلى الأكثر، قيل: (مِنْ لَحْمَرٍ)، بفتح التون، و(فِلَحْمَرٍ)، بحذف الياء، وعلى الأقل جاء ﴿عَادِلُولِي﴾<sup>(١)</sup>، ولم يقولوا: إِسَلْ، ولا: أَقْلْ؛ لاتحاد الكلمة.

#### \* تخفيفُ الهمزتين المجتمعتين:

والهمزتان في كلمةٍ إن سَكَنتِ الثانيةُ وجَبَ قَلْبُهَا: كَادَمَ، وَائِتِ، وَأُوْنِمَنَ، وليس أَجَرَمَنه؛ لأنه فاعِلٌ، لا أَفْعَلٌ، لثبوت: يُؤَاجِرُ؛ ومما قلَّتهُ فيه [من التقارب]:

دَلَلْتُ ثَلَاثًا عَلَى أَنَّ يُوجِدُ      سَرًا لَا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعَ أَجَرُ  
فِعَالَةٌ جَاءَ وَالْأَفْعَالُ عَزَّ      وَصِحَّةُ أَجَرَ تَمْنَعُ أَجَرَ

وإن تحركتْ وَسَكَنَ ما قبلها، كَسَنَالِ تَثُبْتُ، وإن تحركت وتحرك ما قبلها، قالوا: وَجَبَ قَلْبُ الثانيةِ ياءٌ إن انكسرَ ما قبلها، أو انكسرتْ، وواوٌ في غيره، نحو: جَاءَ، وَأَيْمَةٌ، وَأَوْنِدِمَ، وَأَوَادِمَ، ومنه: خَطَايَا في التقدير الأصلي، خلافاً للخليل، وقد صحَّ التسهيل والتحقيق في نحو: ﴿أَيْمَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وَالتَّزِيمَ في باب: أَكْرَمُ، حذفُ الثانيةِ، وَحُمِلَ عليه أخواته، وقد التزموا قلبها مفردة ياءً مفتوحةً في باب: مَطَايَا، ومنه: خطايا على القولين، وفي كلمتين يجوز تحقيقهما، وتخفيفهما، وتخفيف إحداهما على قياسها، وجاء في نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَيَّ﴾<sup>(٣)</sup>، الواوُ أيضاً في الثانية، وجاء في الْمُتَّفِقَيْنِ حذفُ إحداهما، وقلبُ الثانيةِ كالساكنة.



(١) سورة النجم: الآية (٥٠).

(٢) سورة التوبة: الآية (١٢)، وسورة الأنبياء: الآية (٧٣)، وسورة القصص: الآيتان (٥ و ٤١)، وسورة السجدة: الآية (٢٤).

(٣) سورة البقرة: الآيتان (١٤٢، ٢١٣)، وسورة يونس: الآية (٢٥)، وسورة النور: الآية (٤٦).

## الإعلال

\* تعريف الإعلال وأنواعه وحروفه :

الإعلالُ : تغييرُ حرفِ العِلَّةِ للتخفيفِ .

ويجمعه القلبُ، والحذفُ، والإسكانُ.

وحروفه الألفُ، والواوُ، والياءُ.

ولا تكونُ الألفُ أصلاً في اسمٍ متمكنٍ، ولا في فعلٍ، ولكن عن واوٍ أو ياءٍ .

\* مواقع الواو والياء في الكلمات :

وقد اتفقنا فاءين، كَوَعِدَ، وَيُسِرُّ، وعينين، كَقَوْلٍ، وَيَبِيعُ، ولامين كَغَزَوٍ  
وَرَمَيَّ، وعيناً ولاماً كَقُوَّةٍ، وَحَيَّةٍ، وتقدمت كل واحدة منهما على الأخرى : فاءٌ  
وعيناً، كَيَوْمٍ وَوَيْلٍ، واختلفتا في أنَّ الواو تقدمت عيناً على الياء لاماً، بخلاف  
العكس، وواوُ حَيَوَانٍ بدلٌ من الياء، وأنَّ الياء وقعت فاءً وعيناً في يَتَنَ، وفاءً  
ولاماً في يَدَيَّتُ، بخلاف الواو، إلّا في أوَّلَ على الأصح، وإلّا في الواو على  
وَجْهِ، وأنَّ الياء وقعت فاءً وعيناً ولاماً في يَبِيتُ، بخلاف الواو إلّا في الواو على  
وجهٍ.

\* قلب الواو همزة إذا كانت فاء :

الفاء: تُقَلَّبُ الواوُ همزةً لزوماً في نحو: أَوَاصِلَ، وَأَوَيْصِلِ، والأوَّلِ، إذا تحركت الثانية، بخلاف: وَوَرِي، وجوازاً في نحو: أَجْوَه، وأُورِي، وقال العازني: وفي نحو: إِشَاح، والتزموه في الأولى حملاً على الأول، وأما أَنَا، وأَحَدٌ، وَأَسْمَاءُ فَعَلَى غير القياس.

\* قلب الواو والياء تاء إذا كانتا فاءين :

وتقلبان تاءً في نحو: اتَّعَدَ، واتَّسَرَ، بخلاف اِئْتَرَزَ.

\* قلب الواو ياءً والياء واواً :

وتقلَّبُ الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها، وتقلَّبُ الياء واواً إذا انضَمَّ ما قبلها، نحو: مِيزَانٍ، وَمِيقَاتٍ، وَمُوقِظٍ وَمُوسِرٍ.

\* حذف الواو والياء فاءين :

وتُحذفُ الواوُ من نحو: يَعِدُ وَيَلِدُ، لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية، ومن ثمَّ لم يَنْ مَثَلُ: وَدَدْتُ - بالفتح - لما يلزم من إعلالين في يَدُ، وحُمِلَ أخواتُهُ نحو: تَعِدُ، وَتَعِدُ، وَأَعِدُ، وصيغة أمره عليه، ولذلك حُمِلَتْ فتحة يَسْعُ وَيَضَعُ على العُرُوضِ، وَيَوَجَلُ على الأصل، وشبَّهتا بالتَّجَارِي، والتَّجَارِبِ، بخلاف الياء في نحو: يَيْسِرُ وَيَيْسِرُ، وقد جاء يَيْسُ، وجاء يَاءَسُ، كما جاء يَا تَعِدُ، (وَيَا نَسِرُ)، وعليه جاء: مُوتَعِدُ، ومُوتَسِرُ، في لغة الشافعي، وشَدُّ في مضارع وَجَلَّ: يَنْجَلُ وَيَاجَلُ، وَيَجَلُ، وتحذف الواو من نحو: الْعِدَّةُ، والمِيقَةُ، ونحو: وَجْهَةٌ قليلٌ.

\* قلب الواو والياء ألفاً وهما عيناان :

العين: تُقَلِّبانِ ألفاً إذا تحركتا مفتوحاً ما قبلهما، أو في حكمه، في اسم

ثلاثي، أو في فعلٍ ثلاثي، أو محمولٍ عليه، أو اسمٍ محمولٍ عليهما، نحو: باب، وناب، وقام، وباع، وأقام، وأباع، واستقام، واستبان، واستكان منه، خلافاً للأكثر؛ ليعد الزيادة، ولقولهم: استكانة، ونحو: الإقامة، والإقامة، ومقام، ومقام، بخلاف قول، وبيع، وطائي، وياجل شاذ، وبخلاف: قول، وبائع، وقوم، وبيع، (ويين)، وتقوم، وتبيع، (وتبين) وتقاول، وتبايع، ونحو: القود، والصيد، وأخيلت، وأغيلت، وأغيمت شاذ.

### \* تصح العين إذا عتلت اللام :

وصح باب قوي، وهوي، للإعلالين، وصح باب طوي وحبي؛ لأنه فرع، أو لما يلزم من يقاي، ويطاي، ويحاي، وكثر الإدغام في باب حبي؛ للمثلين، وقد يكثر الفاء، بخلاف باب قوي؛ لأن الإعلال قبل الإدغام، ولذلك قالوا: يخبي، ويقوي، وأخوأي يخوأي، وأزعوي يزعوي، فلم يذغموا، وجاء: أخويوة، وأخوياء، ومن قال: أشهباب قال: أخوياء، كافتال، ومن أدغم افتالاً، قال: حواء، (كفتال)، وجاز الإدغام في: أخبي وأشخبي، بخلاف: أخبي وأشخبي، وأما امتناعهم في: يخبي ويستخبي، فلئلا ينضم ما رُفِضَ ضمّه، ولم ينوا من باب قوي مثل ضرب، ولا شرف؛ كراهة قووت وقووت، ونحو: القوة، والصوة، والبؤ، والجؤ، محتمل للإدغام.

### \* بعض ما لا يعمل من الصيغ وسبب ذلك :

وصح باب: ما أفعله، لعدم تصرفه، وأفعل منه محمولٌ عليه، أو للبس بالفعل، وأزدوجوا واجتوروا؛ لأنه بمعنى تفاعلوا، وباب اغوار وأشواد للبس، وعور وسود، لأنه بمعناه، وما تصرف مما صح صحيح أيضاً، كأغورته، واستغورته، ومقاول، ومبايع، وعاور، وأشود، ومن قال: عار قال: أعار،



وَأَسْتَعَارَ، وَعَائِرٌ، وَصَحَّ تَقْوَالٌ، وَتَيْسَارٌ لِلْبَسِّ، وَصَحَّ مَقْوَالٌ، وَمُخَيَّاطٌ لِلْبَسِّ، وَمَقْوَلٌ وَمُخَيَّطٌ مُخْذَرَفَانِ مِنْهُمَا، أَوْ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَاهُمَا، وَأَعِلَّ نَحْوُ: يَقُومُ، وَيَبِيعُ، وَمَقْزُومٌ، وَمَبِيعٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ، لِلْبَسِّ، وَنَحْوُ: جَوَادٍ، وَطَوِيلٍ، وَغَيُورٍ، لِلإِبَاسِ بِفَاعِلٍ، أَوْ بِفَعْلٍ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفَعْلِ، وَلَا مُوَافِقٍ، وَنَحْوُ: الْجَوْلَانِ، وَالْحَيَوَانِ، وَالصُّورَى، وَالْحَيْدَى، لِلتَّشْبِيهِ بِحَرَكَتِهِ عَلَى حَرَكَةِ مَسْمَاهُ، وَالْمَوْتَانِ؛ لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلَا مُوَافِقٍ لَهُ، وَنَحْوُ: أَذُورٍ وَأَعْيُنٍ، لِلإِبَاسِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلَا مُخَالِفٍ لَهُ، وَنَحْوُ: جَذُولٍ، وَخِرْوَعٍ، وَعُلَيْبٍ؛ لِمَحَافَظَةِ الْإِلْحَاقِ، أَوْ لِلتَّسْكُونِ الْمَخْضِيِّ.

### \* إعلال الياء والواو عينين بقلبهما همزة:

وَتُقْلِبَانِ هَمْزَةٌ فِي نَحْوِ: قَائِمٌ، وَبَائِعٌ الْمَعْتَلَّ فَعْلُهُ، بِخِلَافِ نَحْوِ: عَاوِرٌ، وَنَحْوِ: شَاكٍ، وَشَاكٌ شَاذٌّ، وَفِي نَحْوِ: جَاءَ، قَوْلَانِ؛ قَالَ الْخَلِيلُ: مَقْلُوبٌ كَالشَّاكِيِّ، وَقِيلَ: عَلَى الْقِيَاسِ، وَفِي نَحْوِ: أَوَائِلٌ، وَبَوَائِعٌ، مِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ بَعْدَ أَلِفِ بَابِ مُسَاجَدَ وَقَبْلَهَا وَآوٌ أَوْ يَاءٌ، بِخِلَافِ عَوَاوِيرَ، وَطَوَاوِيرَ، وَضَيَاوُنَ شَاذٌّ، وَصَحَّ عَوَاوِرُ، وَأَعْلَ عِيَائِلٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: عَوَاوِيرَ، فَحُذِفَتْ، وَعِيَائِلٌ، فَأُشْبِعَ، وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِي بَابِ مُعَايَشَ وَمَقَاوِمَ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَابِ: رَسَائِلَ وَعَجَائِرَ، وَصَحَّائِفَ، وَجَاءَ: مَعَائِشُ بِالْهَمْزَةِ عَلَى ضَعْفٍ، وَالتَّرِيمُ هَمْزٌ مَصَائِبَ.

### \* حُكْمُ الْيَاءِ إِذَا كَانَتْ عَيْنًا لِفُعْلَى — بِالضَّمِّ — :

وَتُقْلِبُ يَاءُ فُعْلَى — اسْمًا — وَآوًا فِي نَحْوِ: طُوبَى، وَكُوسَى، وَلَا تُقْلِبُ فِي الصِّفَةِ، وَلَكِنْ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا لِتَسْلَمَ الْيَاءُ، نَحْوُ: مِشْيَةٌ حَيْكَى، وَ«فِسْمَةٌ ضِيرَى»<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ بَابُ بَيْضٍ، وَاخْتَلَفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَالَ سَيِّبِيه: الْقِيَاسُ الثَّانِي، فَنَحْوُ: مَضُوفَةٌ شَاذٌّ عِنْدَهُ، وَنَحْوُ: مَعِيشَةٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ؛ مَفْعَلَةٌ

(١) سورة النجم: الآية (٢٢).

وَمَفْعَلَةٌ، وقال الأخفش: القياس الأول، فَمَضُوقَةٌ قياسٌ عنده، وَمَعِيشَةٌ مَفْعِلَةٌ،  
والأولُ لَزَمَ أن يقال: مَعُوشَةٌ، وعليهما لو بُني من البتِّعِ مثلُ تُرْتَبِ، لَقِيلَ: تُبَيِّعُ  
وَتُبُوعٌ.

#### \* حكم الواو المكسور ما قبلها وهي عين:

وتقلبُ الواوُ المكسورُ ما قبلها في المصادرِ ياءً، نحو: قِيَاماً، وَجِيَاداً،  
وَقِيَمًا؛ لإعلالِ أفعالها، وَحَالَ حَوْلًا شَادًّا كَالْقَوْدِ، بخلاف مصدرِ نحو: لَأَوْدَ،  
وفي نحو: جِيَادِ، وَدِيَارِ، وَرِيَّاحِ، وَتَيْرِ، وَدِيمِ؛ لإعلالِ المفردِ، وشَدًّا: طِبَالٌ،  
وصَحَّ: رِوَاءُ جَمْعُ رِيَّانٍ؛ كراهةُ إعلالين، وَتَوَاءٌ: جَمْعُ نَاوٍ، وفي نحو: رِيَّاضِ  
وَرِيَّابٍ؛ لسكونها في الواحد مع الألف بعدها، بخلاف كَوَزَةٍ وَعَوْدَةٍ، وأما ثِيرَةٌ  
فشَادًّا.

#### \* قلب الواو ياء لاجتماعها والياء:

وتقلبُ الواوُ عيناً، أو لاماً، أو غيرَهما، ياءً إذا اجتمعت مع ياءٍ، وسَكَنَ  
السابقُ منهما، وتُدْغَمُ (الياءُ في الياءِ)، وَيُكْسَرُ ما قبلها إن كَانَ ضَمَّةً، كَسَيْدِ،  
وَأَيَّامِ، وَدِيَّارِ، وَقِيَّامِ، وَقُبُومِ، وَدُلَيْيَةٍ، وَطَيِّيٍّ، وَمَرْمِيٍّ، ونحو: مُسْلِمِيٍّ رَفْعاً،  
وجاءَ لِيٍّ في جمعِ آلِوى — بالكسر والضم — وأما نحو: ضَيَّوْنِ، وَحَيَّوَةٍ،  
وَنَهْوٍ، فَشَادًّا، وَصَيِّمٍ وَقِيِّمٍ شَادًّا، وقوله [من الطويل]:

«فَمَا أَرْقَى النَّبَّامُ إِلَّا سَلَامُهَا»

أشَدَّ.

#### \* الإعلال بالنقل:

وتسكَّنَانِ وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا في نحو: يَقُومُ، وَيَبِيعُ، لِلْبَيْسِ بِيَابٍ يَخَافُ،  
وَمَفْعِلٌ، وَمَفْعِلٌ كَذَلِكَ، وَمَفْعُولٌ نحو: مَقُولٍ، وَمَبِيعٌ كَذَلِكَ، والممحذوفُ عند  
سبويه واوُ مفعولٍ، وعند الأخفش العين، وانقلبت واوُ مفعولٍ عنده ياءً

للكسرة؛ فخالفا أصليهما، وشذَّ مَشَيْبٌ، ومَهْزُبٌ، وكَثُرَ نحو: مَبِيعٌ، وَقَلَّ  
 نحو: مَضُوءٌ، وإعلالٌ نحو: تَلُوءٌ، وَيَسْتَحْيِي قَلِيلٌ، وتحذفان في نحو:  
 قُلْتُ، وَيَعْتُ، وَقُلْنَ، وَيَعْنُ، ويكسرُ الأولُ إن كانت العين ياءً أو مكسورة،  
 وينضمُّ في غيره، ولم يفعلوه في: لَسْتُ؛ لشبهه بالحرف، ومن ثَمَّ سَكَنُوا الياءَ  
 (والواو)، وفي نحو: قُلْ وَيَعْ؛ لأنه عن: تَقُولُ وَيَبِيعُ، وفي الإقامةِ  
 والاستقامةِ، ويجوزُ الحذفُ في نحو: سَيِّدٌ، وَمَيْتٌ، وَكَيْتُونَةٌ، وَقَيْلُولَةٌ.

وفي باب قَيْلٍ، وَيَبِيعُ ثلاثُ لغاتٍ: الياءُ، والإشمامُ، والواوُ، فإن اتصل به  
 ما يُسَكَّنُ لامه نحو: يُعْتُ، يا عَبْدُ، وَقُلْتُ يا قَوْلُ، فالكسرُ والإشمامُ والضمُّ،  
 وبابُ اختيرَ، وانقيدَ مثلهُ فيها، بخلاف باب: أقيمَ واستقيمَ.

وشرطُ إعلالِ العينِ في الاسمِ غيرِ الثلاثيِّ والجاري على الفعلِ مما  
 لم يُذكرَ موافقةَ الفعلِ حركةً ومكوناً مع مخالفتِهِ بزيادةٍ أو بنيةٍ مخصوصتين به،  
 فلذلك لو بَنَيْتَ من البيعِ مثل: مَضْرِبٌ، وتَخْلِيءُ، قُلْتُ: مَبِيعٌ، وَتَبِيعٌ، مُعَلَّاءُ،  
 ومثلُ تَضْرِبُ، قُلْتُ: تَبِيعٌ مصححاً.

### \* إعلال اللام:

اللامُ: تُقلبانِ ألفاً إذا تحركتا وانفتحَ ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجبٌ  
 للفتح، كَغَزَا، وَرَمَى، وَيَقْوَى، وَيَخْيَى، وَعَصَا، وَرَحَى، بخلاف: غَزَوْتُ،  
 وَرَمَيْتُ، وَغَزَوْنَا، وَيَخْشَيْنَ، وَيَأْيَيْنَ، وَغَزَوْا، وَرَمَوْا، بخلاف: غَزَوَا، وَرَمَيَا،  
 وَعَصَوَانِ، وَرَحَيَانِ، للإلباسِ، واخْشَا نحوهُ؛ لأنه من باب: لَنْ يَخْشِيَا،  
 واخْشَيْنَ؛ لِشَبْهِهِ بذلك، بخلاف: اخْشَوْا، واخْشَوْنِ، واخْشَى، واخْشَيْنَ.

### \* قلب الواو ياءً وهي لامٌ:

وتقلبُ الواوُ ياءً إذا وقعت مكسوراً ما قبلها، أو رابعةً فصاعداً، ولم  
 ينضمَّ ما قبلها، كَدُعِي، وَرُضِي، والغَازِي، واغْزَيْتُ، وَتَغَزَيْتُ، وامْتَغَزَيْتُ،

وَيُغْزِيَانِ، وَيَرَضِيَانِ، بخلاف: يَدْعُو، وَيَغْزُو، وَفَيْئَةً، فَوُؤَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا، شَادُّ، وَطَيْئٌ تَقْلِبُ الْيَاءِ فِي بَابِ: رَضِيَ، وَبَقِيَ، وَدُعِيَ، الْفَاءُ.

وتَقْلِبُ الْوَاوُ طَرَفًا بَعْدَ ضَمَّةٍ، فِي كُلِّ مَتَمَكِّنٍ، يَاءً، فَتَنْقَلِبُ الضَّمَّةُ كَسْرَةً كَمَا انْقَلَبَتْ فِي: التَّرَامِي، وَالتَّجَارِي، فَيَصِيرُ مِنْ بَابِ قَاضٍ، نَحْوُ: أَذِلَّ، وَقَلَنْسَ، بِخِلَافِ: قَلَنْسُوَّةٍ، وَقَمَحْدُوَّةٍ، وَبِخِلَافِ الْعَيْنِ، كَالْقُوبَاءِ، وَالْخِيَلَاءِ، وَلَا أَثَرٌ لِلْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ فِي الْجَمْعِ، إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ، نَحْوُ: عُنِيَّ، وَجُنِيَّ، بِخِلَافِ الْمَفْرَدِ، وَقَدْ تُكْسَرُ الْفَاءُ لِلاتِّبَاعِ، فَيَقَالُ: عِنِيَّ، وَجِنِيَّ، وَنَحْوُ نُحُوَّ شَادُّ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ: مَعْدِيَّ، وَمَعْزِيَّ كَثِيرًا، وَالْقِيَاسُ الْوَاوُ.

### \* قَلْبُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ هَمْزَةً طَرَفًا :

وَتَقْلِبَانِ هَمْزَةً إِذَا وَقَعْنَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِلَةٍ، نَحْوُ: كِسَاءٍ، وَرِدَاءٍ، بِخِلَافِ زَايٍ، وَثَايٍ، وَيُعْتَدُّ بَتَاءُ التَّائِيثِ قِيَاسًا، نَحْوُ: شَقَاوَةٍ، وَسِقَايَةٍ، وَنَحْوُ: صَلَاةٍ وَعِظَاءَةٍ، وَعِبَاءَةٍ شَادُّ.

### \* قَلْبُ الْيَاءِ وَآوِ الْوَاوِ يَاءً فِي النَاقِصِ :

وَتَقْلِبُ الْيَاءُ وَآوِ الْوَاوِ يَاءً فِي نَحْوِ: فَعْلَى، اسْمًا، كَتَقَوَى وَيَقَوَى، بِخِلَافِ الصِّفَةِ، نَحْوُ: صَدِيًّا وَرِيًّا، وَتَقْلِبُ الْوَاوُ يَاءً فِي نَحْوِ: فَعْلَى، اسْمًا، كَالدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَشَدُّ نَحْوُ: الْقُصْوَى، وَحُزْوَى، بِخِلَافِ الصِّفَةِ كَالْفُزْوَى، وَلَمْ يُفَرَّقْ فِي فَعْلَى مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ: دَعْوَى وَشَهْوَى، وَلَا فِي فَعْلَى مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ: الْفُتْيَا وَالْفُضْيَا.

### \* قَلْبُ الْيَاءِ أَلْفًا وَالْهَمْزَةُ يَاءً فِي فَعَائِلَ وَشَبِيهِهِ :

وَتَقْلِبُ الْيَاءُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ، بَعْدَ أَلْفٍ فِي بَابِ مَسَاجِدَ، وَلَيْسَ مَفْرُودًا كَذَلِكَ أَلْفًا، وَالْهَمْزَةُ يَاءً، نَحْوُ: مَطَايَا وَرَكَائِيَا، وَخَطَايَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَصَلَايَا جَمْعَ الْمَهْمُوزِ وَغَيْرِهِ، وَشَوَايَا جَمْعِ شَاوِيَةٍ، بِخِلَافِ شَوَاءٍ جَمْعِ شَائِيَةٍ

من شَأَوْتُ، وبخلاف شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جمعي شَائِيَّةٌ وَجَائِيَّةٌ على القولين فيهما، قد جاء أَدَاوِيٌّ، وَعَلَاوِيٌّ، وَهَرَاوِيٌّ، مراعاةً للمفرد.

✽ إسكان الواو والياء :

وَتُسَكَّنَانِ في باب يَغْزُو، وَيَزْمِي، مرفوعين، وَالْغَازِي وَالرَّامِي، مرفوعاً ومجروراً، والتَّحْرِيكُ في الرفع والجَرِّ في الياء شاذٌّ، كَالسَّكُونِ في النصب والإثبات فيهما وفي الألف في الجزم.

✽ حذف الواو والياء لامين :

وَتُحذفَانِ في نحو: يَغْزُون، وَيَزْمُون، وَاغْزُنْ، وَاغْزِنْ، وَارْزُمْ، وَارْزِمَنَّ.

✽ حذف اللام سماعاً :

ونحو: يَدٌ، وَدَمٌ، وَاسْمٌ، وَابْنٌ، وَأَخٌ، وَأُخْتٌ، ليس بقياس.



## الإبدال

الإبدالُ: جَعَلَ حَرْفَ مَكَانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ، وَيُعْرَفُ:

- بِأَمْثَلَةِ اشْتِقَاقِهِ كَتَرَاتٍ، وَأُجُوهَ.
- وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَالْقَعَالِي.
- وَبِكَوْنِهِ فِرْعَاً وَالْحَرْفُ زَائِدٌ كضَوِيرٍ.
- وَبِكَوْنِهِ فِرْعَاً، وَهُوَ أَصْلٌ كَمُؤَيَّةَ.
- وَبِلِزُومِ بِنَاءِ مَجْهُولٍ، نَحْوُ: هَرَّاقٍ، وَاضْطَبَّرَ، وَادَّرَاكَ.

### \* حُرُوفُ الْإِبْدَالِ:

وَحُرُوفُهُ: أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: «اسْتَشْجَدُهُ يَوْمَ طَالٍ» وَهَمُّ فِي نَقْصِ الصَّادِ وَالزَّايِ؛ لِثَبُوتِ صِرَاطٍ وَزَقَرٍ، وَفِي زِيَادَةِ السِّينِ، وَلَوْ أورد: اسْمَعَ وَرَدَ: اذْكُرْ، وَاطْلَمْ.

### \* إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ:

فَالْهَمْزَةُ تَبْدُلُ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ وَالْعَيْنِ وَالْهَاءِ، فَمِنْ اللَّيْنِ إِعْلَالٌ لَازِمٌ فِي نَحْوِ: كِسَاءٍ، وَرِدَاءٍ، وَقَائِلٍ، وَبَائِعٍ، وَأَوَاصِلٍ، وَجَائِزٌ فِي نَحْوِ: أُجُوهَ، وَأُورِي، وَأَمَّا نَحْوُ: دَائِيَّةٍ وَشَائِيَّةٍ، وَالْعَالَمِ، وَبَائِزٍ، وَشَيْمَةٍ، وَمُؤَقِّدٍ فَشَادٌ، وَأُبَابُ بَحْرِ أَشَدُّ، وَمَاءٌ شَادٌ لَازِمٌ.

### \* إبدال الألف :

والألف من أُخْتِيهَا والهمزة والهاء، فمن أختيها لازم في نحو: قَالَ، وَيَأْع، وآل، على رأي، ونحو: يَاجِلُ ضَعِيفٌ، وطَائِي شَادُّ لازمٌ، ومن الهمزة في نحو: رَأْسٌ، ومن الهاء في آل على رأي.

### \* إبدال الياء :

والياء من أختيها، ومن الهمزة، ومن أحد حرفي المضاعف، والنون، والعين، والباء، والسين، والشاء، فمن أختيها لازم في نحو: مَيْقَاتٍ، وَغَارِ، وَأَذِلَّ، وَقِيَامٍ، وَحِيَاضٍ، وَمَقَاتِيحٍ، وَمُفْتِيحٍ، وَدِيمٍ، وَسَيِّدٍ، وشَادُّ في نحو: حُبْلَى، وَصَيْمٍ، وَصَبِيَّةٍ، وَيَتَجَلُّ، ومن الهمزة في نحو: ذِيْبٍ، ومن الباقي مسموعٌ كثيرٌ في نحو: أَمَلَيْتُ، وَقَصَّيْتُ، وفي نحو: أَنَاسِيٍّ، وَأَمَّا الضَّفَادِي والثَّعَالِي والثَّادِي والثَّالِي فَضَعِيفٌ.

### \* إبدال الواو :

والواو من أختيها، ومن الهمزة، فمن أختيها لازم في نحو: ضَوَارِبٍ، وَضَوَيْرِبٍ، وَرَحْوِيٍّ، وَعَصَوِيٍّ، وَمُوقِنٍ وَطُوبَى، وَبُوطِرٍ، وَيَقْوَى، وشَادُّ ضَعِيفٌ، في هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه ونَهْوٌ عَنِ الْمُتَكْرِ، وَجِبَاوَةٍ، ومن الهمز في نحو: جُوْنَةٌ وَجُوْنٌ.

### \* إبدال الميم :

والميم من الواو واللام والنون والباء، فمن الواو لازم في فَمٍ وَحَدَه، وَضَعِيفٌ في لام التعريف، وهي طَائِيَّةٌ، ومن النون لازم في نحو: عَنَبَرٍ وَشَنَبَاءَ، وَضَعِيفٌ في البَنَامِ وَطَامَةُ اللُّهُ عَلَى الْخَيْرِ، ومن الباء في بَنَاتٍ مَخْرٍ، وما زالت رَاتِمًا، وَمِنْ كَثَمٍ.

\* إبدال النون :

والنون من الواو واللام. شاذ في: صَنَعَانِي وبهراني، وضعيف في لَعَنَ.

\* إبدال التاء :

والتاء من الواو والياء والسين والباء والصاد، فمن الواو والياء لازم في نحو: اتَّعَدَ، واتَّسَرَ، على الأفصح، وشاذ في نحو: اتَّلَجَهُ، وفي طَسَبَ وحَدَه، وفي الذَّعَالَتِ، ولَصَبَ، ضعيف.

\* إبدال الهاء :

والهاء من الهمزة والألف والياء والتاء، فمن الهمزة مسموع في نحو: هَرَقْتُ، وهَرَخْتُ، وهَيَّاكَ، ولَهَيْتَكَ، وَهِنْ فَعَلْتُ، في طَيَّءَ، وهذا الذي في: «أَذَا الَّذِي»، ومن الألف شاذ في: أَنَّهُ، وَحَيْهَلَهُ، وفي: مَهْ مستفهماً، وفي يَا هَنَاءَ، على رأي، ومن الياء في هذه، ومن التاء في باب رَحْمَةٍ وقفاً.

\* إبدال اللام :

واللام من النون والصاد؛ في أَصِيلَالٍ قليل، وفي الطَّيَجَ رديء.

\* إبدال الطاء :

والطاء من التاء لازم في نحو: اصْطَبَّرَ، وشاذ في فَحْصُطُ.

\* إبدال الدال :

والدال من التاء لازم، نحو: اذْدَجَرَ، واذْكَرَ، وشاذ في نحو: فُزْدُ، واجْدَمَعُوا، واجْدَزَّ، ودَوَلَجَ.

\* إبدال الجيم :

والجيم من الياء المشددة في الوقف، في نحو: فُقَيْمِجٌ، وهو شاذ، وفي



أبو عَليٍّ أَشَدُّ، ومن غيرِ المشدِّدةِ في نحو [من الزجر]:  
**«لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَاجَتِي»**  
 أَشَدُّ، ومن الياءِ المفتوحةِ في نحو قوله [من الزجر]:  
**«حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا»**  
 أَشَدُّ.

#### ✽ إبدالُ الصادِ:

والصَّادُ من السينِ التي بعدها غينٌ، أو خاءٌ، أو قافٌ، أو طاءٌ جوازاً،  
 نحو: أَصْبَحَ، وَصَلَحَ، و **«مَسَّ صَقَرٌ»**<sup>(١)</sup>، وَصِرَاطٌ.

#### ✽ إبدالُ الزاي:

والزَّايُّ من السينِ والصادِ الواقعتينِ قَبْلَ الدالِ ساكنتينِ، نحو: يَزْدُلُّ،  
 وهكذا فَزَدَي أَنَّهُ.

وقد ضُورِعَ بالصادِ الزَّايُّ دونَهَا وضُورِعَ بِهَا متحركةٌ أيضاً، نحو: صَدَرَ،  
 وَصَدَّقَ، والْبَيَّانُ أَكْثَرُ فيهما، ونحو مَسَّ زَقَرٌ، كَلْبِيَّةٌ، وَأَجْدَرُ، وَأَشْدَقُ  
 بالمضارعةِ قليلٌ.



(١) سورة القمر: الآية (٤٨).

## الإدغام

الإدغام: أن تأتي بحرفين ساكنين فمتحرك من مُخْرِجٍ واحدٍ من غير فصلٍ، ويكون في المثلثين والمُتَقَارِبَيْنِ.

فالمِثْلَانِ واجبٌ عند سكونِ الأولِ في الهمزتين، إلّا في نحو: السَّالِ، والدَّائِثِ، وإلّا في الألفين لتعذُّره، وإلّا في نحو: قُورِلَ لِلإِلبَاسِ، وفي نحو نُووي وَرَيْتَا — على المختار — إذا حَقَّقْتَ، وفي نحو: قَالُوا وَمَا، وفي يَوْمٍ، وعند تحريكهما في كلمةٍ ولا إلحاقٍ، ولا لبسٍ، نحو: رَدَّ يَرُدُّ، إلّا في نحو: حَسِيٍّ فإنه جائزٌ، وإلّا في نحو: اقْتَتَلَ، وَتَنَزَّلَ، وَتَبَاعَدَ، وَسَيَّأَتِي، وَتُنْقَلُ حركتهُ إن كان قبله ساكنٌ غيرُ لَينٍ نحو: يَرُدُّ، وسكونُ الوقفِ كالحركة، ونحو ﴿مَكْنِي﴾<sup>(١)</sup>، وَ﴿مَكْنِي﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿مَنَا سَلَكُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، من باب كلمتين، وممتنعٌ في الهمزة على الأكثر، وفي الألف، وعند سكونِ الثاني، لغير الوقفِ، نحو: ظَلَلْتُ، وَرَسُولُ الْحَسَنِ، وَتَعِيمُ تُدْغِمُ في نحو: رُدَّ، ولم يَرُدَّ، وعند الإلحاق واللبسِ بزنةٍ أخرى، نحو: قَرَدَدٌ، وَسُرُرٌ، وعند ساكنٍ صحيح قبلهما في كلمتين، نحو: قَرَمُ مَالِكٍ، وَحَمِلَ قَوْلُ الْقَرَاءِ عَلَى الإخفاء، وجائزٌ فيما سوى ذلك.

(١) سورة الكهف: الآية (٩٥).

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٠٠).

(٣) سورة المدثر: الآية (٤٢).

## \* مخارج الحروف الأصلية :

المُتَقَارِبَانِ : وتعني بهما ما تقاربا في المخرج ، أو في صفةٍ تقومُ مقامه ،  
ومخارجُ الحروفِ سِتَّةَ عَشَرَ تقريباً ، وإلا فلكلٍ مخرجٌ .  
فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق .  
وللعمين والحاء وسطهُ .  
وللغين والخاء أدناه .  
وللقاف أقصى للسان وما فوقه من الحنك .  
وللكاف متهما ما يليهما .  
وللجيم والشين والياء وسطُ اللسان وما فوقه من الحنك .  
وللمضاد أول إحدى حافتيه وما يليهما من الأضراس .  
وللام ما دونع طرف اللسان إلى متناه وما فوقَ ذلك .  
وللراء متهما ما يليهما .  
وللنون منهما ما يليهما .  
وللطاء والذال والتاء طرفُ اللسان وأصولُ الثنايا .  
وللمصاد والزاي والسين طرفُ اللسان والثنايا .  
وللظاء والذال والتاء طرفُ اللسان وطرفُ الثنايا .  
وللفاء باطنُ الشفة السفلى وطرفُ الثنايا العليا .  
وللباء والميم والواو ما بين الشفتين .

## \* مخارج الحروف الفرعية :

ومَخْرَجُ المتفرّع واضحٌ ، والفصيحُ ثمانيةُ :  
همزةُ بَيْنَ بَيْنَ وهي ثلاثةُ .  
والنونُ الخفيةُ نحو : عَنكَ .  
وَألفُ الإمالة .

ولام التفخيم .

والصّاد كالزّاي .

والشّين كالجيم .

وأما الصّاد كالسين ، والطاء كالتاء ، (والطاء كالثاء) ، والفاء كالباء ،  
والضّاد الضعيفة ، والكاف كالجيم فمستهجنة .

وأما الجيم كالكاف ، والجيم كالشين فلا يتحقّق .

#### \* صفات الحروف :

ومنها المجهورة والمهموسة ، ومنها الشديدة والرّخوة وما بينهما ، ومنها  
المُطبّقة والمُنْفَتحة ، ومنها المُستعلية والمُنخفصة ، ومنها حروف الدّلالة  
والمُضْمَنَة ، ومنها حروف القلقلّة والصّفير ، واللينة ، والمنحرف ، والمكرّر ،  
والهاري ، والمهتوث .

فالمهجورة : ما ينحصر جُزئُ النفس مع تحرّكه ، وهي ما عدا حروف  
(سَنَشْحُكَ خَصْفَةً) .

والمهموسة : بخلافها ، ومثلاً بَقَقَ وَكَكَكَ ، وخالف بعضهم فجعل  
الصّاد ، والطاء ، والذال ، والزّاي ، والعين ، والغين ، والياء من المهموسة ،  
والكاف ، والتاء من المجهورة ، ورأى أن الشدّة تؤكد الجهر .

والشديدة : ما ينحصر جُزئُ صورته عند إسكانه في مَخْرَجٍ فلا يجري ،  
ويجمعها : (أَجِدُكَ قَطَبَتْ) .

والرّخوة : بخلافها .

وما بينهما : ما لا يَمُّ له الانحصار ، ولا الجُزئي ، ويجمعها : (لَمْ  
يَرَوْعُنَا) ، وَمُثِّلْتُ بِالْحَجِّ ، والطش ، والخل .

والمُطَبَّقَةُ: ما ينطبق على مَخْرَجِ الحَنْكِ، وهي: الصَّادُ، والضَّادُ،  
والطَّاءُ، والظَّاءُ.

والمُنْفَتِحَةُ: بخلافها.

والمُسْتَعْلِيَّةُ: ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك، وهي: المُطَبَّقَةُ، والخاءُ،  
والغينُ، والقافُ.

والمُنْخَفِضَةُ: بخلافها.

وحروف الذَّلَاقَةِ: ما لا يَنْفَكُ رباعيٌّ أو خماسيٌّ عن شيءٍ منها لسهولة،  
ويجمعها: (مُرُ يَنْقَلِ).

والمُضْمَتَةُ: بخلافها؛ لأنَّه صُمِتَ عنها في بناءٍ رباعيٍّ، أو خماسيٍّ منها.

وحروف القَلْقَلَةِ: ما ينضمُّ إلى الشَّدةِ فيها ضغطٌ في الوقفِ، ويجمعها:  
(قد طُبِعَ).

وحروف الصَّغِيرِ: ما يُصَفَّرُ بها، وهي: الصَّادُ، والزَّايُّ، والسينُ.

واللَّيْنَةُ: حروف اللين.

والمُنْحَرِفُ: اللامُ؛ لأنَّ اللسانَ ينحرفُ به.

والمُكَرَّرُ: الرَّاءُ؛ لِتَعَثُّرِ اللسانِ بِهِ.

والهاوي: الألفُ؛ لِاتِّسَاعِ هَوَاءِ الصَّوْتِ بِهِ.

والمَهْتَوْتُ: التاءُ لخفائها.

\* طريق إدغام المتقاربين:

ومتى قُصِدَ إدغامُ أحدِ المتقاربين فلا بُدَّ من القلبِ، والقياسُ قلبُ الأولِ  
إلا لعارضٍ في نحو: اذْبَحْثُوذًا، واذْبَحَّاهُ، وفي جُمْلَةٍ من تاءِ الافتعالِ لنحوه،  
ولكثرة تغيُّرها، وَمَحَّمٌ في: مَعَهُمْ ضَعِيفٌ، وَسِتُّ أَصْلُهُ: سِدَسٌ شَادٌّ لازمٌ.

## \* امتناع إدغام المتقاربين للبس أو ثقل :

ولا يُدْغَمُ منها في كلمة ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر، نحو: وَطَدَ، وَوَتَدَ، وَشَاةَ زَنْمَاءَ، ومن ثَمَّ لم يقولوا: وَطَدَاً، ولا وَتَدَاً، بل قالوا: طِدَّةٌ، وَتِدَّةٌ، لما يلزم من ثَقَلِ أو لَبَسٍ، بخلاف نحو: امْحَى، واطَّيَّرَ، وجاء: وَدَّ في وَتَدَّ في نعيم.

## \* امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة على صفة الحرف :

ولم تُدْغَمُ حروفُ (ضَوِيٍّ مَشْفَرٍّ) فيما يقارِبُها؛ لزيادة صفتها، ونحو: سَيِّدٌ، وَلَيَّةٌ، إنما أُدْغِمَا؛ لأنَّ الإعلالَ صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ، وأدْغَمَتِ النُّونُ في اللامِ والراءِ لكراهة تبهرتها، وفي الميم - وإن لم يتقاربا - لِعُقُوبَتِهَا، وفي الواوِ والياءِ لإمكانِ بقائِها، وقد جاء ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿اغْفِرْ لِي﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿نَخْسِفْ بِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ولا حروفُ الصَّغِيرِ في غيرها، لِفَوَاتِ صفتها، ولا الْمُطَبَّقَةُ في غيرها من غيرِ إطباقٍ على الأفصح، ولا حرفُ حَلَقٍ في أدخلَ منه إلَّا الحاءُ في العينِ والهاءِ، ومن ثَمَّ قالوا فيهما: اذْبَحْهُوْذَاً، واذْبَحَاذِهِ.

## \* إدغام حروف الحلق :

فالهاءُ في الحاءِ، والعينُ في الحاءِ، والحاءُ في الهاءِ والعين بقلبيهما حَاءَيْنِ، وجاء ﴿فَمَنْ زُخْزِعَ عَنِ النَّارِ﴾<sup>(٤)</sup>، والغينُ في الخاءِ، والخاءُ في الغينِ. والقافُ في الكافِ، والكافُ في القافِ، والجيمُ في الشينِ.

(١) سورة النور: الآية (٦٢).

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٥١)، وسورة إبراهيم: الآية (٤١)، وسورة القصص: الآية (١٦)، وسورة ص: الآية (٣٥)، وسورة نوح: الآية (٢٨).

(٣) سورة سبأ: الآية (٩).

(٤) سورة آل عمران: الآية (١٨٥).

### \* إدغام اللام المعرفة :

واللام المعرفة تدغم وجوباً في مثلها، وفي ثلاثة عشر حرفاً.  
وغير المعرفة لازم، في نحو: ﴿بَلْ زَانَ﴾<sup>(١)</sup>، وجائز في البواقي.

### \* إدغام النون :

والنون الساكنة تدغم وجوباً في حروف: (يَزْمُلُونَ)، والأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء، وإذهابها في اللام والراء، وتقلب ميماً قبل الباء، وتُخَفَى في غير حروف الحلق، فيكون لها خمس أحوال.

والمتحركة تُدغم جوازاً.

### \* إدغام التاء والذال والظاء والثاء والصاد والزاي والسين :

والتاء، والذال، والذال، والظاء، والطاء، والثاء، يُدغم بعضها في بعض، وفي الصاد، والزاي، والسين، والإطباق في نحو: ﴿قَرَطْتُ﴾<sup>(٢)</sup>، إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء أخرى، وجمع بين ساكنين، بخلاف غنة النون في: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾<sup>(٣)</sup>.

والصاد والزاي والسين يُدغم بعضها في بعض.

والباء في الميم والفاء.

### \* إدغام تاء الافتعال والإدغام فيها :

وقد تُدغم تاء افتعل في مثلها، فيقال: قَتَلَ، وقَتَلَ، وعليها: مُقَتِّلُونَ،

(١) سورة المطففين: الآية (١٤).

(٢) سورة الزمر: الآية (٥٦).

(٣) سورة البقرة: الآية (٨)، وفي استعمالات كثيرة وردت في مداخل القرآن الكريم.

وَمُقْتُلُونَ، وقد جاء: ﴿مُرْدَفِينَ﴾<sup>(١)</sup>، اتباعاً، وتُدْغَمُ الشَّاءُ فيها وجوباً على الوجهين، نحو: اثَّارٌ، واثَّارٌ، وتُدْغَمُ فيها السينُ شاذاً على الشَّاءِ، نحو: اسْمَعْ؛ لامتناع: اتَّمَعَ، وتُقَلَّبُ بعد حروفِ الإطباقِ طاءً، فتُدْغَمُ فيها وجوباً في اِطْلَبْ، وجوازاً على الوجهين في: اِظْطَلَمَ، وجاءت الثلاثُ في [من البسيط]:

«وَيُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَبْطِطِلُمُ»

وشاذاً على الشَّاءِ في نحو: اصْبِرْ، واضْرَبْ، لامتناع: اطْبِرْ، واطْرَبْ، وتُقَلَّبُ مع الدَّالِ، والدَّالِ، والزَّاي، دالاً، فتُدْغَمُ وجوباً في: اِذَّانٌ، وقوياً في: اِذْكُرْ، وجاء: اِذْكُرْ وَاذْكُرْ، وضعيفاً في: اِزَّانٌ، لامتناع: اِذَّانٌ. ونحو: خَبِطٌ، وَحِصْطٌ، وفُرْدٌ، وعُدٌّ، في: خَبِطْتُ، وَحِصْتُ، وفُرْتُ، وعُدْتُ، شاذٌ.

\* تاء مضارع تفعل وتفاعل :

وقد تُدْغَمُ تاءُ نحو: تَنْتَرِلُ، وَتَنْتَابِرُوا، وصلّاً وليس قبلها ماكنٌ صحيحٌ، وتاءُ تَفْعَلُ وتَفَاعَلُ فيما تُدْغَمُ فيه التاءُ، فتَجَلَّبُ همزةُ الوصلِ ابتداءً، نحو: اطَّيِّرُوا، وازَيِّنُوا، واثَّاقِلُوا، وَاذَّارُوا، ونحو: اسْطَاعَ مدغماً مع بقاء صوتِ السينِ نادرٌ.



(١) سورة الأنفال: الآية (٩).



## الحذف

الحذف الإعلالي والترخيمي قد تقدّم، وجاء غيره في: **تَفَعَّلُ، وَتَقَاعَلُ،**  
وفي نحو: **مِسْتُ، وَأَحَسْتُ، وَظَلْتُ،** وإِسْطَاعَ يَسْطِيعُ، وجاء: **يَسْتِيعُ،** وقالوا  
**بَلَعَتِ، وَعَلَمَاءُ وَمِلَمَاءُ** في: **بني العنبر** وعلى الماء، ومن الماء.

وأما نحو: **يَتَسِعُ، وَيَتَقَي** فشاذٌ، وعليه جاء [من الطويل]:

«**تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو**»

بخلاف: **تَخَذَ يَتَخَذُ، فَإِنَّهُ أَصْلٌ،** **وَاسْتَخَذَ مِنْ اسْتَخَذَ،** وقيل: **أُبْدِلَ** من  
**تَاءٍ اتَّخَذَ،** وهو أَشَدُّ، ونحو: **وَبَشِّرُونِي، (وَبَشِّرِينِي)، وَإِنِّي، (وَإِنِّي)** قد تقدّم  
(في الكافية في باب الضمير في نون الوقاية).



## مسائل التمرين

وهذه مسائل التمرين . مَعْنَى قولهم : كيف تَبَيَّنَ من كذا مِثْلَ كذا؟ أي إذا رَكِبْتَ منها زِتَّتَهَا، وَعَمِلْتَ ما يقتضيه القياسُ، فكيف تَنْطِقُ به؟ وقياسُ قولِ أبي عليٍّ أن تزيد وتحذف ما حذفت في الأصل قياساً، وقياسُ آخرين أن تحذف المحذوف قياساً، أو غيرَ قياسٍ .

فمثلُ : مُخَوِّى مِنْ ضَرْبٍ : مُضَرِّبِيٍّ، وقال أبو عليٍّ : مُضَرِّبِيٍّ .

ومثلُ : اسْمٍ، وَغَدٍ، مِنْ دَعَا : دُعُوٌّ، وَدَعْوٌ، لَا إِذْعٌ، وَلَا دَعٌّ، خلافاً للآخرين .

ومثلُ : صَحَائِفَ مِنْ دَعَا : دَعَايَا، باتِّفَاقٍ؛ إذ لا حذف في الأصل .

ومثل عَنَسَلٍ مِنْ عَمِلَ : عَنَمَلٌ، وَمِنْ بَاعَ وَقَالَ : بَيْعٌ، وَقَتُولٌ، بإظهار النون فيهن ؛ للإلتباس بفَعَّلَ .

ومثلُ : قَنَفَخِرٍ مِنْ عَمِلَ : عِنَمَلٌ، وَمِنْ بَاعَ وَقَالَ : بَيْعٌ وَقَتُولٌ، بالإظهار، النون للإلتباس بِعَلَّكِدٍ فيهن .

ولا يُبْنَى مثلُ : جَحَنَفَلٍ مِنْ كَسَرَتْ، أَوْ جَعَلْتُ، لرفضهم مثله، لما يلزم من ثَقَلٍ أَوْ لَيْسَ .

ومثل أَبْلَمٍ مِنْ وَائَتْ : أَوْيٍّ، وَمِنْ أَوَيْتُ : أُوٍّ، مُدْغِماً؛ لوجوب الواو، بخلاف : تُؤْوِي .

ومثلُ: إَجْرِدَ، من وَأَيْتُ: إِيءَ، ومن أَوَيْتُ: إِيئَ، فيمن قال: أُحَيِّ، ومن قال أُحَيِّ قال: إِيَّ.

ومثلُ: إَوَزَّ من وَأَيْتُ: إِيثَّ، ومن أَوَيْتُ: إِيثَّ، مدغماً.

ومثلُ: اِطْلَحَمَ من وَأَيْتُ: إِيأَيَّا، ومن أَوَيْتُ: إِيوَيَّا.

وسُئِلَ أبو علي عن مثل: ما شاء الله، من: أَوْلَقَ، فقال: مَا أَلِقَ إِلَّا لَقَى عَلَى الْأَصْلِ، وَاللَّاقُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالْأَلِقُ عَلَى وَجْهِ، بَنَى عَلَى أَنَّهُ: فَوَعَلَ.

وأجاب في باسم: يَأْلُقُ، أَوْ يُأْلِقُ عَلَى ذَلِكَ.

وسأل أبو علي ابنَ خالويه عن مثل: مُسْطَارٍ من: آهٍ، فظنَّه: مُفْعَلًا، وَتَحَيَّرَ، فقال أبو علي: مُشْتَاءٌ، فأجاب على أصله، وعلى الأكثر مُسْتَاءٌ.

وسأل ابنُ جني ابنَ خالويه عن مثل كَوَكَبٍ من: وَأَيْتُ، مخففاً، مجموعاً جمع السلامة، مضافاً إلى ياء المتكلم، فتَحَيَّرَ، أيضاً، فقال ابنُ جني: أَوَيَّ.

ومثلُ: عَنكَبُوتٍ من بَعَثَ: يَبْعَثُونَ.

ومثلُ: اِطْمَأَنَّ: أَتَبَعَ مصححاً.

ومثلُ: اِغْدُودَنَّ، من قُلْتُ: اِقْوَوِّلَ، وقال أبو الحسن: اِقْوَيْلَ، للواوات.

ومثلُ: اِغْدُودَنَّ من قُلْتُ وَبَعَثَ: اِقْوَوِّلَ، وَايْتَوِيْعَ مظهرًا.

ومثلُ: مَضْرُوبٍ، من القُوَّة: مَقْوِيٌّ.

ومثلُ: عَصْفُورٍ: قُوِّيٌّ، ومن الغَزْوِ: غُرُوِّيٌّ.

ومثلُ عَضِدٍ من قَضَيْتُ: قَضٍ.

ومثلُ: قُدْعِمِلَةٍ: قُضِيَّةٌ كَمُعِيَّةٍ في التصغير.

ومثلُ: قُدْعِمِلَةٍ: قُضْرِيَّةٌ.

ومثل: حَصِيصَةٌ: قَضْوِيَّةٌ، فتقلب كَرَحْوِيَّةٌ.  
 ومثل: مَلَكُوتٌ: قَضُوتٌ، ومثل: جَحْمَرِشٌ: قَضْبِيٌّ؛ ومن حَبِيبٌ:  
 حَيَّوٌ.

ومثل: حِلْبَلَابٌ: قِضِيضَاءٌ.  
 ومثل: دَخَرَجْتُ من قَرَأٌ: قَرَأْتُ.  
 ومثل: مِبْطَرٌ: قِرَائِيٌّ.  
 ومثل: اطمأننتُ: اقرأيتُ، ومضارعه: يقرئُ، كيقْرِعُ.



## الخطّ

الخطُّ تصويرُ اللفظِ بحروفٍ هجائيّةٍ، إلّا أسماءَ الحروفِ إذا قُصِدَ بها المسمّى، نحو قولك: أَكْتُبُ جِيْمَ، عَيْنَ، فَاءَ، رَاءَ؛ فإنك تكتبُ هذه الصورة، (جَعْفَر)؛ لأنها مُسمّاهَا خطأً ولفظاً، ولذلك قال الخليل لَمَّا سألهم: كيفَ تنطقونَ بالجيمِ من جَعْفَرٍ؟ فقالوا: جِيْمٌ، فقال: إنما نطقتُم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤولِ عنه، والجوابُ: جَهْ، لأنه المسمّى، فإن سُمِّيَ بها مُسمّى آخرَ كُتِبَتْ كغيرها، نحو يَاسِينَ وَحَامِيمَ، في المُصْحَفِ على أصلها على الوجهين؛ نحو: ﴿يَس﴾<sup>(١)</sup> و ﴿حَم﴾<sup>(٢)</sup>.

والأصلُ في كلّ كلمةٍ أن تكتبَ بصورةٍ لفظها بتقديرِ الابتداءِ بها والوقف عليها، فمن ثَمَّ كُتِبَ نحو: رَهْ زَيْدًا، وَقَهْ زَيْدًا، بِالْهَاءِ، ومثل: مَهْ أَنْتَ، ومجيءُ مَهْ جِشْتَ، بِالْهَاءِ أيضاً، بخلافِ الجارِّ، نحو: حَتَّامٌ؟ وَالْأَمُّ؟ وَعَلَامٌ؟ لشدةِ الاتصالِ بالحرفِ، ومن ثَمَّ كُتِبَتْ معها بالفتات، وكتب: مِمٌّ؟ وَعَمٌّ؟ بغيرِ نونٍ، فإن قصدتَ إلى الهاءِ كتبتهَا ورددتَ الياءَ وغيرها إن شئتَ.

ومن ثَمَّ كُتِبَ: أَنَا زَيْدٌ، بِالْأَلِفِ، ومنه ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة يس: الآية (١).

(٢) سورة غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والبجائية، والأحقاف: الآية (١).

(٣) سورة الكهف: الآية (٣٨).

ومن ثَمَّ كُتِبَتْ تَاءُ التَّانِيثِ فِي نَحْوِ: رَحْمَةٍ وَتُخَمَّةٌ هَاءٌ، وَفِي مَنْ وَقَفَ بِالتَّاءِ تَاءً، بِخِلَافِ: أُخْتٍ، وَبَيْتٍ، وَبَابِ قَائِمَاتٍ، وَبَابِ قَامَتْ هُنْدٌ.

وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ الْمَنُونُ الْمَنْصُوبُ بِالْأَلْفِ، وَغَيْرُهُ بِالْحَذَفِ، وَإِذَا، بِالْأَلْفِ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَكَذَا: وَاضْرِبْنَا، وَكَانَ قِيَاسُ اضْرِبْنِ بَوَاوٍ وَأَلْفٍ، وَاضْرِبْنِ بِيَاءٍ، وَهَلْ تَضْرِبُنْ؟ بَوَاوٍ وَنُونٍ، وَهَلْ تَضْرِبِينَ؟ بِيَاءٍ وَنُونٍ، وَلَكِنْهُمْ كَتَبُوهُ عَلَى لَفْظِهِ لِعَسْرِ تَبَيَّنَ، أَوْ لِعَدَمِ تَبَيَّنِ قَصْدُهَا، وَقَدْ يَجْرِي اضْرِبْنِ مُجَرَّاهُ.

وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ بَابُ قَاضٍ بِغَيْرِ يَاءٍ، وَبَابُ الْقَاضِي بِالْيَاءِ عَلَى الْأَفْصَحِ فِيهِمَا.

وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ: بَزَيْدٍ، وَلِزَيْدٍ، وَكَزَيْدٍ مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْفَقُ عَلَيْهِ، وَكُتِبَ نَحْوُ: مِنْكَ، وَمِنْكُمْ، وَضَرَبَكُمْ مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ.

#### \* كِتَابَةُ الْهَمْزَةِ:

وَالنَّظَرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَا لَا صُورَةَ لَهُ تَخْصُّهُ، وَفِيمَا خُولِفَ بِوَصْلِيٍّ، أَوْ زِيَادَةٍ، أَوْ نَقْصٍ، أَوْ بَدَلٍ.

فَالْأَوَّلُ الْهَمْزَةُ، وَهُوَ أَوَّلٌ، وَوَسْطٌ، وَآخِرٌ.

#### \* كِتَابَةُ الْهَمْزَةِ أَوَّلًا:

الْأَوَّلُ: أَلْفٌ مُطْلَقًا، نَحْوُ: أَحَدٍ، وَأَحَدٍ، وَإِبِلٍ.

#### \* كِتَابَةُ الْهَمْزَةِ وَسْطًا:

وَالْوَسْطُ: إِذَا سَاكِنٌ فَيَكْتُبُ بِحَرْفِ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهُ، مِثْلُ: يَأْكُلُ، وَيُؤْمِنُ، وَبَيْتٍ.

— وَإِذَا مُتَحَرِّكٌ قَبْلَهُ سَاكِنٌ فَيَكْتُبُ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ، مِثْلُ: يَسْأَلُ، وَيُلْوِمُ، وَيُسَيِّمُ.

ومنهم من يحدِّقُها إن كان تخفيفها بالنقل ، أو الإدغام .

ومنهم من يحدِّفُ المفتوحة فقط .

والأكثرُ على حذفِ المفتوحةِ بعد الألف ، نحو : سَأَلَ .

ومنهم من يحدِّقُها في الجميع .

— وإما متحركٌ وقبله متحركٌ فيكتبُ على نحو ما يُسهَّلُ ، فلذلك كُتِبَ  
نحو : مُؤَجِّلٌ ، بالواو ، ونحو : فِتَّةٌ بالياء ، وكتب نحو : سَأَلَ ، وَلَوْمْ ، وَيُسَسِّ ،  
ومن مُقَرَّبُك ، ورؤُوسٍ ، بِحَرْفِ حركته ، وجاءَ في : سُئِلَ ، ويُقَرَّبُك القولان .

### كتابة الهمزة آخر :

والآخرُ : إن كان ما قبله ساكناً حُذِفَ ، نحو : حَبَّءٌ ، وَحَبَّءٌ ، وَحَبْنًا .

وإن كان متحركاً كُتِبَ بحرف حركة ما قبله كيف كان ، نحو : قَرَأَ ،  
وَيُقَرِّئُ ، وَرَدُّوْهُ ، وَلَمْ يَقْرَأْ ، وَلَمْ يَقْرِئْ ، وَلَمْ يَرُدُّوْهُ .

والطرفُ الذي لا يُوقَفُ عليه لاتصال غيره كالوسطِ ، نحو : جُزْؤُكَ ،  
وَجُزْأُكَ ، وَجُزْنُكَ ، ونحو : رَدُّوكَ ، وَرِدْأُكَ ، وَرِدْنُكَ ، ونحو : يَقْرَؤُهُ ، وَيُقَرِّئُكَ ،  
إلا في نحو : مَقْرُوءَةٌ ، وَبَرِيئَةٌ ، بخلافِ الأول المتصلِ بِهِ غيره ، نحو : بِأَحَدٍ ،  
وَكأَحَدٍ ، ولأَحَدٍ ، بخلافِ لثلاثٍ ؛ لكثرتِه ، أو لكرَاهةِ صورته ، وبخلافِ لثْنٍ ؛  
لكثرتِه .

وكلُّ همزة بعدها حرفٌ مدٌّ كصورتها تُحذفُ ، نحلاً : خَطَأً ، في النَّصَبِ ،  
وَمُسْتَهْزِؤُنَ وَمُسْتَهْزِئِينَ (مُسْتَهْزِئِينَ) ، وقد تكتب بالياء ، بخلافِ قَرَأَ ، وَيُقَرِّئُ أَنْ  
لَلْبَسِ ، وبخلافِ نحو : مُسْتَهْزِئِينَ في المثنى لعدم المدِّ ؛ وبخلافِ نحو : رَدَائِي  
ونحوه في الأكثر ، لمغايرة الصورة ، أو للفتح الأصلي ، وبخلافِ نحو : جَنَانِي  
في الأكثر ، للمغايرة والتشديد ، وبخلافِ لَمْ تَقْرِنِي ؛ للمغايرة واللبس .

## \* الفصل والوصل :

وأما الوصلُ فقد وصلوا الحروفَ وشبهها بما الحرفيّة، نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(١)</sup>، وأَيْتَمًا تَكُنْ أَكُنْ، وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بخلاف: إِنَّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي؟، وَكُلُّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وكذلك: عَنْ مَا، وَمِنْ مَا، فِي الْوَجْهَيْنِ، وقد تكتبان متصلتين مطلقاً لوجوب الإدغام، ولم يصلوا (مَتَى)، لِمَا يلزَمُ من تغيير الياء، ووصلوا (أَنْ) الناصبة للفعل مع (لَا)، بخلاف المخففة نحو: عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُومُ، ووصلوا (إِنْ) الشرطية بِـ (لَا)، و (مَا)، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾<sup>(٢)</sup>، و ﴿إِنَّمَا تَخَافَنَ﴾<sup>(٣)</sup>، وحذفت النون في الجميع؛ لتأكيد الاتصال، ووصلوا نحو: يَوْمَئِذٍ، وَحَيْثُ، في مذهب البناء، فَمِنْ ثَمَّ كُتِبَتِ الهمزة ياءً، وكتبوا نحو: الرَّجُلِ على المذهبيين متصلاً؛ لأن الهمزة كالعدم، أو اختصاراً؛ للكثرة.

## \* أَلْفَا الزيادة :

وأما الزيادة فإنهم زادوا بعدَ واوِ الجمعِ المتطرفة في الفعلِ ألفاً، نحو: أَكَلُوا، وَشَرِبُوا، فَرَقًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ واوِ المطفئ، بخلاف: يَدْعُو، وَيَعْرِو، وَمَنْ ثَمَّ: ضَرَبُوا هَمْ، في التأكيد، بِأَلْفٍ، وفي المفعول بغير ألفٍ، ومنهم مَنْ يَكْتُبُهَا في نحو: شَارِبُوا الْمَاءِ، ومنهم من يحذفها في الجميع، وزادوا في (مَائَةٍ) أَلْفًا فرقاً بينها وبين (مِئَةٍ)، وألحقوا المشئى به، بخلاف الجمع، وزادوا في: (عَمَرُوا) واوًا، فرقاً بينه وبين (عَمَرَ) مع الكثرة، ومن ثَمَّ لم يزدوه في النصب، وزادوا في (أولئك) واوًا فرقاً بينه وبين (إليك)، وأَجْرِي (أولاء) عليه، وزادوا في (أولَى) واوًا فرقاً بينه وبين (إلى)، وأَجْرِي (أولو) عليه.

(١) سورة طه: الآية (٩٨).

(٢) سورة الأنفال: الآية (٧٣).

(٣) سورة الأنفال: الآية (٥٨).



## \* النقص :

وَأَمَّا النَّقْصُ فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ مُشَدَّدٍ مِنْ كَلِمَةٍ حَرْفًا وَاحِدًا، نَحْوُ: شَدَّ، وَمَدَّ، وَادَّكَرَ، وَأُجْرِيَ نَحْوُ: قَتَّ مُجْرَاهُ، بِخِلَافِ نَحْوِ: وَعَدْتُ، وَاجْبَهُةُ، وَبِخِلَافِ لَامِ التَّعْرِيفِ مُطْلَقًا، نَحْوُ: اللَّحْمِ، وَالرَّجُلِ، لِكُونِهِمَا كَلِمَتَيْنِ، وَلَكثَرَةُ اللَّبْسِ، بِخِلَافِ الَّذِي، وَالَّتِي، وَالَّذِينَ، لِكُونِهَا لَا تَنْفَصِلُ، وَنَحْوِ اللَّذَيْنِ فِي التَّشْيَةِ بِلَامَتَيْنِ؛ لِلْفَرْقِ؛ وَحُمِلَ: اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ، وَكَذَا: اللَّأْوُنِ وَأُخْوَاتُهُ، وَنَحْوُ: (عَمَّ) وَ(مِمَّ) وَ(إِمَّا) وَ(إِلَّا) لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَتَقْصُوا مِنْ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الْأَلْفُ؛ لِكثَرَتِهِ، بِخِلَافِ (بِاسْمِ اللَّهِ)، وَ(بِاسْمِ رَبِّكَ) وَنَحْوِهِ، وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ مِنْ اسْمِ (اللَّهُ) وَ(الرَّحْمَنِ) مُطْلَقًا، وَتَقْصُوا مِنْ نَحْوِ: لِلرَّجُلِ، وَلِلرَّجُلِ، وَلِلذَّارِ، وَلِلذَّارِ، جَرًّا وَابْتِدَاءً الْأَلْفُ؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِالنَّفْيِ، بِخِلَافِ: بِالرَّجُلِ وَنَحْوِهِ، وَتَقْصُوا مَعَ الْأَلْفِ اللَّامَ مِيمًا فِي أَوَّلِهِ لَامٌ، نَحْوُ: لِلْخِمِّ، وَلِلْبَيْنِ، كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ لَامَاتٍ، وَتَقْصُوا مِنْ نَحْوِ: أَبْنُكَ بَارٌّ؟ فِي الِاسْتِفْهَامِ، وَ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾<sup>(١)</sup> أَلْفَ الْوَصْلِ، وَجَاءَ فِي: أَلْرَّجُلُ؟ الْأَمْرَانِ، وَتَقْصُوا مِنْ (ابْنِ) إِذَا وَقَعَ صِفَةٌ بَيْنَ عِلْمَيْنِ أَلْفَةً، مِثْلُ: هَذَا زَيْدٌ بَنُ عَمْرٍو، بِخِلَافِ: زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو، وَبِخِلَافِ الْمُشْتَصَى، وَتَقْصُوا أَلْفَ (هَا) مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، نَحْوُ: هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَذَانِ، وَهَؤُلَاءِ، بِخِلَافِ هَاتَا، وَهَاتِي لِقَلَّتِيهِ، فَإِنْ جَاءَتِ الْكَافُ، رُدَّتْ، نَحْوُ: هَآذَاكَ، وَهَآذَانِكَ، لِاتِّصَالِ الْكَافِ، وَتَقْصُوا الْأَلْفَ مِنْ: ذَلِكَ، وَأُولَئِكَ، وَمِنْ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ، وَمِنْ: لَكِنْ، وَلَكِنَّ، وَتَقْصِ كَثِيرًا، الْوَائِ مِنْ دَاوُدَ، وَالْأَلْفُ مِنْ: إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِسْحَاقَ وَبَعْضُهُمُ الْأَلْفُ مِنْ عُثْمَانَ وَسُلَيْمَانَ، وَمَعْلُومَةٍ.

## \* البدل :

وَأَمَّا الْبَدَلُ فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ أَلْفٍ رَابِعَةً فَصَاعِدًا فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلِ يَاءٍ إِلَّا فِيمَا

(١) سورة الصافات: الآية (١٥٣).

قبلها ياء، إلا في نحو: يَخْيِي وَرَيْي، عَلَمَيْنِ، وأما الثالثة فإن كانت عن ياء  
كُنِيت ياء، وإلا فبالألف، ومنهم من يكتبُ البابَ كله بالألف، وعلى كُتِبَ بالياء  
فإن كان منوناً فالمختار أنه كذلك، وهو قياسُ المُبرِّد، وقياسُ العازني بالألف،  
وقياسُ سيويه: المنصوبُ بالألف، وما سواه بالياء، ويُعرَفُ الواوُ من الياء  
بالتثنية نحو: فَتَيَانٍ، وَعَصَوَانٍ.

وبالجمع نحو: الفَتَيَاتِ، والقَتَوَاتِ.

وبالمرّة نحو: رَمِيَّةٌ، وَغَزْوَةٌ.

وبالنوع، نحو: رَمِيَّةٌ وَغَزْوَةٌ.

وبردُ الفعلِ إلى نفسك، نحو: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ:

وبالمضارع، نحو يَرْمِي، وَيَغْزُو.

ويكونُ الفاءُ واواً، نحو: وَعَى، ويكونُ العينُ واواً، نحو: شَوَى، إلا  
ما شذَّ، نحو: القَوَى والصُّوَا، فإن جُهِلَتْ: فإن أُمِلَتْ فالياءُ، نحو: مَتَى، وإلا  
فالألفُ، وإنما كتبوا (لدى) بالياء؛ لقولهم: لَدَيْكَ، وَكَلَّا، كُنِيتُ على الوجهين  
لاحتمالها، وأما الحروفُ فلمْ يكتب منها بالياء غيرُ: بَلَى، وإِلَى، وَعَلَى،  
وحتى، واللّه أعلم بالصواب.





## الملحق الثاني ما يلحق بالشفافية من نص الكافية

أولاً — فعل الأمر كَيْفِيَّةٌ صَوْغُهُ، وَحُكْمُ آخِرِهِ:  
«الْأَمْرُ صِيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الْفَعْلُ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ، بِحَذْفِ حَرْفِ  
الْمُضَارَعَةِ. وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ الْمَجْزُومِ،  
فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ — وَلَيْسَ بِرَبَاعِيٍّ — زِدْتَ هَمْزَةً وَصَلِ مَضْمُومَةً، إِنْ  
كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ، وَمَكْسُورَةٌ فِي مَا سِوَاهُ، مِثْلُ: اقْتُلْ، وَاضْرِبْ، وَاعْلَمْ،  
وَإِنْ كَانَ رَبَاعِيًّا فَمَفْتُوحَةٌ مَقْطُوعَةٌ»<sup>(١)</sup>.

ثانياً — اسم الفاعل وشرطه:  
ما اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الْحَدُوثِ، وَصِيغَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرُودِ  
عَلَى فَاعِلٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارَعِ، بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ، وَكُسْرٍ مَا قَبْلَ  
الْآخِرِ، مِثْلُ: مُذْخِلٌ وَمُسْتَغْفِرٌ، وَيَعْمَلُ عَمَلٌ فَعْلِهِ بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ  
وَالِاسْتِقْبَالِ، وَالْاعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ، أَوِ الْهَمْزَةِ، أَوْ مَا، فَإِنْ كَانَ لِلْمَاضِي  
وَجِبَتْ الْإِضَافَةُ مَعْنًى، خِلَافاً لِلْكَسَائِي، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْمُولٌ آخِرٌ فَيَفْعَلُ مَقْدَرٌ،  
نَحْوُ: زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرُو دَرَهْمًا أَمْسَ، فَإِنْ دَخَلَتِ اللَّامُ مِثْلُ: مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ  
أَبُوهُ زَيْدًا أَمْسَ، اسْتَوَى الْجَمِيعُ.

(١) الكافية في النحو، قسطنطينية (١٣٠٢هـ)، مطبعة الجوائب، ص: ٣٥.

### ثالثاً - صِبْغُ المبالغةِ : أوزانها وعملها :

وما وُضِعَ منه للمبالغةِ، كَضْرَابٍ، وَضَرْوٍ، وَمِضْرَابٍ، وَعَلِيمٍ، وَحَذِيرٍ، مثله، والمثنى والمجموعُ مثلهُ، ويجوزُ حذفُ النونِ مع العملِ، والتعريفِ، تخفيفاً<sup>(١)</sup>.

### رابعاً - اسم المفعول تعريفُهُ، وعملُهُ، وصيغَتُهُ :

هُوَ ما اشتُقَّ من فعلٍ، لمن وقع عليه.

وصيغَتُهُ من الثلاثي على : مَفْعُولٍ، كَمَضْرُوبٍ، ومن غيره على صيغة اسم الفاعلِ، بفتح ما قبل الآخر، كَمُسْتَخْرَجٍ، وأمرُهُ في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعلِ، مثل : زيدٌ مُعْطَى غلامُهُ درهمًا<sup>(٢)</sup>.

### خامساً - اسم التفضيل تعريفُهُ وأحكامه :

ما اشتُقَّ من فعلٍ، موصوفٍ، بزيادةٍ على غيره، وهو : أَفْعَلُ،

وشرطُهُ أن يُبْنَى من ثلاثيٍّ مجرّدٍ، ليتمكن بناؤه، وَلَيْسَ بلونٍ، ولا عَيْبٍ؛ لأنَّ منهُمَا أَفْعَلُ، لغيره، مثل : زَيْدٌ أَفْضَلُ الناسِ، فإن قُصِدَ غيره تُوصِّلَ إليه بأشدَّ ونحوه، مثل : هو أَشَدُّ منه استخراجاً، وبياضاً، وعمى،

وقياسُهُ للمفاعل، وقد جاء للمفعول، مثل : أعْذَرَ، وَالْيَوْمَ، واشْهَرَ، وأشْغَلَ، واعْرِفَ، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجهٍ : مضافاً، أو بمن، أو معرفاً باللام، فلا يجوز نحو : زَيْدٌ الأَفْضَلُ من عمرو، ولا زيد أفضل، إلا أن يعلم،

(١) الكافية في النحو، ص : ٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص : ٣٠.

فإذا أضيف فله معنيان؛

أحدهما وهو الأكثر أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم، مثل: زيد أفضل الناس، فلا يجوز: يُوسُفُ أحسن إخوته، لخروجه عنهم بإضافتهم إليه،

والثاني أن يُقصدَ به زيادة مطلقة، ويضاف للتوضيح، فيجوز: يوسفُ أحسنُ إخوته، ويجوزُ في الأولِ الإفرادُ والمطابقةُ لمن هو له.

وأما الثاني والمعرف باللام، فلا بدُّ فيهما من المطابقة، والذي بـ (من) مفردٌ، مذكّرٌ، لا غير. ولا يعملُ في مُظْهَرٍ، إلّا إذا كان صفةً لشيءٍ، وهو في المعنى لمُسَبِّبٍ مفضلٍ، باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره، منفيًا، مثل: ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ، لأنّه بمعنى: حَسُنَ، مع أنّهم لو رفعوا، لفصلوا بين (أحسنَ) ومعموله بأجنبيٍّ، وهو (الكحلُ)، ولك أن تقول: ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ من عين زيدٍ، فإن قدّمت ذكر (العين) قلت: ما رأيتُ رجلًا كعين زيد أحسنَ فيها الكحلُ، مثل قول الشاعر (من الطويل):

مَرَزْتُ عَلَى وادي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى      كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا  
أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَكْوَهُ تَيْيَّةً      وَأَخْوَفَ، إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا<sup>(١)</sup>



(١) الكافية في النحو، قسطنطينية، مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ)، ص: ٣١ - ٣٢.  
والكافية في النحو، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي «مجموع مهمات المتون»، الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م ص: ٣٨١ - ٤٢٩ أي نص الكافية.



## الخاتمة

إذا كانت الخاتمة، في اللغة، ضدَّ الفاتحة؛ لأنها تعني الفراغَ من الشيء أو نهايته، فإنها عندي محطة انطلاقٍ جديدة إلى آفاق الحركة المبدعة.. إلى الصَّرف الدالِّ على التغير من حال إلى حال.. إلى الفعل المتجدد بالحركة عبر الزمان.

وفي الخاتمة يقدم أفضل ما يوجد، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ، خِتَامُهُ مِسْكٌ، وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾<sup>(١)</sup>.. فـالختم: مسك، والمسك: طيبٌ تنبعث منه رائحةٌ ذكية.. فهل ستنبعث من هذه الخاتمة رائحة الصَّرف، والحركة، والانطلاق؟

إن خاتمة بحثي: إحياء، وتحديث، وبحثٌ مُمنهجٌ.

أما الإحياء، فكان بطباعة نصِّ الشافية مكتملة، ومبوية، ومفهرسة، ومضبوطة، بالشكل التام.. توفيراً لوقت القارئ ولجهده.. وإراحةً لأعصابه.. لتأخذ الشافية مكانها الحقيقي بين كتب التصريف: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما التحديث والبحثُ المُمنهجُ فقد تجسدا في بناء سيرة ابن الحاجب

---

(١) سورة المطففين ٨٣/٢٥ - ٢٦.

(٢) سورة الأنفال ٨/٤٢.



وفق فن الترجمة المنهجي، وفي دراستي «أبنية الفعل» في «الشافية». وإذا كنت اعتبر الدراسة كلها مهمة فلأنتني أخص القول بالموجز التالي :

### أولاً - أبنية الفعل الماضي

١ - الثلاثي المجرد، الذي جاء على :

«فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ وَفَعِلَ».

— ف «فَعَلَ» — بفتح العين — يأتي متعدياً ولازماً، ولجميع المعاني تقريباً، لأنه أخف الأبنية، ويبنى للمغالية، باستثناء المثال، والأجوف والناقص اليائين، وما كان عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية عند الكسائي..

— و «فَعِلَ» — بكسر العين — يأتي متعدياً ولازماً، وتكثر فيه العلل، والأحزان، وأضدادهما، وتجيء الألوان والعيوب والحلي كلها عليه..

— و «فَعُلَ» — بضم العين — يأتي لازماً دائماً، ويكون للهيئة التي يكون عليها الفاعل، وهو للطبائع التي جبل عليها الإنسان..

— وأما «فُعِلَ» — المبني للمجهول — فلم يشر إليه ابن الحاجب، ولم يعده أصلاً، لكنني أوردت أقوال العلماء فيه..

٢ - الثلاثي المزيد فيه، الذي قد يكون :

— موازناً للرباعي على سبيل الإلحاق بـ «دَخَرَجَ»، و «تَدَخَّرَجَ»، و «أَخَرَنْجَمَ»، و «أَفَعَّلَلَّ»، وقد بيئت معنى الإلحاق وشروطه.

— موازناً للرباعي على سبيل الإلحاق، وذكرت معاني بعض الأبنية المزيد فيها من هذا النوع، وهي : أَفَعَّلَ، وَفَعَّلَ، وَقَاعَلَ، وَتَقَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَانْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَاسْتَفَعَلَ، وَافْعَلَّ، وَافْعَالَ، وَافْعَوَعَلَ، وَافْعَوَّلَ، وَافْعَنَلَى..

٣ — الرباعي، الذي قد يكون :

— مجرداً على : فَعَلَّلَ، نحو : دَخَرَجَ، وهذا البناء متعدي غالباً، ولكنه قد يأتي لازماً .

— مزيداً فيه على «تَفَعَّلَلَ»، و «افْعَلَّلَ»، و «افْعَلَّلَ» .

### ثانياً — أبنية الفعل المضارع

ذكرت معنى المضارعة لغةً واصطلاحاً، كما ذكرت حروف المضارعة التي يجمعها قولك : «نأيت» . وتكون هذه الحروف مفتوحة في الثلاثي المجرد، ومضمومة دائماً في الثلاثي المزيد فيه وفي الرباعي المجرد، وفي الرباعي المزيد فيه .

— فمضارعُ فَعَّلَ — بضم العين — يَفْعُلُ — بضم العين — ، وما جاء خلاف ذلك شاذاً .

— ومضارعُ فَعِلَ — بكسر العين — يَفْعِلُ — بفتح العين — ، ويأتي من الصحيح، والمثال، والأجوف، والناقص، والمضعف .

وقد ذكرت الأفعال التي جاء مضارعها على يَفْعِلُ — بفتح العين — وبكسرهما — كما ذكرت الأفعال التي جاء مضارعها على «يَفْعِلُ» — بكسر العين فقط — والتي جاء مضارعها على «يَفْعُلُ» — بضم العين فقط — .

— ومضارعُ فَعَلَ — بفتح العين — يَفْعِلُ — بكسر العين — كما يأتي على يَفْعُلُ — بضم العين — لكن القياس كَسَرُ العين . . لأنَّ يَفْعُلُ — بضم العين — داخل عليه، وقيل : يجوز في مضارع فَعَلَ — المفتوح العين — يَفْعِلُ — بكسر العين — ويَفْعُلُ — بضم العين — . . لكنني رجحتُ قول ابن جنِّي، القائل إنَّ مضارعَ المتعدي إذا جاء على : يَفْعِلُ — بكسر العين — كان أقيسَ متى جاء منه على يَفْعُلُ — بضم العين — .

وكذلك فمضارع غير المتعدي، إذا جاء على **يَفْعُلُ** - بضم العين - كان أقيسَ مما جاء منه على : **يَفْعِلُ** - بكسر العين - .

وقد أوردت الأفعال المضغقة التي جاءت منها على **يَفْعُلُ** - بضم العين وكسرها - ، كما أوردت الأفعال التي جاءت منها على **يَفْعُلُ** - بضم العين - وبيئت أنها تأتي من الصحيح، اللازم، والمتعدي، ومن المثال الواوي واليائي، ومن الأجوف الواوي، ومن الناقص الواوي، ومن المضغف المتعدي واللازم . .

ويأتي مضارع **فَعَلَ** - المفتوح العين - على **يَفْعُلُ** - بفتح العين - إذا كان العينُ أو اللامُ حرفَ حلقٍ غير ألف . . وقد أوردت الأفعال التي جاء فتحُ عين مضارعها وكسرها من **فَعَلَ** المفتوح العين مما كان عينه أو لامه حرف حلق غير ألف . .

وأما مضارع غير الثلاثي؛ أي مضارع الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، والرباعي المزيد فيه، فيكون بزيادة حرف المضارعة في أوله، وكسر ما قبل آخره، ما لم يكن أولُ ماضيه تاءً زائدة، أو لاماً مكررة، فلا يغير.

### ثالثاً - بناءُ فعل الأمر

وبيئتُ طريقةُ صوغه، وذلك بحذفِ حرفِ المضارعةِ من المضارع، ويكونُ حكمُ آخره حكمَ المجزوم . . في حذف الحركة، وبنائه على السكون، وفي حذف حرفِ العلةِ والنون . .

وذكرتُ قاعدةَ الحرفِ الذي يلي حرفَ المضارعة، فإذا كان ساكناً وجب إدخالُ همزةِ الوصل في أول الفعل بعد حذف حرف المضارعة توصلًا إلى النطق بالساكن؛ لأنَّ العربَ لا تبدأ بالساكن أبداً . . وحتى لا يلتبس الأمرُ بالخبر . .

وتكونُ همزةُ الوصلِ مكسورةً إذا كان الحرفُ الذي بعد الساكن مفتوحاً  
أو مكسوراً..

وتكون مضمومةً إذا كان الحرف الذي بعد الساكن مضموماً..

أمّا إذا كان بعد حرف المضارعة حرفٌ متحركٌ فيبدأ به دون اللجوء إلى  
همزة الوصل..

وأما إذا كان قد حُذِفَ متحركٌ بعد حرف المضارعة فإنه يردُّ بعد حذف  
هذا الحرف لأجل زوال علة الحذف.

وقد أوردت استعمال الأمر وحصره على سبيل الاستعلاء، والدعاء،  
والشفاعة، والإباحة، والتهديد.

كما أوردت الأمر ممّا كانت فاؤه همزةً، ويبيّنُ أنّ هذه الهمزة تقلبُ ياءً  
إذا كانت همزةُ الوصلِ مكسورةً، وتبدل واواً إذا كانت همزةُ الوصلِ مضمومةً..  
وذكرت الأفعال الشاذّة.. كما ذكرتُ حذفَ بعضِ العربِ لفاءِ «أتى»، ثم ذكرتُ  
كيفية الوقوف على هذا الفعل وأمثاله.

#### رابعاً - بناء الصحيح والمعتلّ

فالصحيحُ ما خلت أصولُهُ من حروفِ العِلّةِ، ويقسّم إلى سالمٍ،  
ومضاعفٍ، ومهموزٍ..

فالسّالمُ ما خلت خروفتُهُ الأصولُ من حروفِ العِلّةِ، ومن الهمز، ومن  
التضعيف،

والمُضَعَّفُ ما كانت عينه ولامه من جنس واحد في الثلاثي، وفاؤه ولامه  
الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس في الرباعي..

والمهموزُ ما كان أحد أصوله الفاء أو العين أو اللام «همزة»..

وأما الفعلُ المعتلُّ فهو ما كان أحدُ أصوله حرفَ علةٍ؛ وحروفُ العلةِ هي: الألفُ، والواو، والياء... ثم يبيِّنُ سببَ تسميتها بحروفِ العلة؛ وذلك لاعتلالها وتأثرها بحركة ما قبلها... وبَيَّنْتُ أنَّ أسماءها تتغيَّرُ بحسبِ حركتها وحركة ما قبلها.

فالمعتلُّ بالفاء «مثال»؛ لمماثلته الصحيح في خلوِّ ماضيه من الإعلال، والمعتلُّ بالعين «أجوف وذو ثلاثة»؛ تشبيهاً بالشيء الذي أُخِذَ ما في جوفه، وسمي «ذا الثلاثة»؛ لأنَّه يصير على ثلاثة أحرفٍ إذا اتصل بضمير المتكلم أو بضمائر الرفع المتحركة... .

والمعتلُّ باللام «ناقص»؛ لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف... . و«ذو الأربعة» لأنَّه يصبح على أربعة أحرفٍ إذا اتصل بضمير الرفع المتحرك... . وأما الفعلُ الذي يجتمعُ فيه حرفا علةٍ فيسمى «لفيفاً»، فإنَّ كانا متجاورين سمي «لفيفاً مقروناً»، ويكون ذلك في الفاء والعين، وفي العين واللام... . وإنَّ كانا مفترقين بحرف صحيح ثالث سمي «لفيفاً مفروقاً»، ويكون ذلك في الفاء واللام... .

وأما الفعلُ الرباعيُّ فلا يكونُ معتلاً، ولا مهموزاً، ولا مضعفاً... بل يكون فائزاً ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر.



## فهرس الموضوعات

الموضوع	المصفحة
الإهداء .....	٥
تقديم: بقلم الدكتور أسعد علي .....	٧
المقدمة .....	١١

### الباب الأول

#### ابن الحاجب والشافية في التصريف

الفصل الأول: زمان ابن الحاجب وبيته: .....	٢٥
أولاً - مولده ووقاته .....	٢٥
ثانياً - بيته ابن الحاجب الطبيعية والاجتماعية .....	٣٠
١ - البيته الطبيعية .....	٣٠
٢ - الحالة الدينية والسياسية .....	٣١
٣ - الحياة الفكرية .....	٣٣
الفصل الثاني: نشأة ابن الحاجب وتكوّنه الشخصي: .....	٣٥
أولاً - عنصر الوراثة، العائلة أصولاً، والجنس .....	٣٥
ثانياً - صفاته وأخلاقه .....	٣٧
ثالثاً - دراسته، وعلمه، وشيوخه .....	٣٨

٤٥	الفصل الثالث: حركة الحياة: .....
٤٥	أولاً - أمرته .....
٤٥	ثانياً - أخباره .....
٤٨	ثالثاً - تلاميذه وتأثيره فيهم .....
٥٣	رابعاً - معاصروه من اللغويين .....
٥٦	الفصل الرابع: حركة التمييز عن حياته في إنتاجه: .....
٥٦	أولاً - نظم ابن الحاجب وشعره .....
٦٠	ثانياً - مؤلفاته ابن الحاجب النثرية .....
٦٨	ثالثاً - الشافية .....
٦٨	١ - موضوعاتها .....
٧٥	٢ - منهج ابن الحاجب وتأثره بعلمي الأصول والجدل .....
٧٩	٣ - مقارنة بين معالجة الزمخشري وابن الحاجب للتصريف .....
	٤ - مقارنة بين معالجة ابن عصفور للتصريف وبين .....
٨٧	معالجة ابن الحاجب له .....
	٥ - مقارنة بين أعمال ابن مالك التصريفية ومعالجته .....
٩٥	لها وبين شافية ابن الحاجب ومنهجه .....
٩٨	٦ - شروح الشافية وطبعاتها .....

## الباب الثاني

### علم التصريف وأبنية الفعل

١١١	تمهيد: علم التصريف: .....
١١١	أولاً - تعريف الصرف .....
١١١	١ - لغة .....
١١٤	٢ - اصطلاحاً .....
١٢١	ثانياً - ميدان علم الصرف .....

ثالثاً - نشأة علم الصرف وتطوره .....	١٢٣
رابعاً - أهم كتب التصريف حتى شافية ابن الحاجب .....	١٣١
الفصل الأول: الميزان الصرفي: .....	١٣٤
أولاً - تعريفه وسبب وضعه على ثلاثة أحرف .....	١٣٤
ثانياً - وزن الكلمات ذات الأبنية الأصول .....	١٣٨
ثالثاً - وزن الكلمات المزيد فيها .....	١٤٤
رابعاً - وزن الكلمات التي وقع فيها القلب المكاني وطرق معرفته .....	١٦٠
خامساً - وزن الكلمات التي وقع فيها الحذف وطرق معرفته .....	١٧٥
الفصل الثاني: الفعل الماضي: .....	١٧٧
أولاً - أبنية الماضي الثلاثي المجرد .....	١٧٧
ثانياً - أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه .....	١٨٦
ثالثاً - الفعل الماضي الرباعي .....	٢٣٣
الفصل الثالث: الفعل المضارع: .....	٢٣٥
أولاً - مضارع الفعل الثلاثي المجرد .....	٢٣٧
ثانياً - مضارع غير الثلاثي .....	٢٧١
الفصل الرابع: فعل الأمر: .....	٢٧٥
الفصل الخامس: الصحيح والمعتل: .....	٢٨٦
أولاً - الفعل الصحيح .....	٢٨٦
ثانياً - الفعل المعتل .....	٢٨٨
الملحق الأول: نصّ الشافية .....	٢٩٩
الملحق الثاني: ما يلحق بالشافية من نصّ الكافية .....	٣٧٧
الخاتمة .....	٣٨١
مصادر البحث ومراجعته .....	٣٨٧
فهرس الشافية .....	راجع ص ٦٨



الموضوع	الصفحة
مسرد الآيات القرآنية .....	٤٠٠
مسرد الشواهد الشعرية .....	٤٠٣
مسرد الشطور .....	٤٠٦
مسرد الأعلام .....	٤٠٧
مسرد أسماء المدن والأماكن .....	٤٢٠
صدر للمؤلف .....	٤٢٤
فهرس الموضوعات .....	٤٢٩

